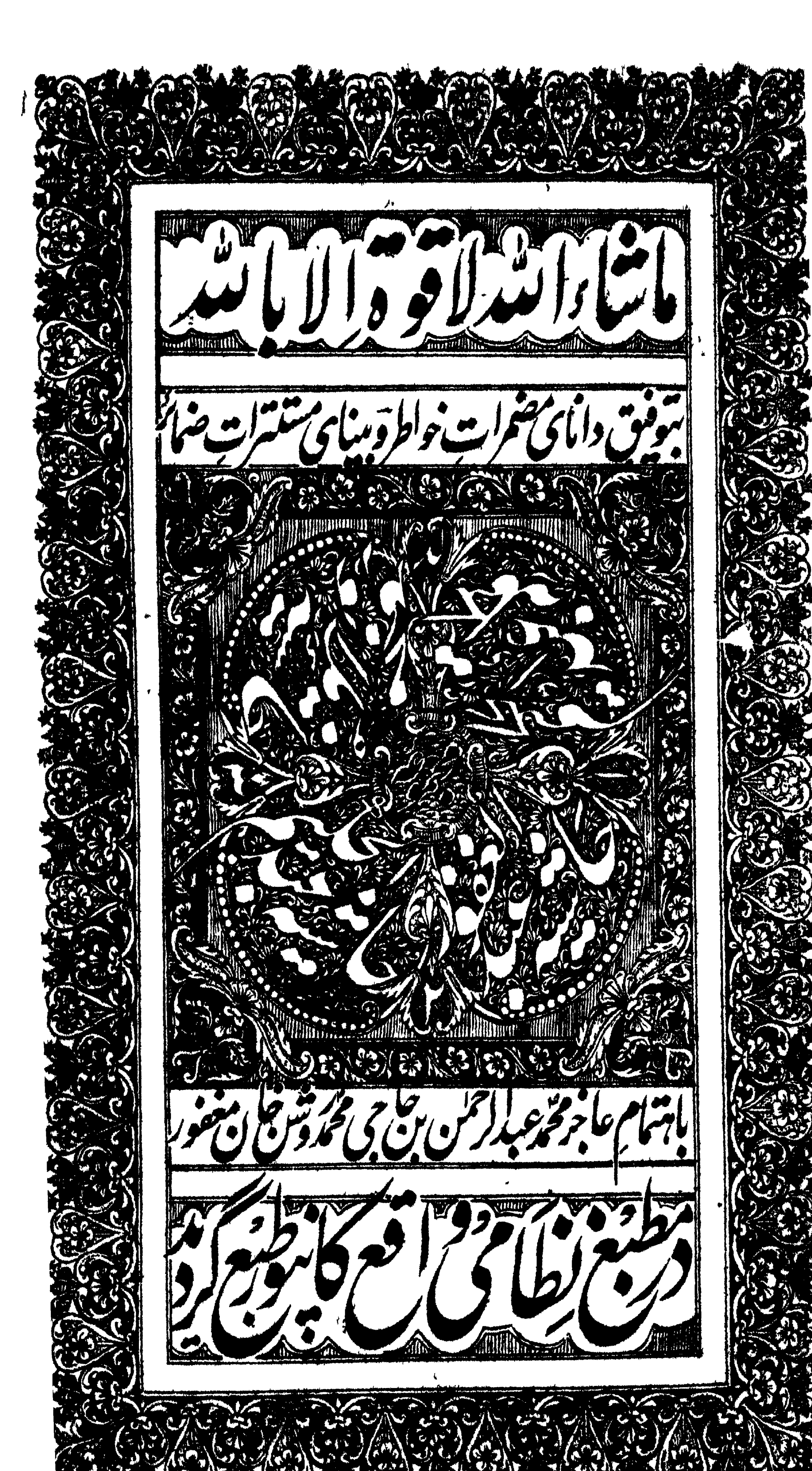
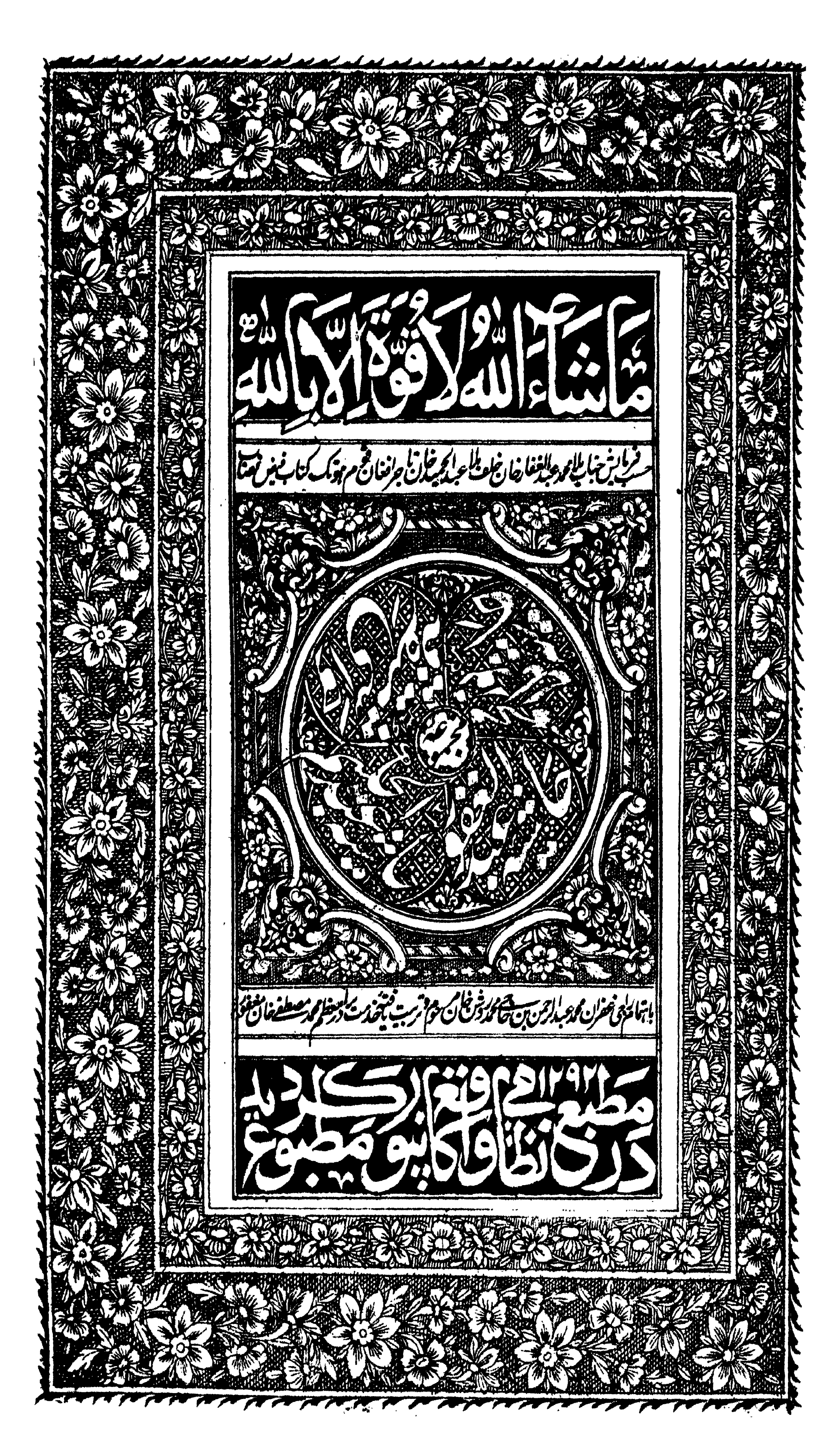


ماشاء الله لا قوة الا بالله
بتوفیق دانای مضمرات خواطر و بینای مستترات ضمائر
باهتمام عاجز محمد عبدالرحمن بن حاجی محمد روشن خان مغفور
در مطبع نظامی واقع کانپور طبع گردید


ماشاء الله لا قوة الا بالله
حسب فرمایش جناب ملا محمد عبد الغفار خان خلف ملا عبد الحمید خان تاجر افغان قوم مہونک کتاب فیض
باہتمام ملتجی غفران محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مرحوم تربیت یافتہ خدمت والد معظم محمد مصطفی خان مغفور
در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید ۱۲۹۲

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه تعالى يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش **قوله** لله اي الحمد بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه تعم التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيذ

قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير ناز لتين من علو جناب الحق سبحانه

قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة **قوله** وعلى آله اي اهل

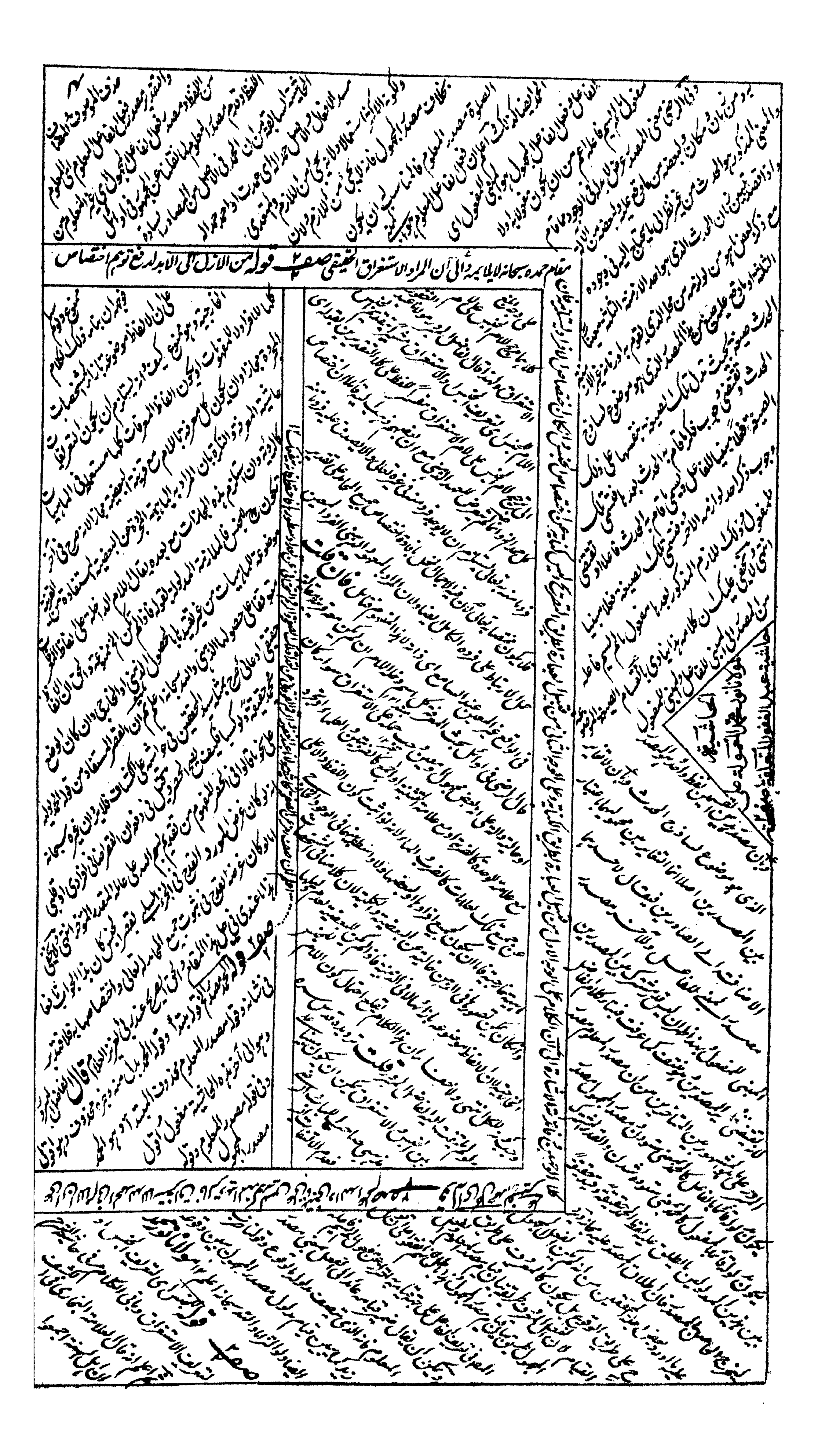
الحاشية للمحقق المدقق مولانا عبد الغفور اللاري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على نبيه ...

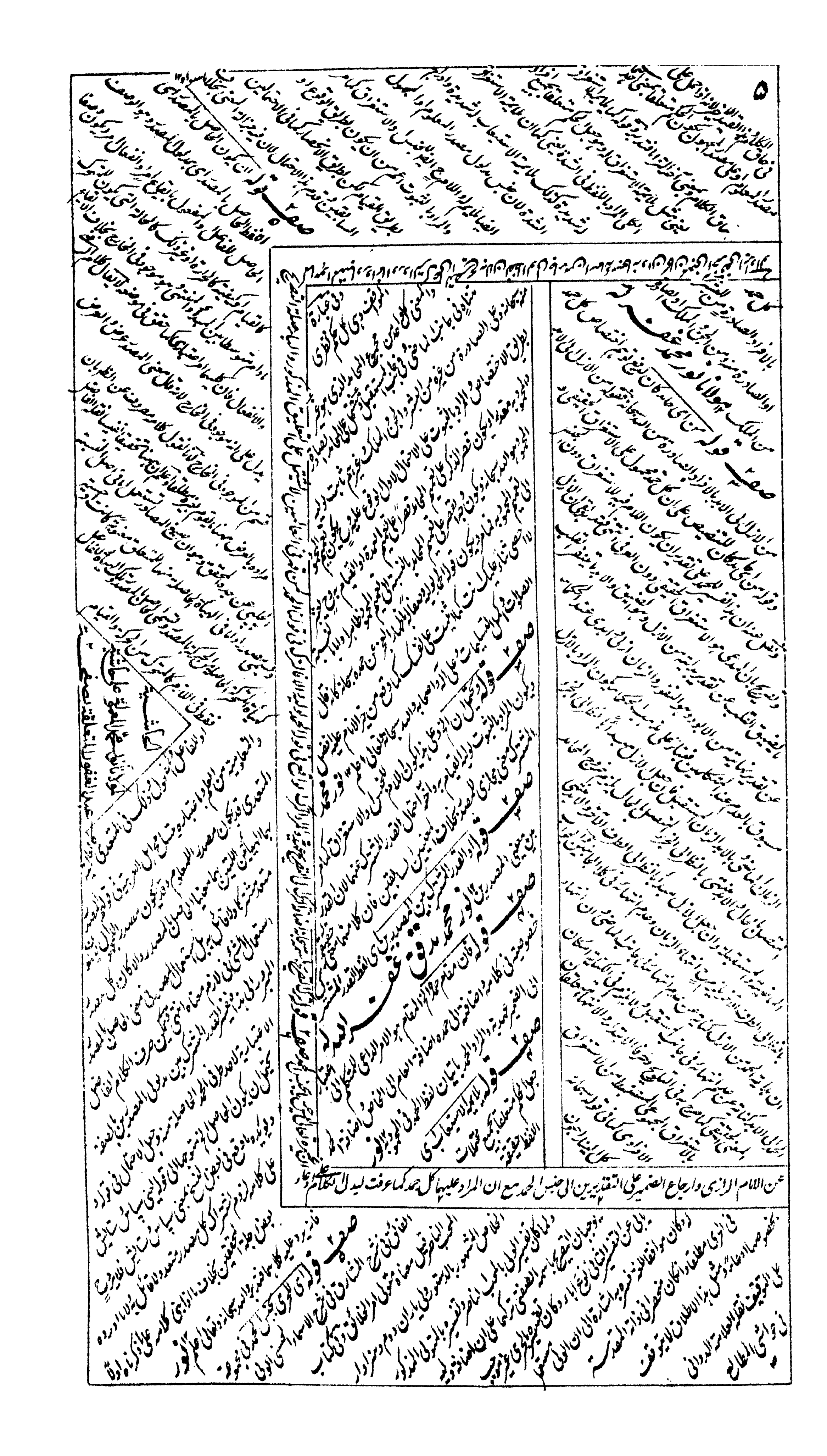
قال المولى ...

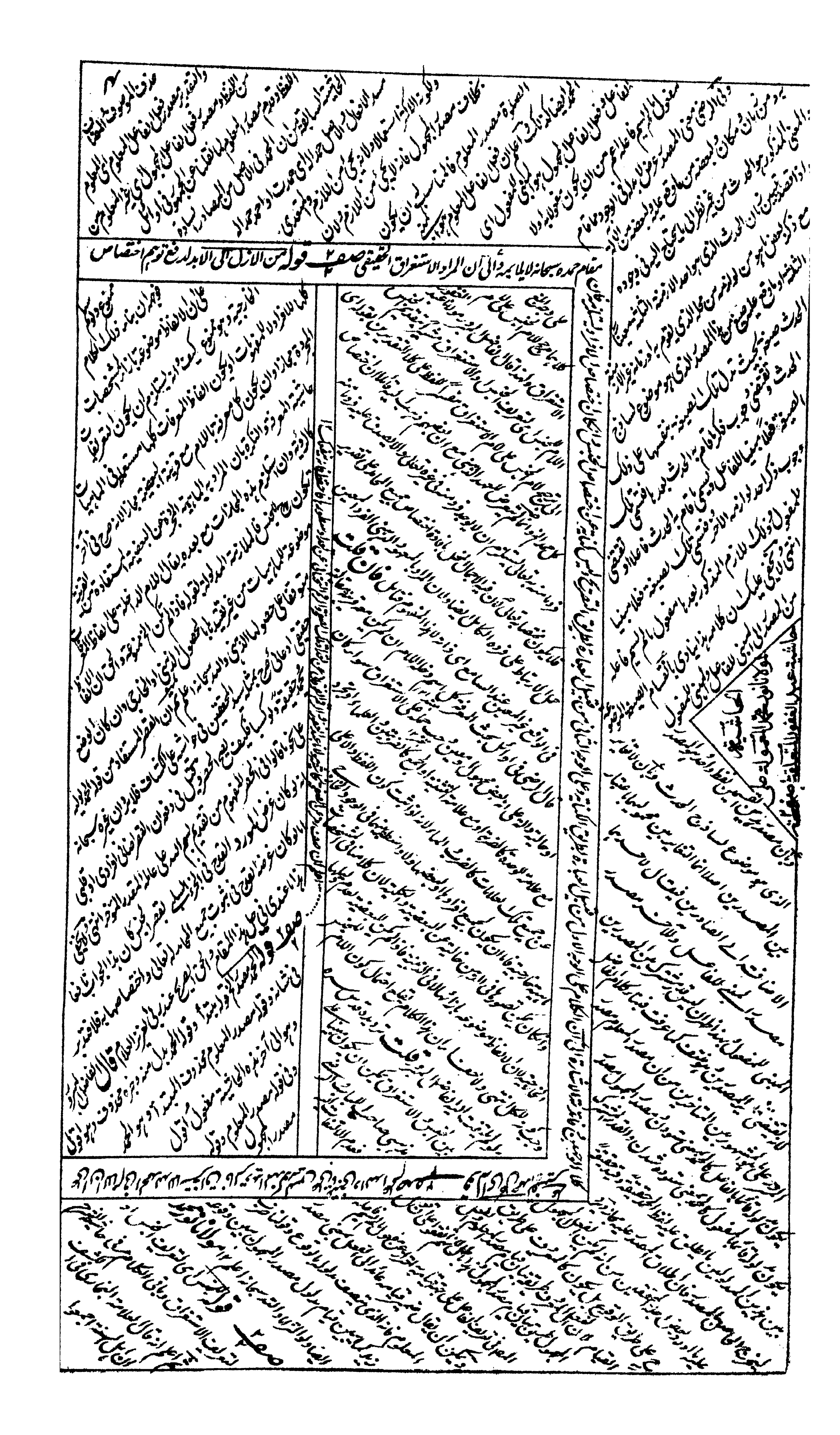
فان قلت ...

قلت ...

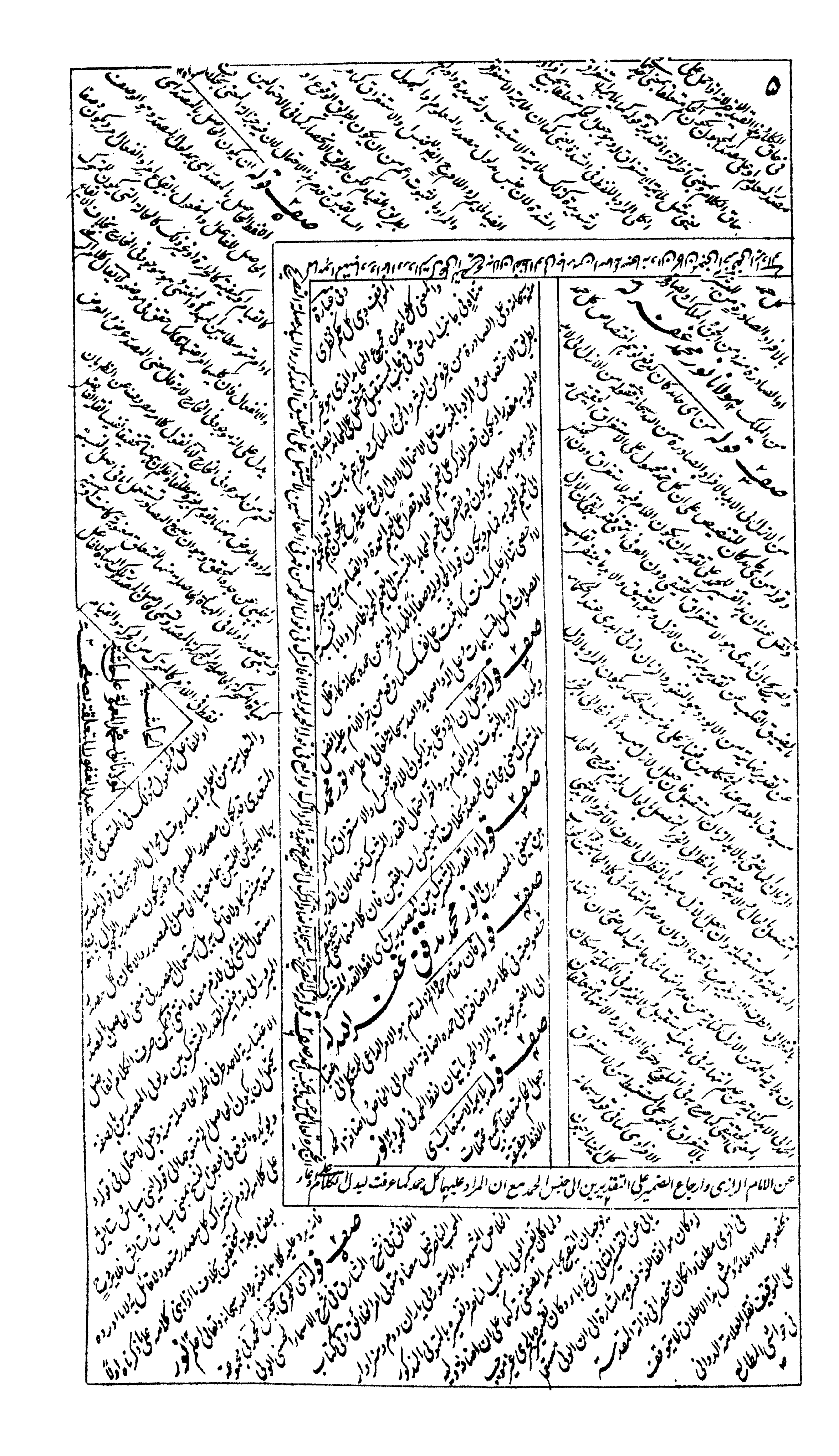


مقام حمده سبحانه لا يلائمه أي أن المراد الاستغراق الحقيقي صفحه ٢ قوله من الازل الى الابد لدفع توهم اختصاص

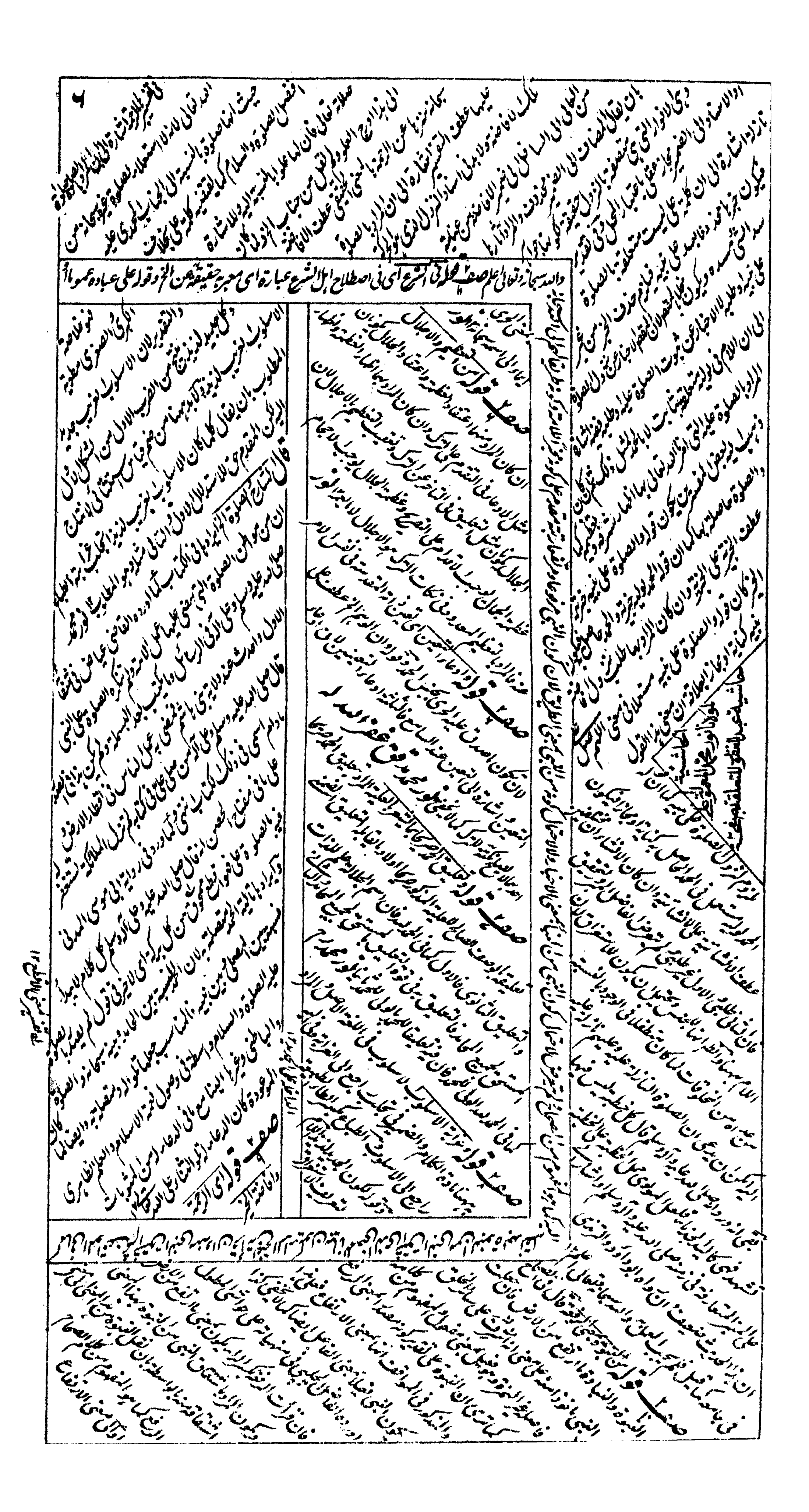




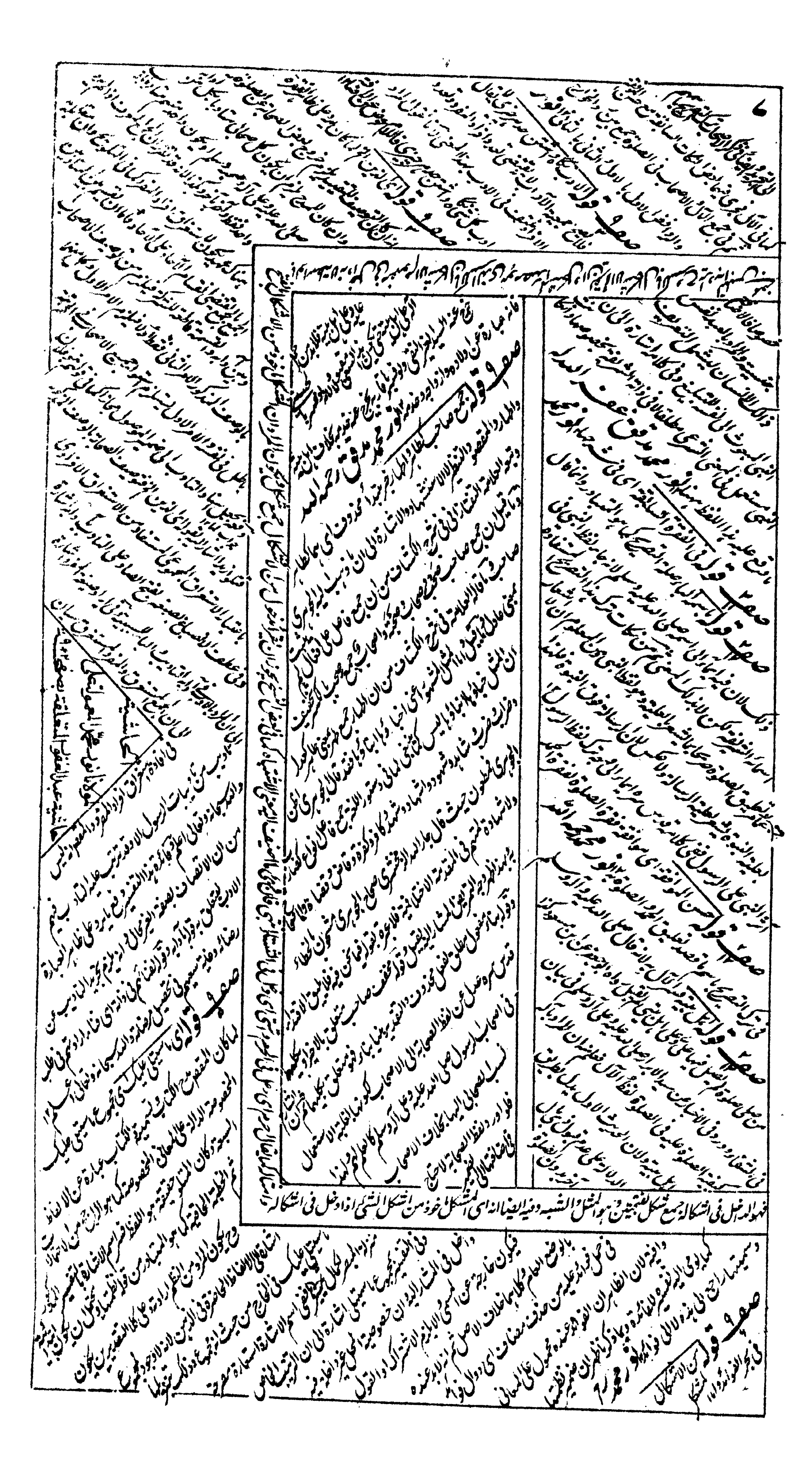
مقام حمده سبحانه لا بابديه اي ان المراد الاستغراق الحقيقي صفحه ٢ قوله من الازل الى الابد لدفع توهم اختصاص

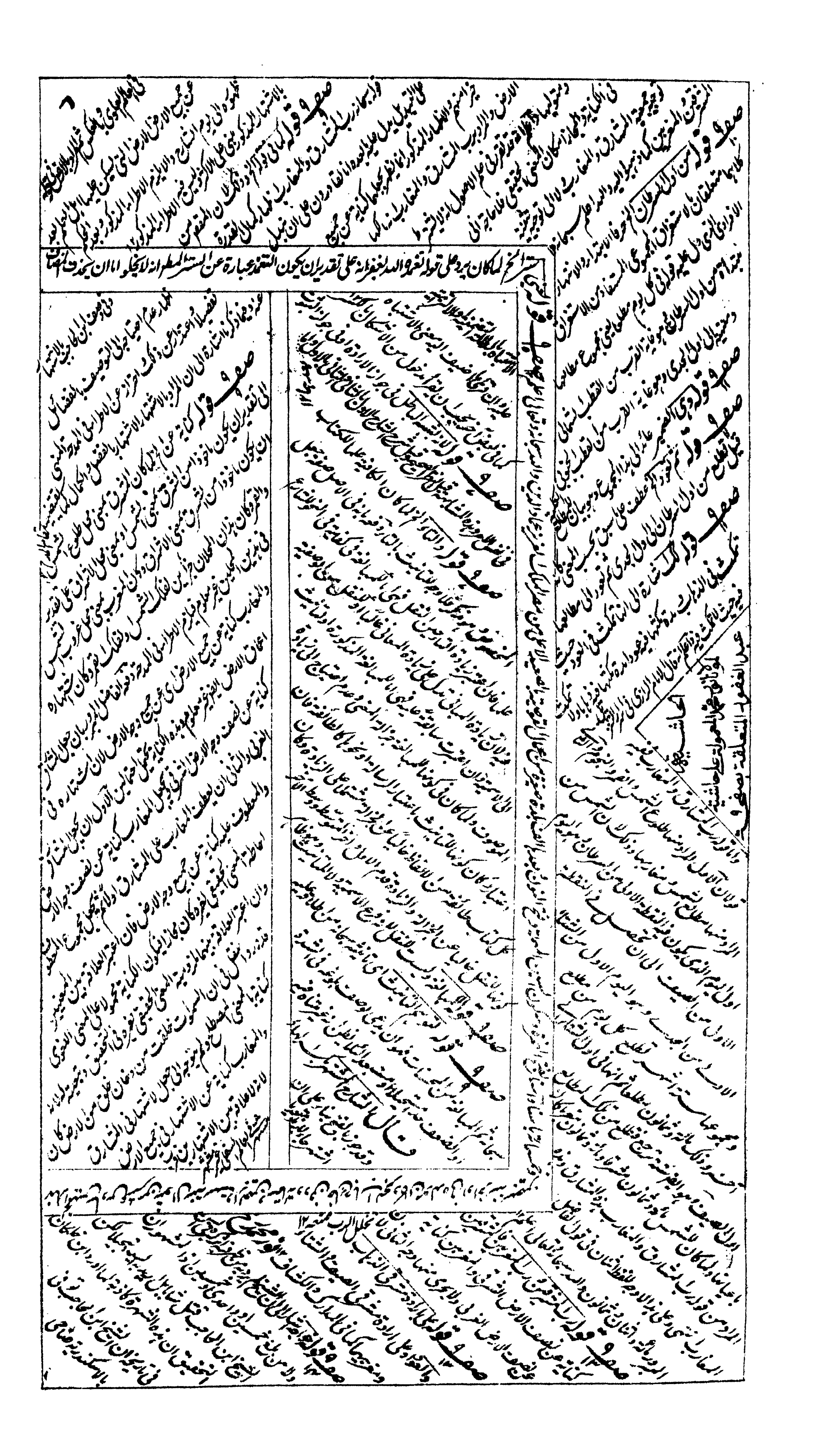


عن الامام الرازي وارجاع الضمير على التقدير بين الى جنس الحمد مع ان المراد عليها كل حمد كما عرفت ليدل الكلام



والله سبحانه وتعالى اعلم صف قوله في الشرع اي في اصطلاح اهل الشرع عبارة اي معبرة حقيقة عن الحمد وقوله على عبادة عموما





قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار
او جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ماقيل من ان فاعلا لايجمع
على افعال قوله المتادبين باداب الادب نگاهداشتن حد هر چيزي اي الذين ثبت
فيما بينهم التادب بادابه والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم
قوله فهذه اي ماسيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني انچه گرفته
وداده شود از دانش ومال قوله يحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التانيث
باعتبار الرسالة قوله العلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير
بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي الذهاب
والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال
قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ماكان منه بغفرانه اللائق
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه پوشيدن فلا يحتاج حينئذ

فان ستر الذات بالغفران يلزمه ان يكون محاطا بالستر بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه ح لا يحتاج في جعله كناية الى مؤنة

من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا

قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها

وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار جنانه سكنى له قوله نظمتها التقاط در

رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط كلاما المترتبة المعاني المتناسبة الدلالات

على ما تقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدر في الصفاء

والجلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير

قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر

السين رشته مروارید یا شبه وجز آن والتحرير نقش خط بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافة

كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز گرامي وارجمند وكم ياب قوله ضياء الدين

كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التلهف و

التاسف التلهف دریغ خوردن واندوهگین شدن التاسف دریغ ودرد خوردن

قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اي لانه في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة

الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث الحامل قوله وما توفيقي

الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنده بودن و

خورسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل آنكه كاري بوى گذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي

والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله

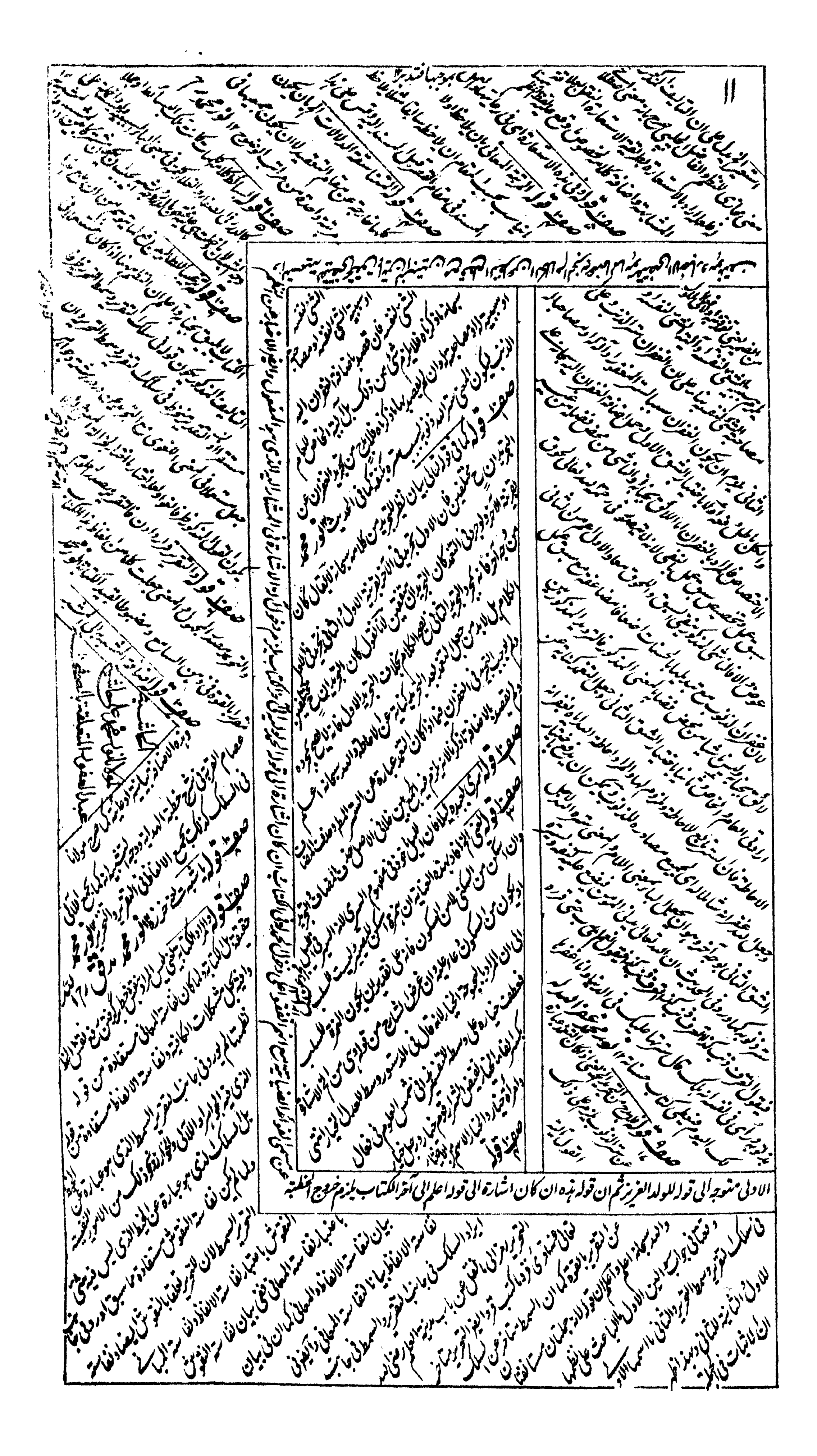
هضما للنفس بتخييل الخ اي لتحصيل ذلك الجعل كسر النفس وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث

انه صنفه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم

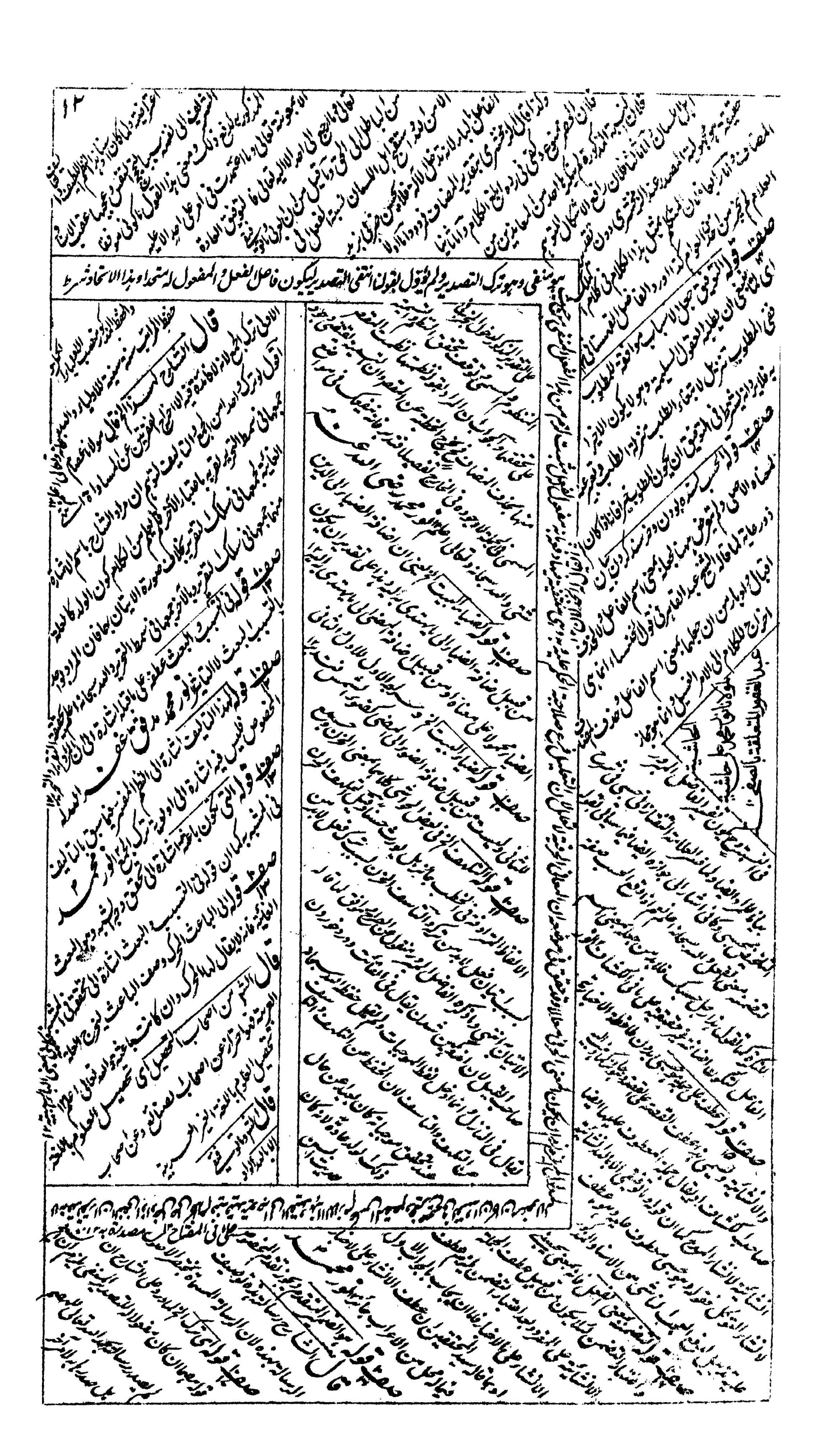
بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشانه وما هو

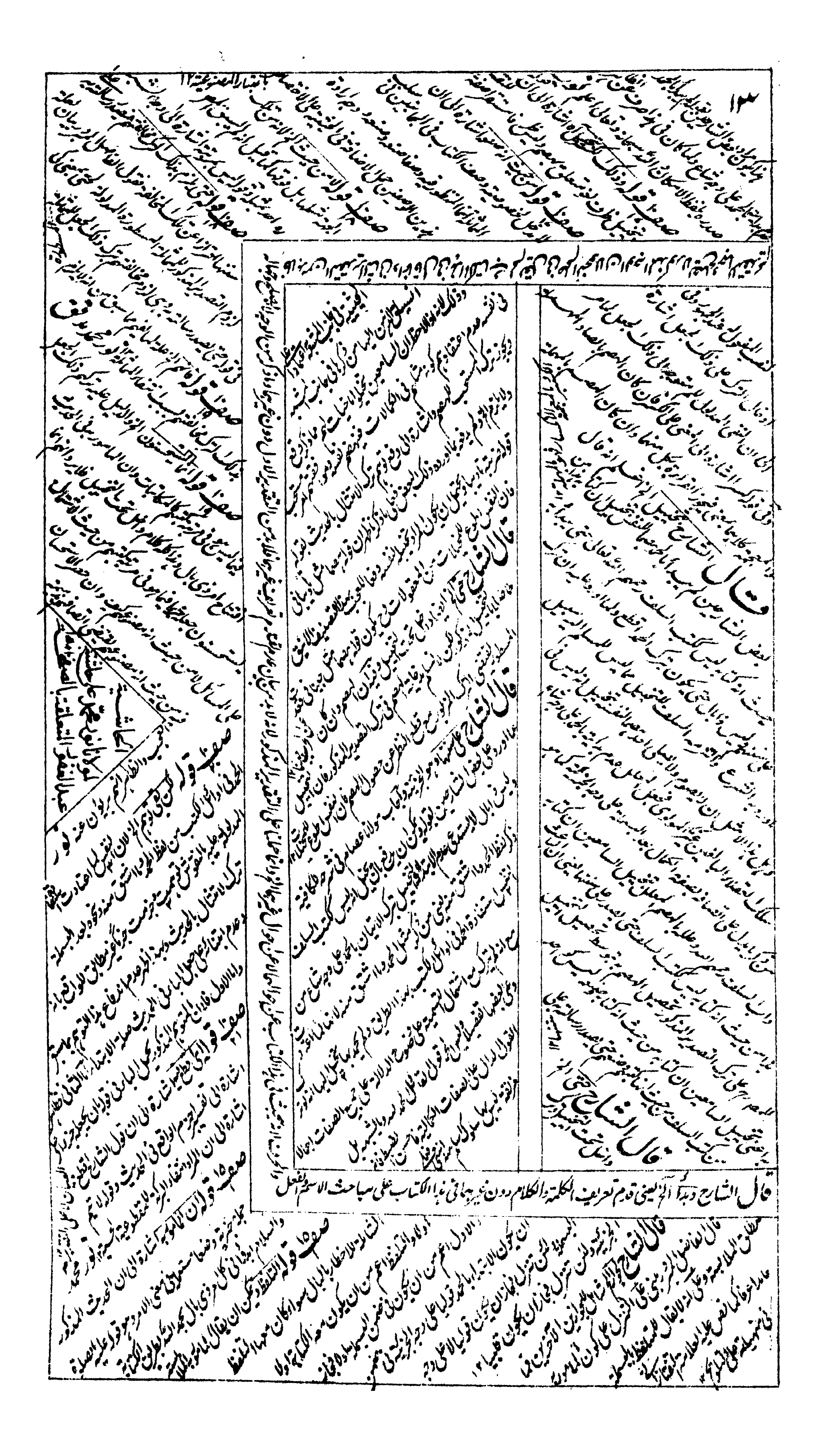
في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان

كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله و

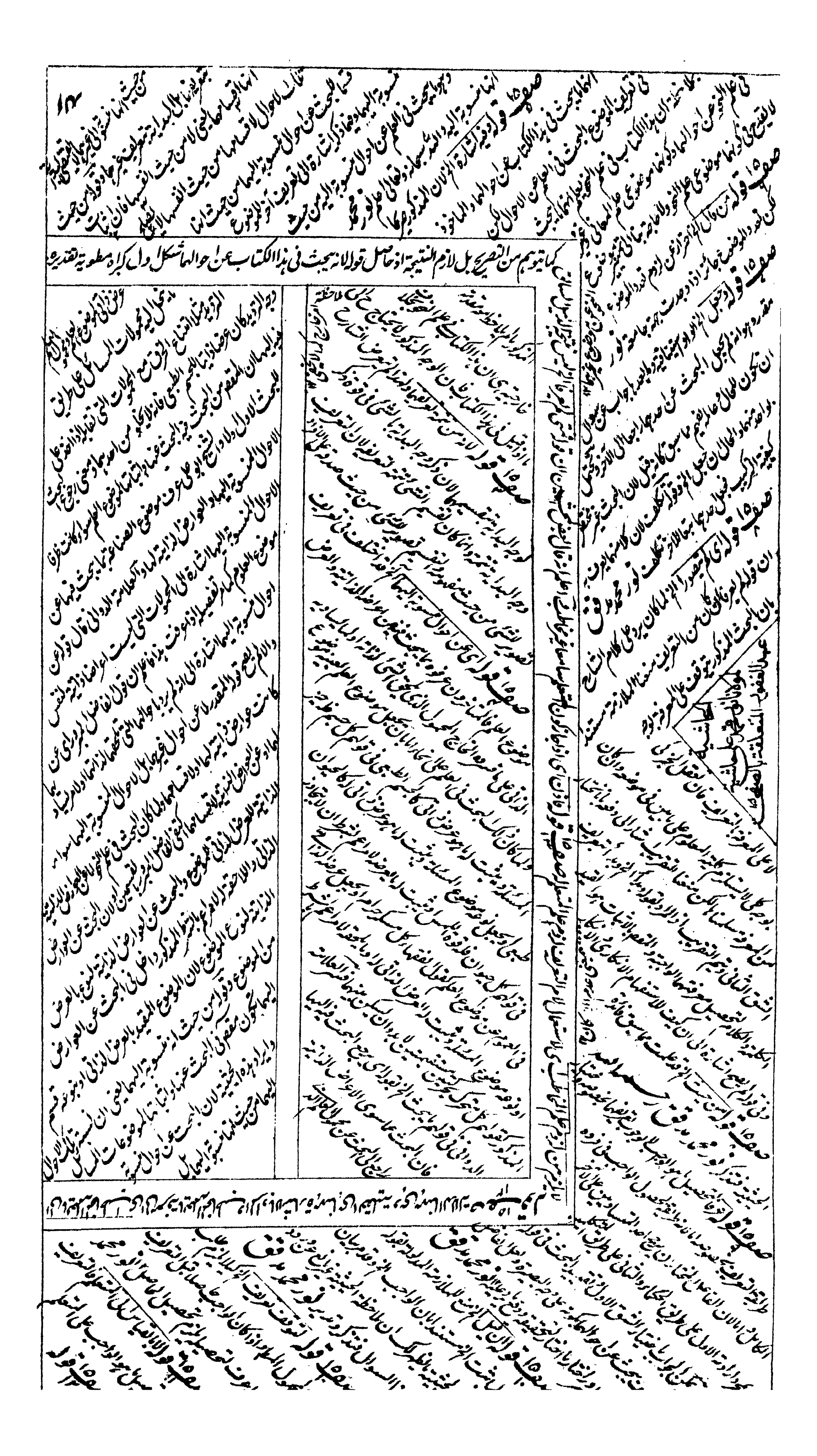


الاولى متوجه الى قوله للولد العزيز ثم ان قوله هذه ان كان اشارة الى قوله اعلم الى آخر الكتاب يلزم خروج الخطبة





قال الشارح وبدأ الخ يعني قدم تعريف الكلمة والكلام دون غيرهما في هذا الكتاب على مباحث الاسم والفعل

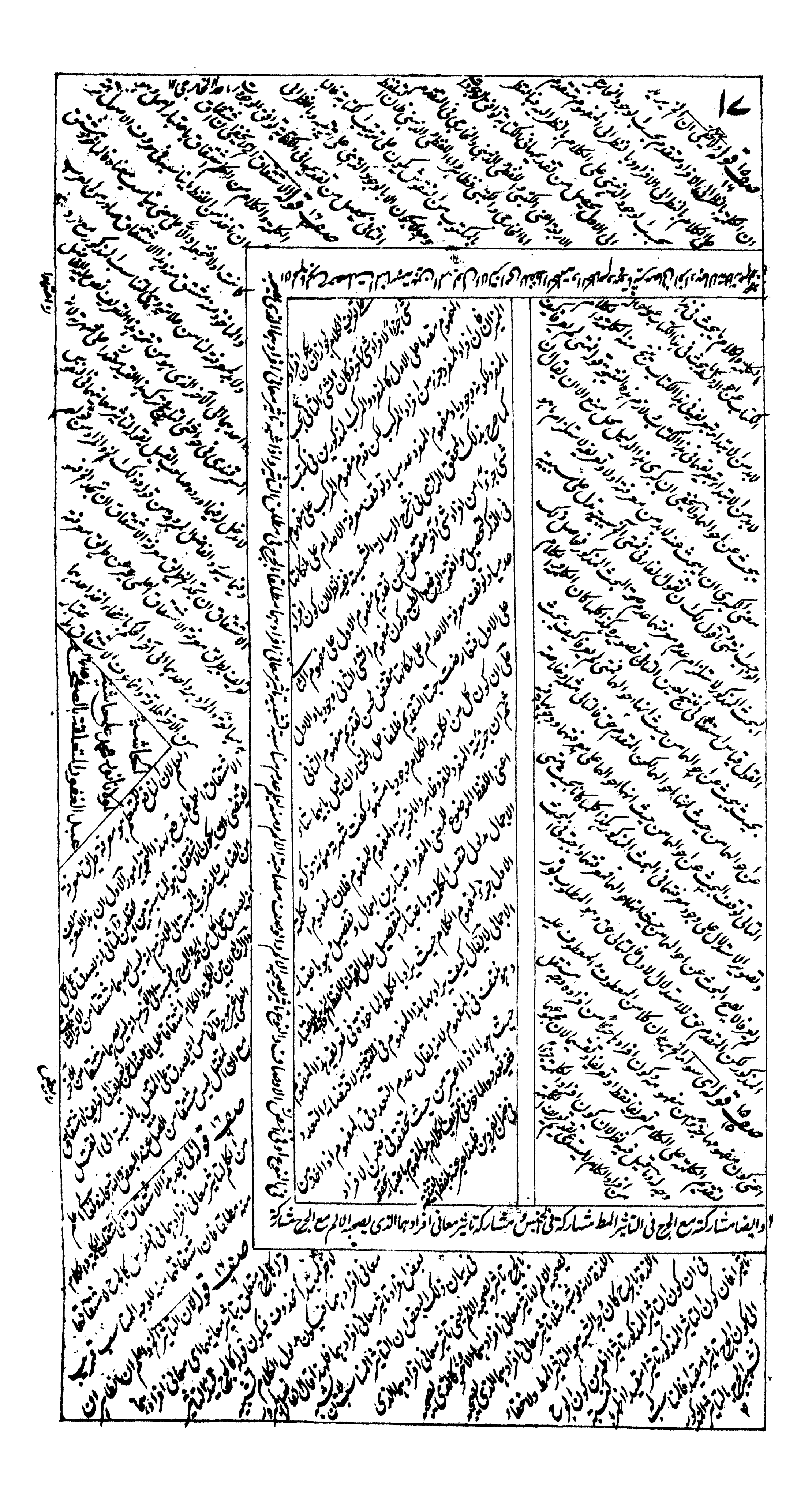


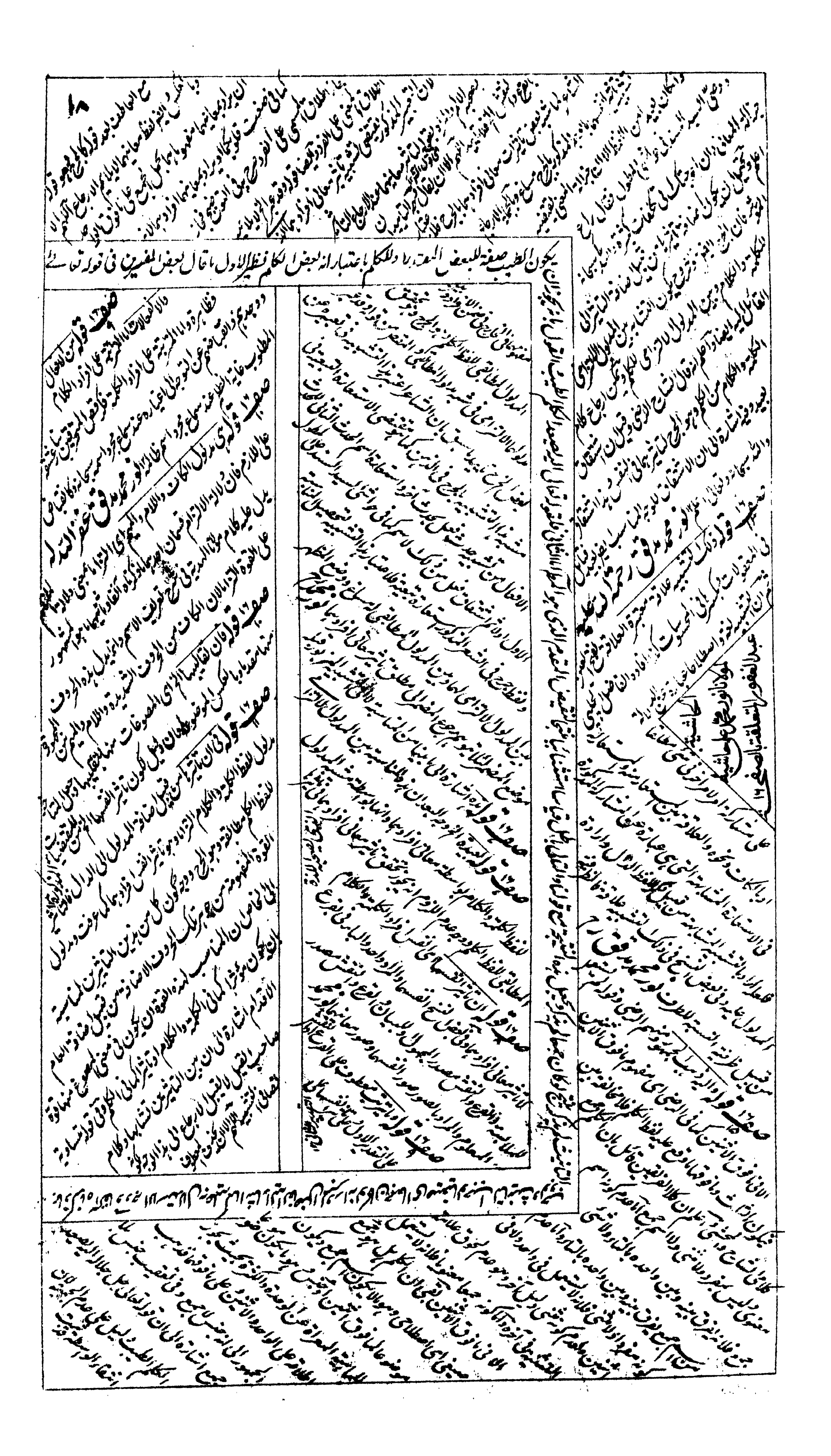
كما يتوهم من التصريح بل لازم النتيجة اذ حاصل قوله انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما ... مطوية تقديرية

لایلزم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء کان معه الکتابة اولا ولا یلزم من ترك الاول ترك الثاني **قوله** وبدأ بتعریف الکلمة والکلام وبدأ بتقسیمهما ایضا لانه من تتمة تعریفهما او لتحصیل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه یبحث في هذا الکتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة الیهما من حیث انها منسوبة الیهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حیث انها اقسامهما وفیه اشارة الی انهما موضوعا النحو رداً علی من قال موضوعه الکلمة او الکلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعاً الی الاخر تکلف **قوله** فمتی لم یعرفا اي لم یتصورا لم یصح البحث عن الاحوال المنسوبة الیهما من حیث انها منسوبة الیهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصیل ما هو الواجب ان قیل الواجب حاصل قبل التعریف لتوقف تعریف کل شيء علی تصوره اجیب بان ذلك التوقف بالقیاس الی المعلم المفکر لا بالقیاس الی المتعلم ان قیل المتعلم ایضا عالم بالمعرف قبل تعریفه لان لام التعریف یشیر الی ما یعلمه المخاطب قلنا لا یلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فاذن التعریف بالقیاس الیه یفید اصل المعرفة و بالقیاس الی المخاطب زیادة المعرفة **قوله** وقدم الکلمة لکون افرادها جزءا من افراد الکلام اي سواء نظر الی افرادهما او الی مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب الکلمة ولا یخفی ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الکتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الکتبي واللفظي و الذهني

منه رحمه الله

والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في
التقدم الوجودات ماعدا الخارجي **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من
الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلثة
واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق من نهق وقد اشار
الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشبه
بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير
لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثير انفسها باقتراع الاسماع ونقش الصور
في الاذهان وما يترتب عليهما من الانفعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا يخلو عن قوة وشدة
فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك
الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن **قوله** وقد عبر بعض
الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان جمع جراحة
بكسر الجيم خستگی السنان سر نيزه وعصا و تيزی هر چيزی الالتيام فراهم آمدن
قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين **قوله** بدليل قوله
اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان
الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب **قوله** والكلم الطيب مؤول





بعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد
لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في
قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه هو
المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وثمرتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه **قوله** لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة
اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تضادا فكيف يجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

وصفاله وان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة الرمي ع وهي شيء من الفم والتكلم **قوله** ثم

نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم

ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم

على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او

حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ

بحقيقة او حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل

تسمية المتعلَّق بفتح اللام باسم المتعلِّق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل **قوله**

او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز

ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة **قوله**

الى ما يتلفظ به التلفظ گفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة

اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم

اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل

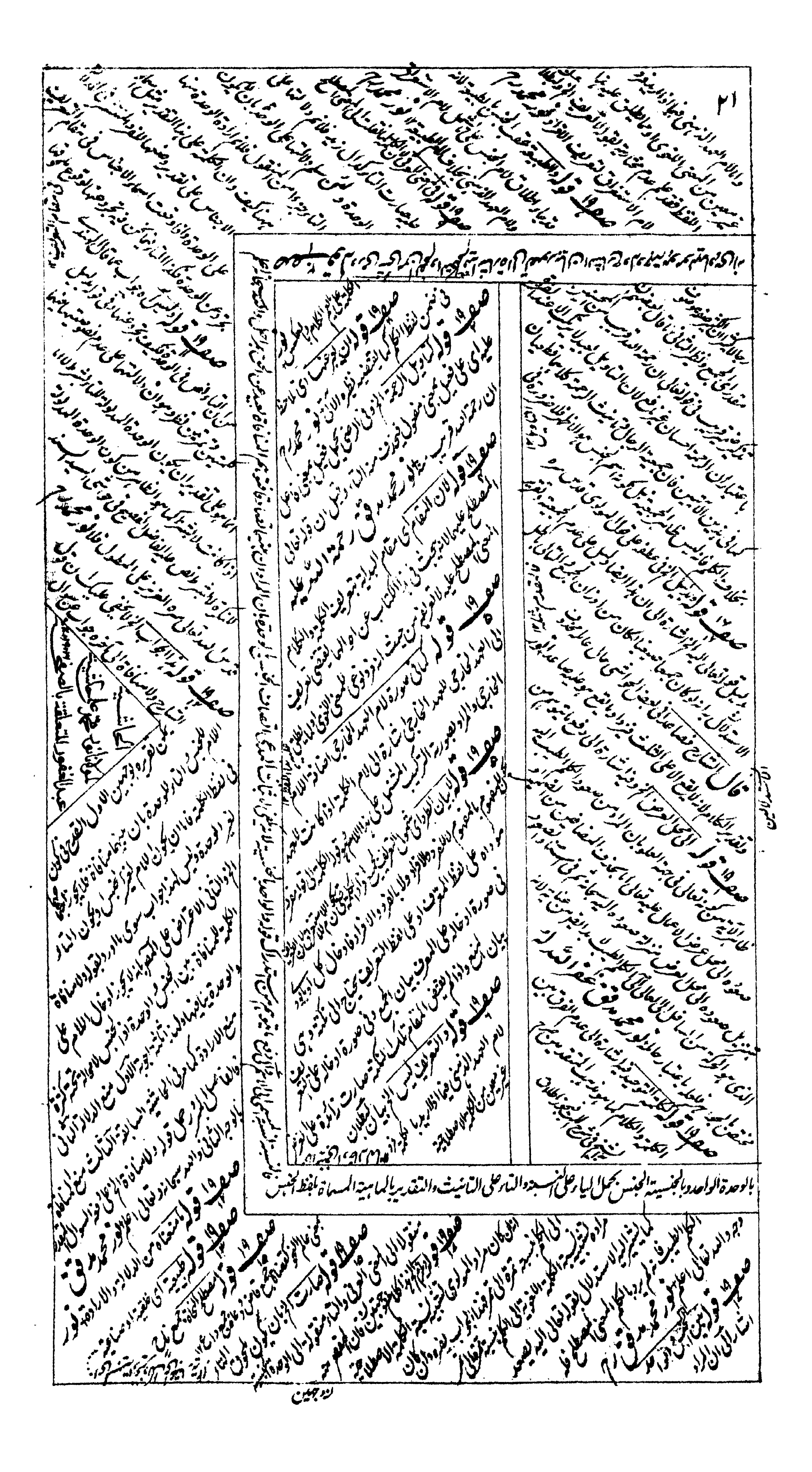
عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه

بحث اذ ظاهر فتق له او حكما يدخلها **قوله** الانسان انما قيد به تقريبا لتفسير

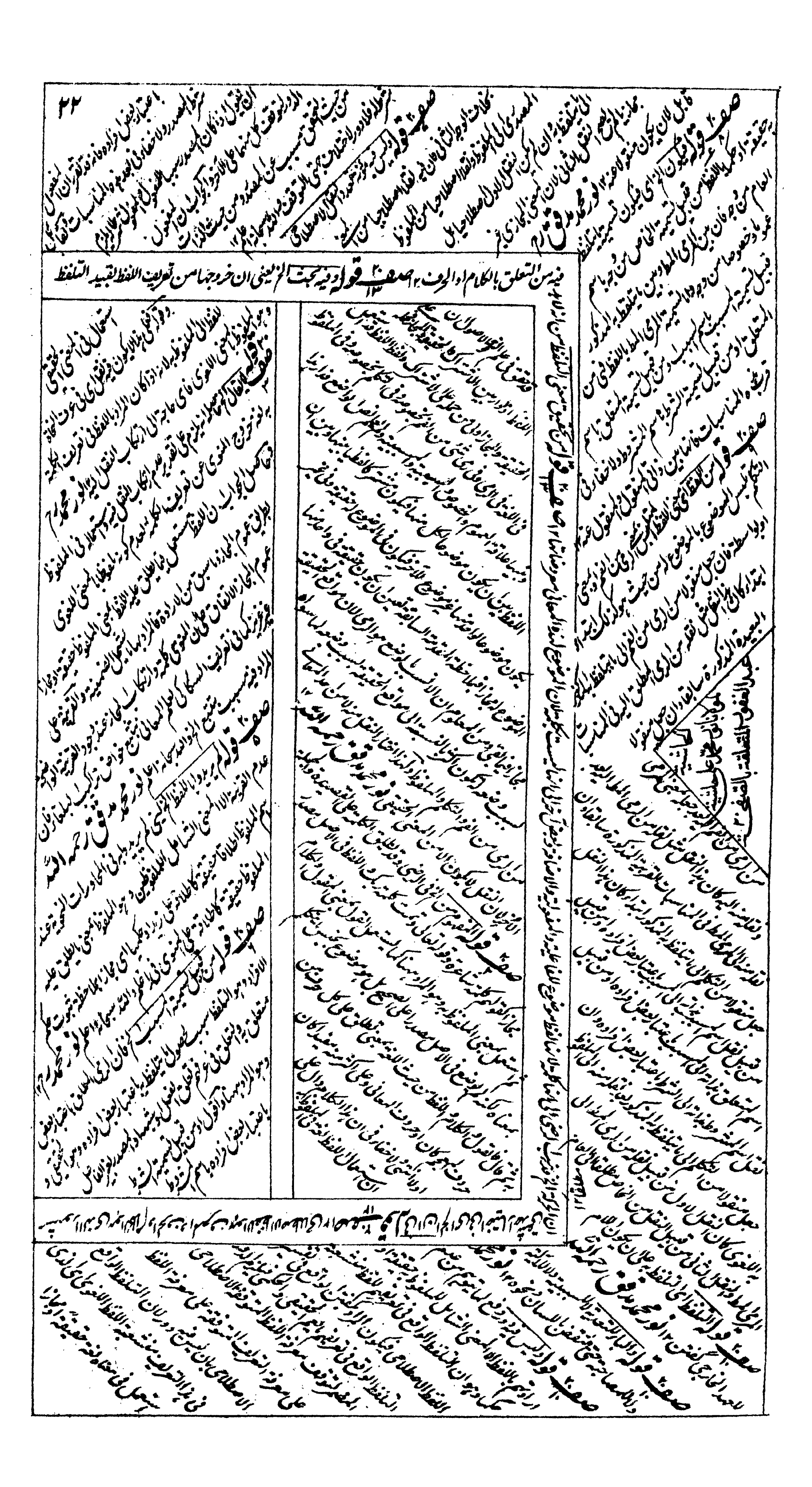
اللفظ من الفم **قوله** او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال

قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا

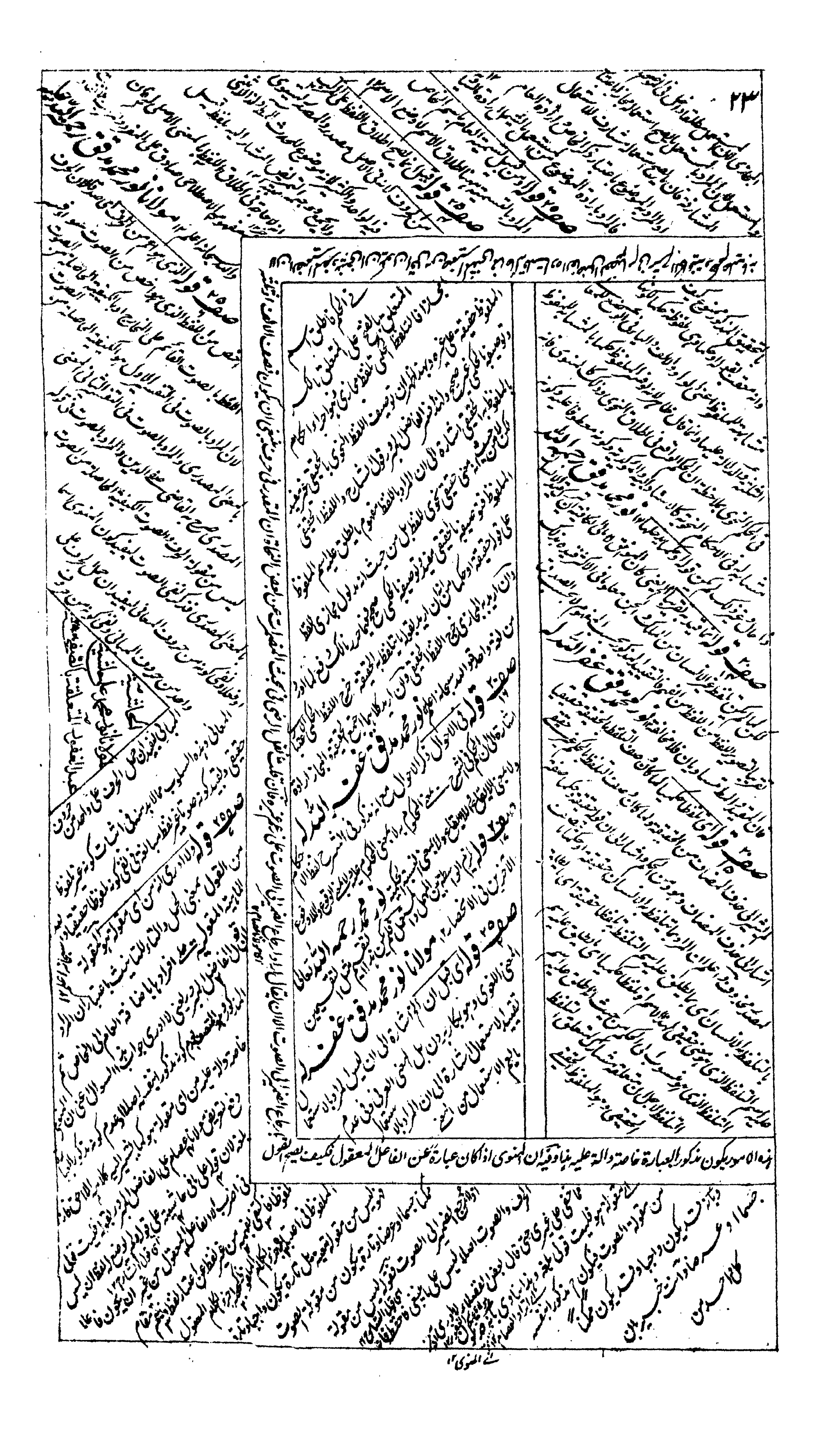
كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة

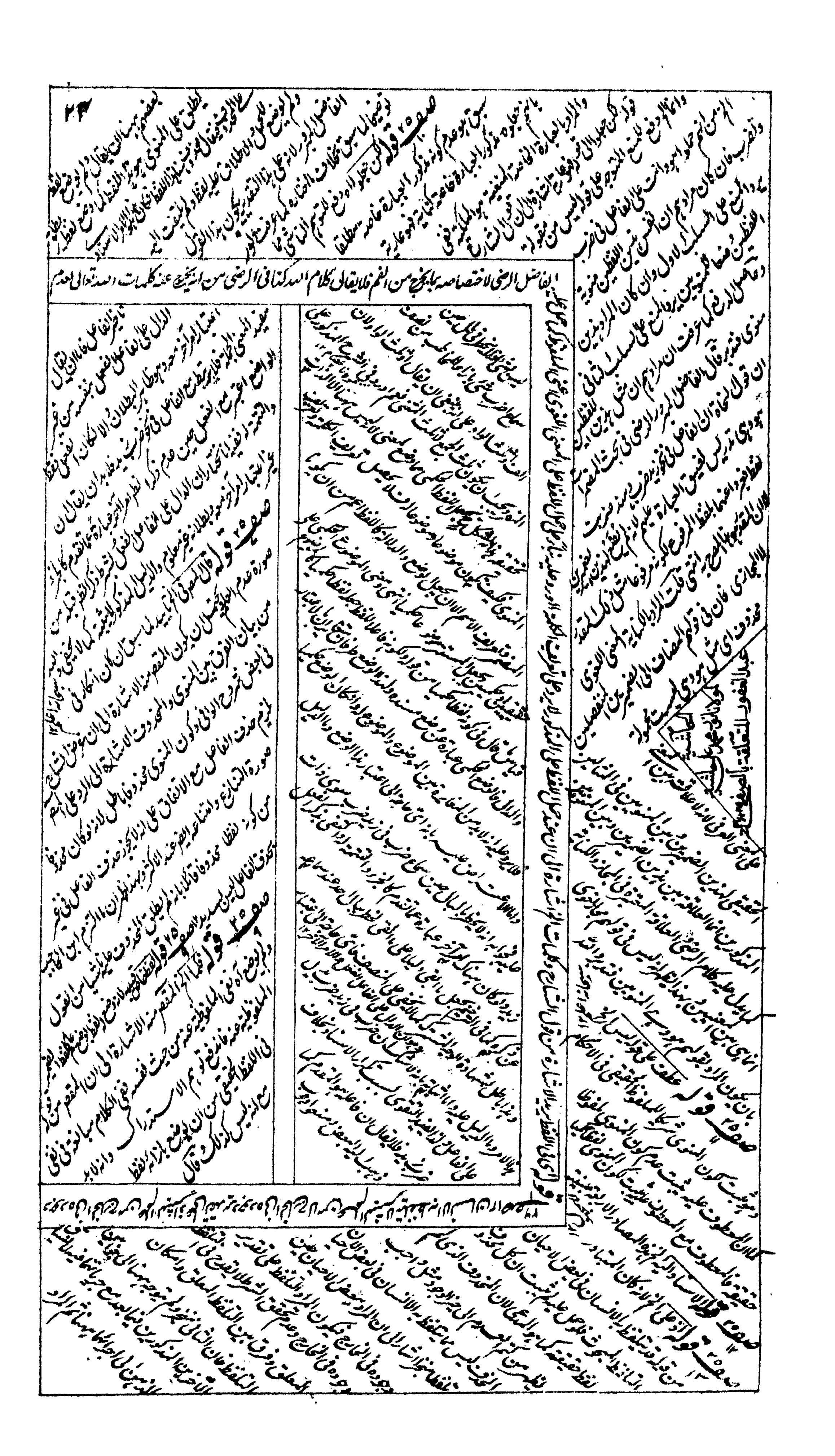


بالوحدة الواحد وبالجنسية الجنس بحمل اليا على النسبة والتاء على التانيث والتقدير بالماهية المسماة بلفظ الجنس



فيه من التعلق بالكلام او الحرف ۲ صفحہ ۲ قوله وفيه بحث الخ يعني ان خروجها من تعريف اللفظ بقيد التلفظ





الفاضل الرضي لاختصاصه بما يخرج من الفم فلا يقال في كلام الله كما في الرضي من انه يخرج عنه كلمات الله تعالى العدم

بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى **قوله**
اى الواسطة ١٢ عبد

قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم
المشهورة بمعني ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص
قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه
في الاصل مصدر **قوله** واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي **قوله**
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحروف و
لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو
المحذوف لكن عبّر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان
عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا
اى للمنوى ١٢

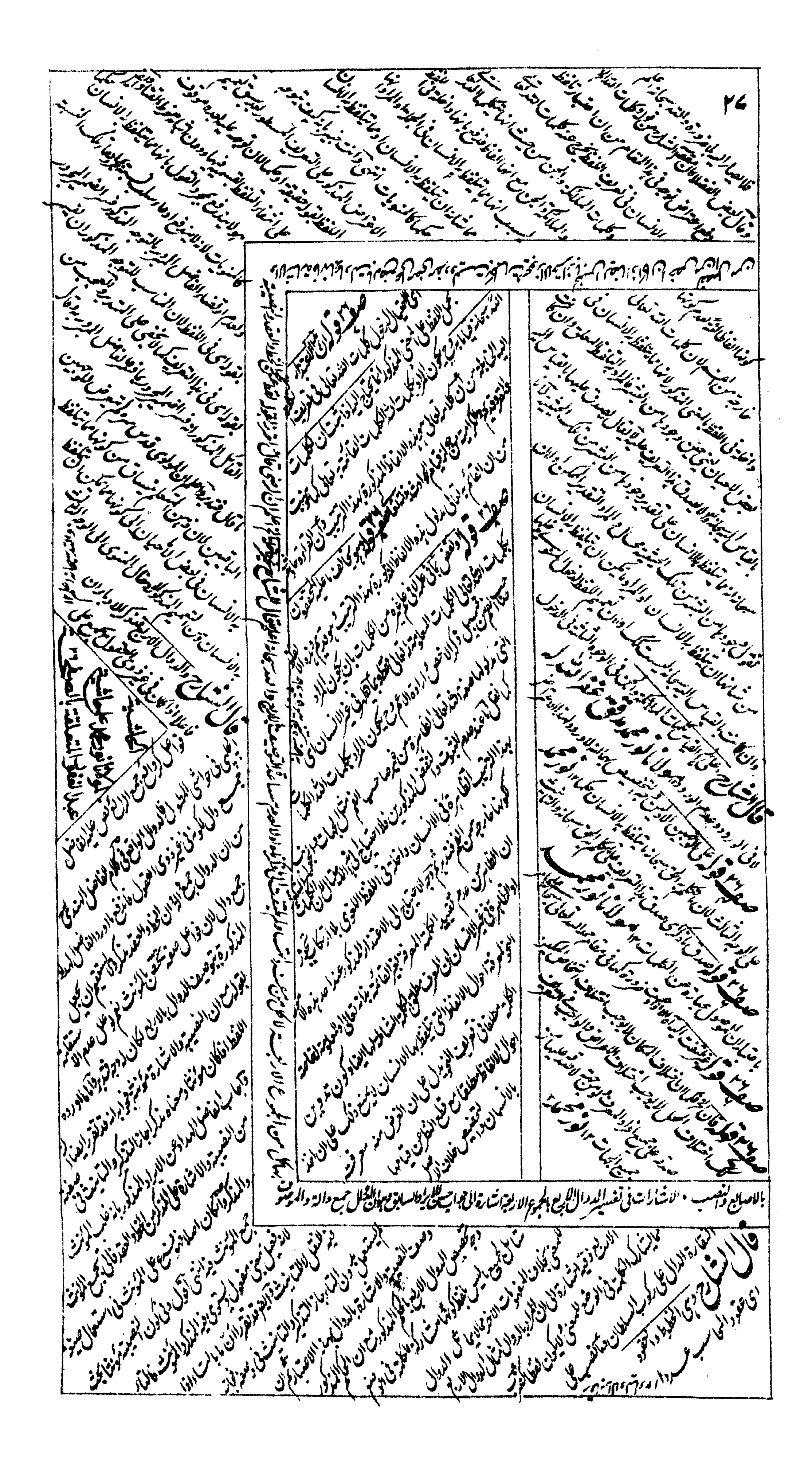
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو و
انت كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه آه عطف على قوله ليس
لكونهما موضوعين لمثل ذلك المقدر ١٢ عبد

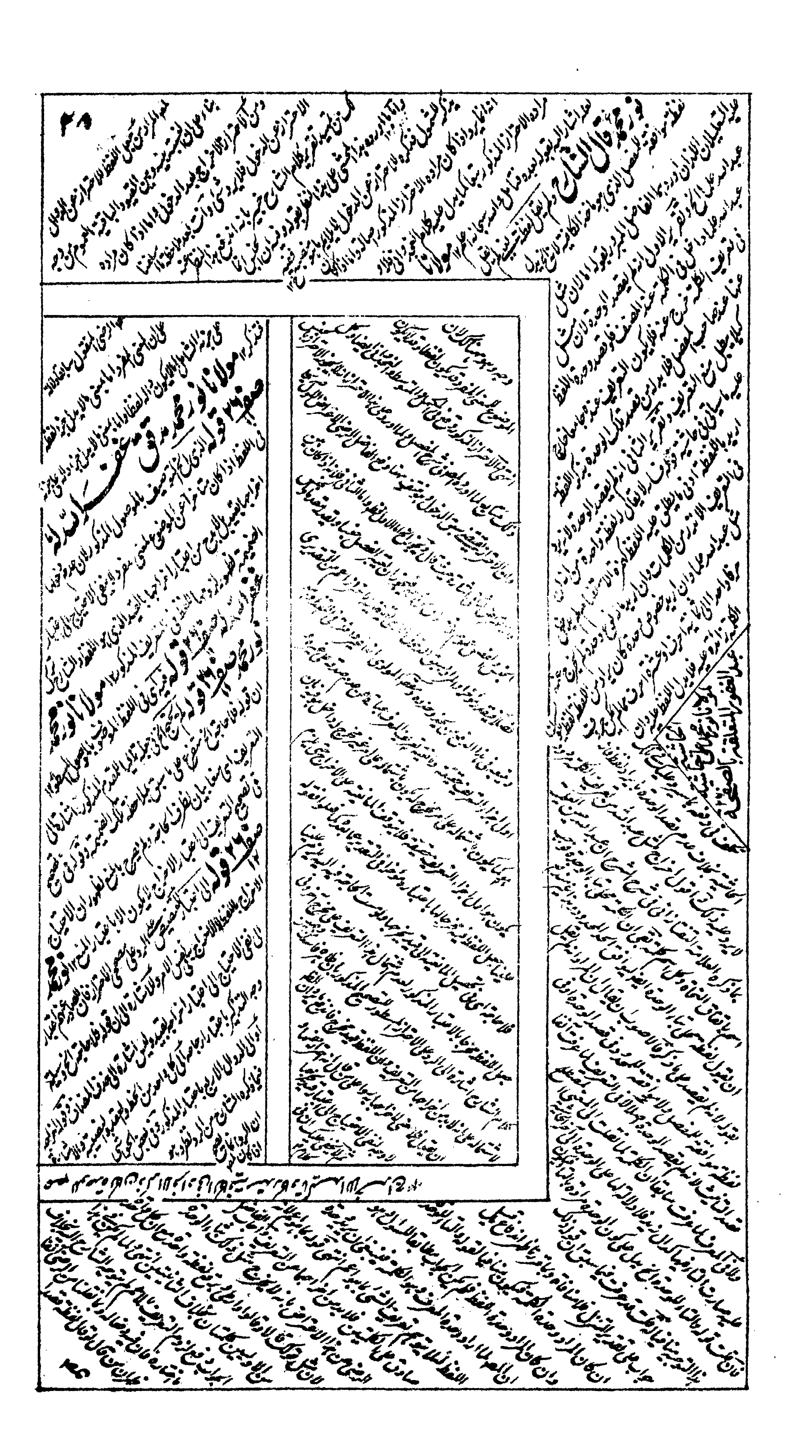
الملفوظ باحكامه كالاسناد اليه والعطف عليه والتاكيد والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير
ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان

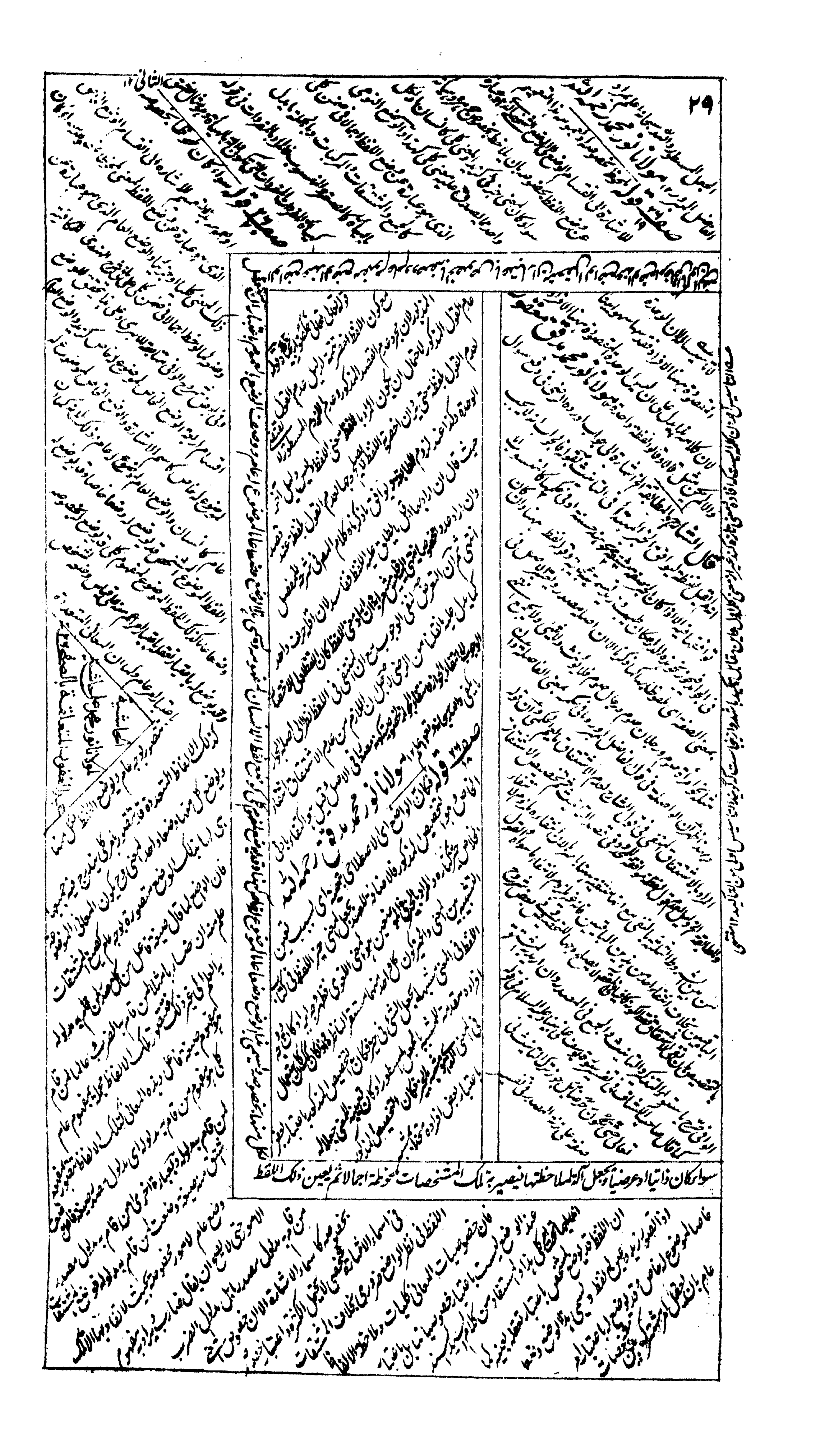
٣ بالفاصل تحكم بوجوده ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفصل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام

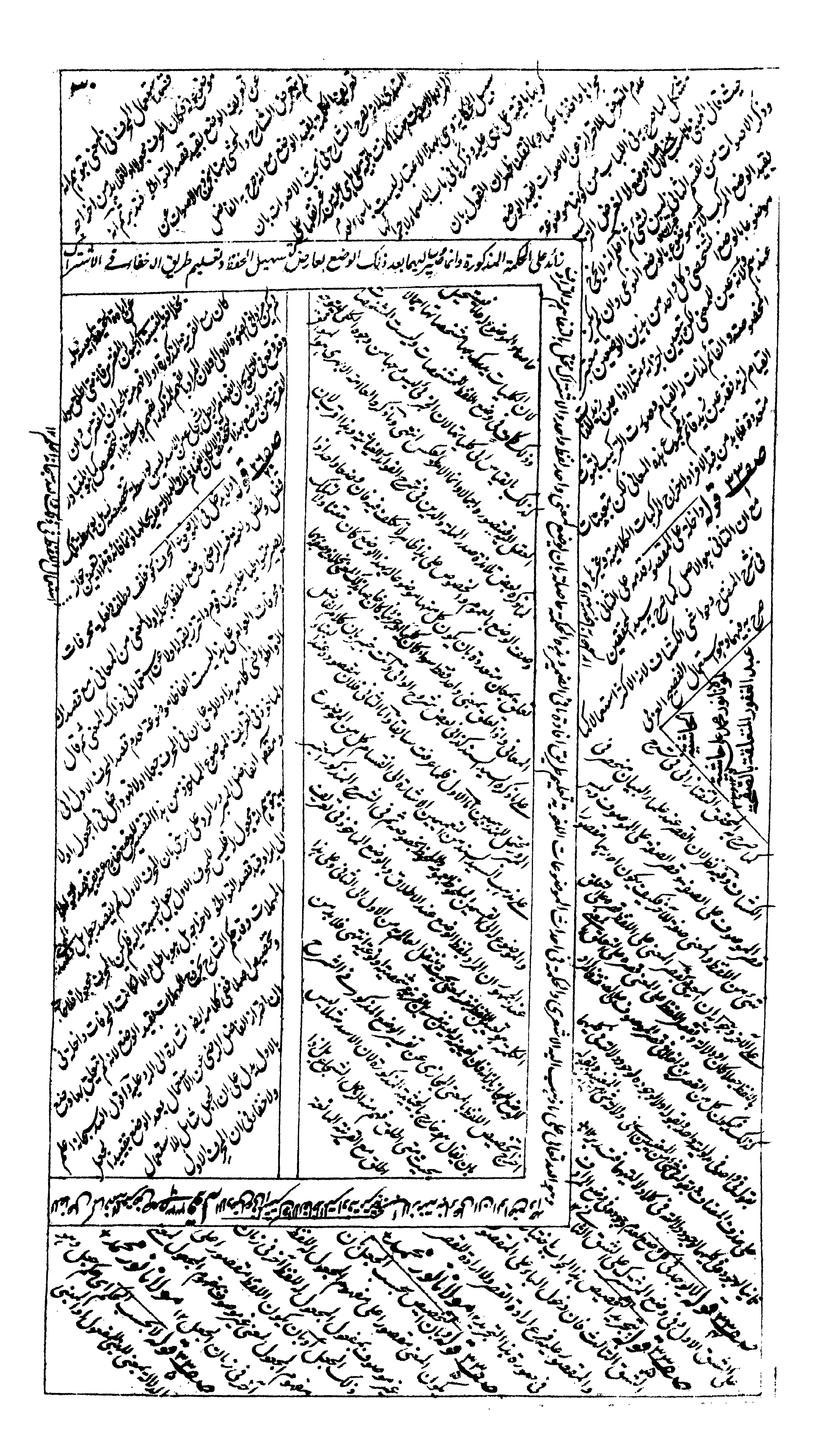
في الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام وبعمومهما الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه

قوله كلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالتشخص لما يتكلم به الحق سبحانه نعم فكيف يصدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان **قوله** والنصب جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله** غير داخلة في اللفظ الذي هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتي **قوله** لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ او عدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها **قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيأة المفردات والمركبات **قوله** بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له

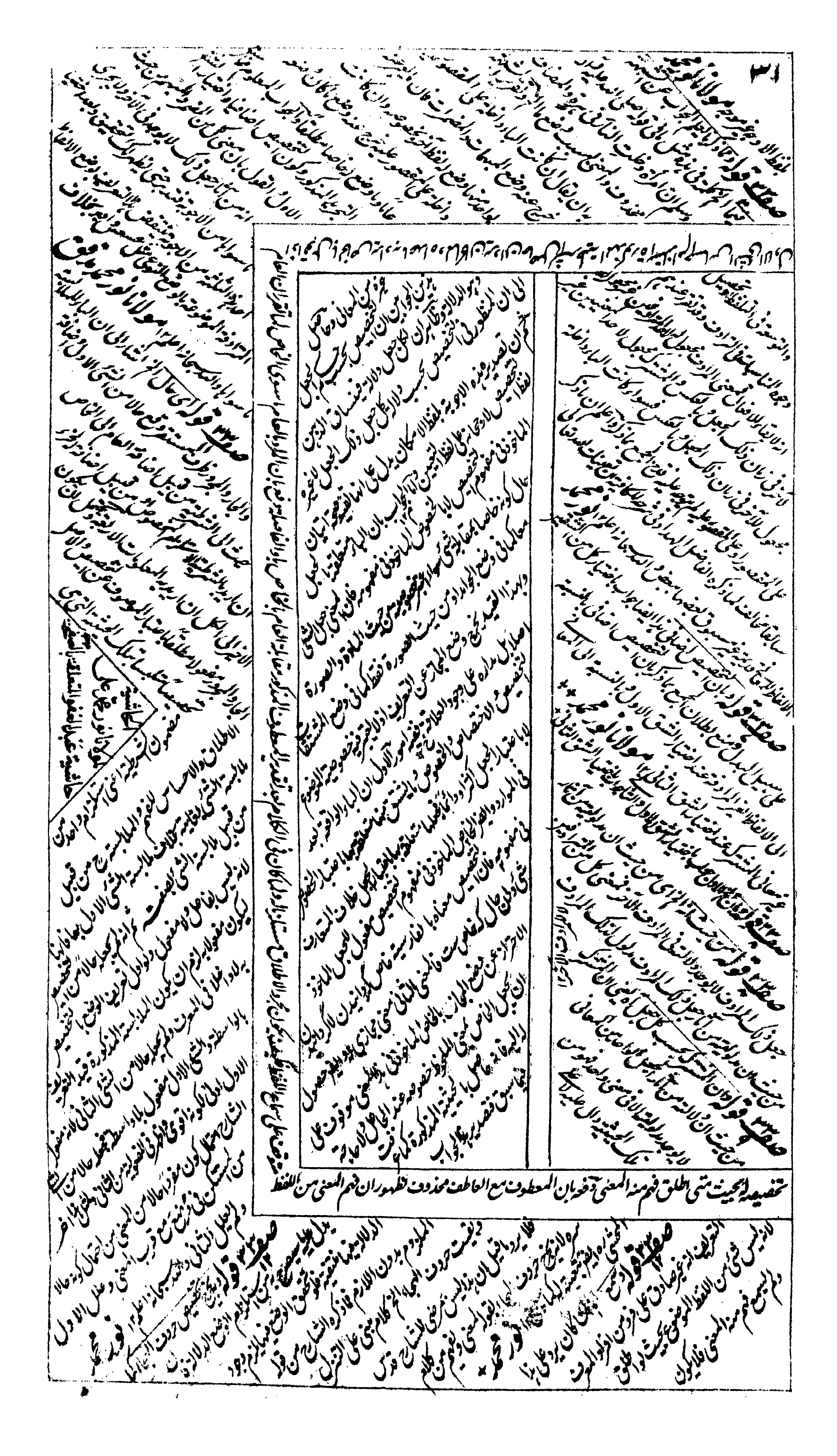




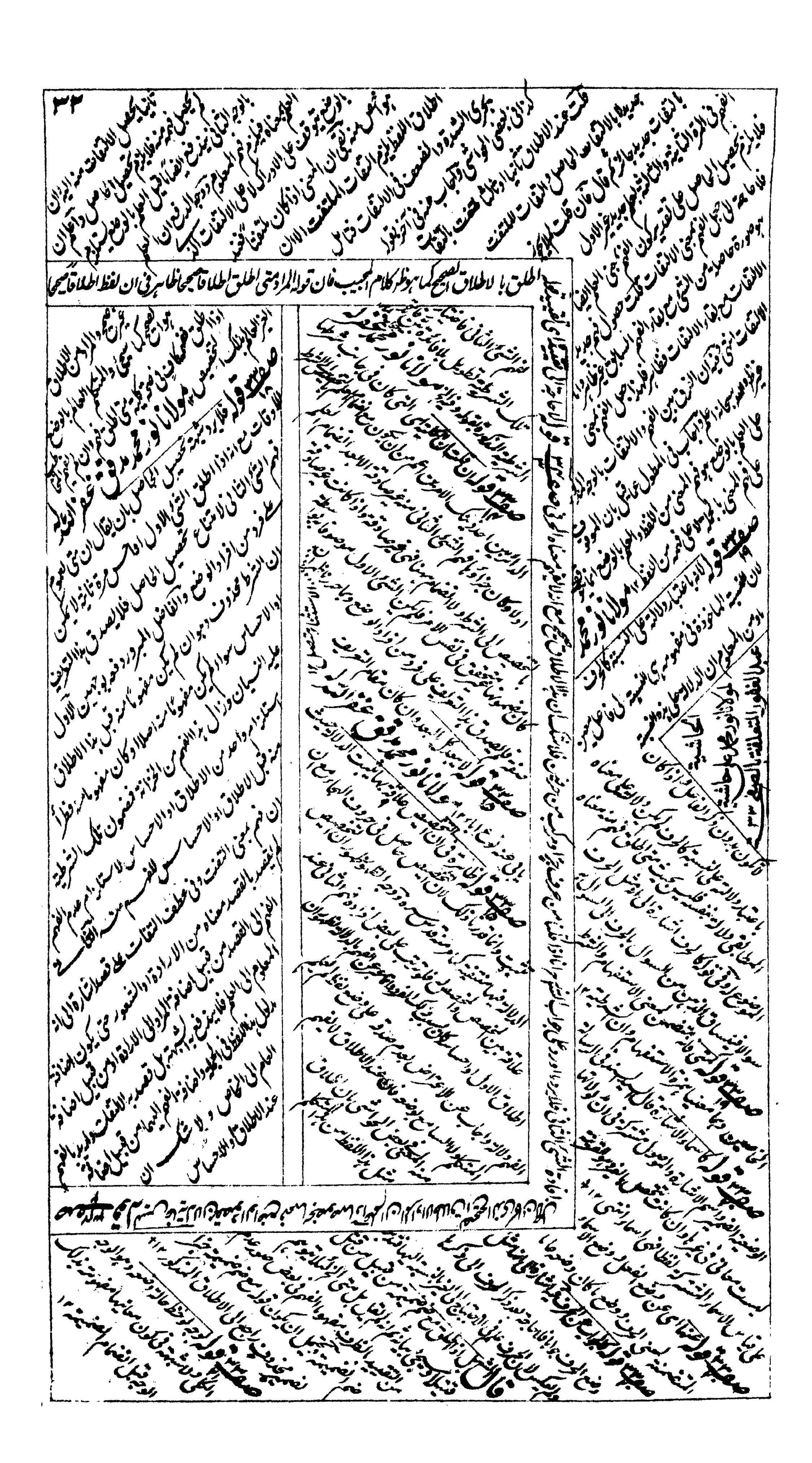




زائد على الكلمة المذكورة وانما يحتاج اليها بعد ذلك الوضع لعارض تسهيل الحفظ وتعليم طريق الى خفاء في الاشتراك



تخصيصه الحيثية متى اطلق فهم منه المعنى آخره بان المعطوف مع العاطف محذوف لظهور ان فهم المعنى من اللفظ



الطلق بالاطلاق الصحيح كما هو ظاهر كلام المجيب فان قوله المراد منه المطلق اطلاقا صحيحا ظاهر في ان لفظ الطلاق صحيحا

قوله كاسماء الاشارة اه لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة ١٢ قوله فهم المعنى بوجه او ملاحظة ووضعه يعني الوجه الكلي ولا شك في ... مفهوما قبل انضمام ... ١٢

ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **قوله** بحيث اي بحال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب **قوله** متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص **قوله** منه ان لم يكن منفهوما او فهم منه ثم قصد التفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه

لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص فائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع ١٢ **قوله**

لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق اه

اشارة الى غلبة الجعل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** ولا يبعد ان يقال يغني انه

لا حاجة الى تقييده فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون

بدون الضميمة **قوله** المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كانت بحسب

الوضع او لا فتدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت

به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء **قوله** اسم مكان من مصدر المعلوم

او المجهول **قوله** او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول **قوله** بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه

فيرتفع مؤنة النقل **قوله** مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جاء على هذا الاحتمال

مع بعده لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنيه واحد **قوله** فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص

شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها

وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء لمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء

هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه

لا لانه لا حاجة اليه كما قيل فان ارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه

من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز لكل من جزأي الوضع على

ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق

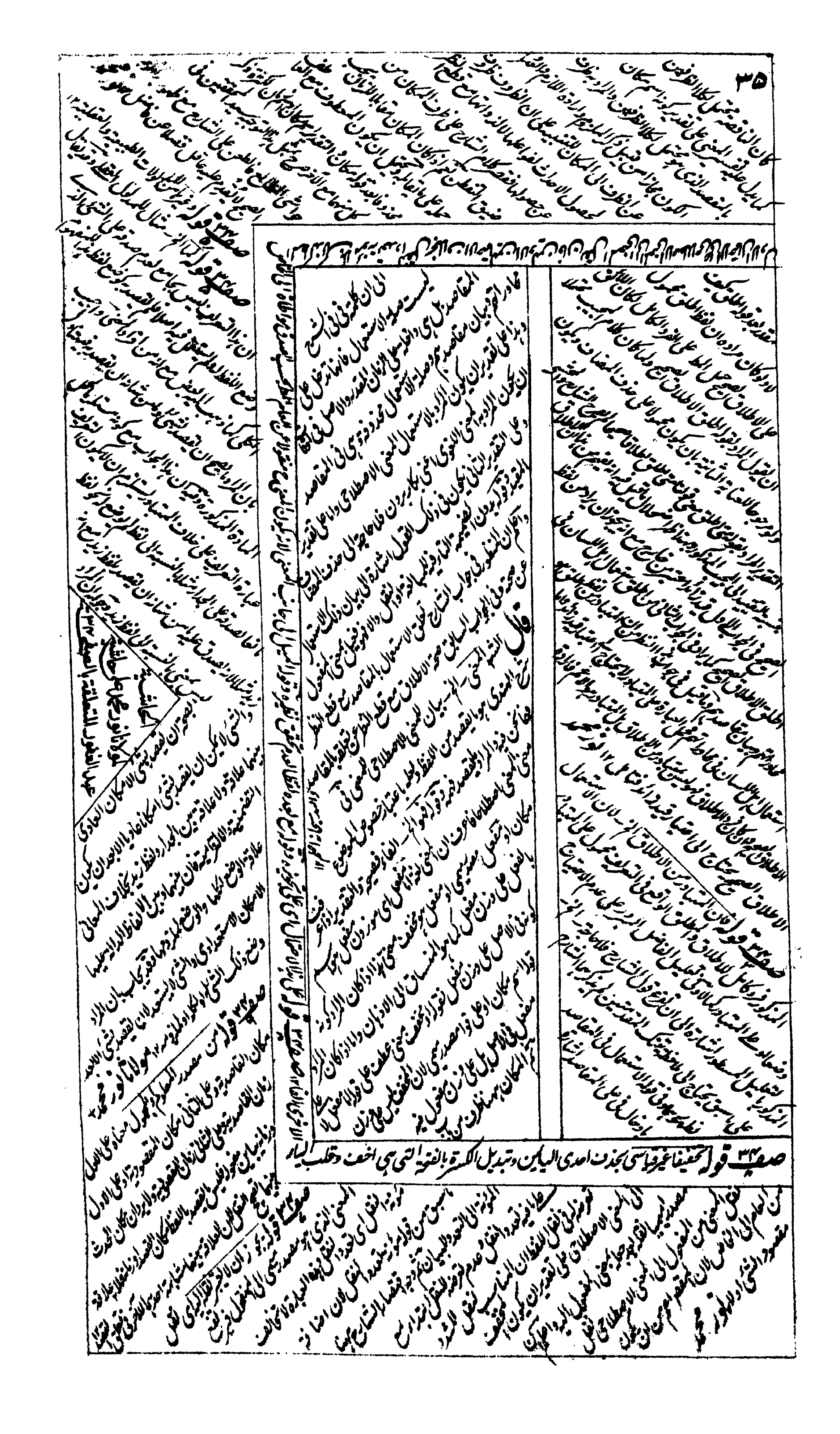
قوله لمعنى **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه

الدليل وذلك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع **قوله** وبقيت حروف الهجاء

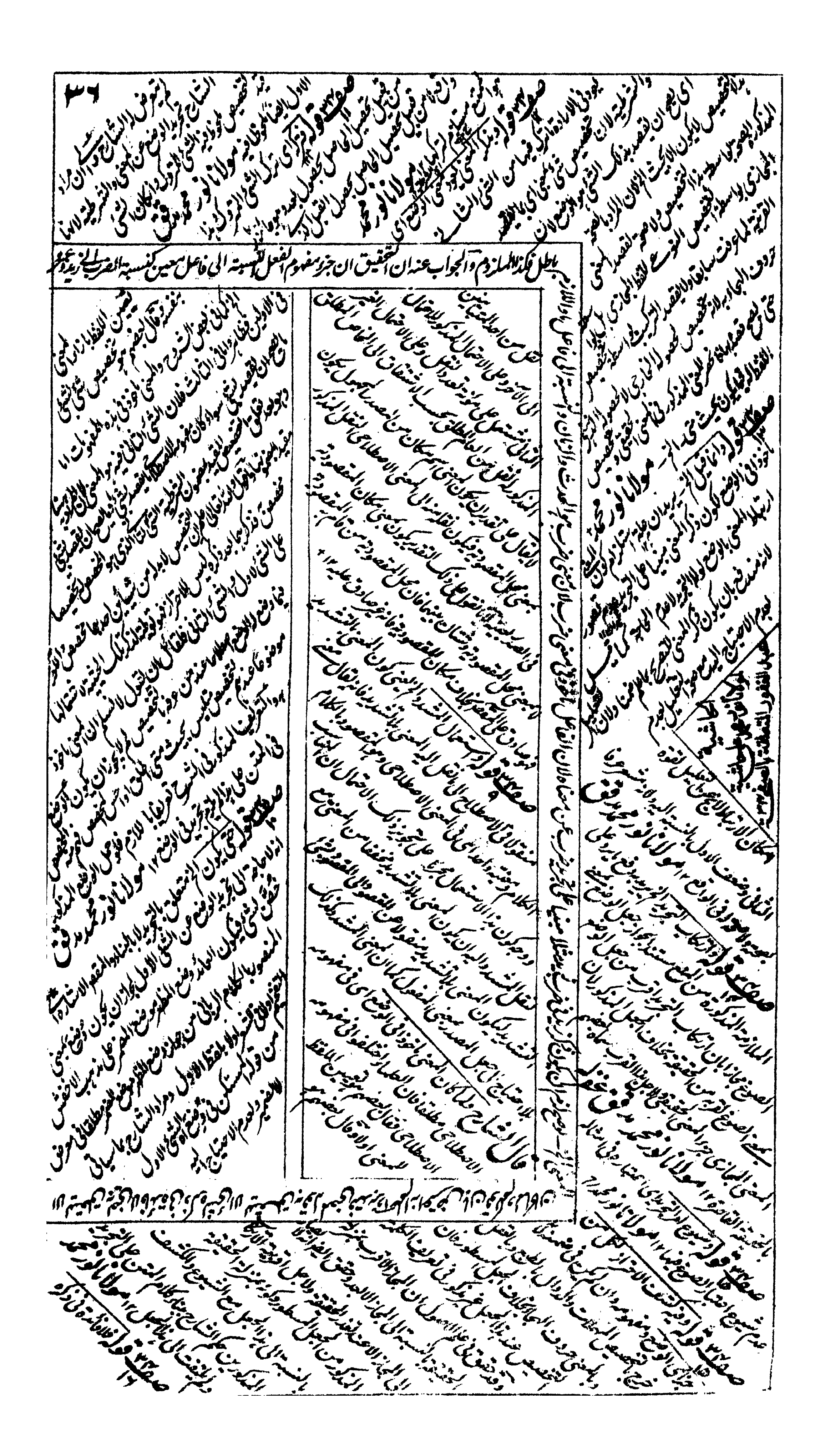
اي حروف تعدّ باساميها كالف با تا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني

قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنى اخر فيه اغماض عن

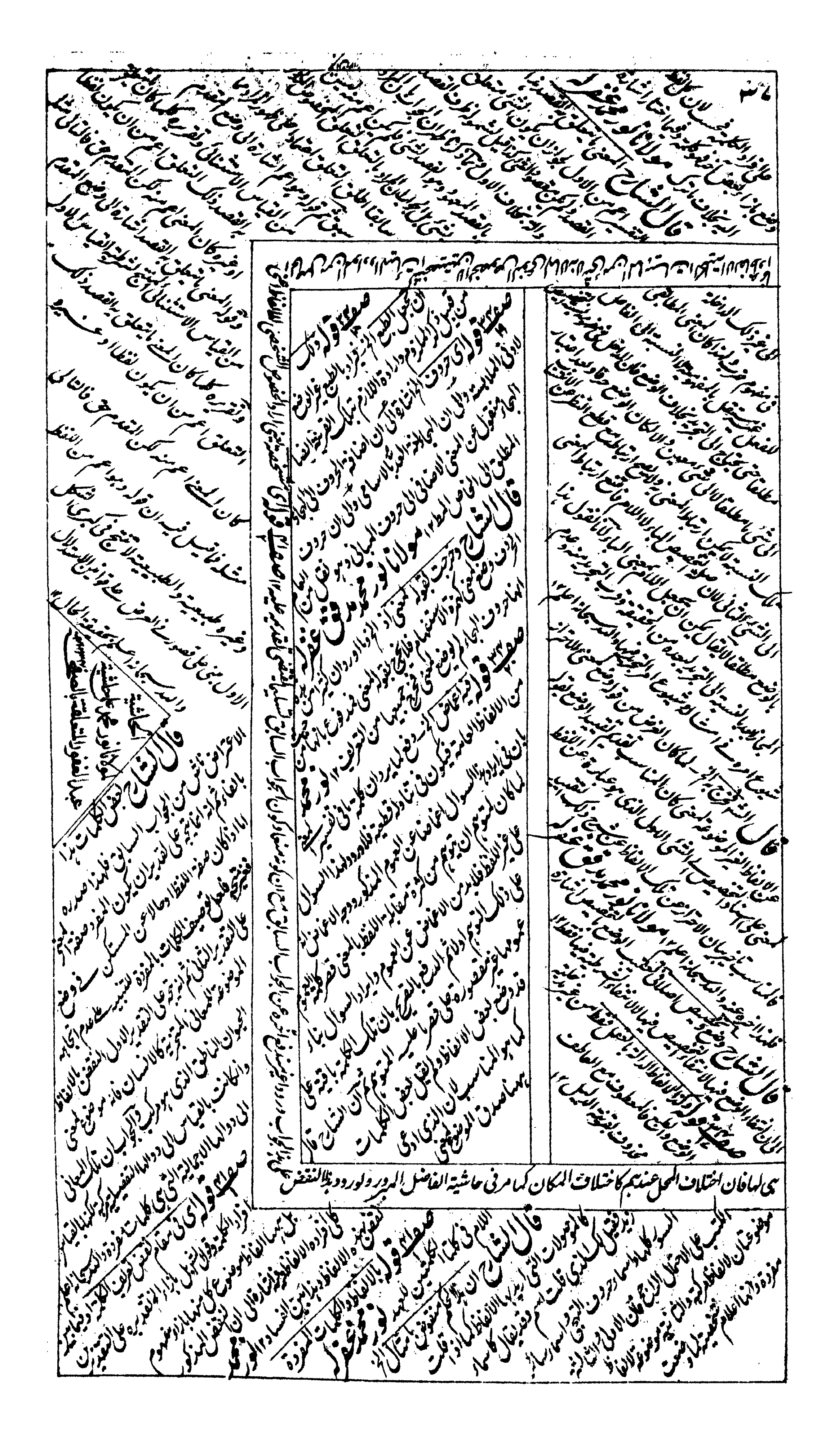
عموم تفسير المعنى **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين

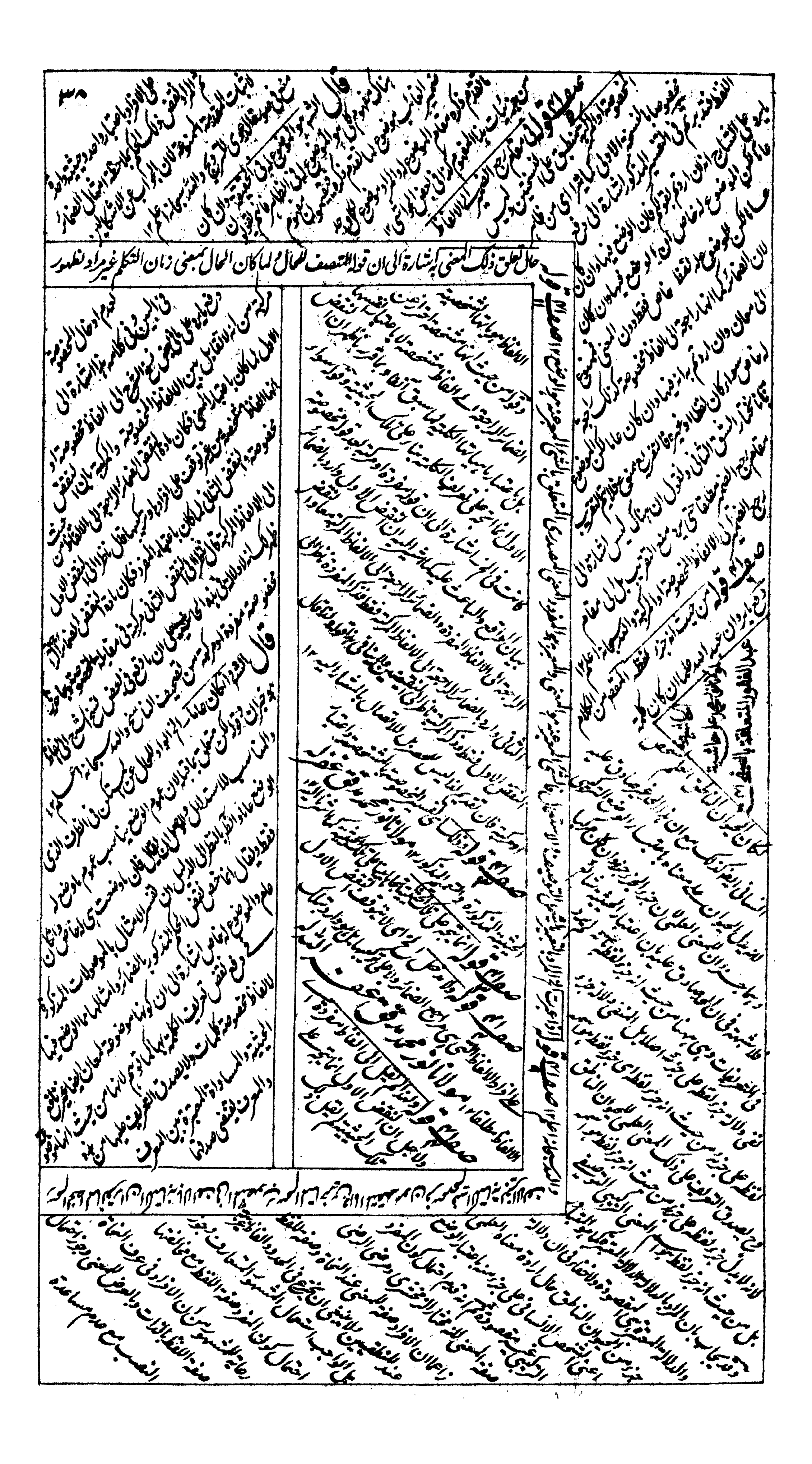


صـ ٣٤ قوله تخفيفا غير قياسي بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء

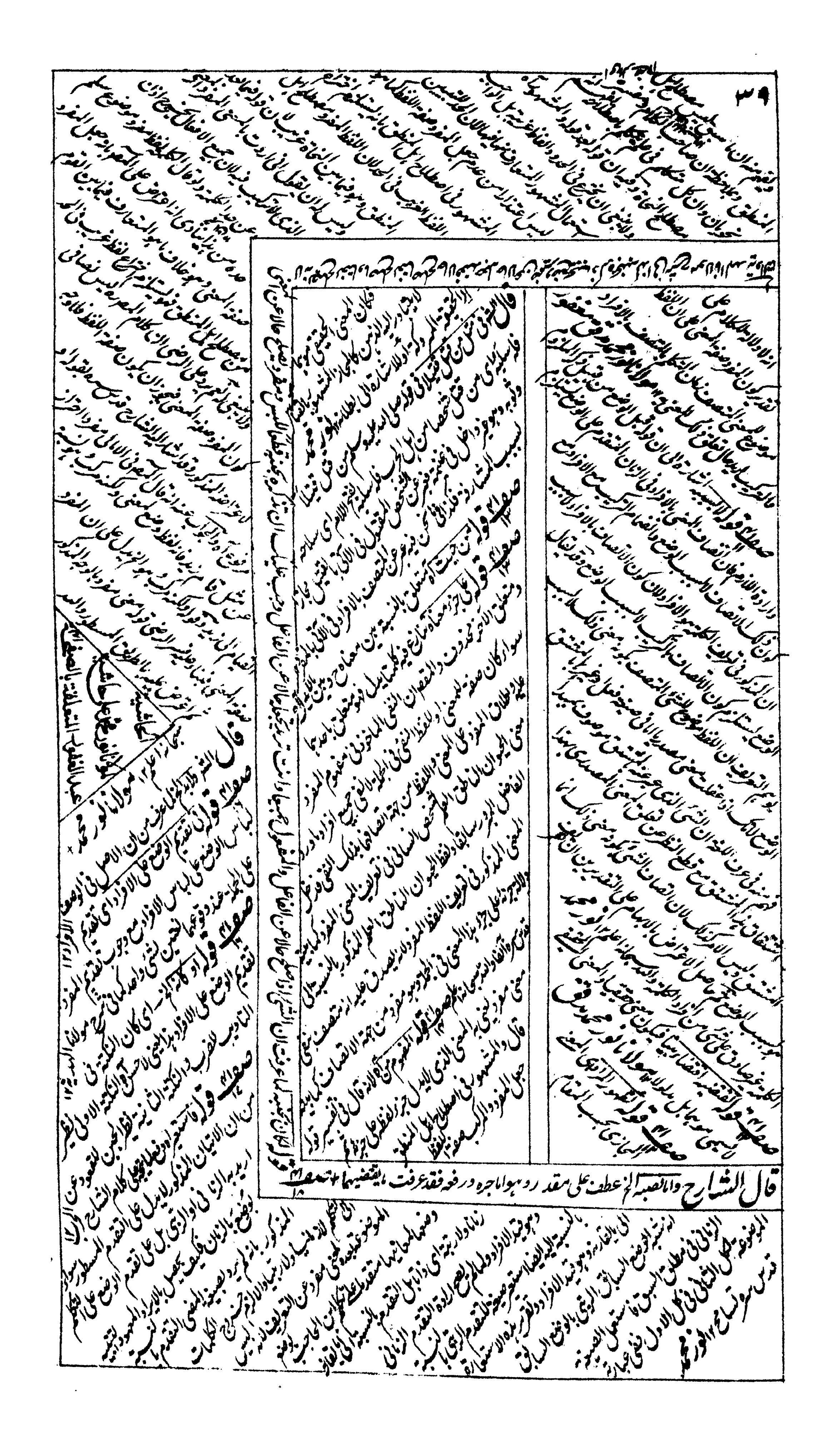


باطل فكذا الملزوم والجواب عنه ان التحقيق ان جزء مفهوم الفعل النسبة الى فاعل معين كنسبة الضرب الى زيد مثلا

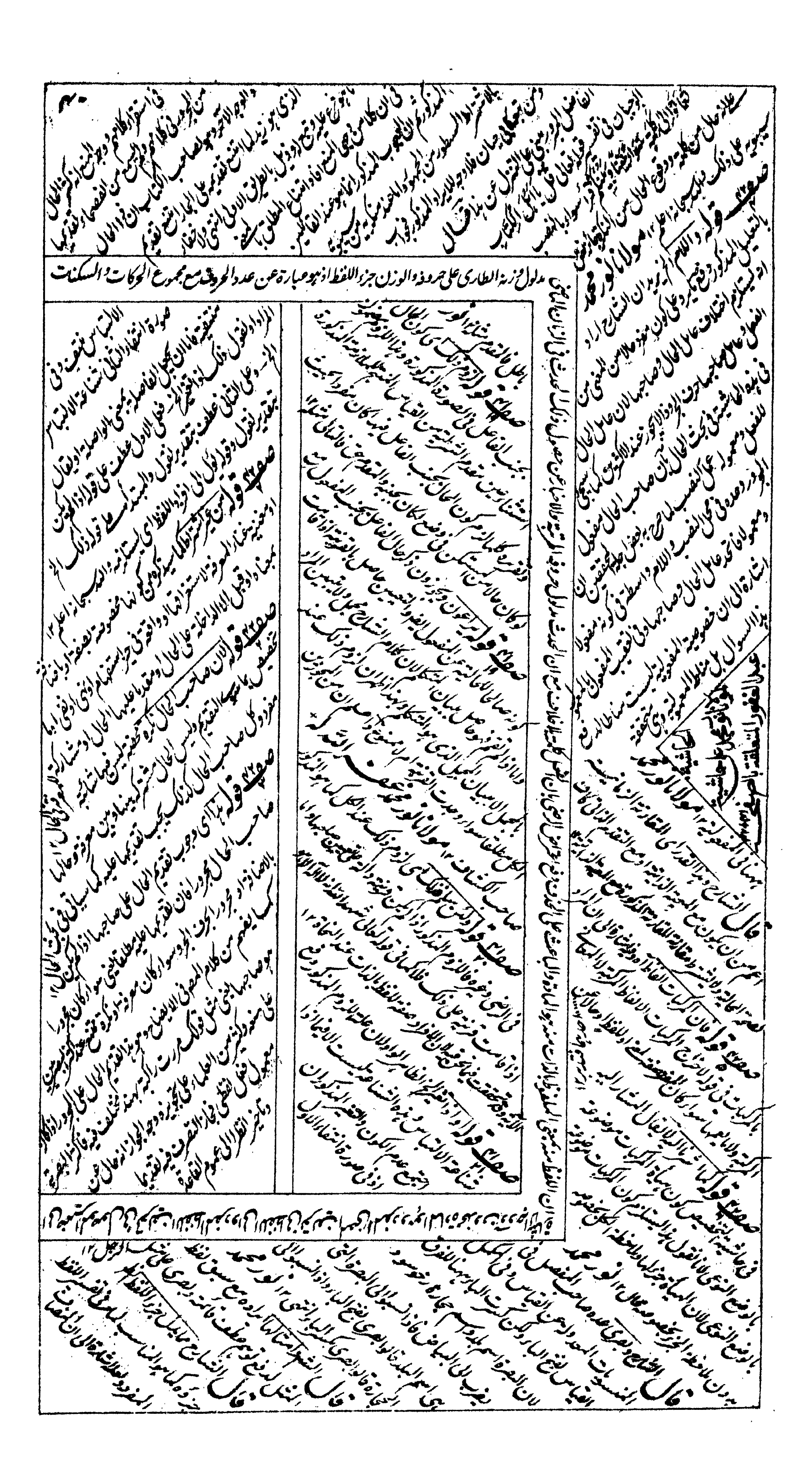




حال التعلق ذلك المعنى اشارة الى ان قوله المتصف بالحال لما كان الحال بمعنى زمان التكلم غير مراد نظر



قال الشارح واما النصب الخ عطف على مقدر وهو اما جره ورفعه فقد عرفت ما يقتضيهما

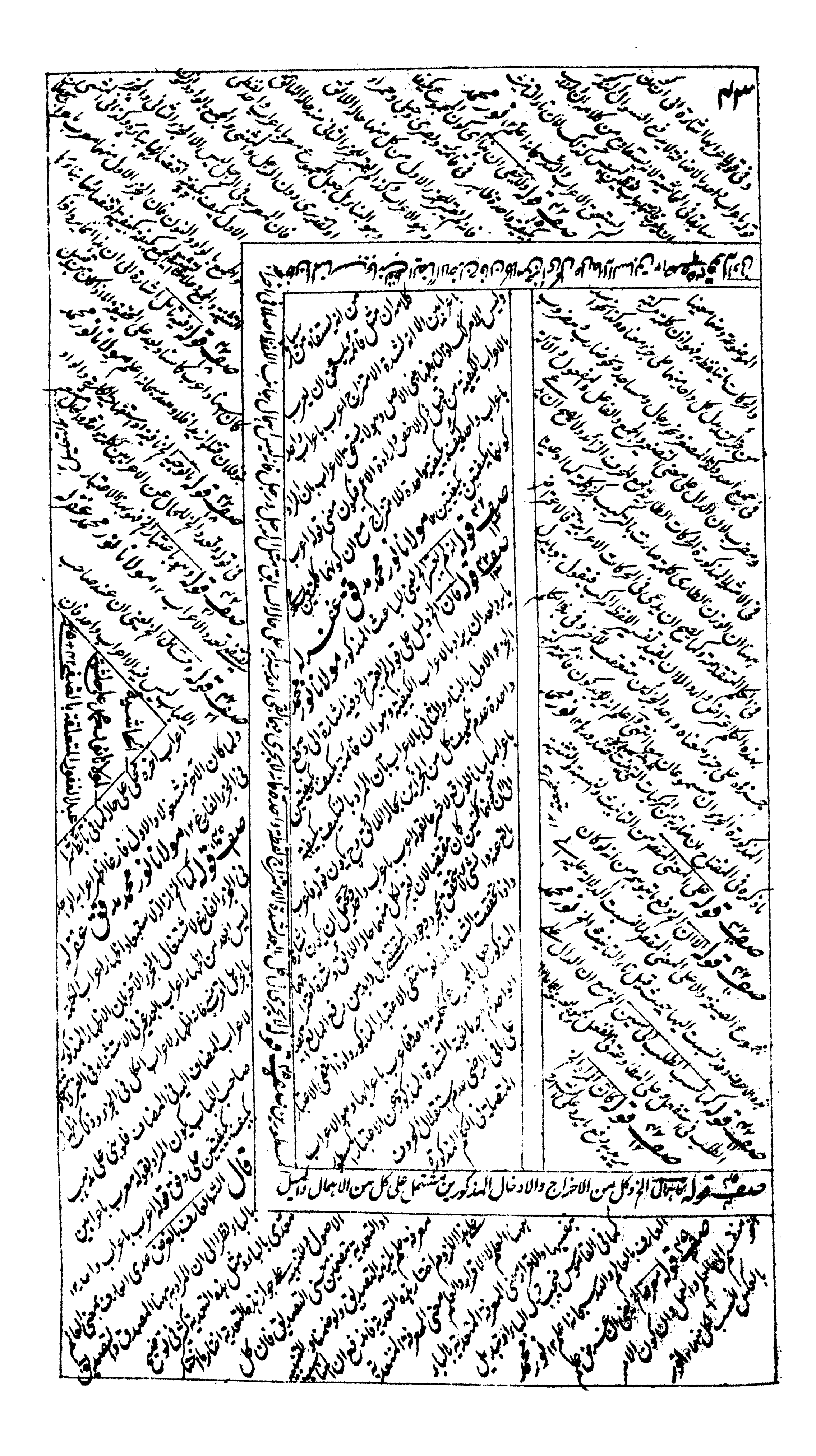


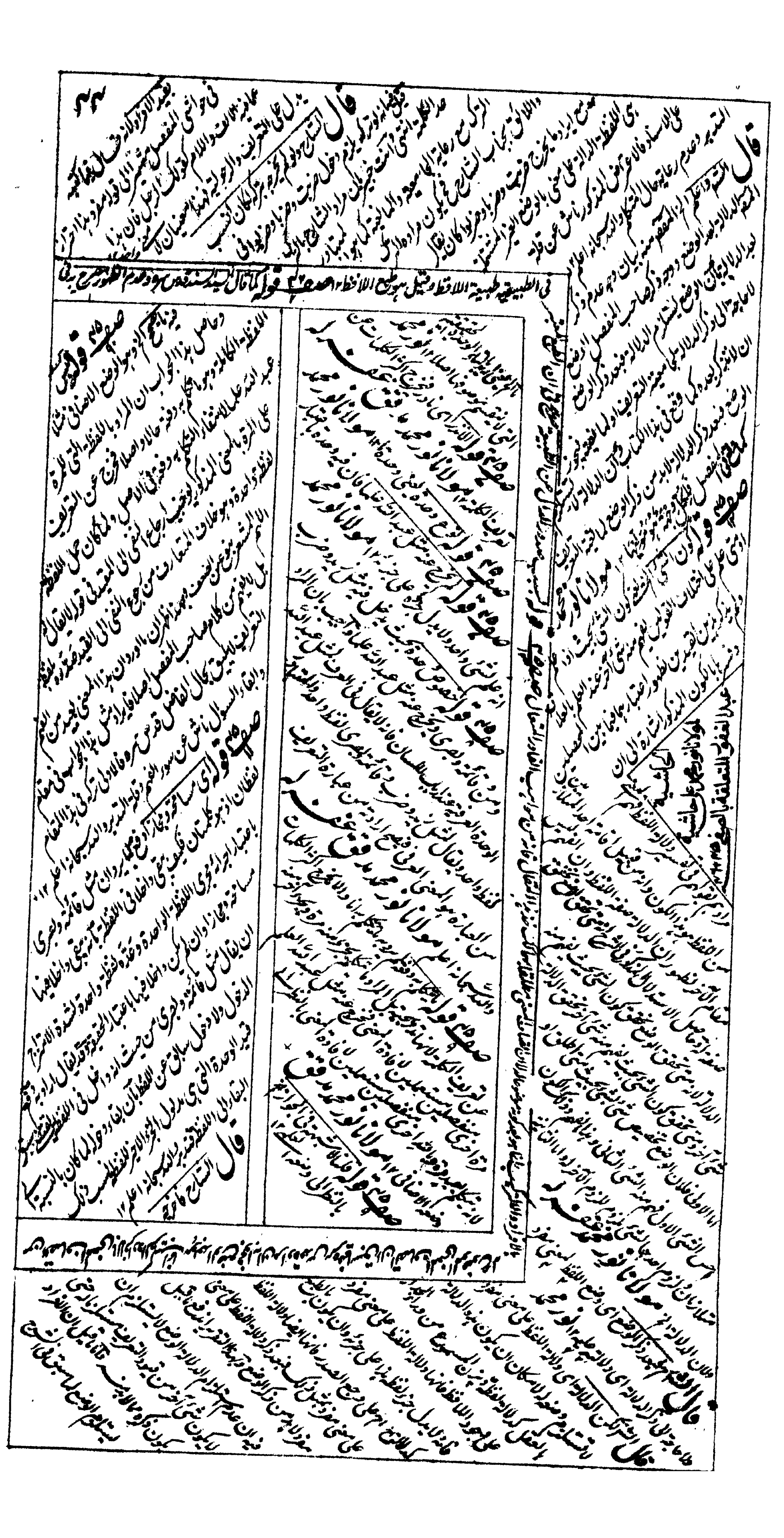
مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات

بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة **قوله** الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولهذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة **قوله** فليس هناك اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة **قوله** ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا الظهور المراد ههنا **قوله** كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد **قوله** ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث اتى بصيغة الماضي فاستعير صيغة السبق لزمان السبق الرتبي **قوله** فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او ان التغير للمعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء

شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخرعن المفعول والمعطوف على الفاعل ۱۲

في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** ومن المعنى ثم الشارحين في تجوز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيئ نكرة لا يقال لو كان حالا منه لتقديم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول به للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها **قوله** لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه **قوله** فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف لنسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال **قوله** واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق به فان الحرف الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال





صاحب اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول

فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله

علما الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح

اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم بذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال

لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة **قوله**

فانه لا يقال لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ

كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ان ذ من الكلمات وان اريد ما النوع وحدة لم يخرج

عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه اذ قلت اللفظة للمرة والمفهوم

منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك

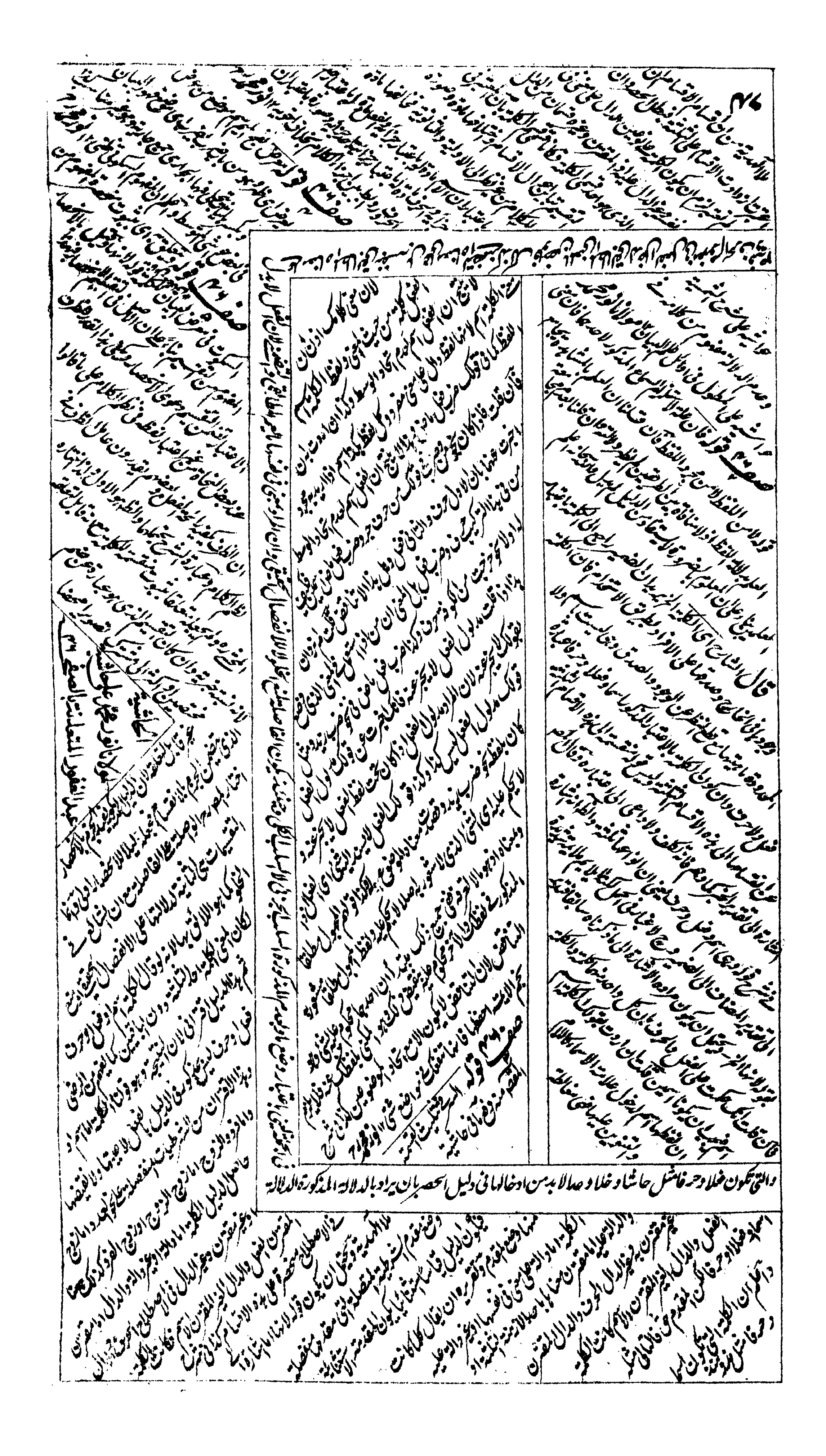
اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على الكلمتين
اي عن اللفظة ١٢

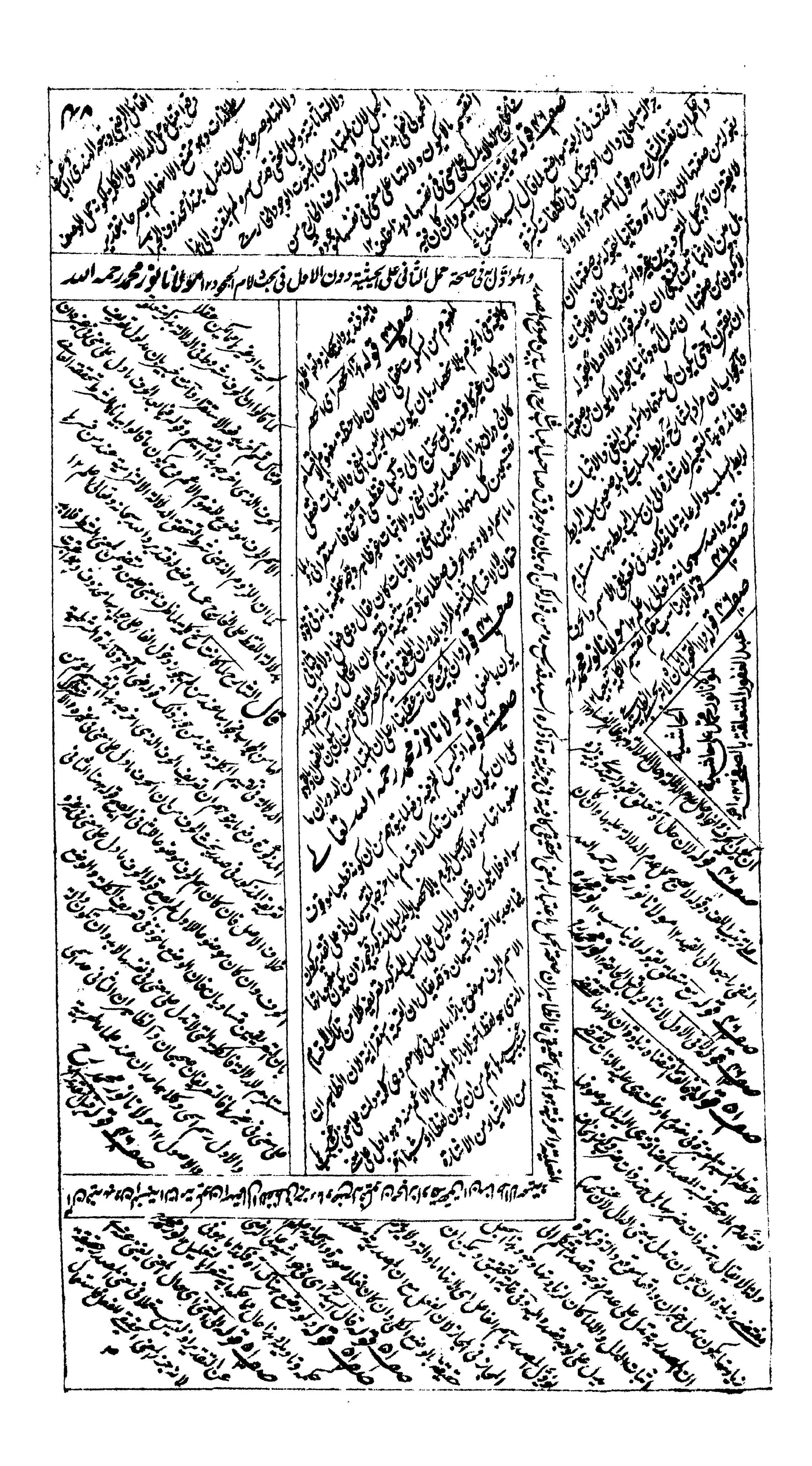
يصح ان يتكلم بها مرتين **قوله** وبقي مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي مسامحة ومجازا **قوله** لان

الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت

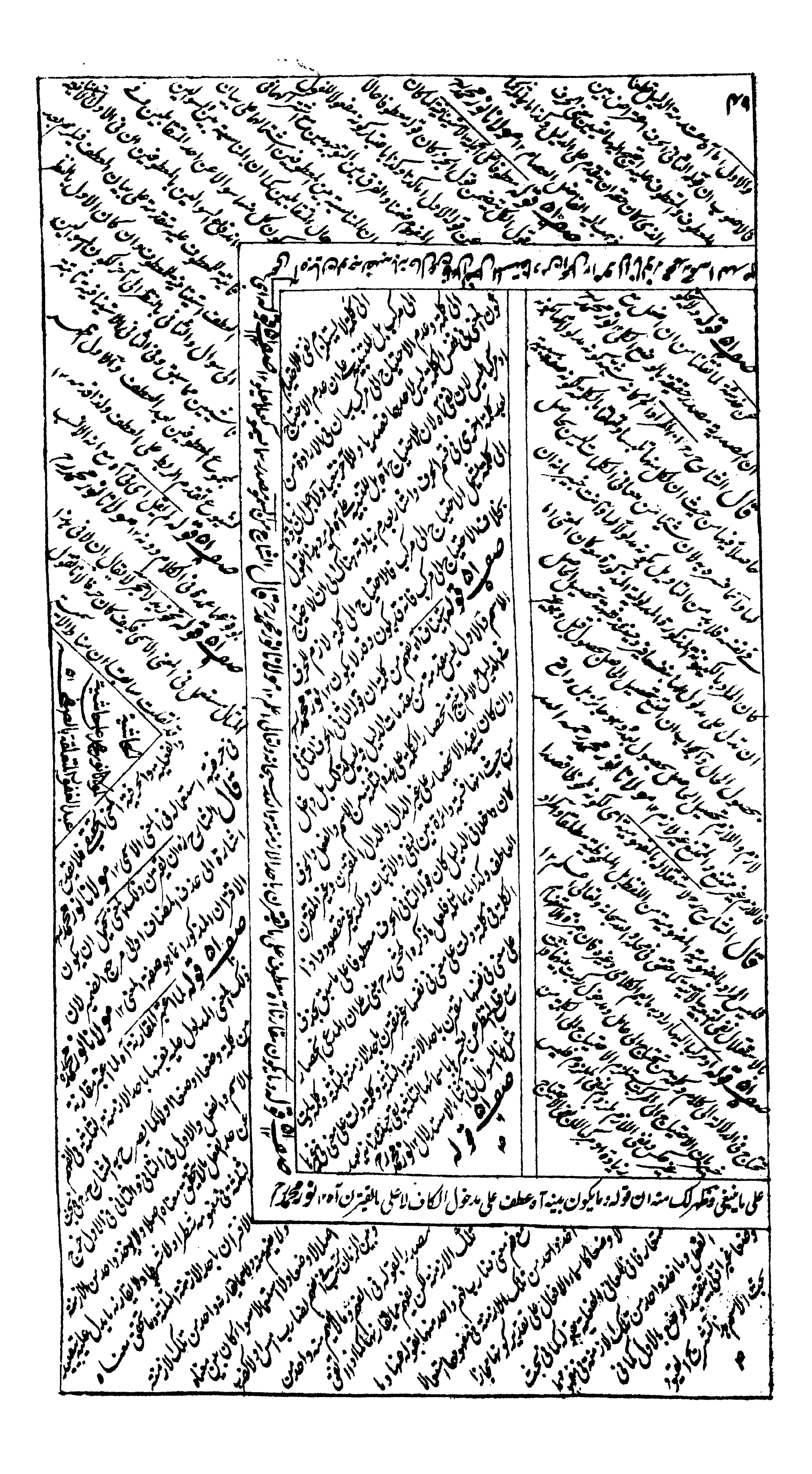
بسبب حدوث الدال عن الطبيعة عند عروض المدلول لها وعقلية ان كانت بغير ذلك **قوله** دلالة لفظ دير المسموع

من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته
اولم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لامن اللفظ
قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام السر في تثليث القسمة تباين احوال الانسان
واختلافها مادة وصورة للكلام **قوله** منحصرة يفهم من السكوت في معرض
بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين
كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر
انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان **قوله**
اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة
يعني ان الكلام على حذف المضاف ١٢ عبد
ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال
او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم او
فعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة
لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت
الى التقدير انما نشأت من الثاني فلا يليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات
عطف على قوله واما تقدير الحال ١٢ عبد

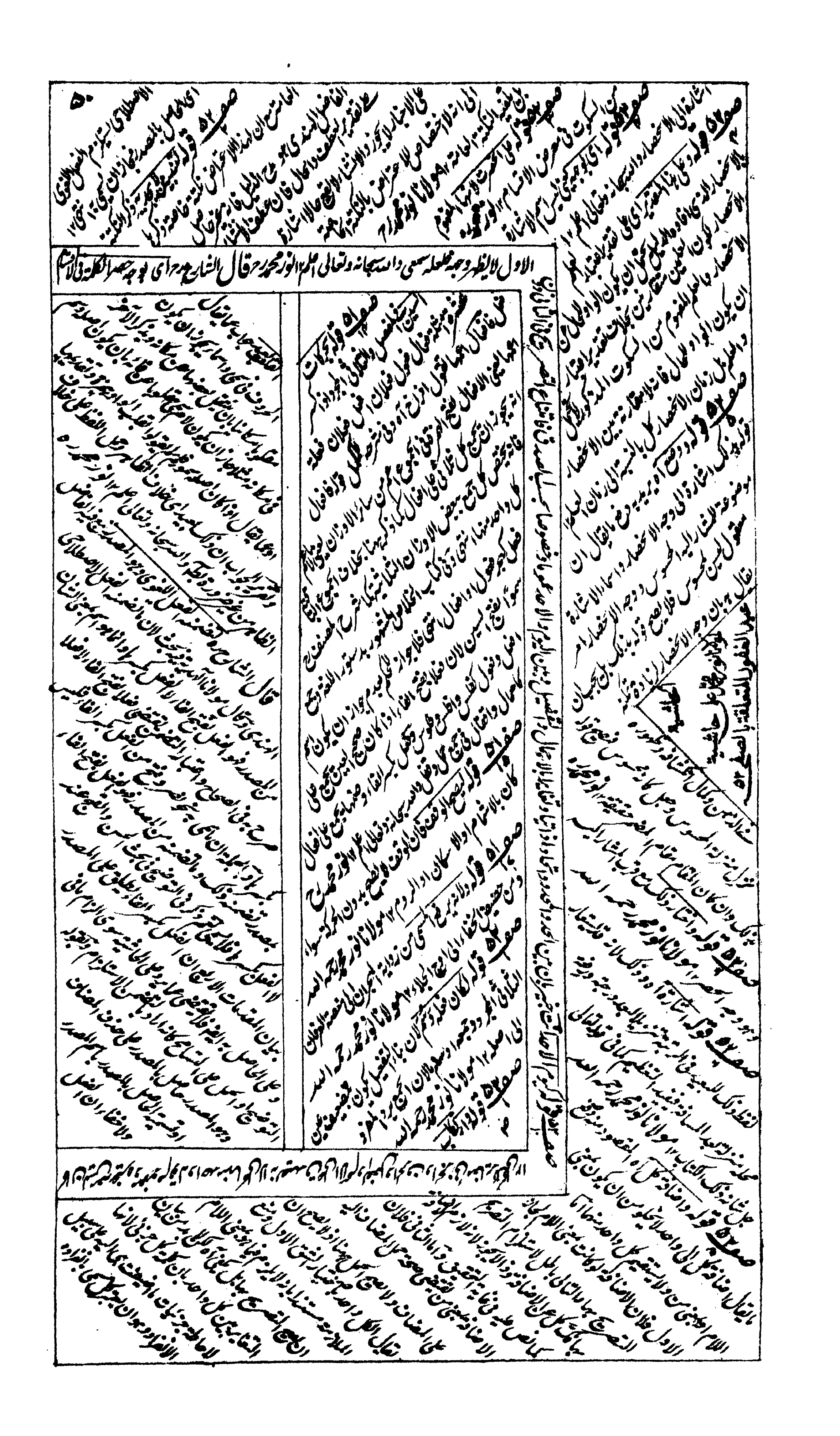




والمؤول به فی صحة حمل الثانی علی الحیثیة دون الاول فی بحث لام الجحود ۱۲ مولانا نور محمد رحمه الله



علی ما ینبغی وتنظم لک منه ان قوله وما یکون بینه آه عطف علی مدخول الکاف لا علی بالمقترن آه ۱۲ نور محمد رحمه

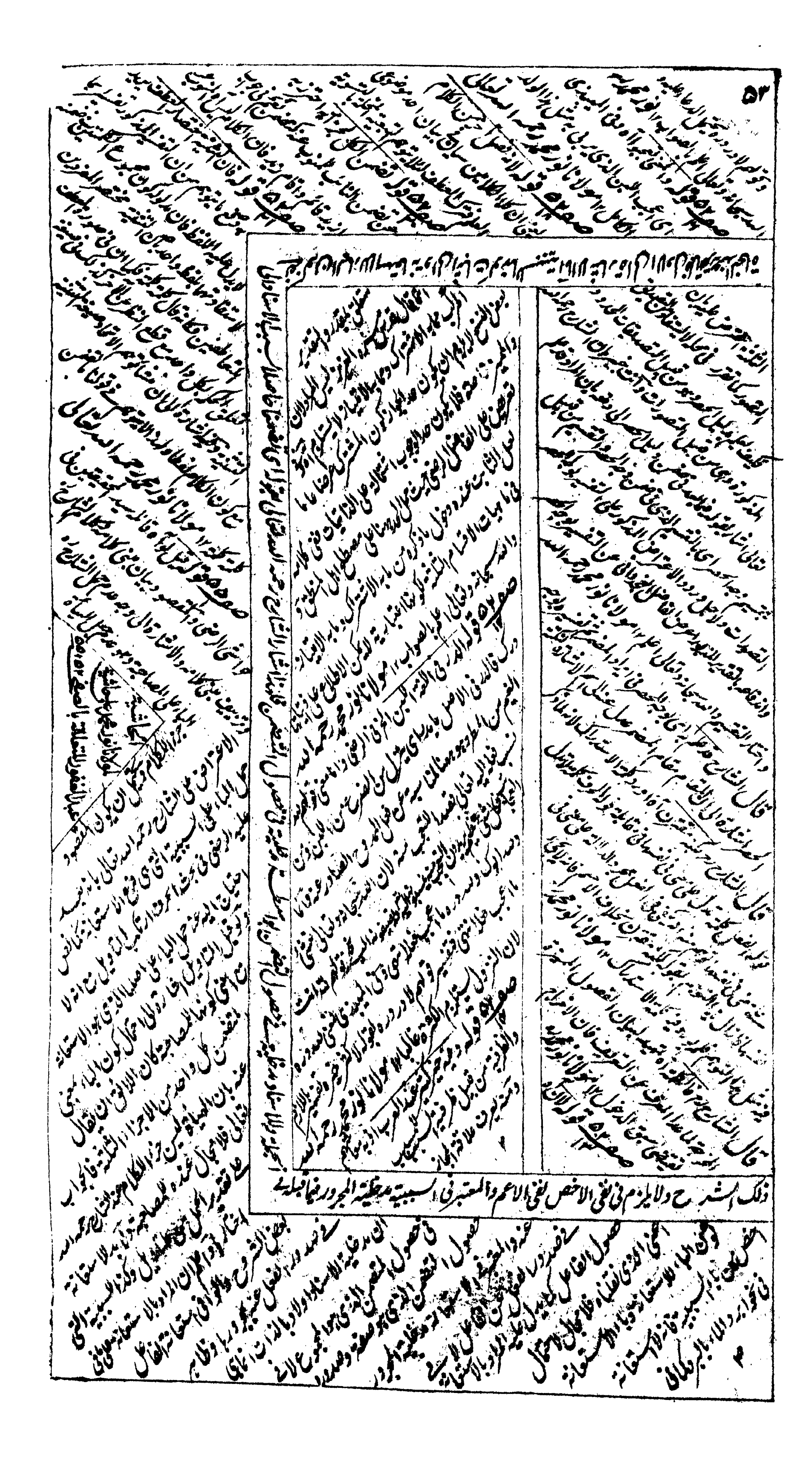


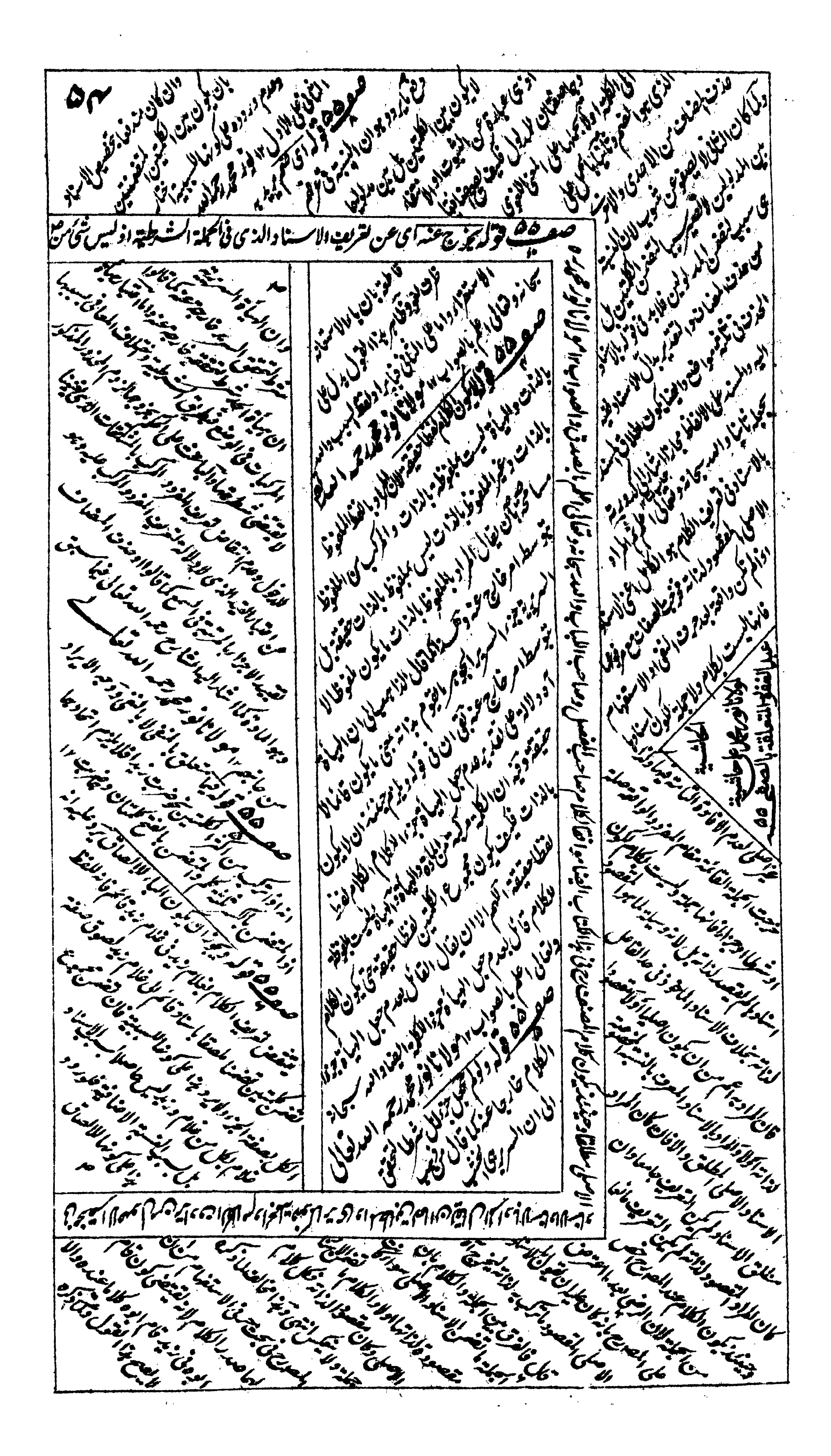
فيما الفه ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير
في هذا المقام مبني على ما حكوا به من ان الفعل مع آن في تاويل المصدر ولو وضع هنا
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة ولا يخلو عن خدشة **قوله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او
مركبا اليها **قال** الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول
وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية
ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل
قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقع حرف الوادي اي طرفه **قوله** اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اي
في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءا نحو زيد لا حجر **قوله** ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن
حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا او ما
يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في
الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان
قوله ماخوذا من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو كما
السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها
ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه
ولانه يقع المسند **قوله** قيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل

ولو كان مشتقا من الوسم لكان اصله مشتقاته مثالا واويا كوسيم واوسام واواسم ووسم ووسمت وتوسمت ١٢ عبد الحكيم

اشارة الى ان تثنية توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا الا الكلمة لجزئية والا التوهم فى قولنا ما تضمن كلمة وكلمة ١٢

لكان فعل وسم وجه اوساما وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من جهة الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال **قال** بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذه اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته **قال** حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله** ولله دره المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقع اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امه تربى به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قال** الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى **قوله** لفظ تضمن تضمن الكل لجزئيه **قوله** اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة





صفحه ٥٥ قوله يخرج عنه اي عن تعريف الاسناد الذي في الجملة الشرطية اذ ليس شيء من

وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع

الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول

بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى

على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة

ولو لم تجعل جزء الكما فى الشرح احتيج الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب

الكلام من كلمتين فقط **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون

الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد **قوله** والاسناد نسبة احدى

الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين

قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال

يخرج عنه الاسناد الذي فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء

على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم

وقال ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء

كما حققه السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عنه فى الشرطية بمفرد

الكلام فيها … قوله ولو جعل الرابط آه ان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء

والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك

ضرب المخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تقصد به افادة المخاطب

فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته

الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا

اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب **قوله** خرجت المهملات الصرفة فيما المركب من الكلمتين

والمهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية

اي غير محكية بها عن الواقع **قوله** في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك

المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعني قائم الاب او

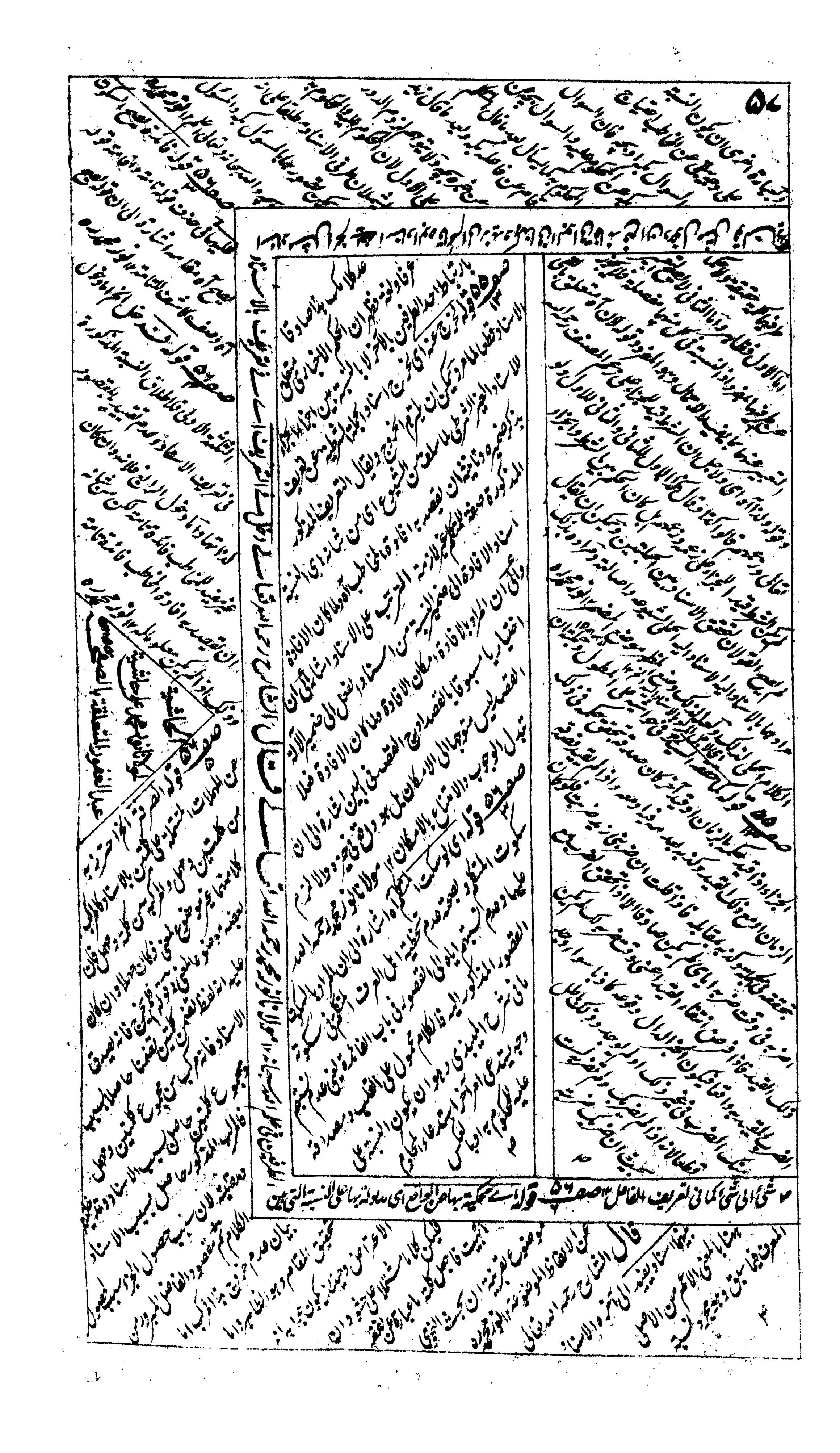
ذا **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها

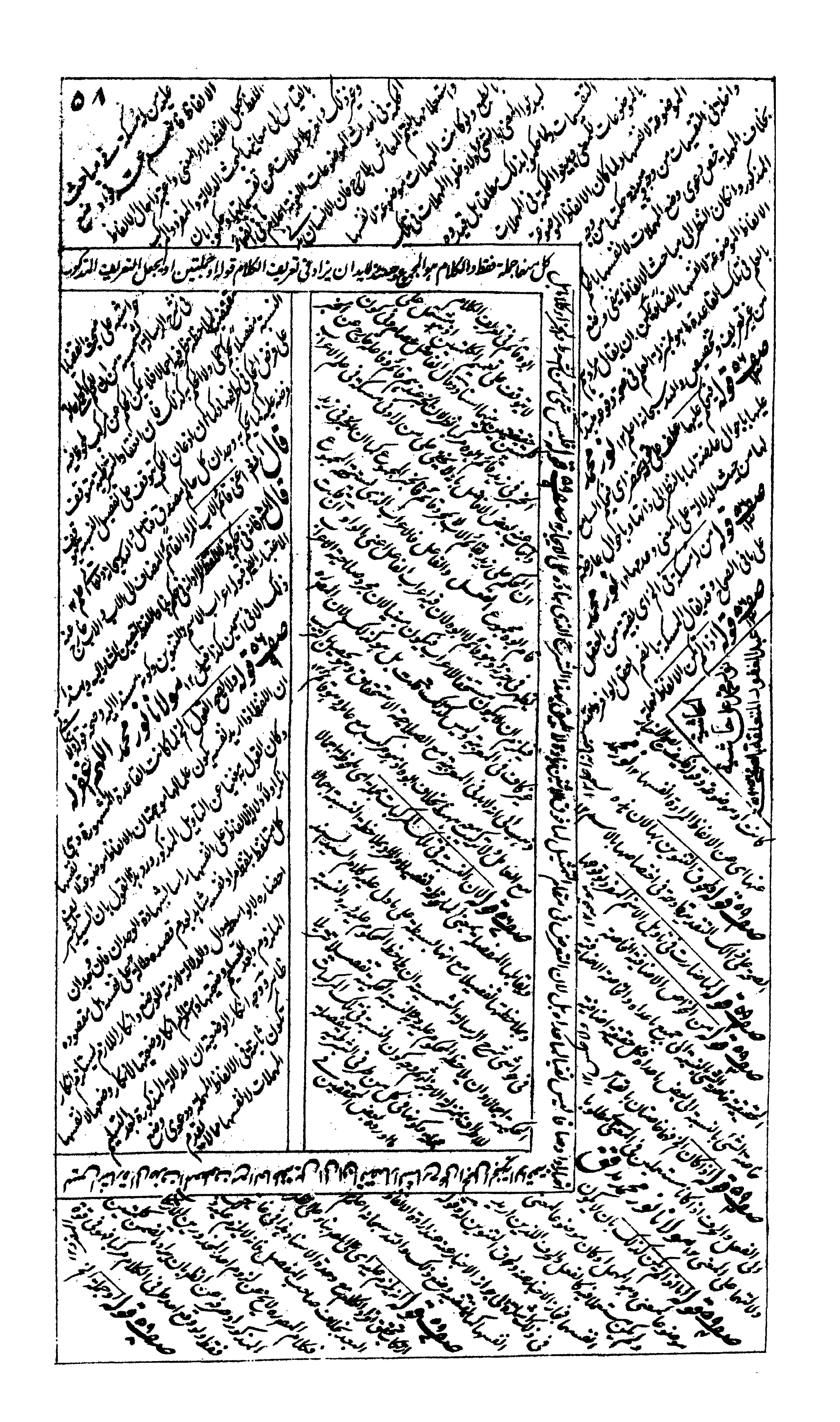
حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة

على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدال في ذهن السامع فيحكم عليها او لان سلمت

دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما

لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ آه قلت اذ المرتكز الالفاظ

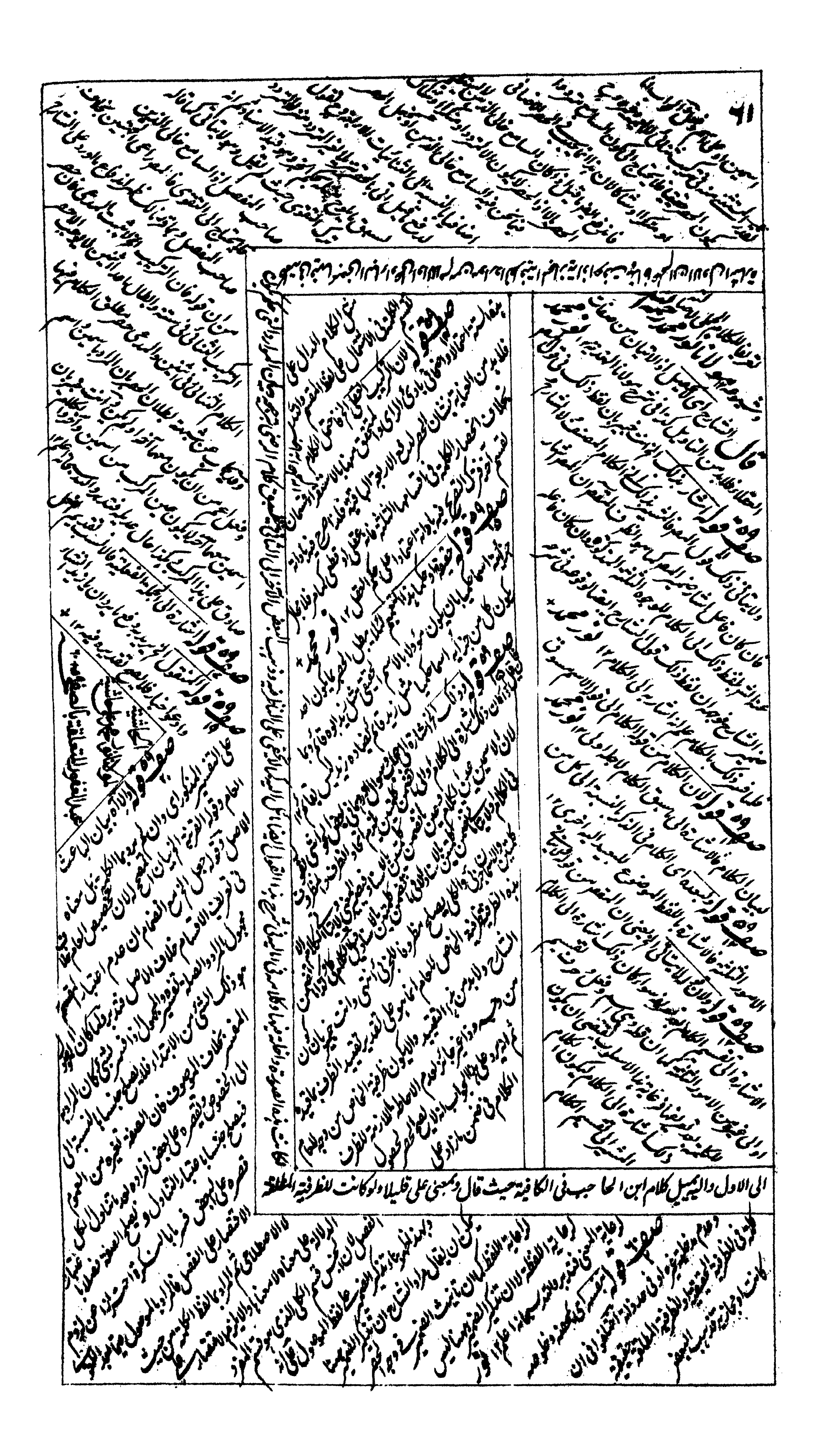




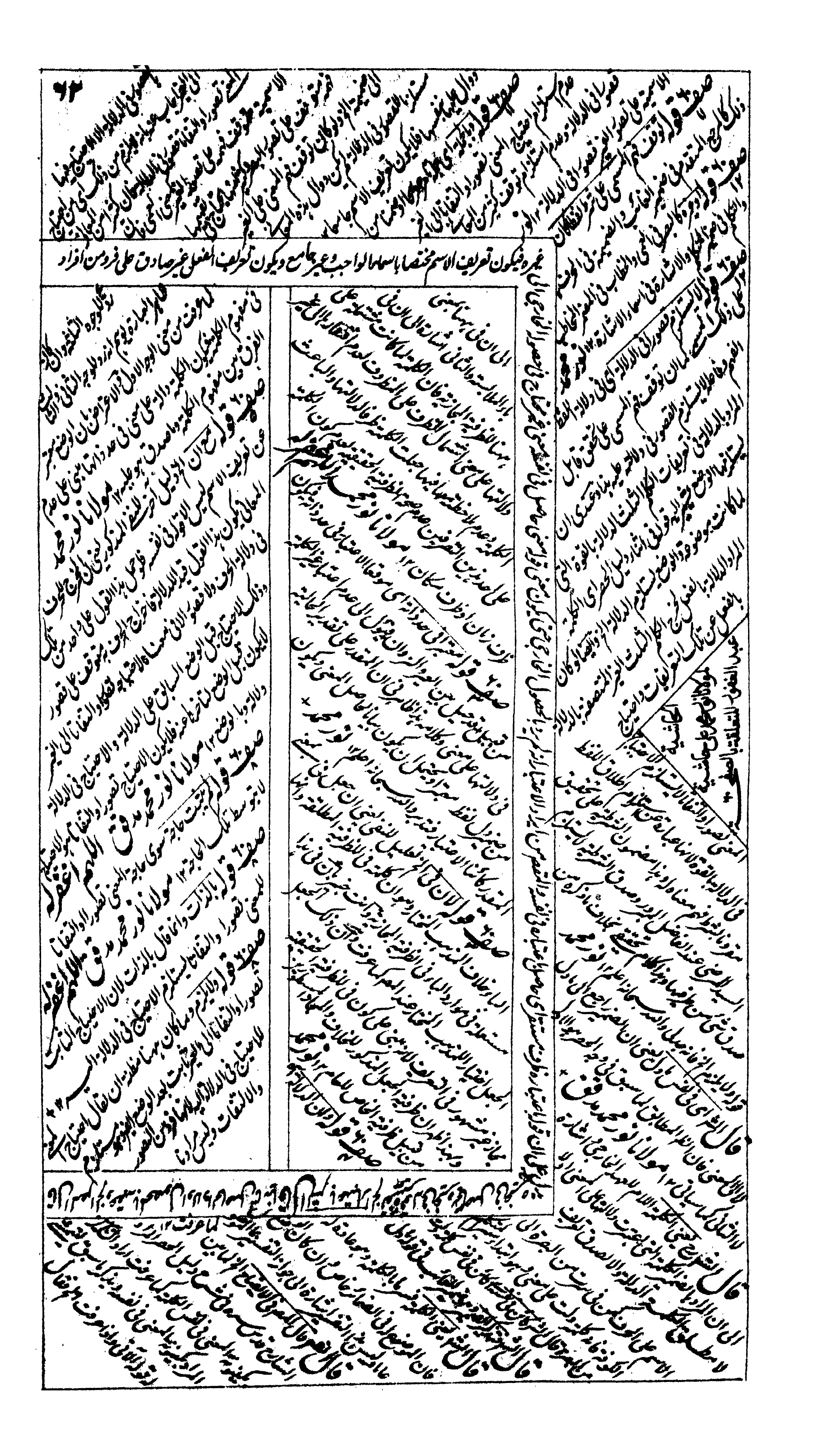
كل منها جملة فقط والكلام هو المجموع فحينئذ لا بد ان يزاد في تعريف الكلام قولنا او جملتين او يحمل التعريف المذكور

موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ المصادرة في تأويل الاسم المفرد قبلت احكام وخواصه اوان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض و جسق مهمل **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب **قوله** اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته **قوله** لك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى المتضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان **قوله** لا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة **قوله** الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله** او في ضمن اسم آه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده **قوله** اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله**

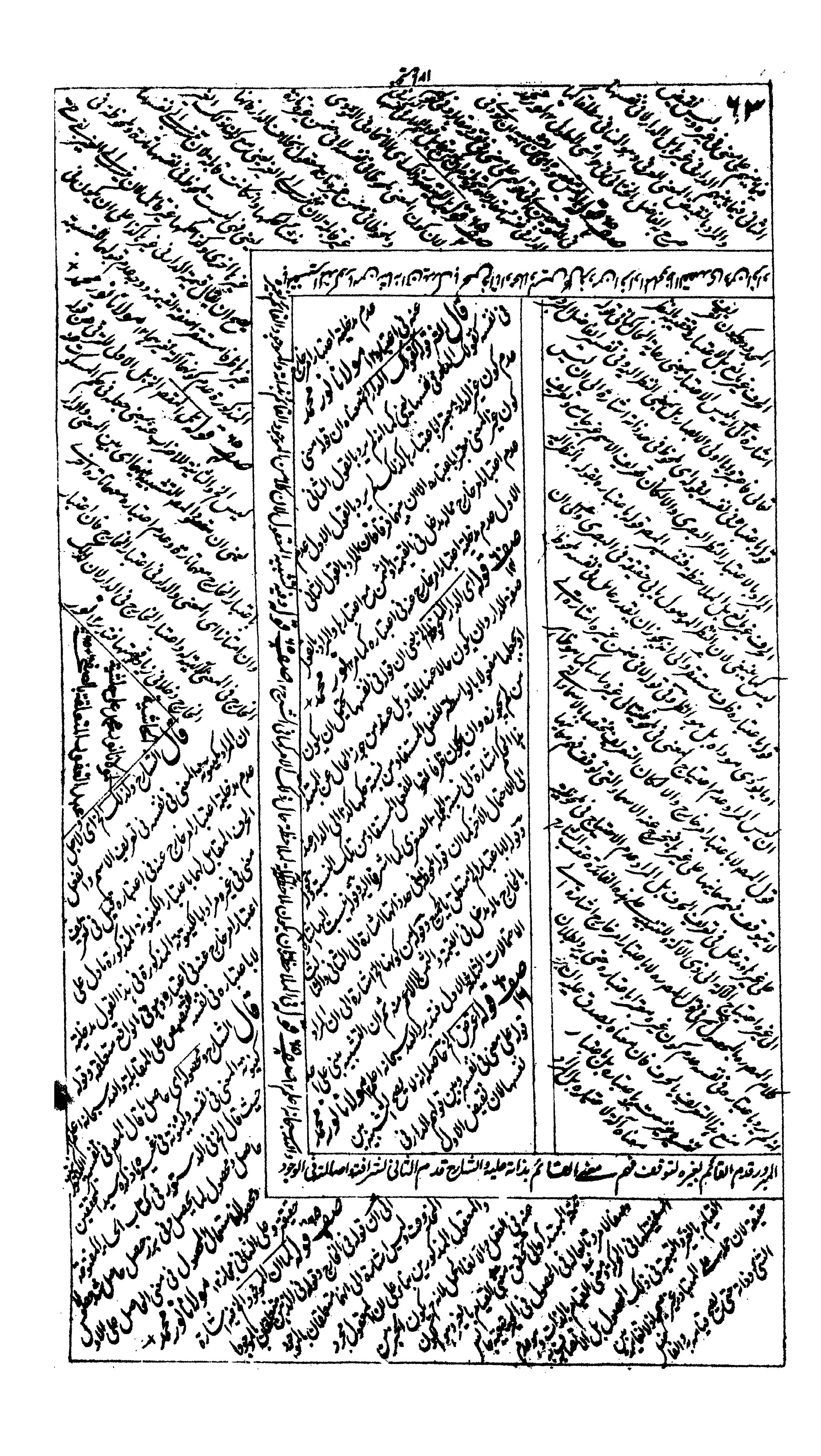
كائن في نفسه جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله
ظرفا لغوا او حالا من ضميره حتى يكون نصا على الاول ما دل بنفسه او
في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى
الباء خلاف المذهب المختار وهذا غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع
ان صحت تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه
لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى
ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم
والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان
او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل او الفاعل
قوله ما دل على معنى باعتبار في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في
مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد
ذاتها او ينسب اليها الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد
او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة

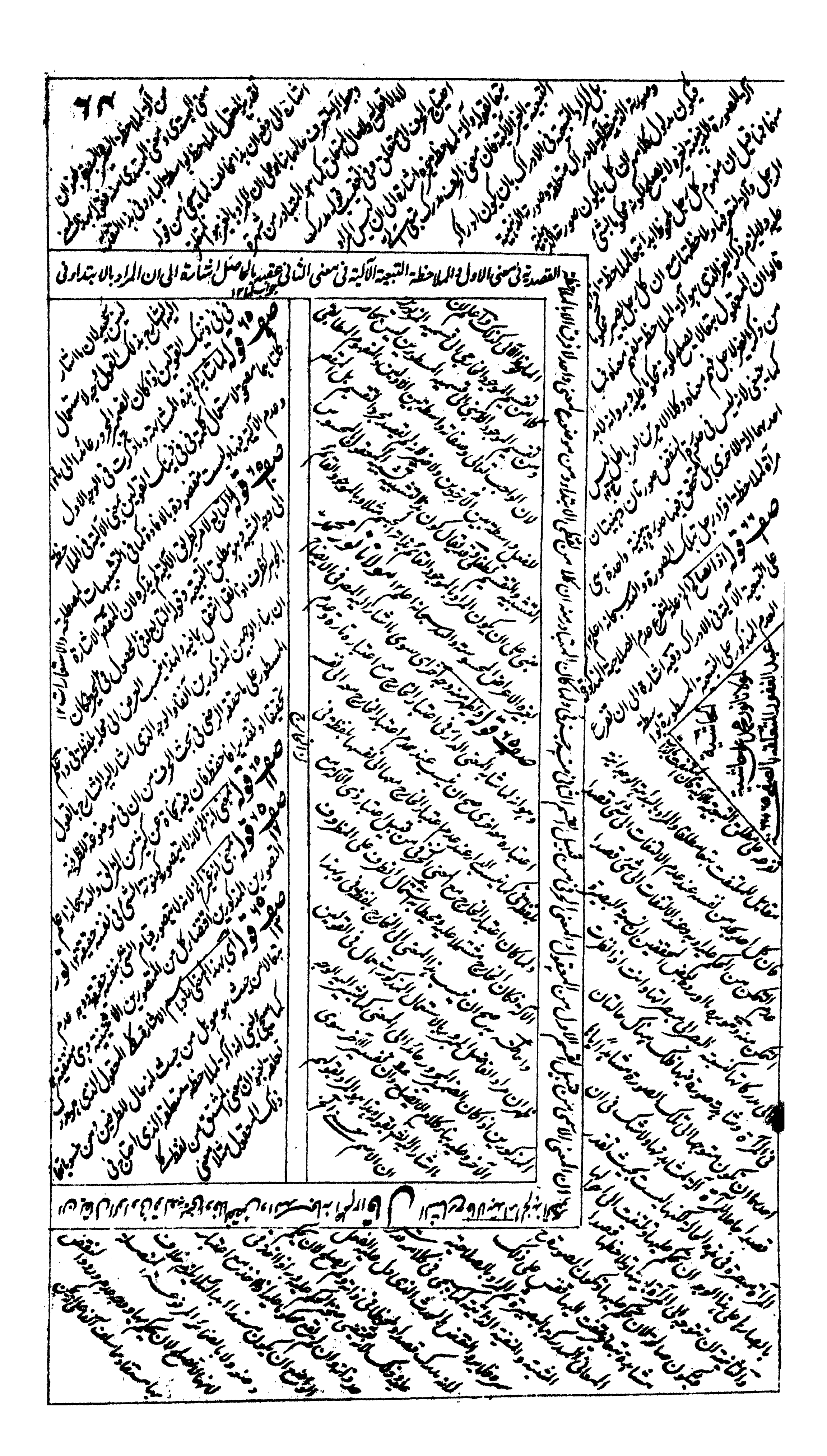


الى الاول واليه يميل كلام ابن الحاجب في الكافية حيث قال ومعنى على قليلا ولو كانت للظرفية المطلقة



غيره فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب وغير جامع ويكون تعريف الفعل غير صادق على فرد من افراد





القصدية في معنى الاول والملاحظة التبعية الآلية في معنى الثاني عقيبه بالحاصل اشارة الى ان المراد بالابتداء في

الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان
يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مدخول في في الموضعين واحد بل لا يتصور
ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل
المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان
امتاز **قوله** كما ان في الخارج موجودا آه اي كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر
في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه
آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله
بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره **قوله** والتملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق

قوله فلا يصلح لشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات

بداهة **قوله** ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية **قوله** من غير

حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم

من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت

دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد من ذكر متعلقه بضم كلمة

اخرى ليدل عليه **قوله** فلا حاجة في الدلالة عليه الى ذكره على كذا **قوله** وهذا هو

المراد بقولهم ان للاسماء يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه

مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت

وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقل

انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا

في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب

الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر **قوله**

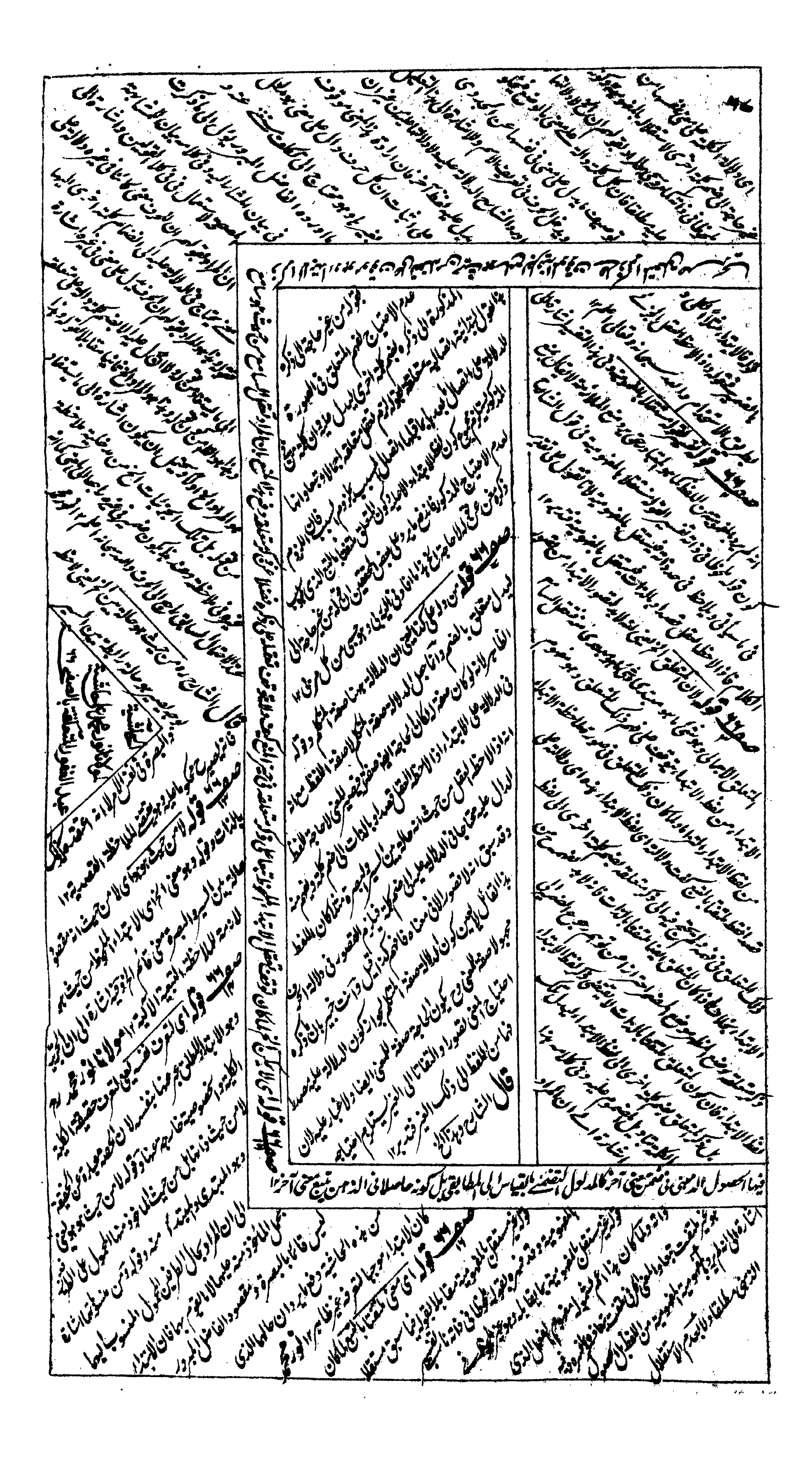
من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير

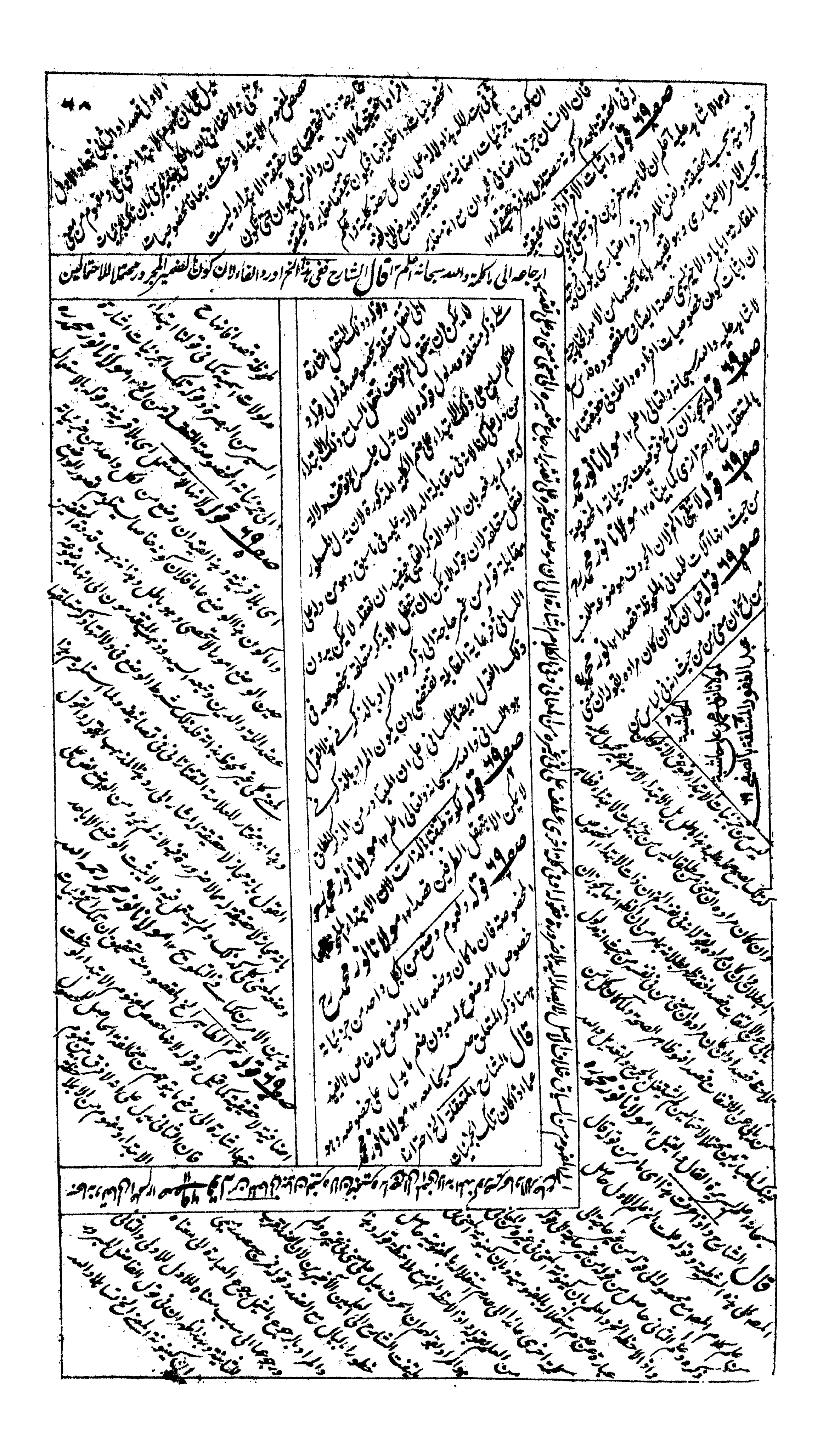
بالقياس الى البصرة **قوله** وجعلته لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو

بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوباتهما **قوله** كان معنى غير مستقل

بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه اي لا يمكن

ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة





بخصوصهما لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما او ذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائم **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان
تلاحظ قصدا لكن لا تبقى معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا **قوله** واذا
عرفت هذا اعلمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور و
حملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاع الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف

او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل

يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في

استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك

العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف

المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني

قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان

يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية

من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا

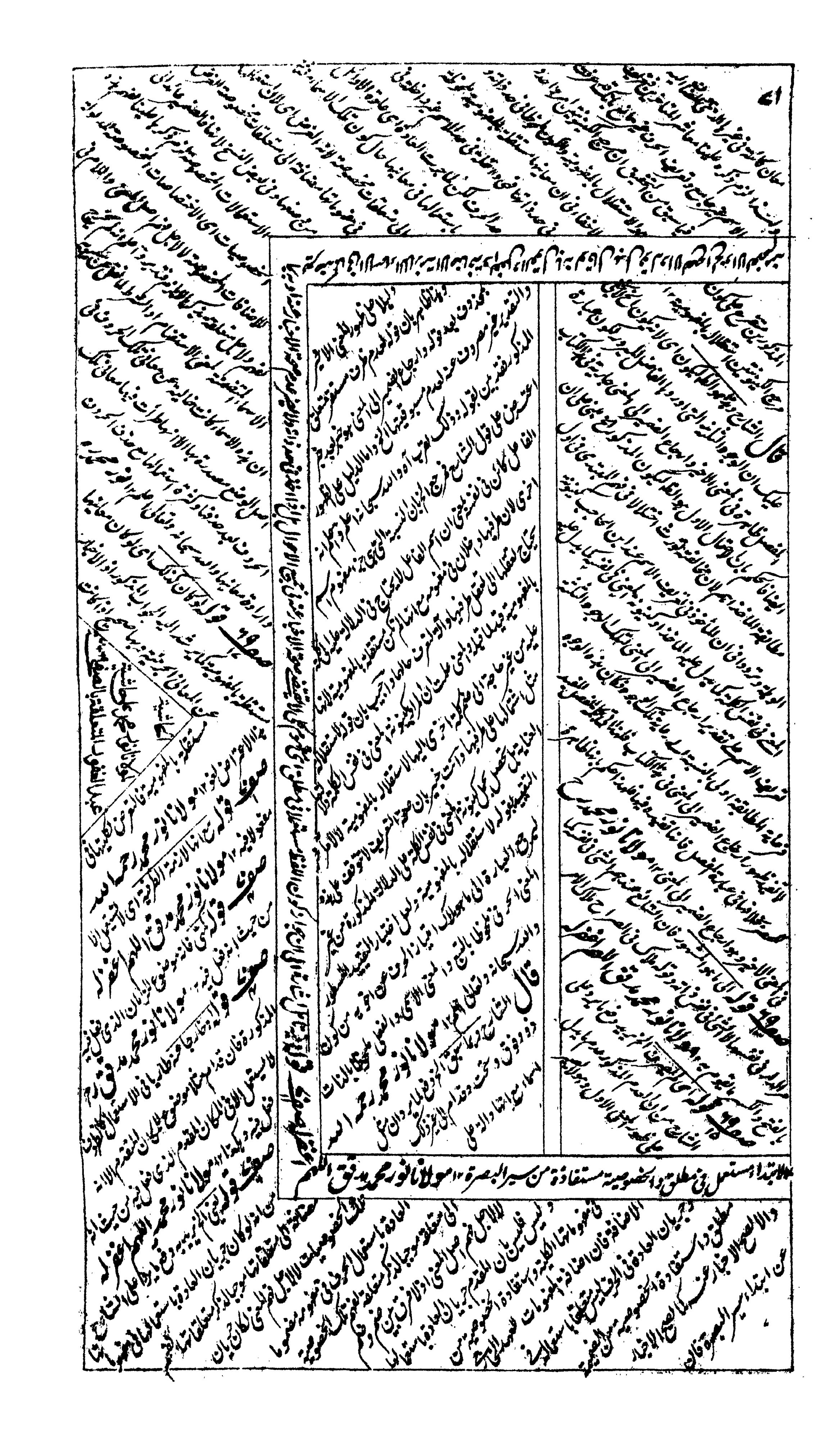
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة و

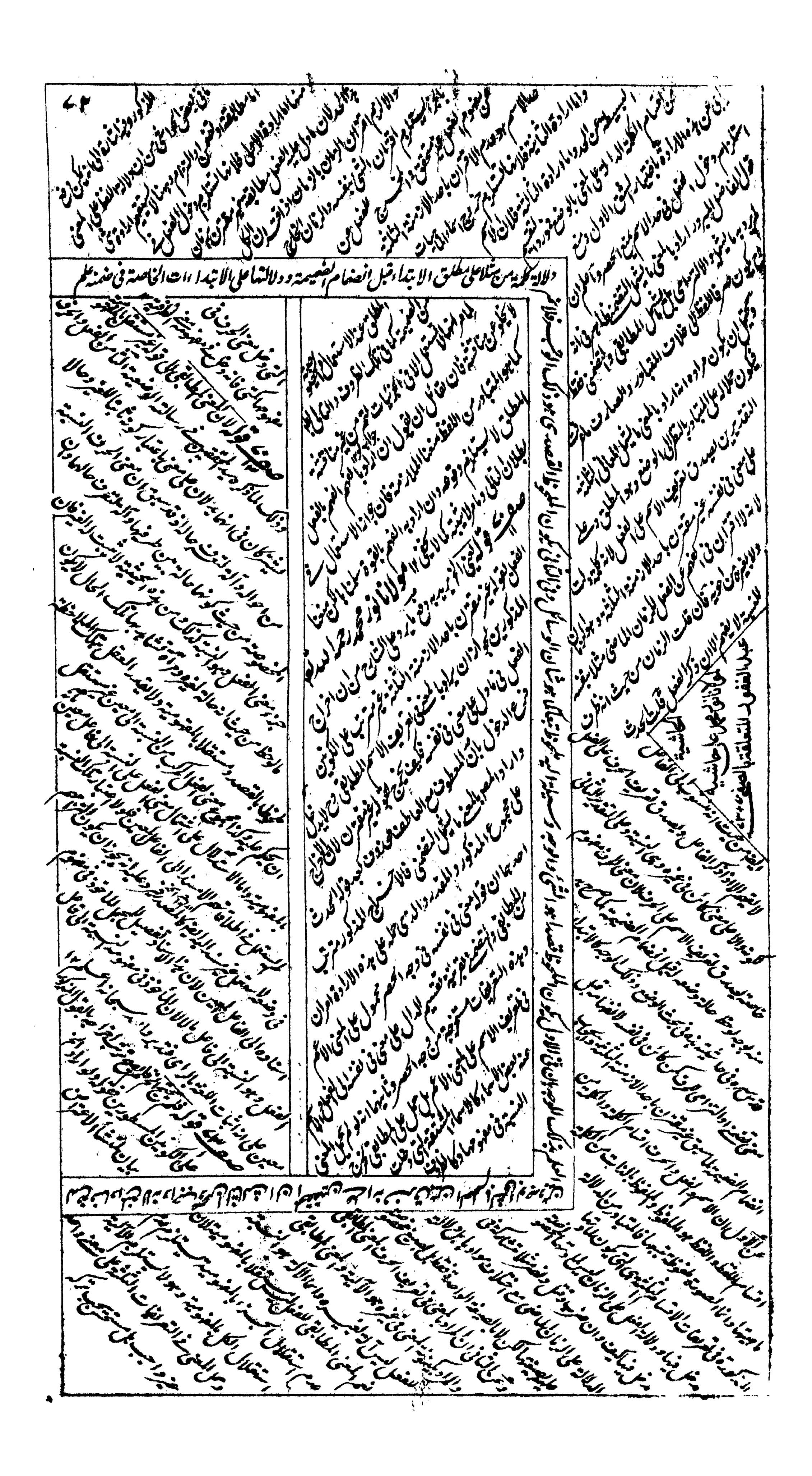
الا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى

ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه

بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان

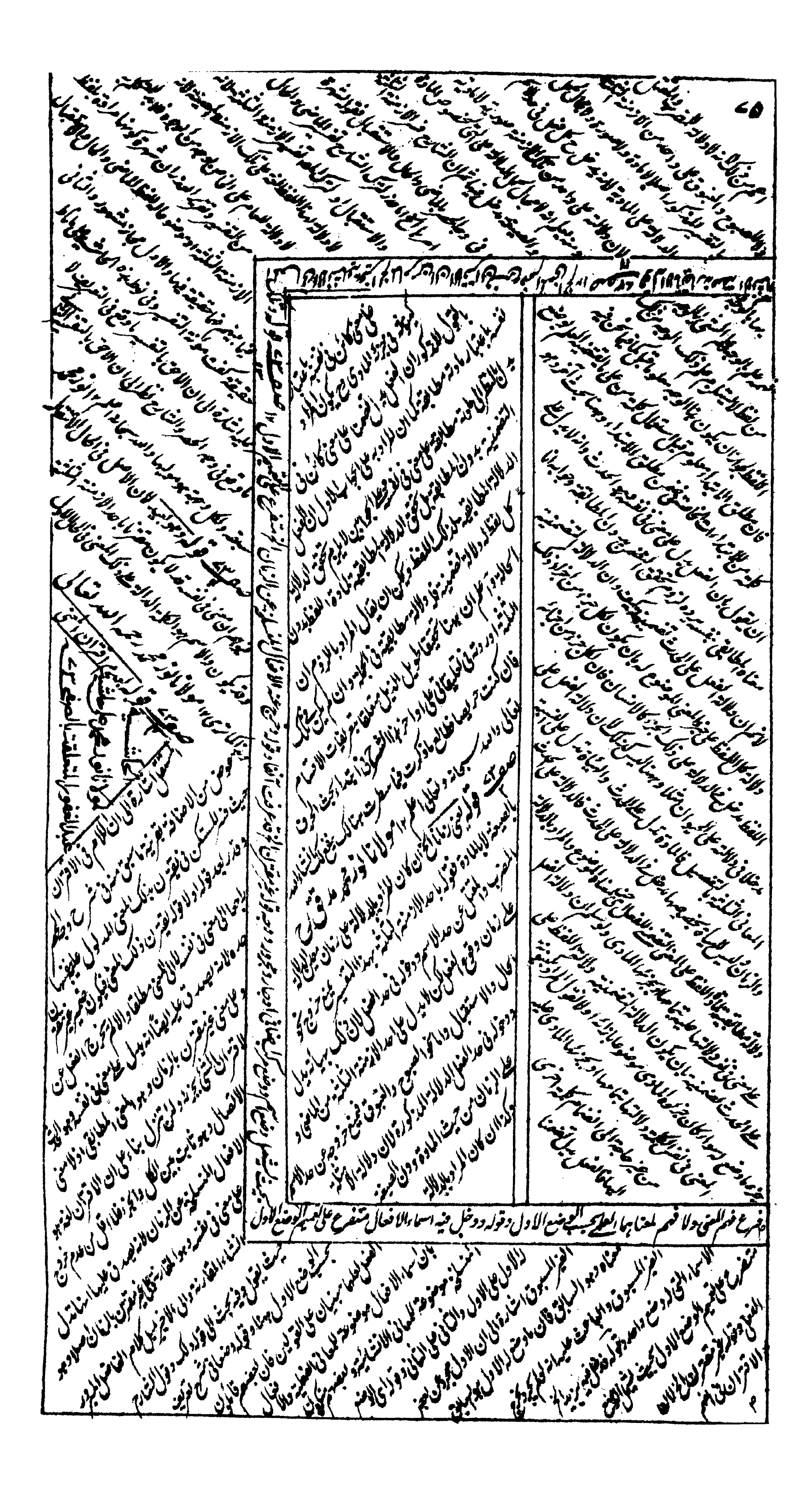




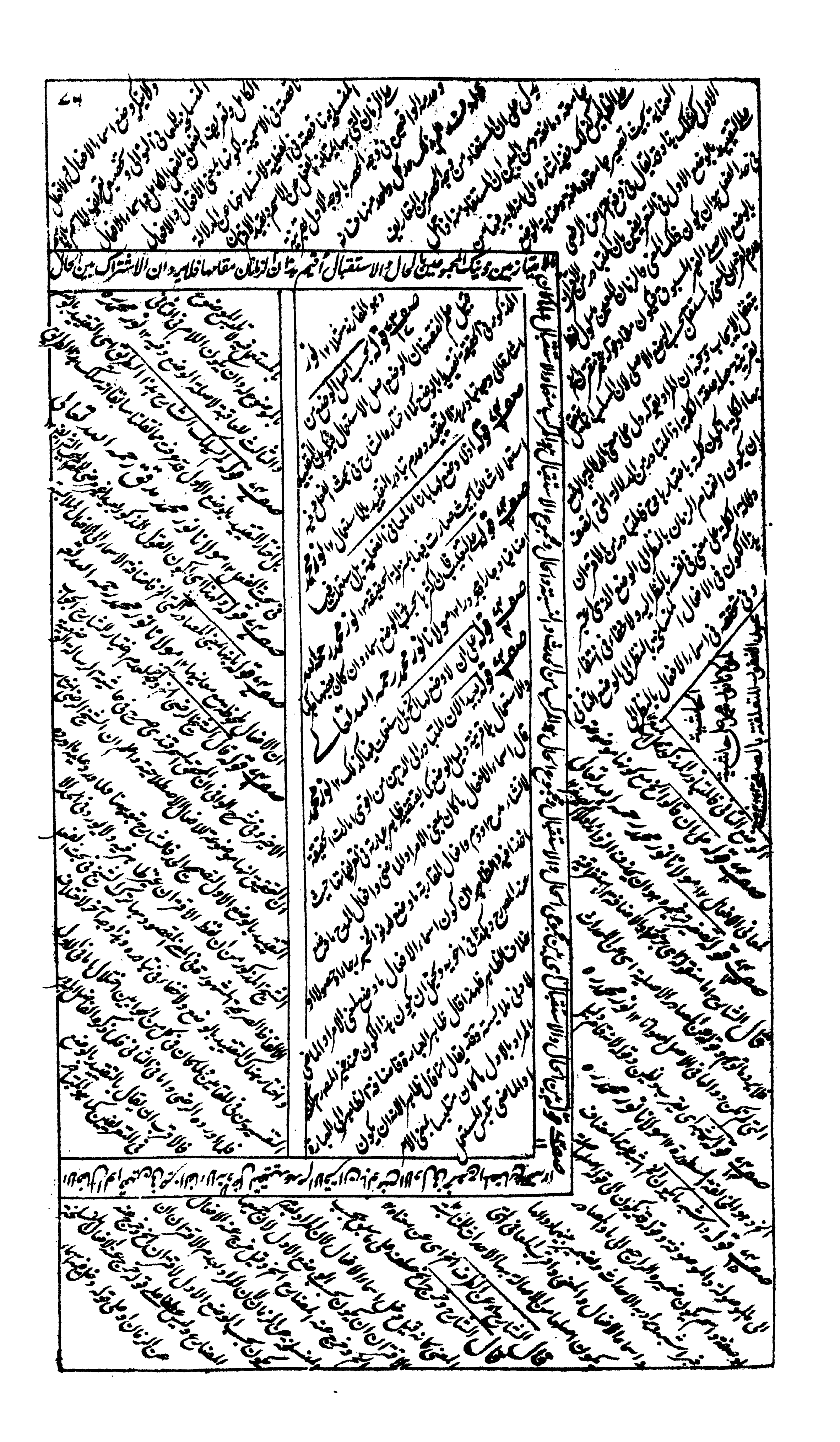
دلالة كلمة من مثلا على مطلق الابتداء قبل انضمام الضميمة و دلالتها على الابتداءات الخاصة في ضمنه علم

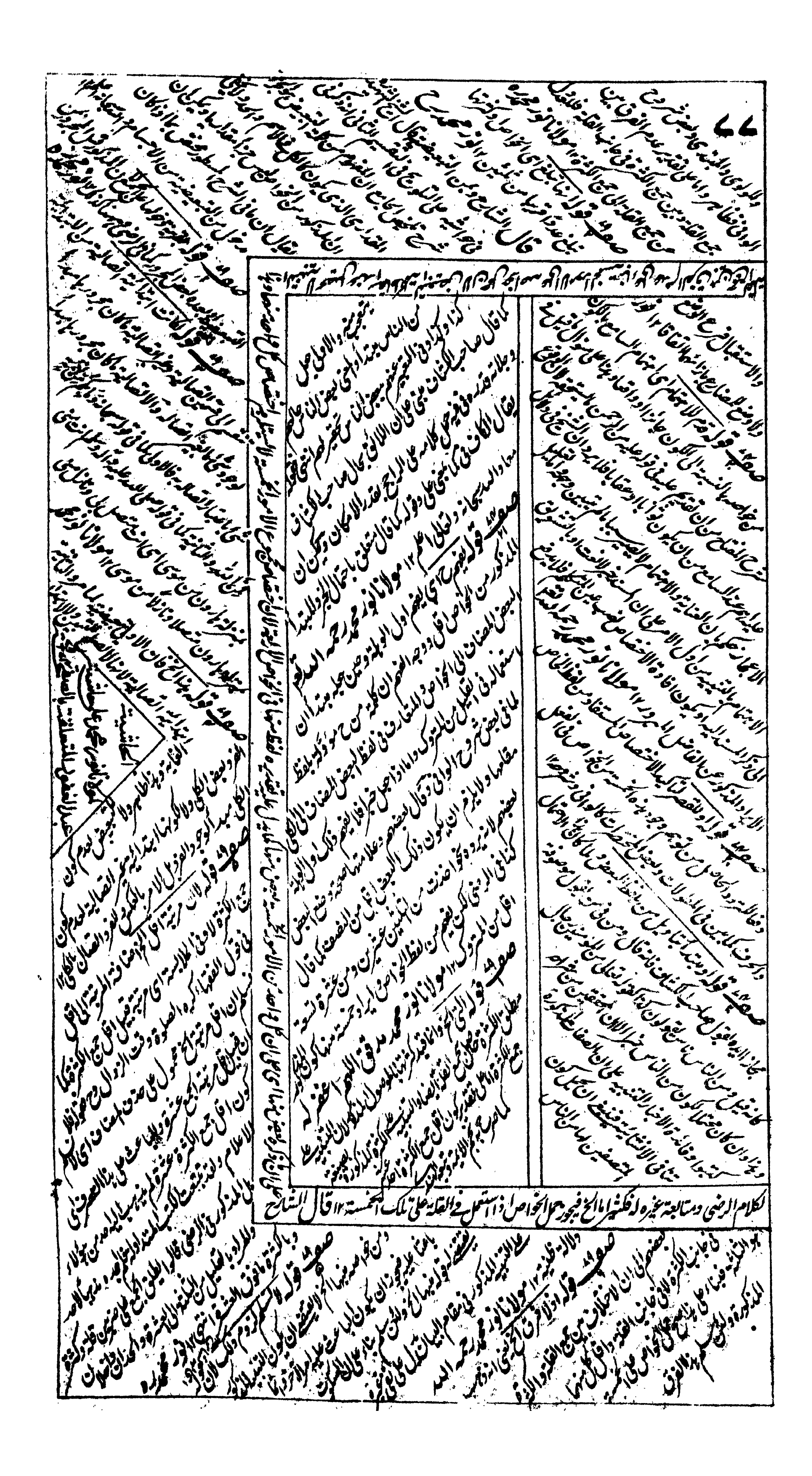
المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان
يخرج بقوله غير مقترن **قال** باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه
وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى
او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى
لانه يكون قيد الدلالة فتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران ركيك ١٢ عبد
المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق
سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما
لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل
بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان
معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان
عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
الافعال ليس الا ما تقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد
بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما

بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية و سيكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال فى المعاني الفعلية وللافعال
المنسلخة فى المعاني الانشائية تبعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته
لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى
المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي القح اي الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها
للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا و
مجرورا **قوله** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر
ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا او لو كان صغيرا قليلا **قوله** او غير مصدر يعني
لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها
منقولة الى معاني الافعال عن اصل والشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية
كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعللة
وفعلال **قوله** نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او
بالعكس **قوله** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم

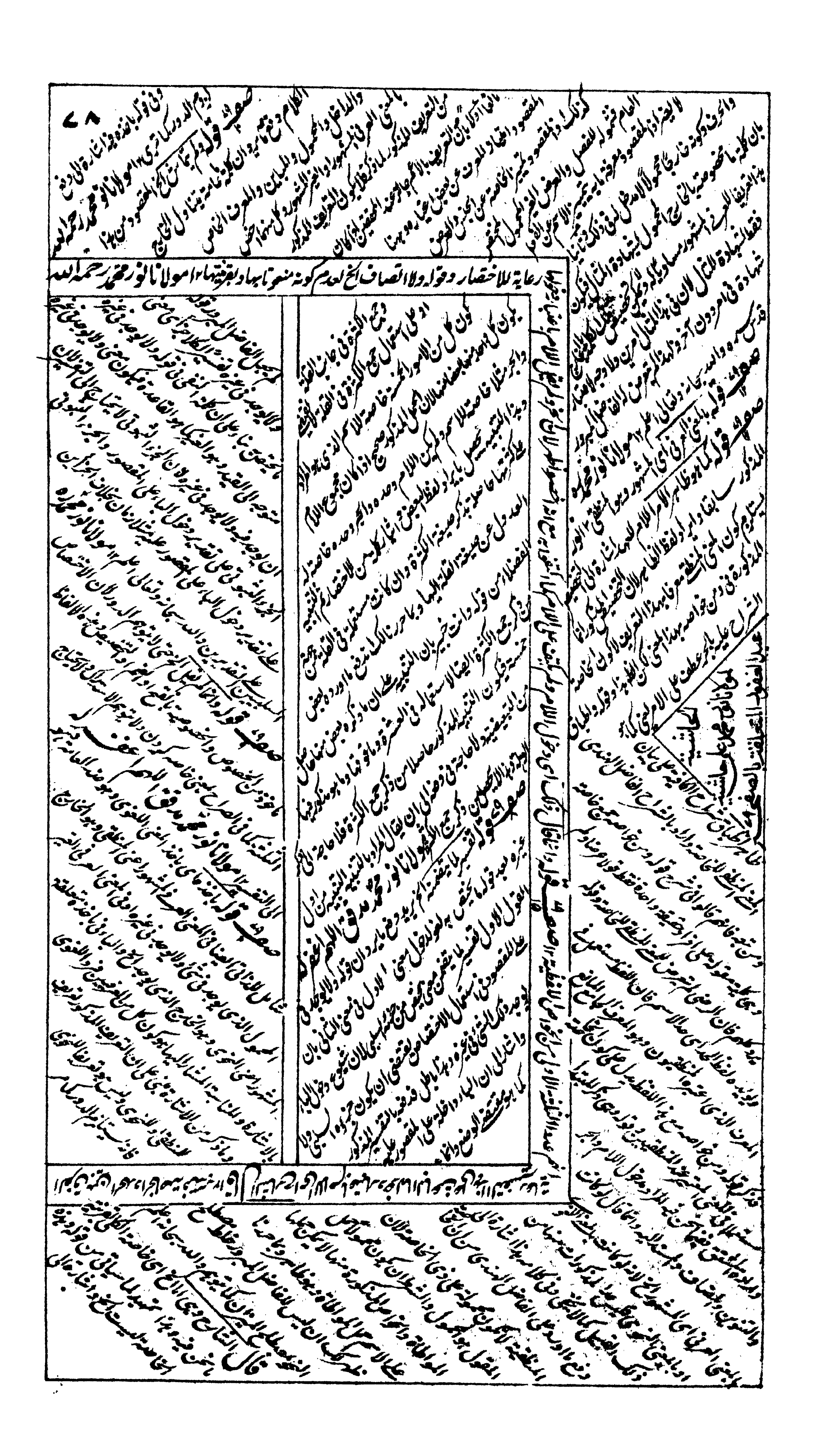


فرع فهم المعنى وهو لا فهم لمعناها المطابقي بحسب الوضع الاول وقوله ودخل فيه اسماء الافعال متفرع على التعميم الوضع الاول





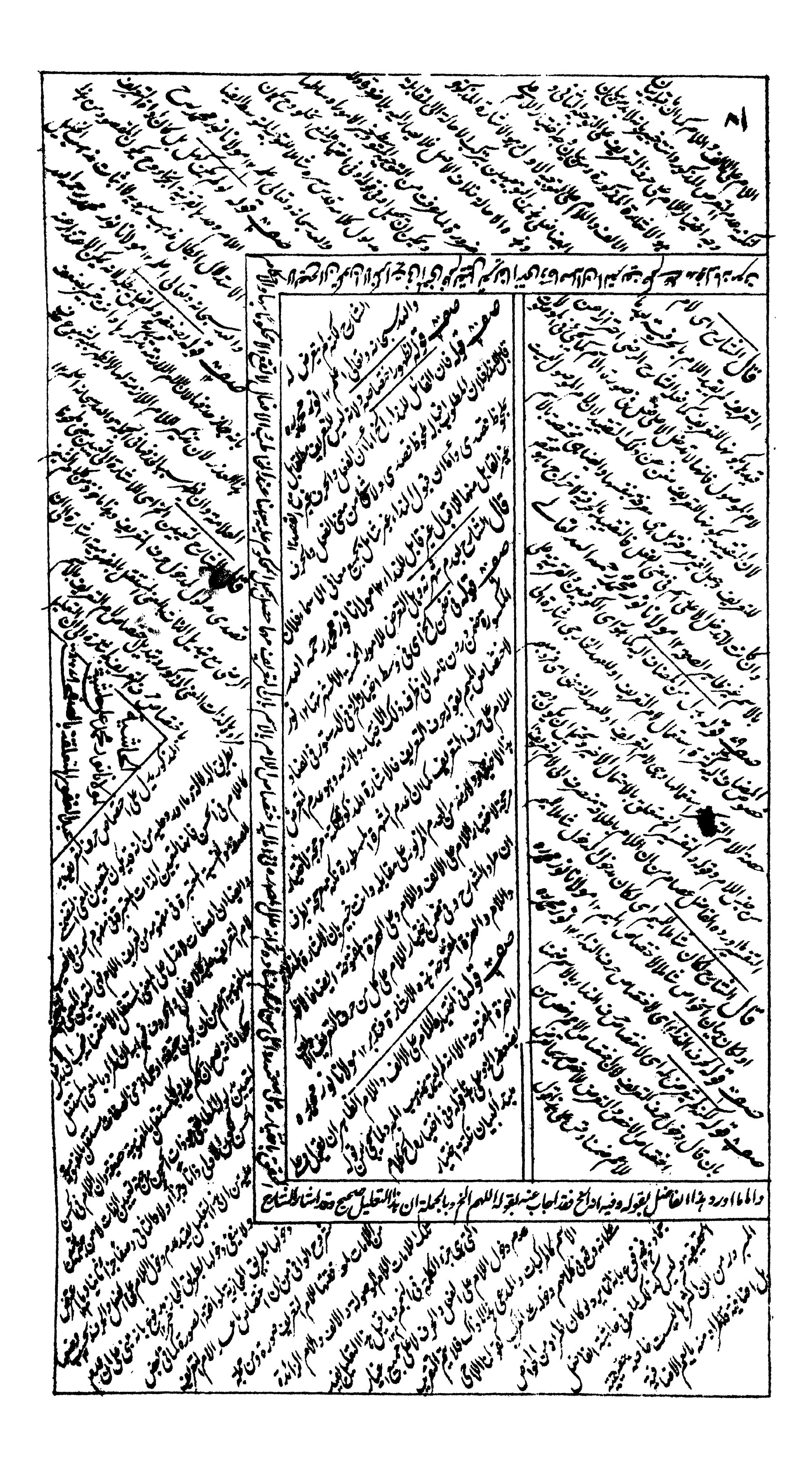
لكلام الرضي ومتابعة غيره له فكثير اما الخ فيجوز جمع الخواص اذا استعمل في القلة على تلك الخمسة ١٢ قال الشارح

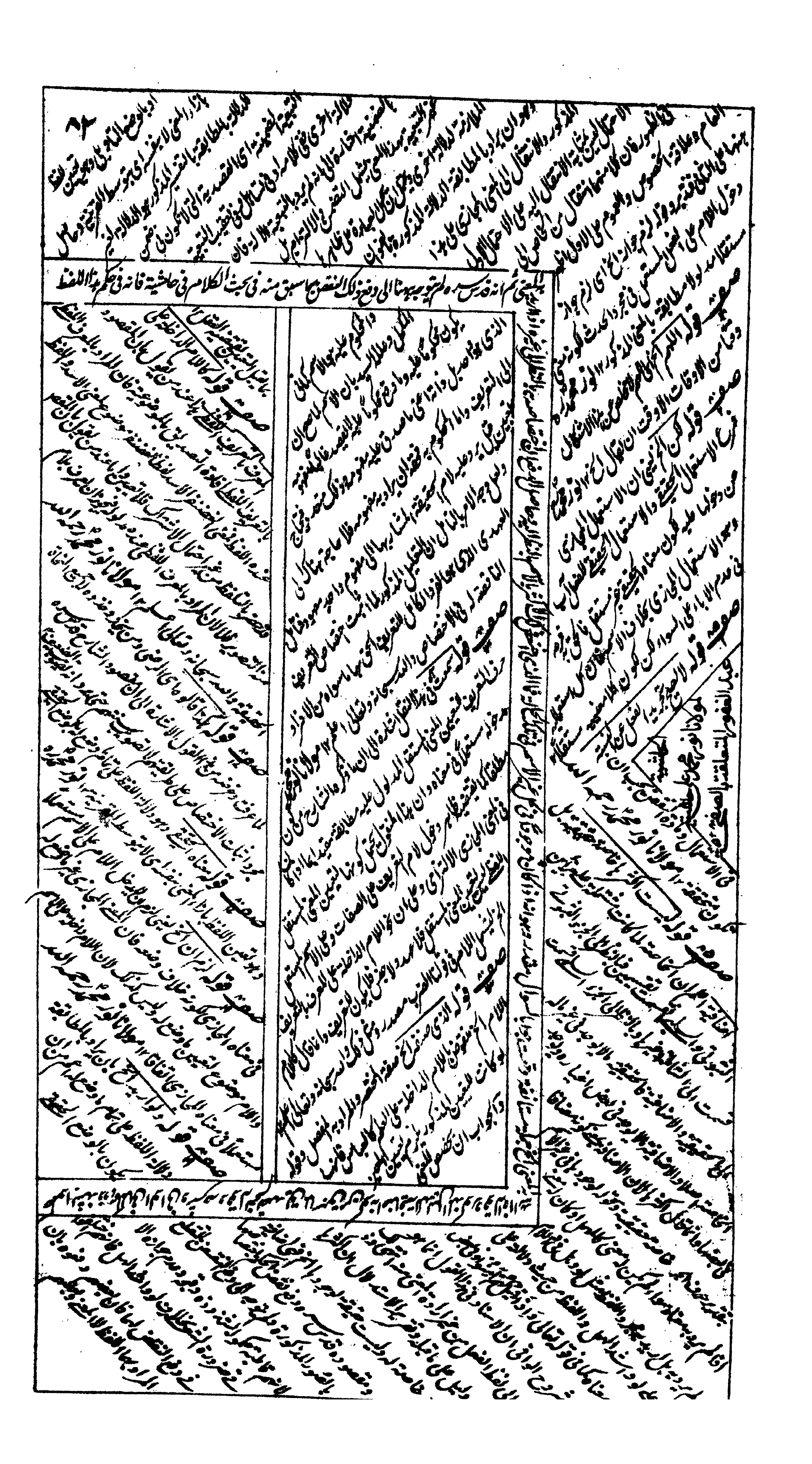


رعاية للاختصار وقوله ولا اتصاف الخ لعدم كونه منعوتا بها وتعريفها ١٢ مولانا نور محمد رحمه الله

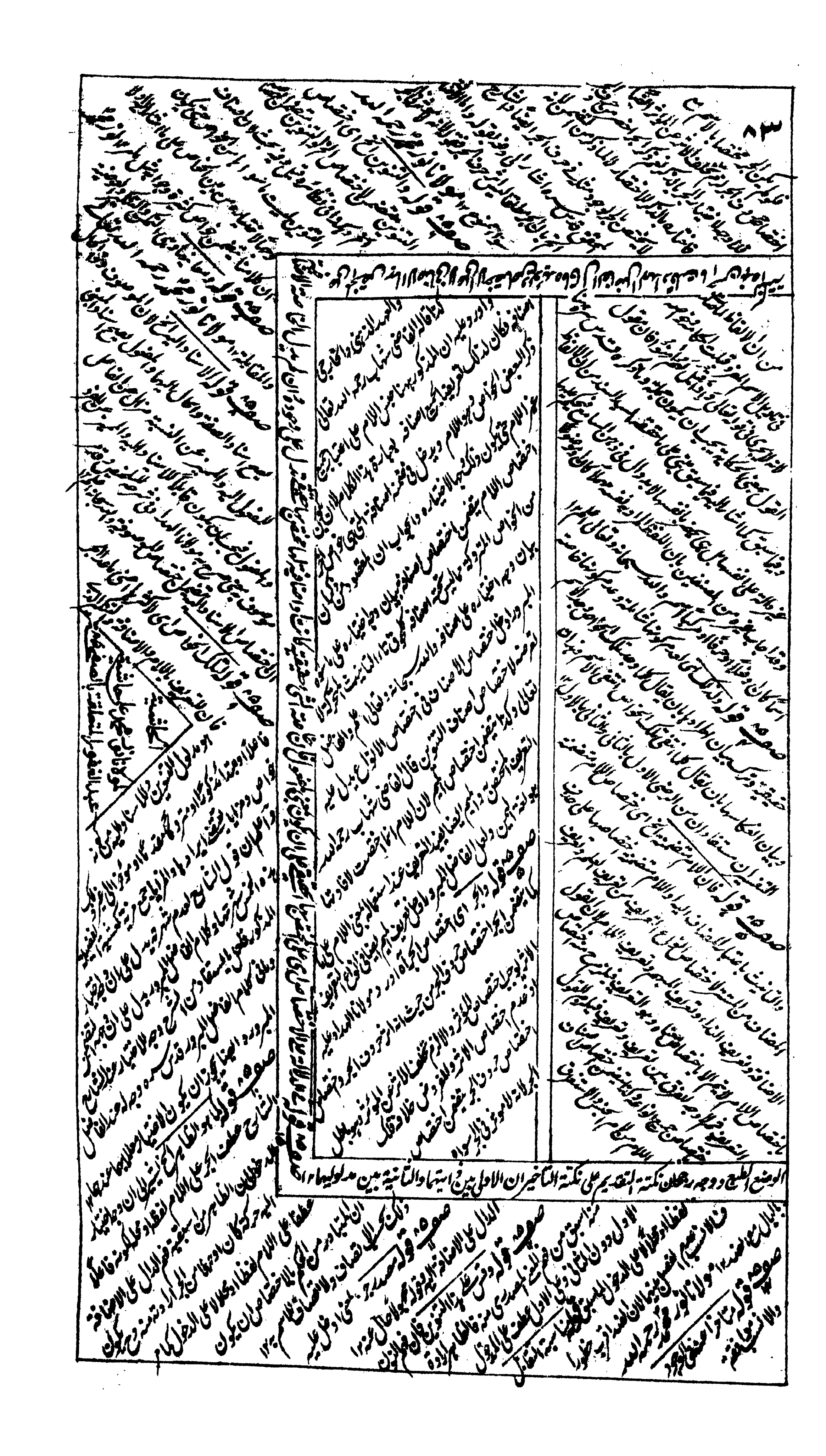
ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لايقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لايصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلانسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزئه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بأخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام والا لكان تخصيص لفظة قبالمخاز المحمول لشهادة المثال ولايخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الكلام واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها **قوله** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل

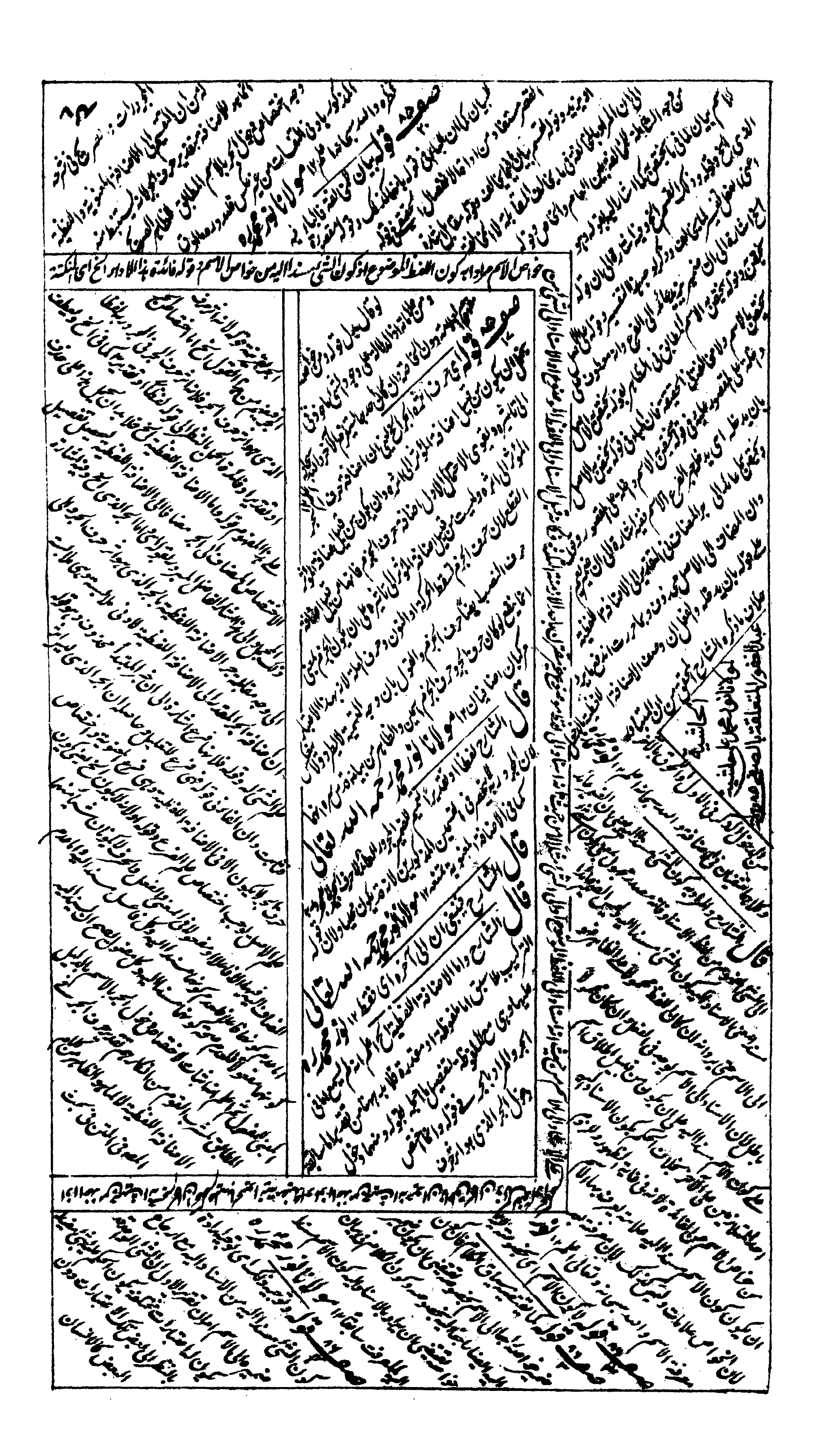
اللفظ فيه **قوله** لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال أمن امبر
امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز
ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي
اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على
الالف واللام همزة الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير
ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما
قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها ال كهل وايضا لو
لم تكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عنده قد سبق **قوله** الى انها الهمزة
يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري
ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل ومنه
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا
لا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة
هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم
مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة
او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يأبى عن دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال





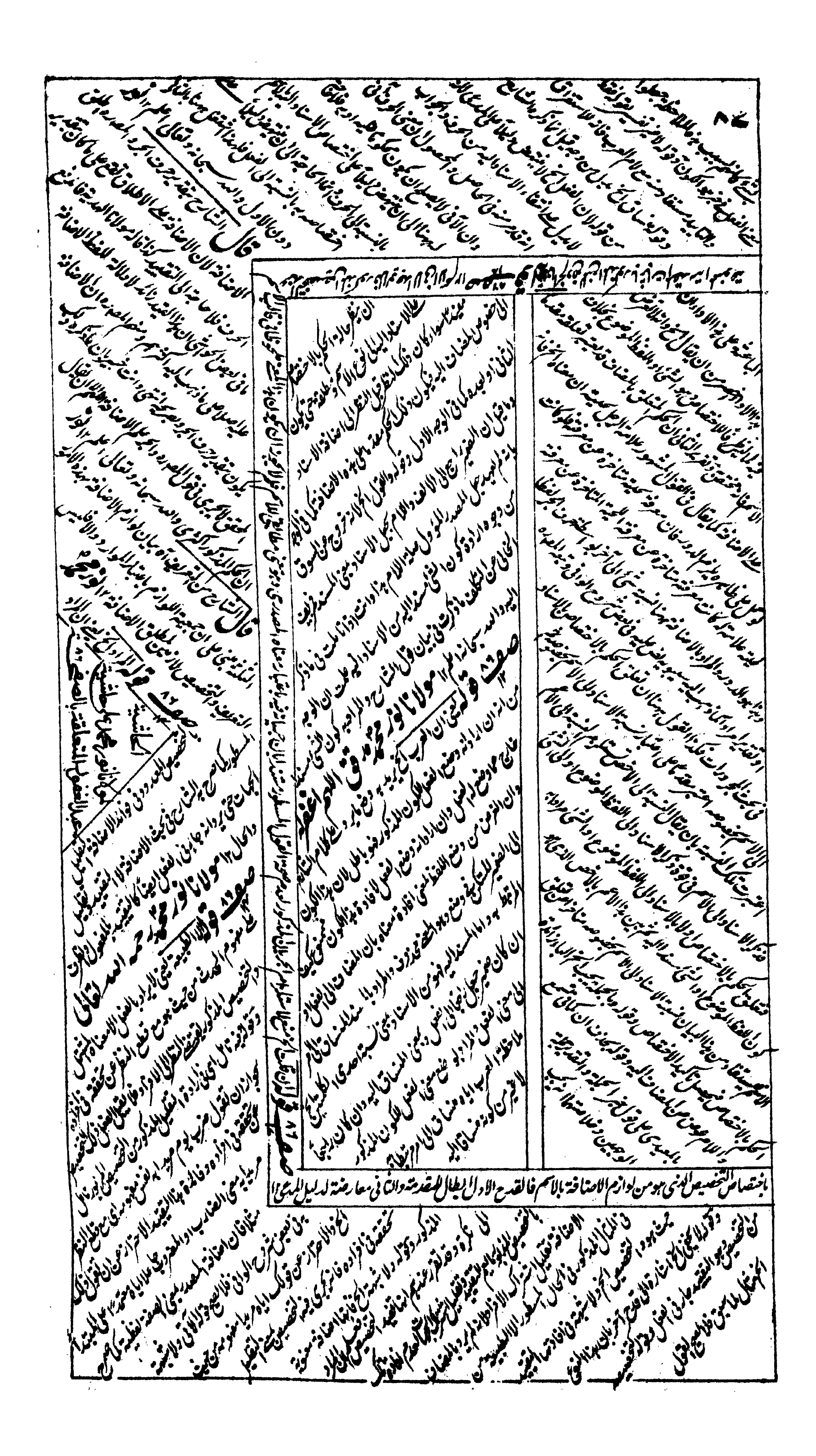
يعني ثم انه قدس سره لم يتوجه هنا الى دفع ذلك النقض بما سبق منه في بحث الكلام في حاشية فانه في حكم هذا اللفظ



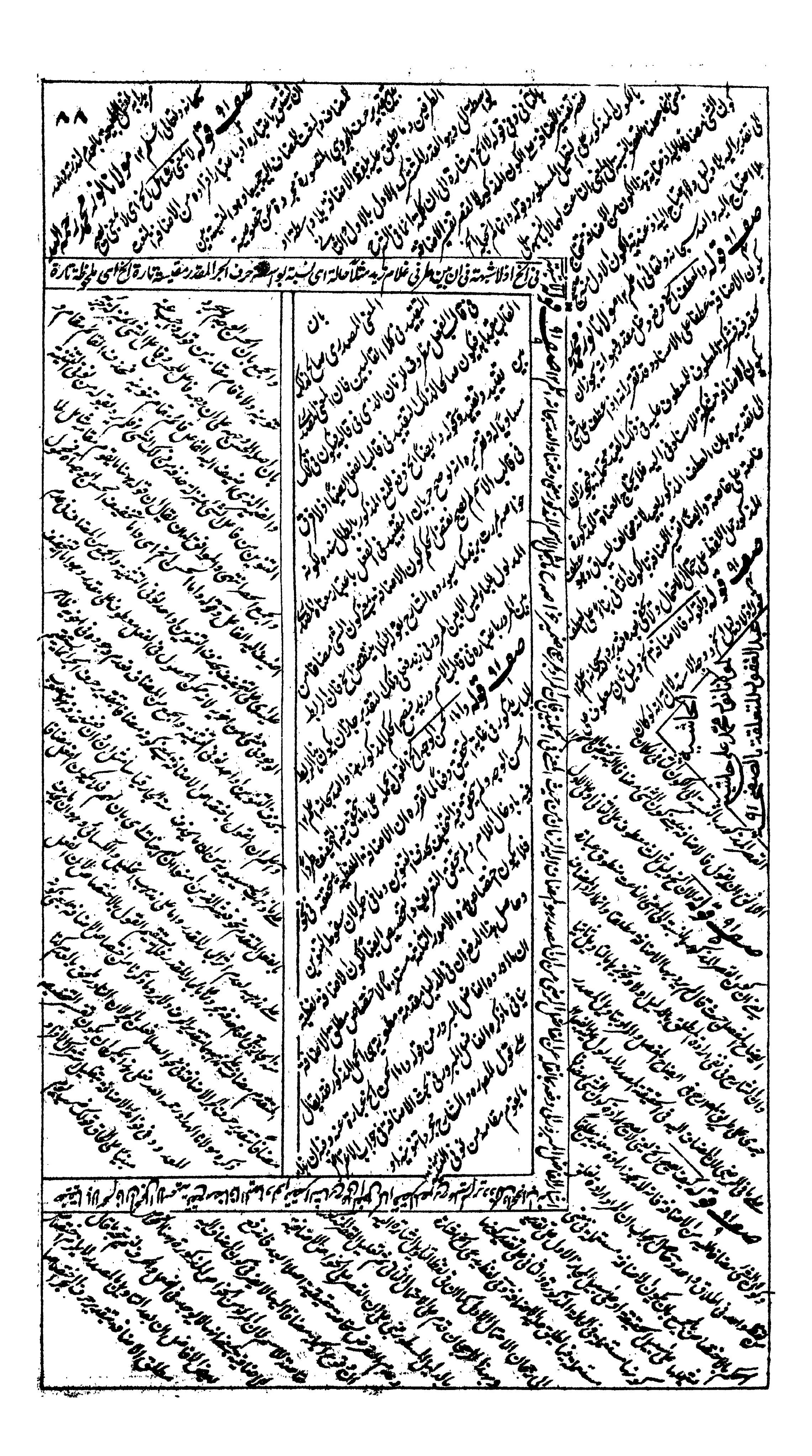


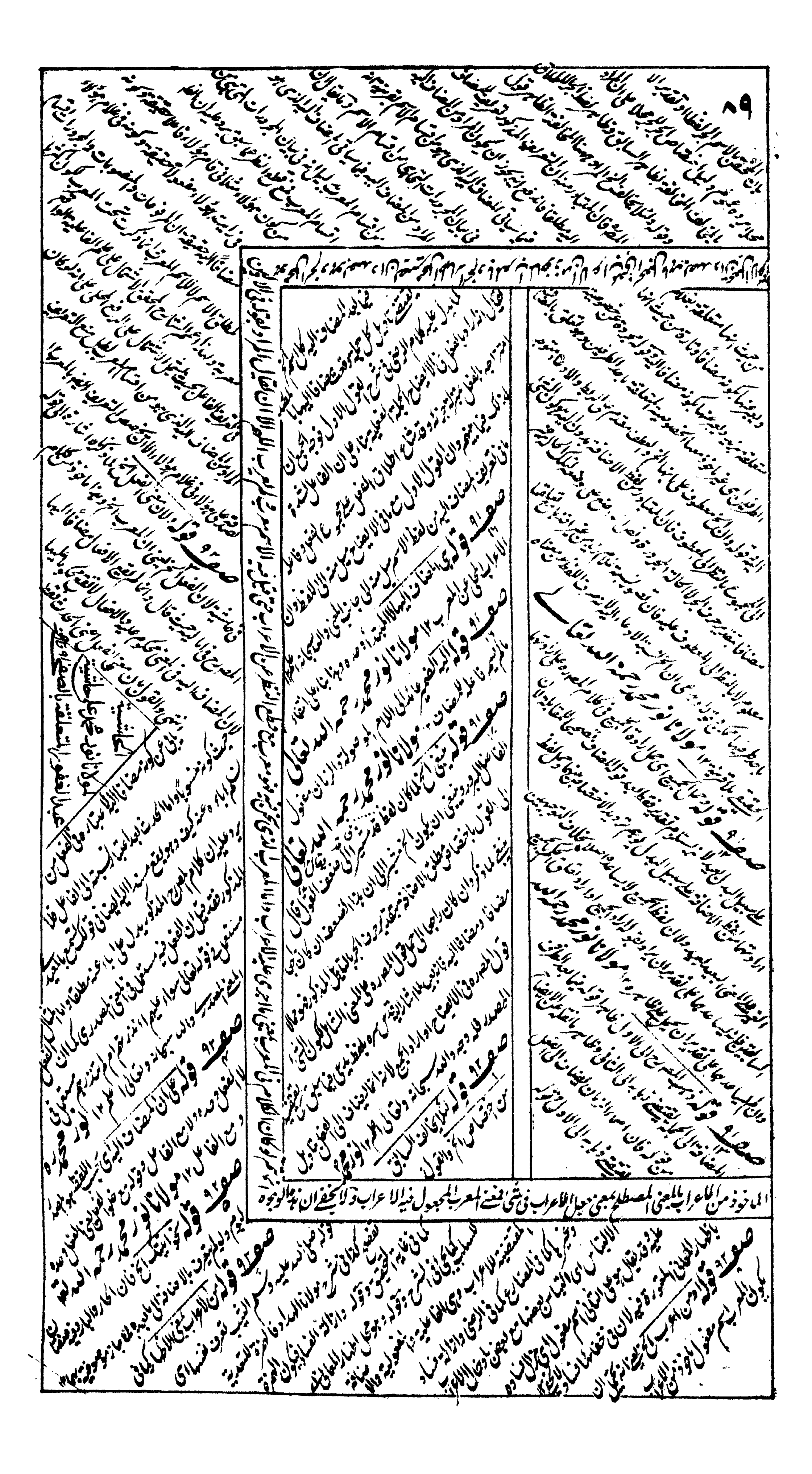
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه و معانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص و التخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة **قوله** لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول حرف الجزم **قوله** واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل و الحرف لا يكونان كذلك **قوله** بان نخص بيان المخالفة بانهما مقصودة على وجهين احدهما ان نخص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص بالاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

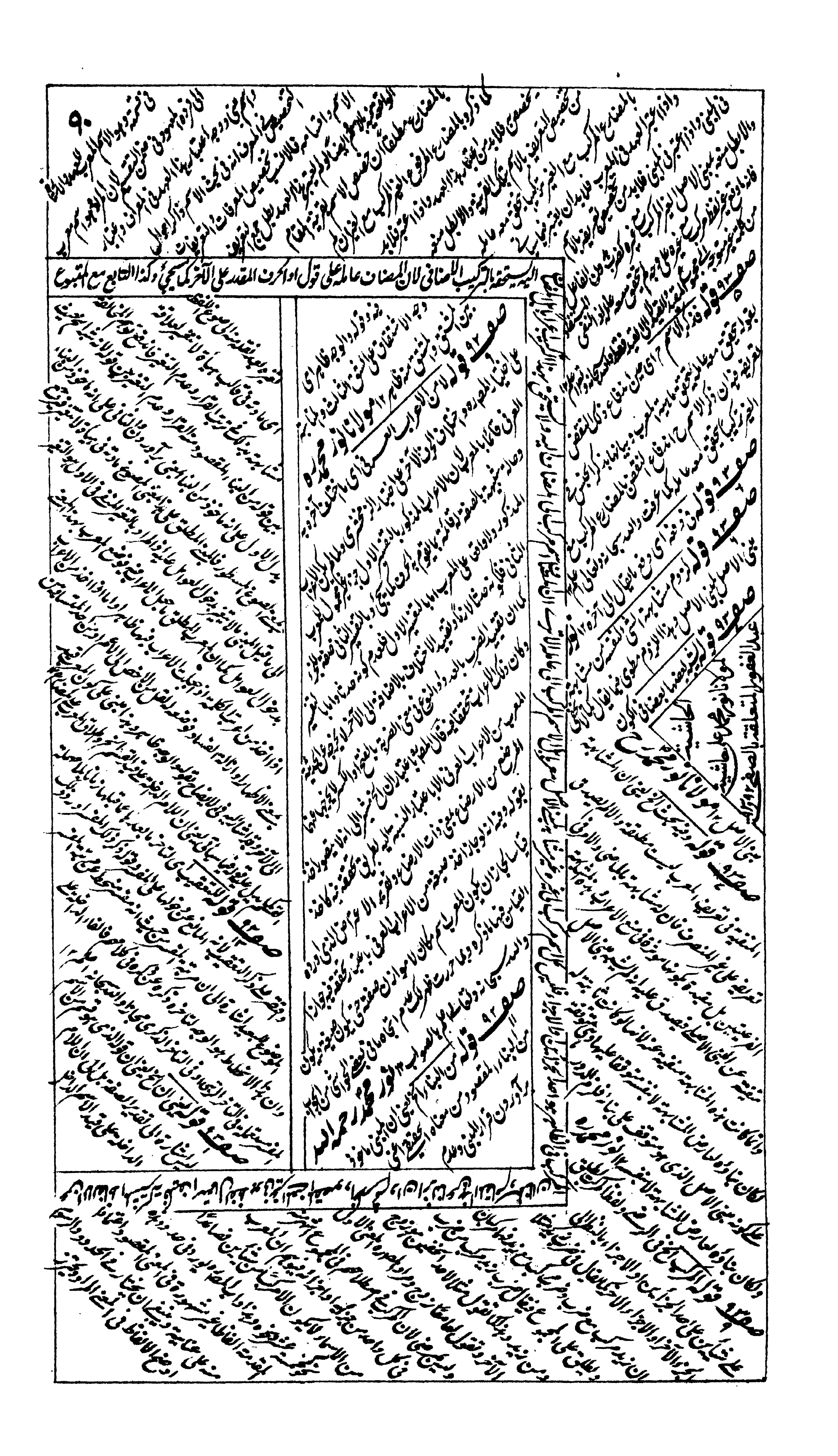
ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقرر في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى الخصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه ينساق الى شئ او ينساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله** من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مزيدا بنفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا الوصف كذلك لم يصح النقض بالتي مررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد **قوله** والتخفيف



باختصاص التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة بالاسم فالقدح الاول ابطال المقدمة والثاني في معارضة لدليل المدعى ١٢







المستقيم بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجيئ وكذا التابع مع المتبوع

وذلك بحذف التنوين او مايقوم مقامه ولايوجد شيء من ذلك فى اخويه واما الحسن
الوجه فمحمول عليه طرداللباب **قوله** وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي لامعنى
شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم نجعله فى مقابلة كون الشيء مضافا
اليه اذ لادليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله
قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف رحمه الله ردد عبارة
المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص
الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد
المضاف اوارادالجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل
المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لاشبهة
فى انا نجد بين المضافين حالة متقبسة تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى
انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة
لهما او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما
على سبيل البدل بعيد **قوله** لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصرح
الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان
فى الجملتين **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول

من اقسام المعرب مر بيل انه فى بيان المجرورات التي من اقسام المعرب ان معنى الفعل المعنى الحدث فقط اي عن كونه مضافا اليه لاعتباره

هو ضيا الله لا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه و
اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولعله لا يخالف قول المص فيما
سيأتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف
اليه هو المصدر لتعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في
كلامهم **قال** وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو
محل اظهار المعاني وازالة الفساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قال** ومبني من البناء المقصر فيه القرار وعدم
التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيأة لا يتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء للتفسير
والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقر لاحد الخفين زوج وللمجموعها زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوي ويمكن ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق عامله معه قال الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان المفسر بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر ولان المتبادر من

م الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه ١٢

مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما
اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب **قوله**
وهو الماضي اه كما زعمه المصروز اد بعضهم الجمل من حيث هي جملة **قوله** فالمعتبر
العلامة اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود
الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم
المشابهة لمبني الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب
ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا
انه من عوارضه المفارقة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة
التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف من
لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اه

اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه

ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسط الحكم بان

هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما

يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة

في حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب

لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره

باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون

وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك اذا

قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما

يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون

الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او

بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله

من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه

ان هذا او ذلك معرب آه اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشرح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم

اي يا عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصله

بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريفه فهو

به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه

بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا

نقول لا مدخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف

وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة

او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة

المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله او صفتها اي

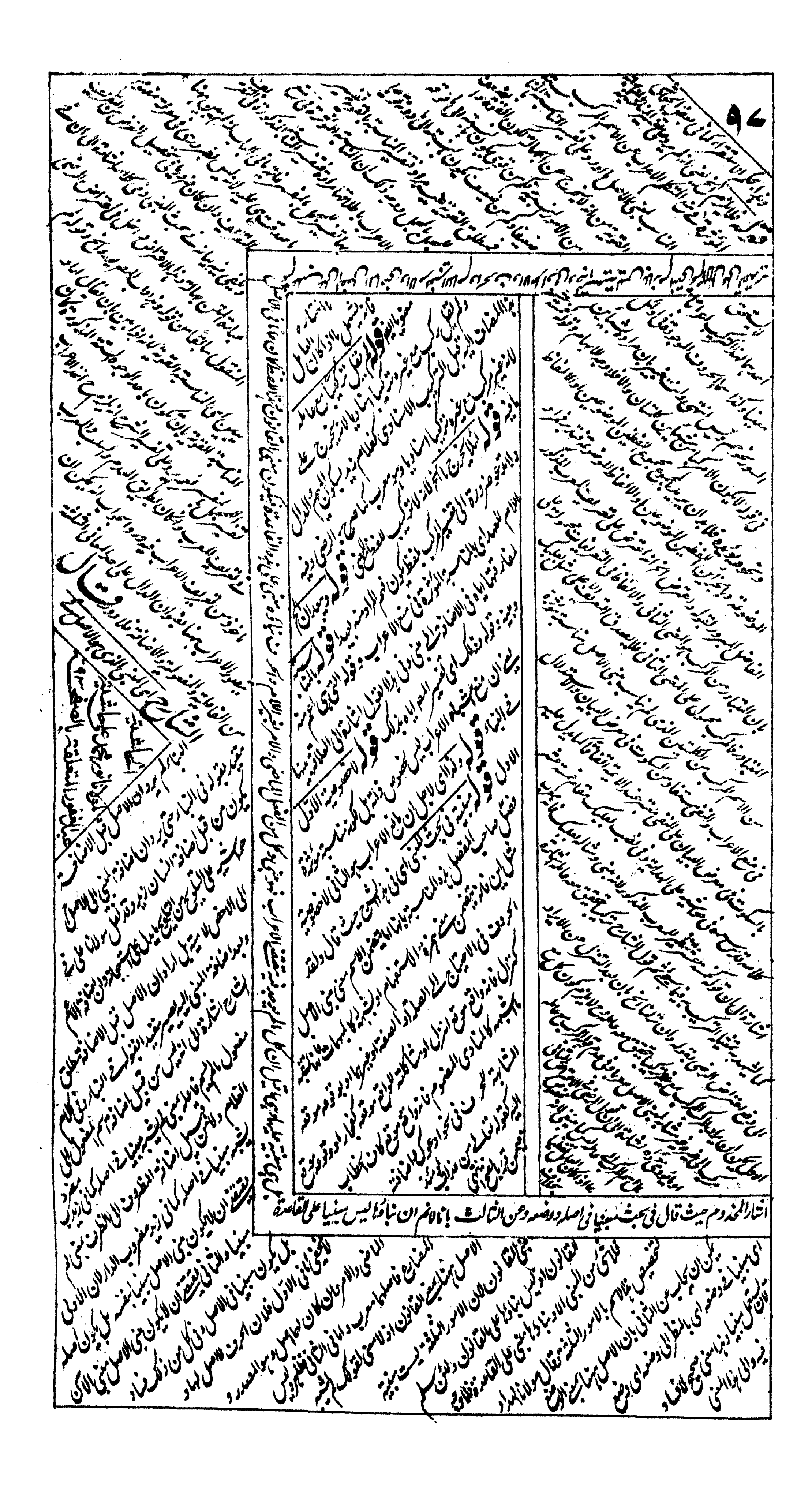
حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم بالحرف

لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل

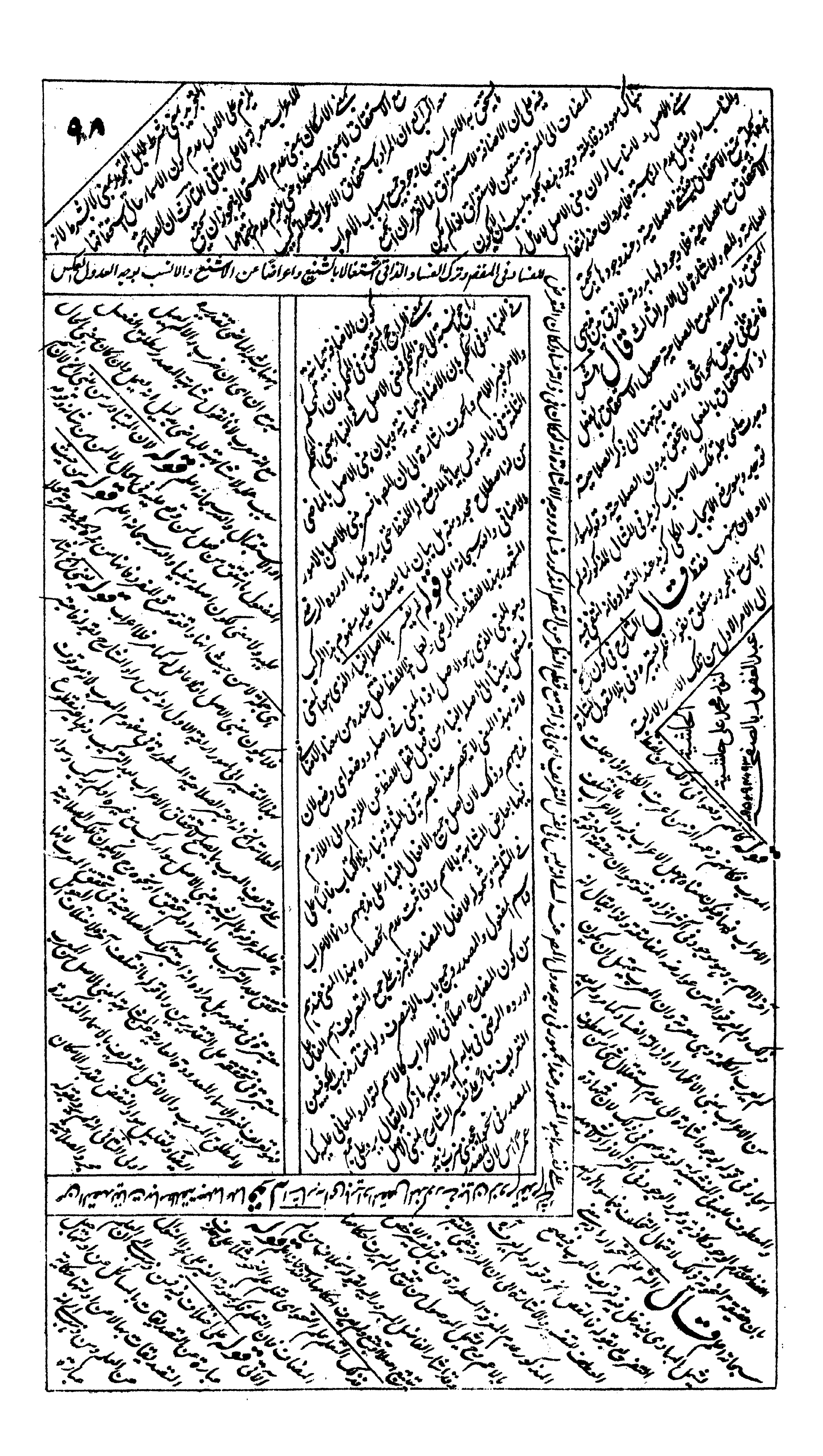
فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به

خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة

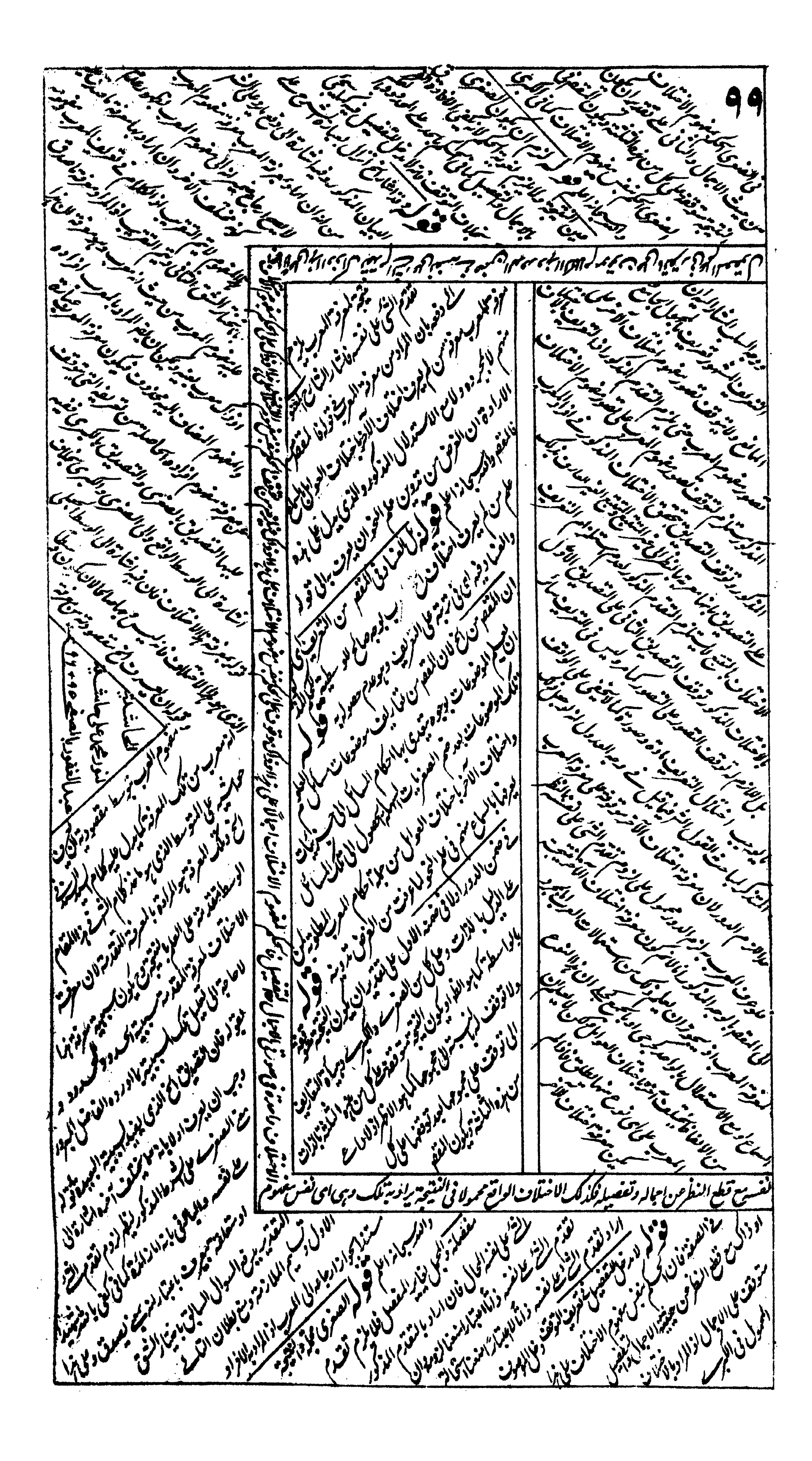
على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر قوله وانما



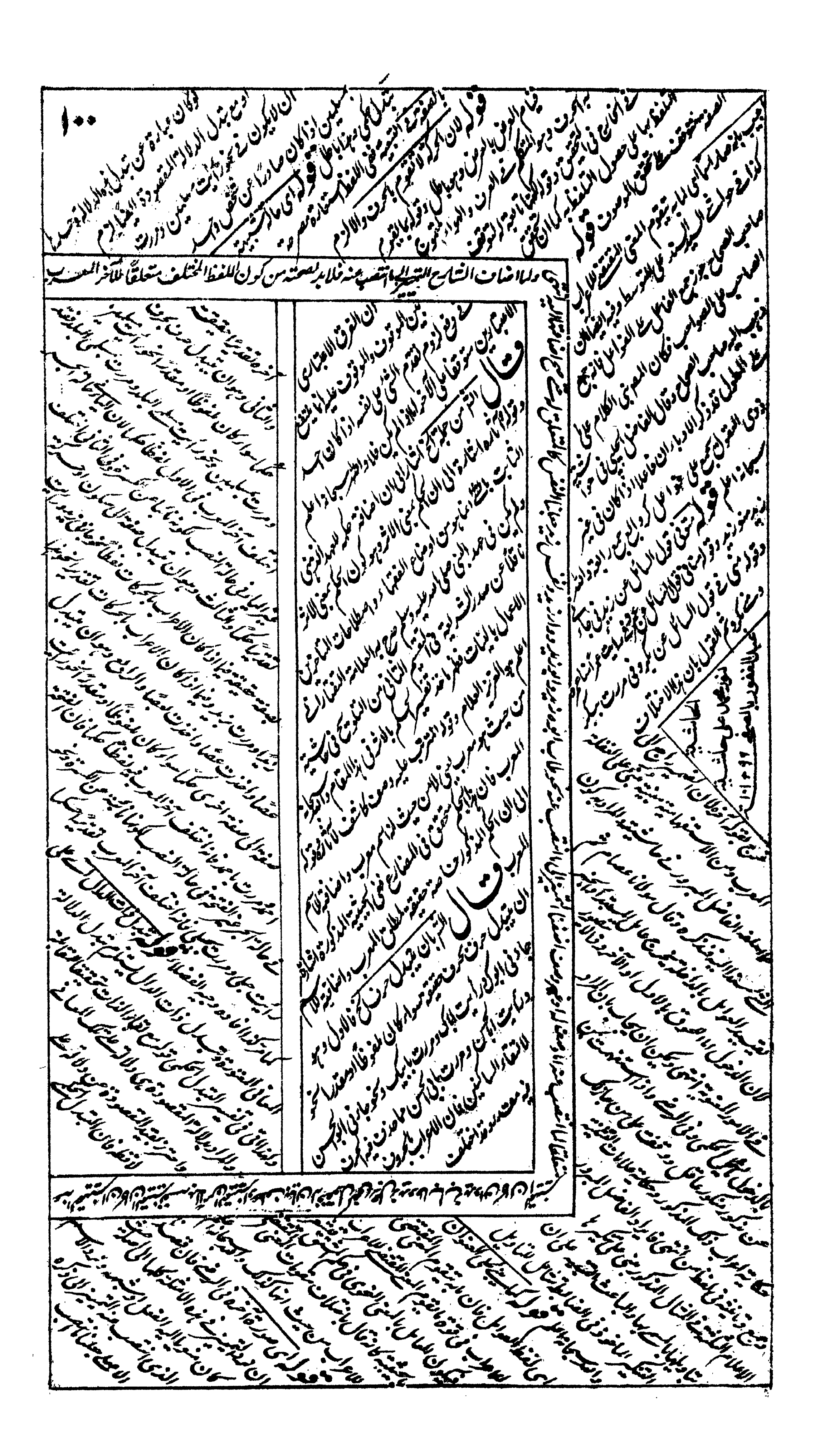
اشار المخدوم حيث قال في بحث مبنيا في اصله وضعه ومن الثالث بانا لا نم ان مبناه ليس مبنيا على القاعدة



للفساد في المقصود وترك الفساد والذاتي اشتغالا بالتشنيع واعراضا عن الاشنع والانسب بوجه العدول العكس



النفسي مع قطع النظر عن اجماله وتفصيله فكذلك الاختلاف الواقع محمولا في النتيجة بواسطة تلك وهي اي نفس مفهوم



خصوصا اختلافهما بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظ

آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان

بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصاً

وقاضٍ او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع

عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب

الخارج **قوله** اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى

التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان

الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه نوع حركات الحركة لفظا

ولم يجعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة

او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه

لا يلائم قوله الآتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان

الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رأيت احمد ومررت

باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى وقولنا رأيت مسلمين ومررت

حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري حكما مع انه تحتاج احق بالبيان ١٢

بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله المثنى و
المجموع **قوله** علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على
المفعولية وقس عليه علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله
مع عامل ابتداء انتهى قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا
بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف
في آخر المعرب وفي العوامل أجيب بان المراد باختلاف العوامل كما
مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي
ليس الا الرفع **قوله** قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء
لا يلزم ان يكون لازما له انتهى قلت يجوز ان يفيد الاختلاف بالعوامل
باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن
قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر

اي بجنس التركيب ظاهره ان يراد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين في تركيب واحد ١٢

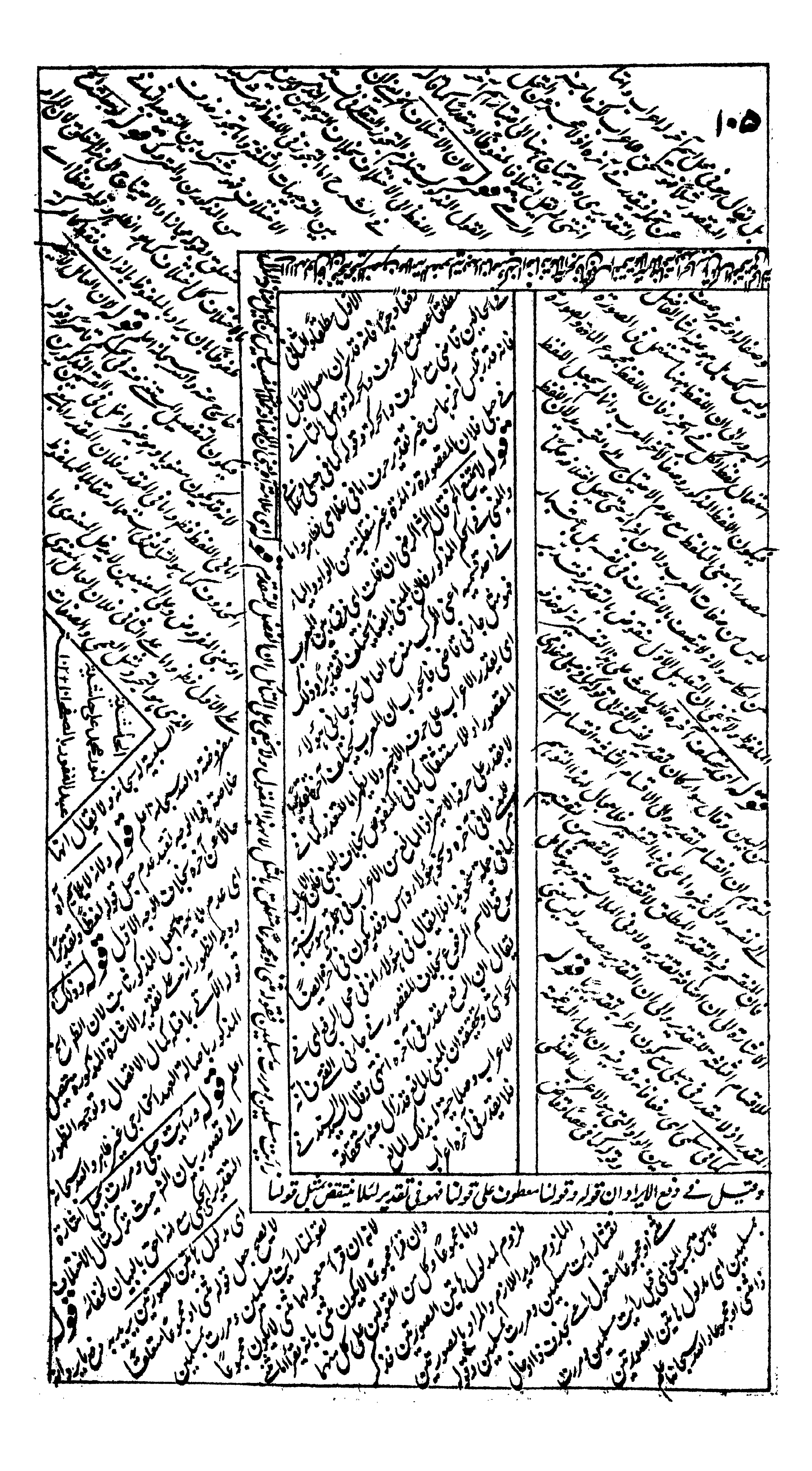
اي المعرب الذي جعل مادة النقض ١٢ عبد

حاشية عبد الغفور رحمه الله

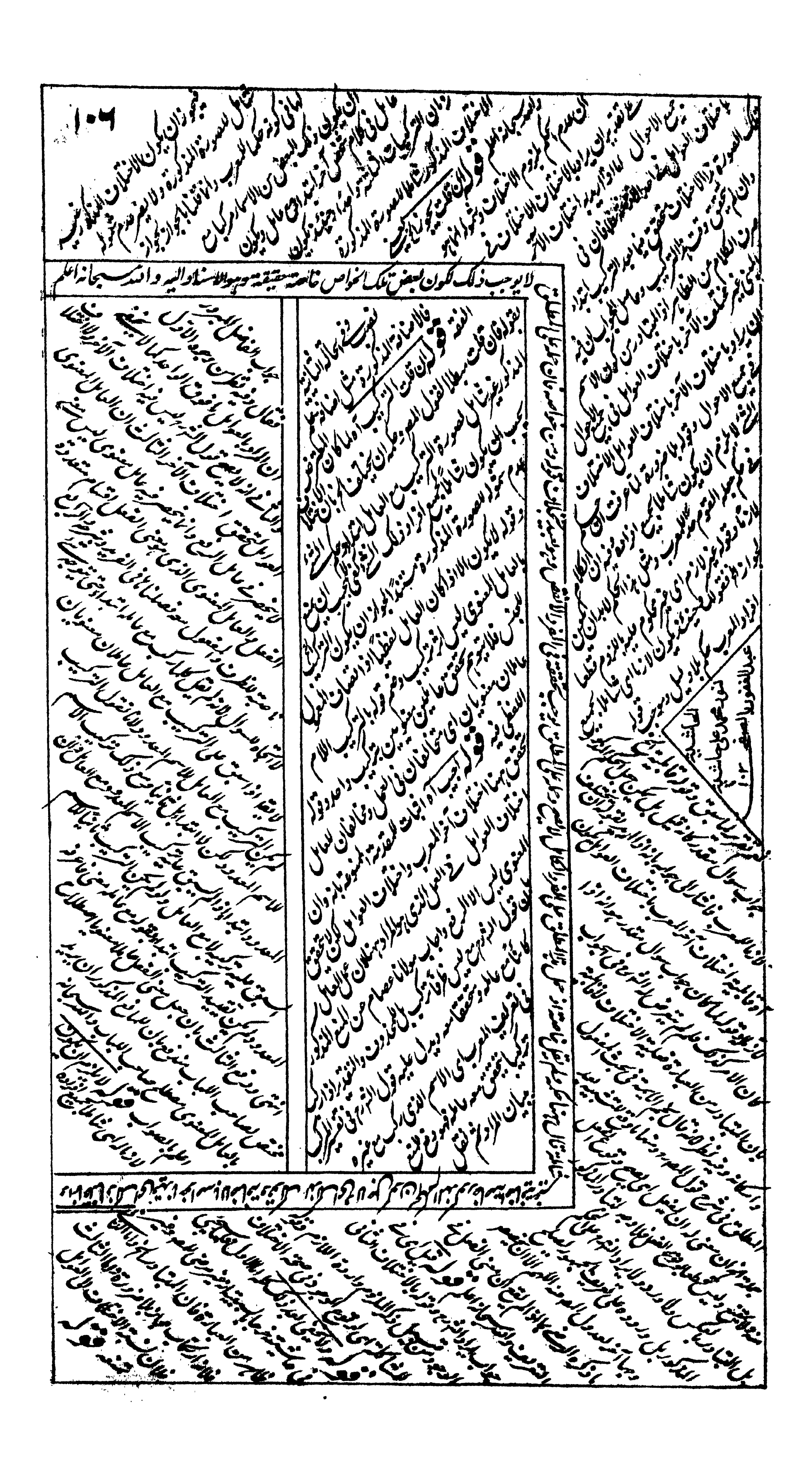
بلاضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضاً غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في

اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة

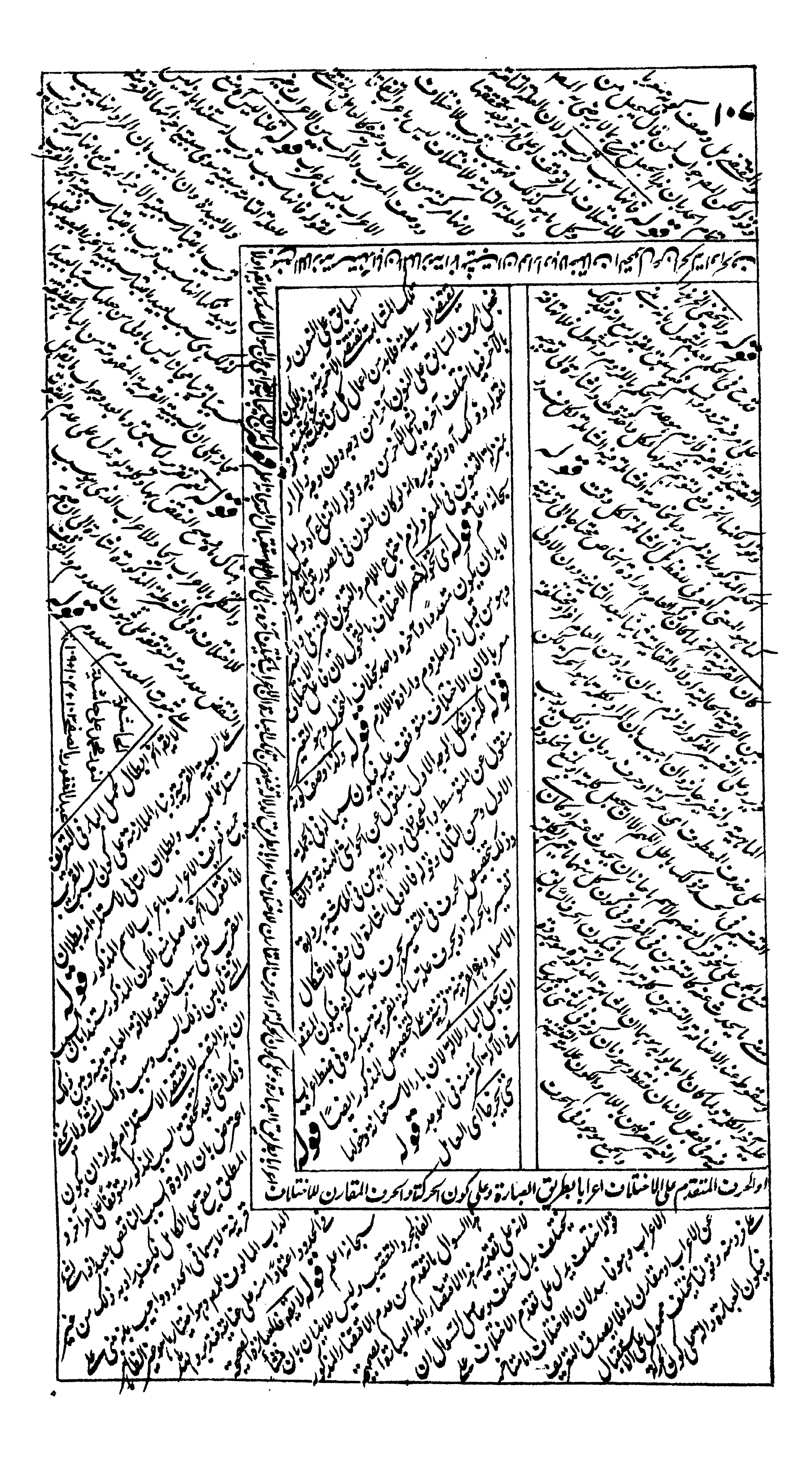
حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين و
ذلك في المثنى والجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما الاختلاف الآخري بتحوله ذاتا فكما يتحول واو ابو لعـ
الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته **قوله** لا يرد
العامل والمقتضي وكذا اوصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها
انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها
اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا
وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان
آلة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من
تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الخ
قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاعراب فانها سبب قريب له قلنا ليس العلة التامة سببية الآلية



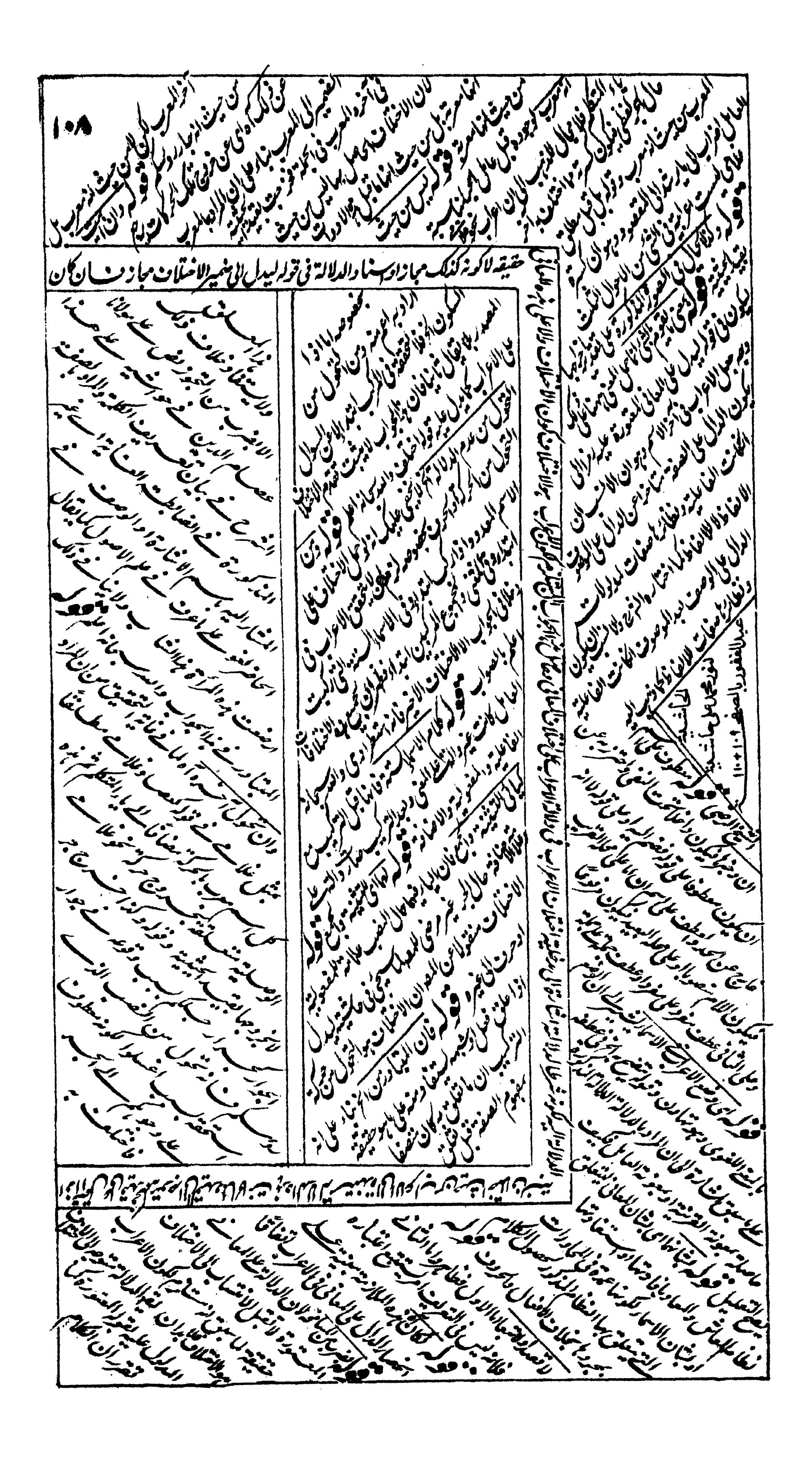
وقيل في دفع الايراد ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في التقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا



لا يوجب ذلك لكون بعض تلك الخواص خاصة حقيقية موجبا للاسناد اليه والله سبحانه اعلم



او الحرف المتقدم على الاختلاف اعرابا بطريق العبارة وعلى كون الحركة والحرف المقارن للاختلاف



حقيقة لا كونه كذلك مجازا واسنادا والدلالة في قوله ليدل الى ضمير الاختلاف مجاز فان كان

اجزائها واجزاؤها متركبة من قريب وبعيد ثم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب

يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم

الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية

بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب

لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد

بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل

يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او

الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم

الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف

المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية

ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير

ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ ويظهر

فيه بعد كونه معربا **قوله** نحو حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة

وكذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم بكسر اللام

واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة و

علامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما الحقته

تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد

الحيثية **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل

مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة **قال** ليدل على المعاني

وكذا الحال في الصورة اذا اخرجت بقيد الحيثية ١٢ عبد الحكيم

جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين **قوله** واللام في ليدل الخ

معطوف على اسمان وخبرها **قوله** يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء

ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل و

القرينة وذلك للاعتناء بشانها **قوله** فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا

ولا تبعا **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني

لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح

في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقدر نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة

وتوجيه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج و ما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيرة فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقرا ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته **قال** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب و الوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طارئا ابدا الا كون احدها ما طرء عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا

ضرورة لاجل وصف الاعتوار لان مقتضى الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف

ويرشد له الى ماذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها

على بعض ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج

المجاز الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات

بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما

في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف

وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحدا كون الفعل عمدة

وما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للمتلبس بغيره وان كان الطارئ

اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة

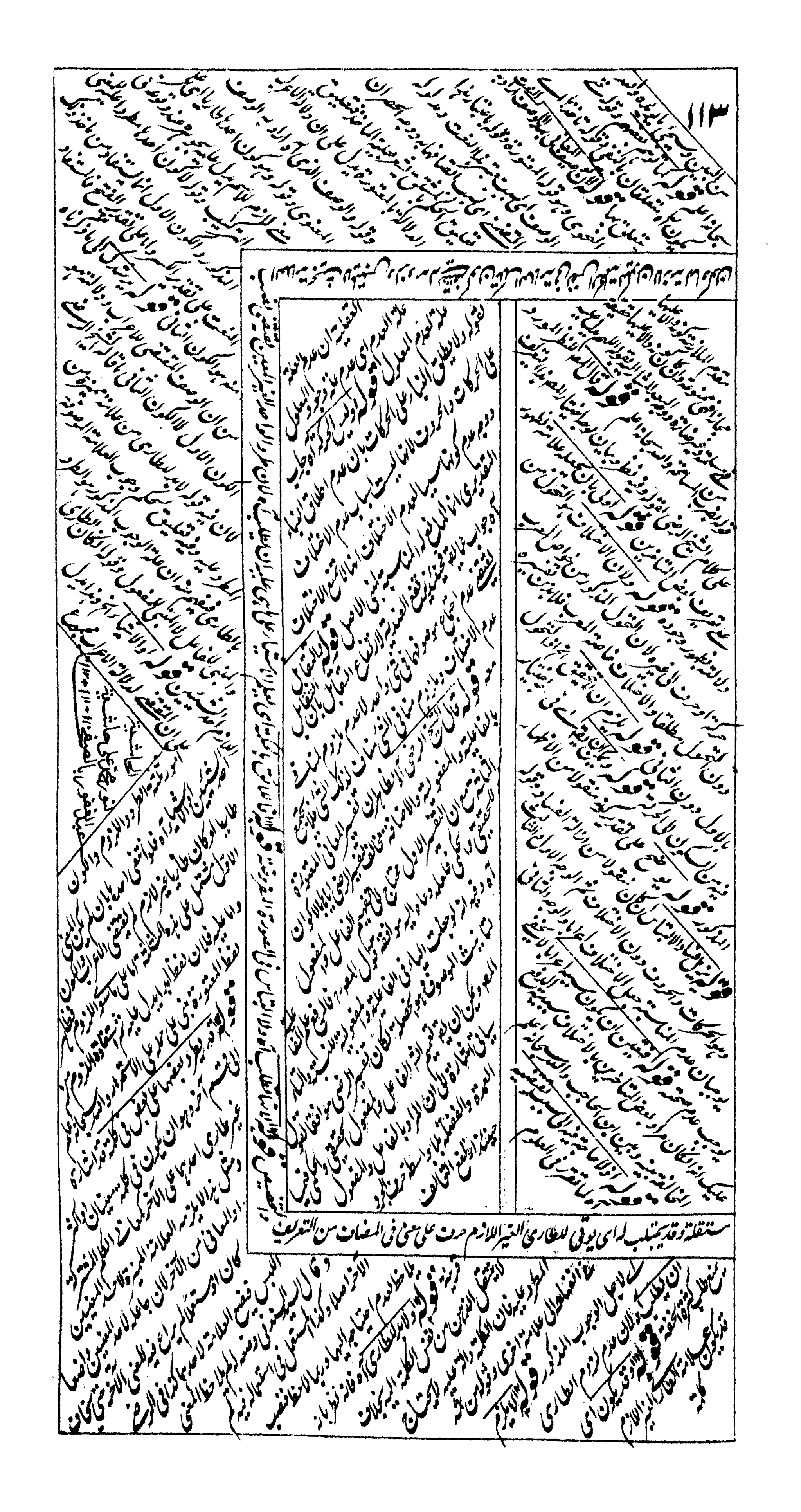
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف

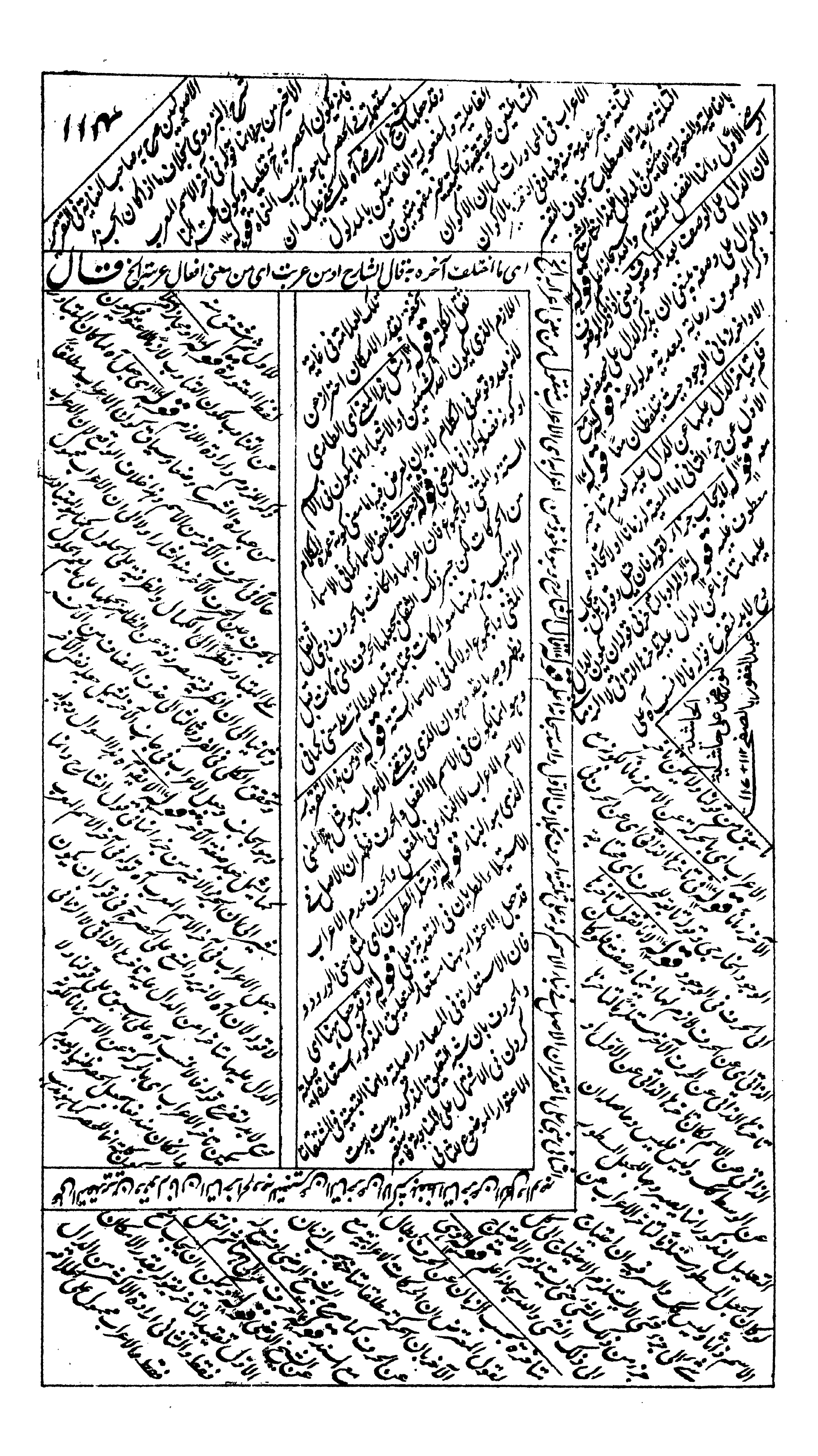
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه

ما يقران الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمين مثل معنى

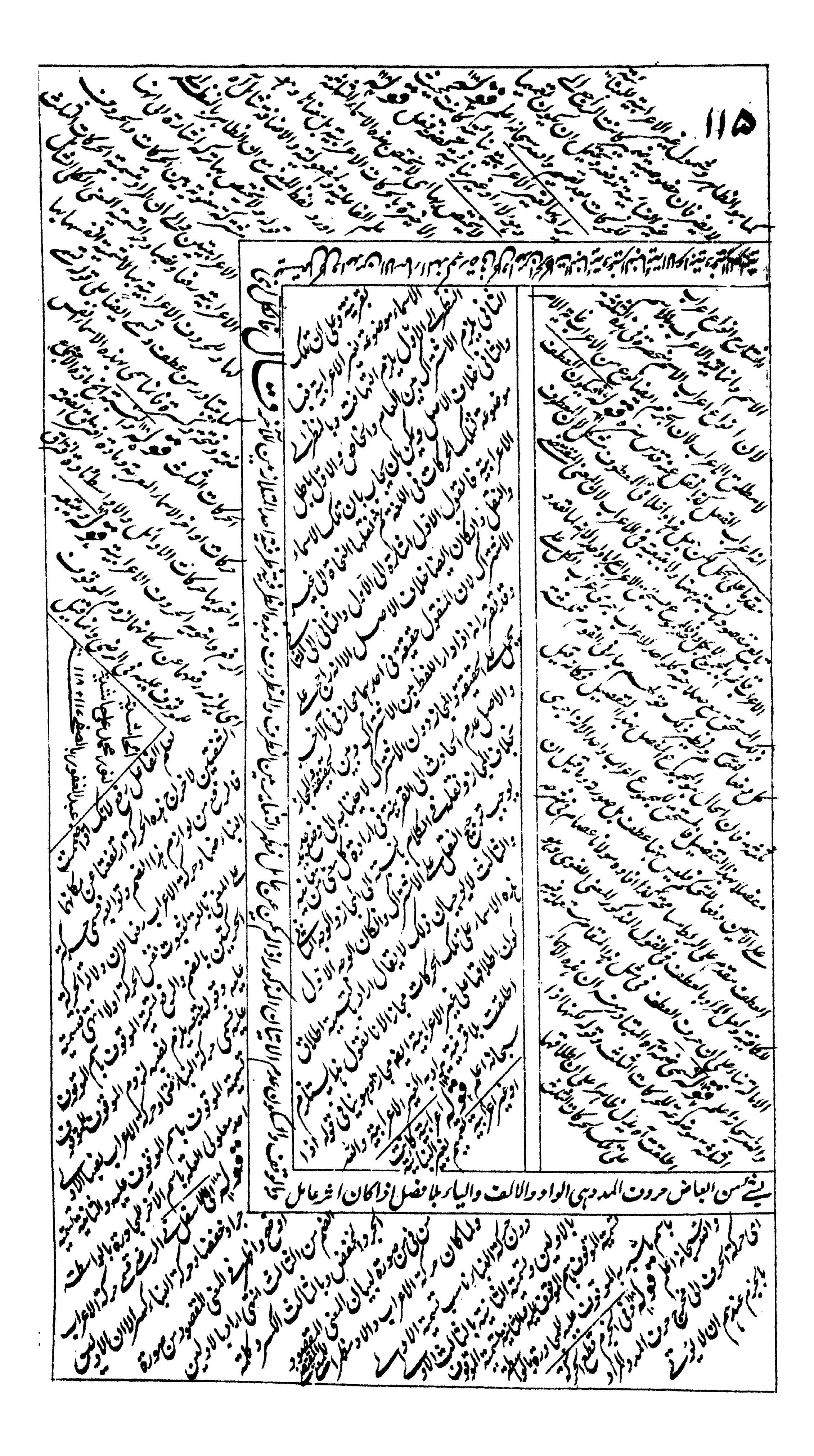
الورود او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان **قوله** يقال اعتوروا الشيء

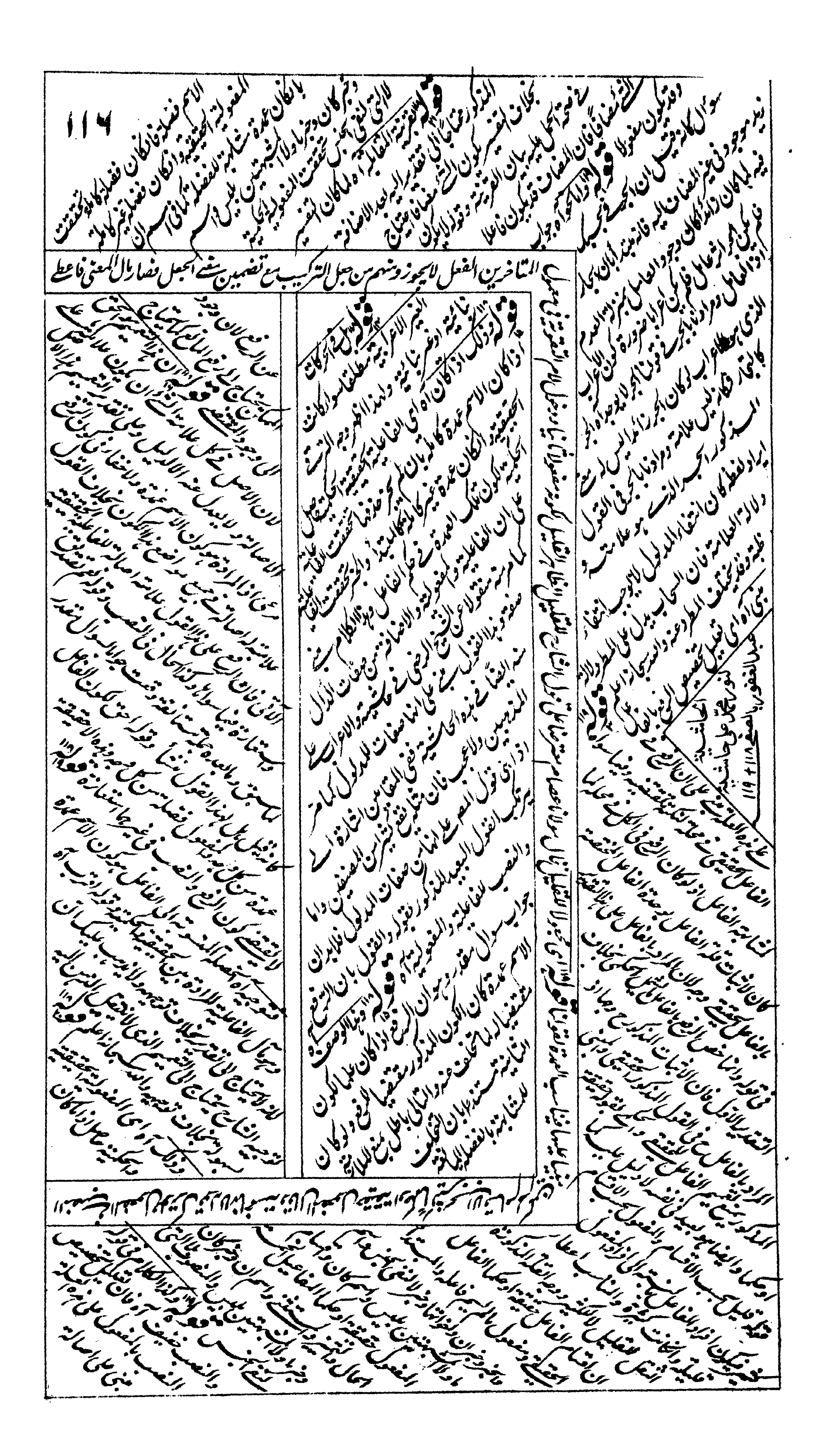
الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا لتعلق المعاني





فقال عربت الخ اي من معنى افعال قال الشارح او من عربت اي ما اختلف آخره





المتأخرين الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين شئ الجعل فصار بالمعنى فاعطى

بالاسماء على سبيل المناوبة او مجاز امرسلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل **قوله** والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف

بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل **قوله** ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما

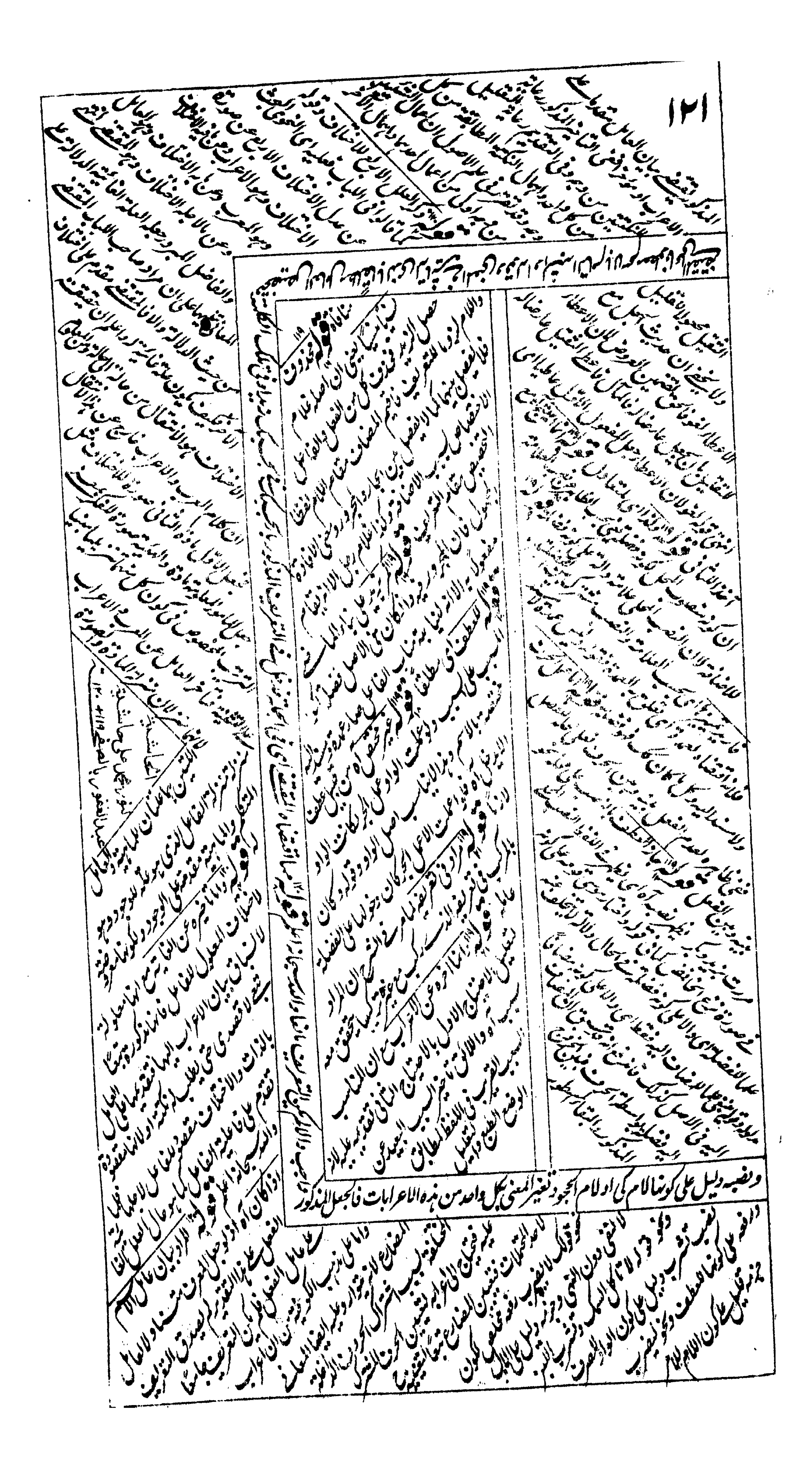
صه من ان للاكثر حكم الكل ۱۲ شله قوله خبر واحد اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احد اجزاء الآخران معطوفات

على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة قل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل **قوله** فانها مستعملة فى الحركات البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله بالضمة دفعا الخ **قوله** حقيقة اوحكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي لازم لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى اجمل الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا

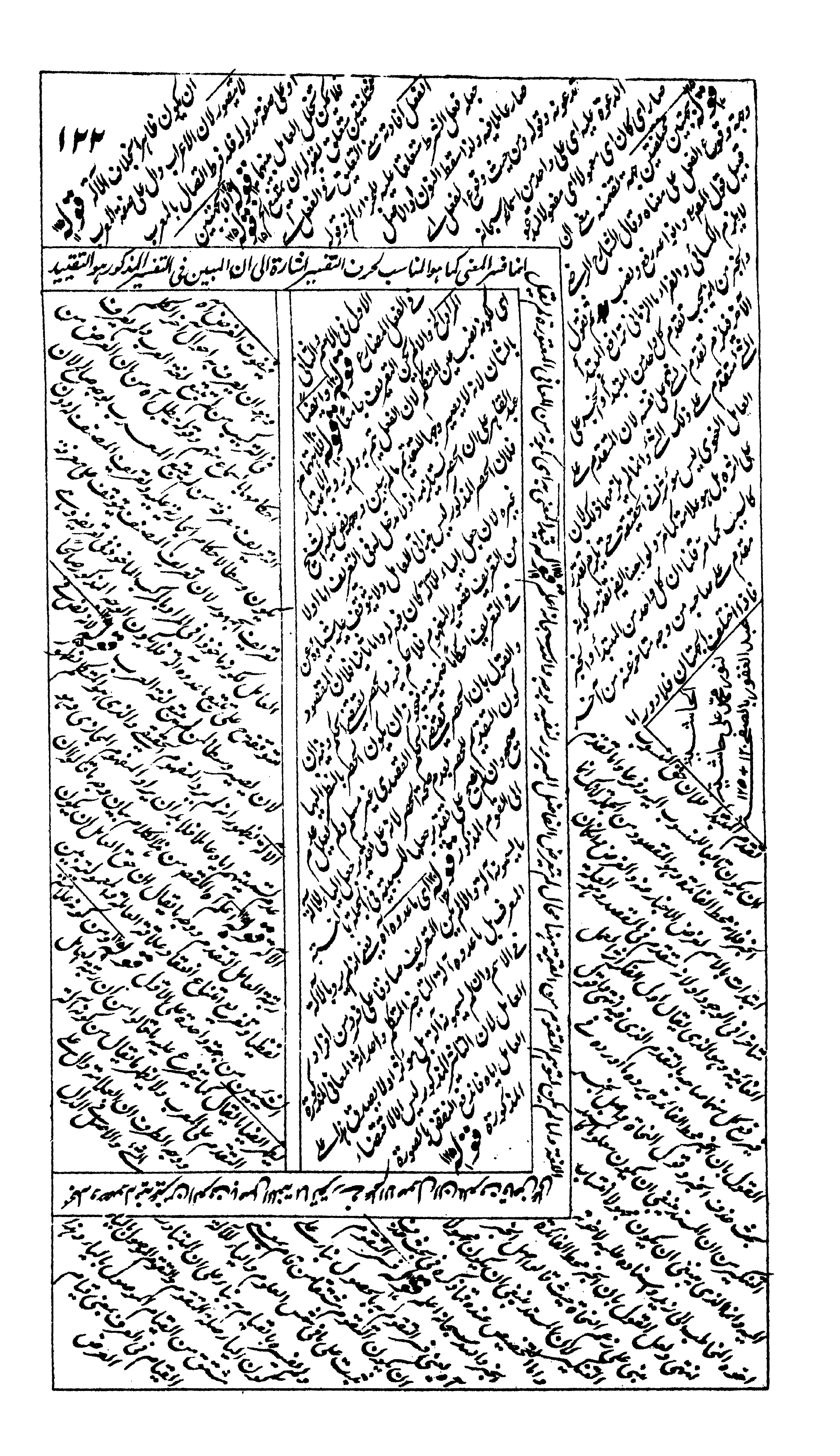
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد وا به او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل و لو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة **قوله** فاعطى الثقيل للقليل اي مجعولا للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** لما لم يبق الا انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل و ليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف و لما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه وفي تعريفه واما اخره

المنتظم انما اعتبر المعاني المذكورة لا تقتضيها العامل ... والنقض بالامور المذكورة ... عبد الحكيم رحمه الله تعالى

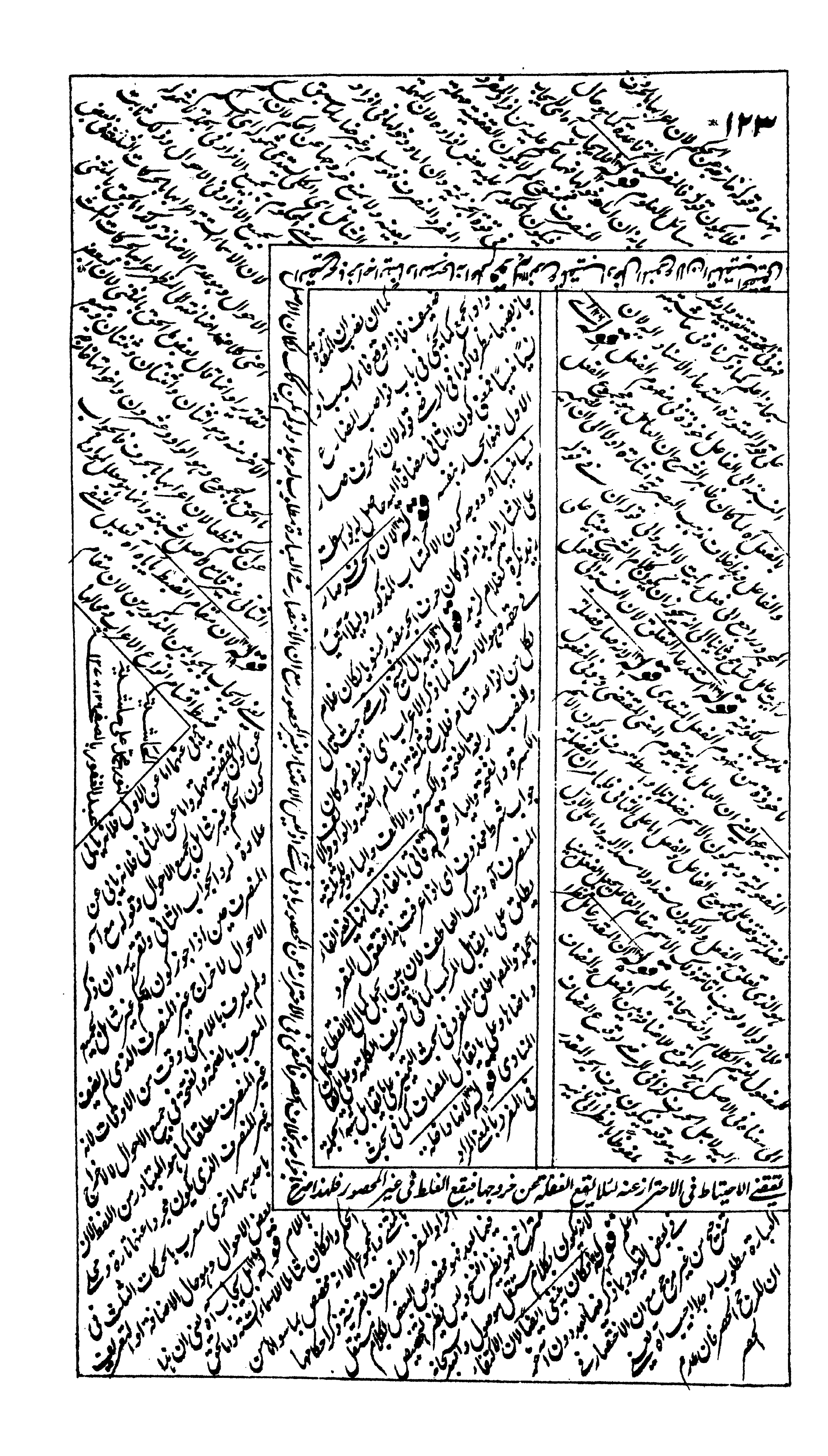
عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له وأمّا
لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب
مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل و
تاخيره عن المادة والصورة ظاهر وأمّا تاخيره عن الغاية فلا
مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات
والمراد بيان عامل الاسم اذ كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما
ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم
ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
او التشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى
لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد **قال** ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام
لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام
المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة
قلنا الباء للآلة اي ما هو آلة لتاثير المتكلم واعتقد وانه آلة

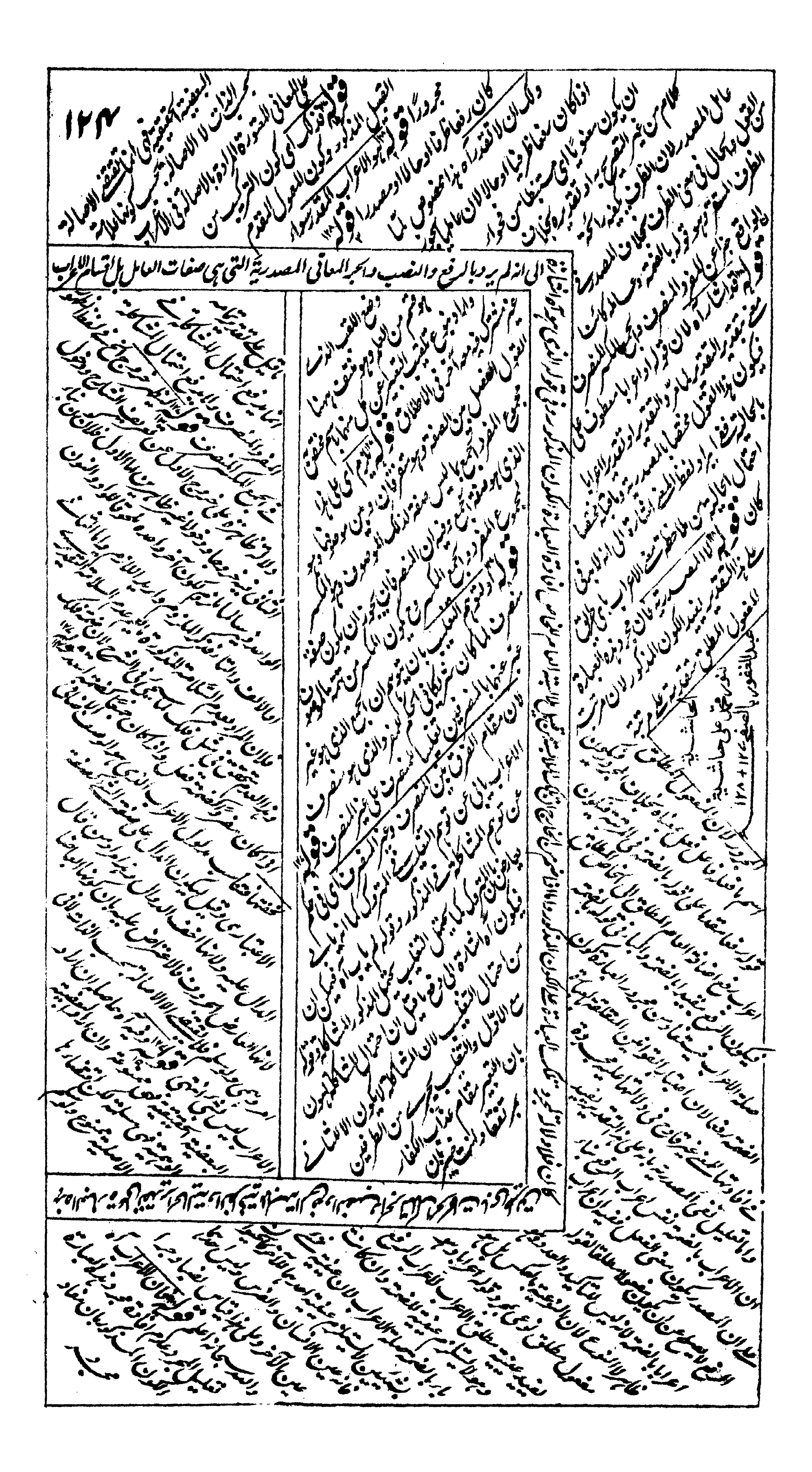


ونصبه دليل على كونها لام كي او لام الجحود لتغير المعنى بكل واحد من هذه الاعرابات فالجمل المذكور



انما فسر المعنى كما هو المناسب لحرف التفسير اشارة الى ان المبين في التفسير المذكور هو التقييد





الى انه لم يرد بالرفع والنصب والجر المعاني المصدرية التي هي صفات العامل بل اقسام الاعراب

والوجه الاول تسمية الدليل بسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل
ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا
يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في
اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الآلة تقدم
بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع
واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة
له لتعرف او لانه يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما
ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان
كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتاخر
بجهتين مختلفتين **قوله** اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضي ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى
به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة
كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به

حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال
الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما **قوله**
وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل و
محل النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم
من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه
ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر
الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه
تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في
المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما
يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييد بكونه
غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم
فالجواب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان
الاسماء الستة وبعض الملحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يا باه مع ان
ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر

بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قلت بين

فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضاً ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد

الانصراف ههنا احترازاً عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد

ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز

عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار

في العبارة مطلوب له جداً **قال** الجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل والمفرد والجمع

المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها

بما ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جداً

لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم ياب عن

توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى

وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا في مقابلة قوله تعالى وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا **قوله** الذي لم يكن بناء

الواحد فيه سالماً الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقاً بآخره واحده واو ونون و

لا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعاً

لفلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها

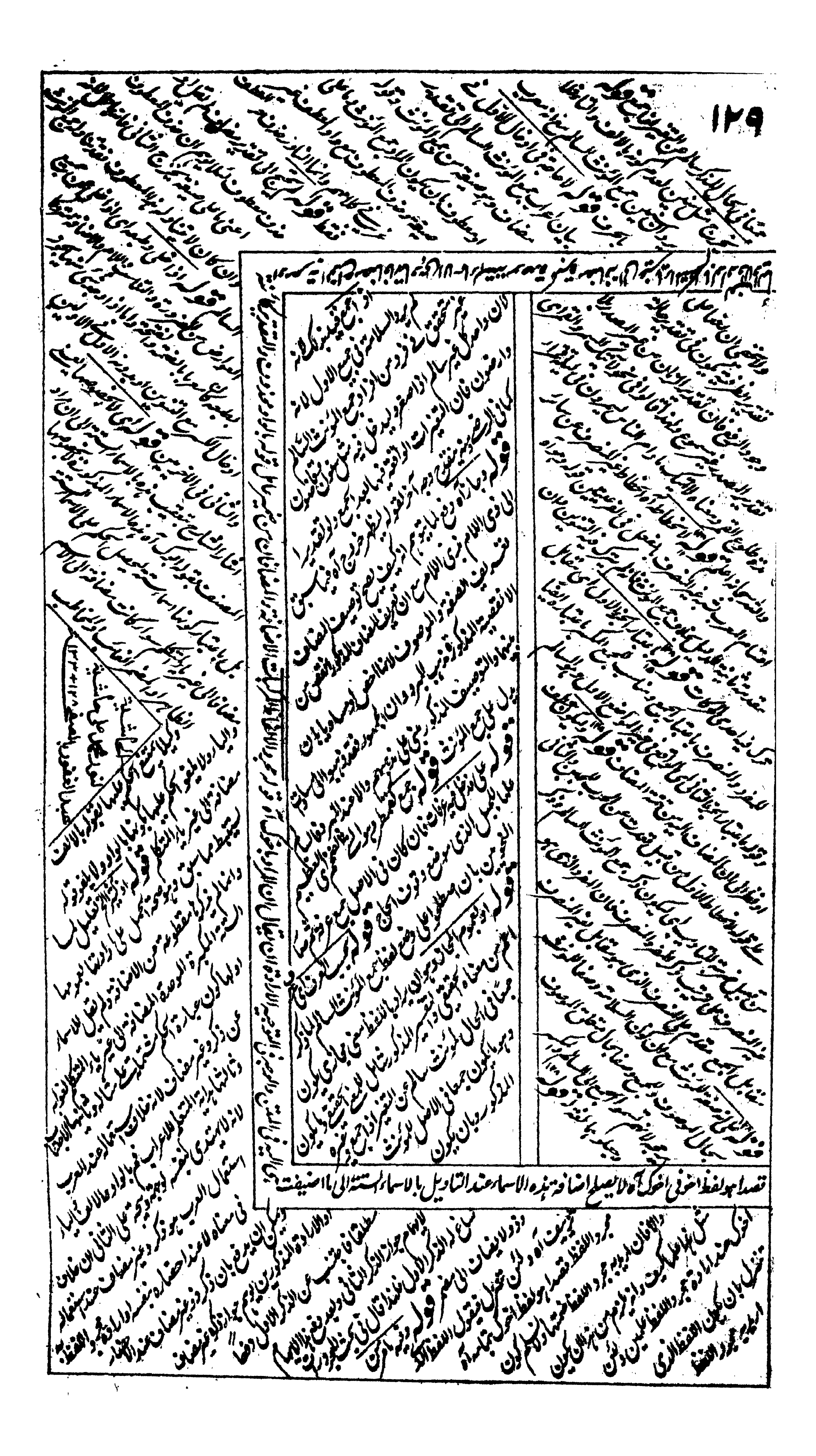
ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضاً لها الا توهماً ولو سلم فذلك

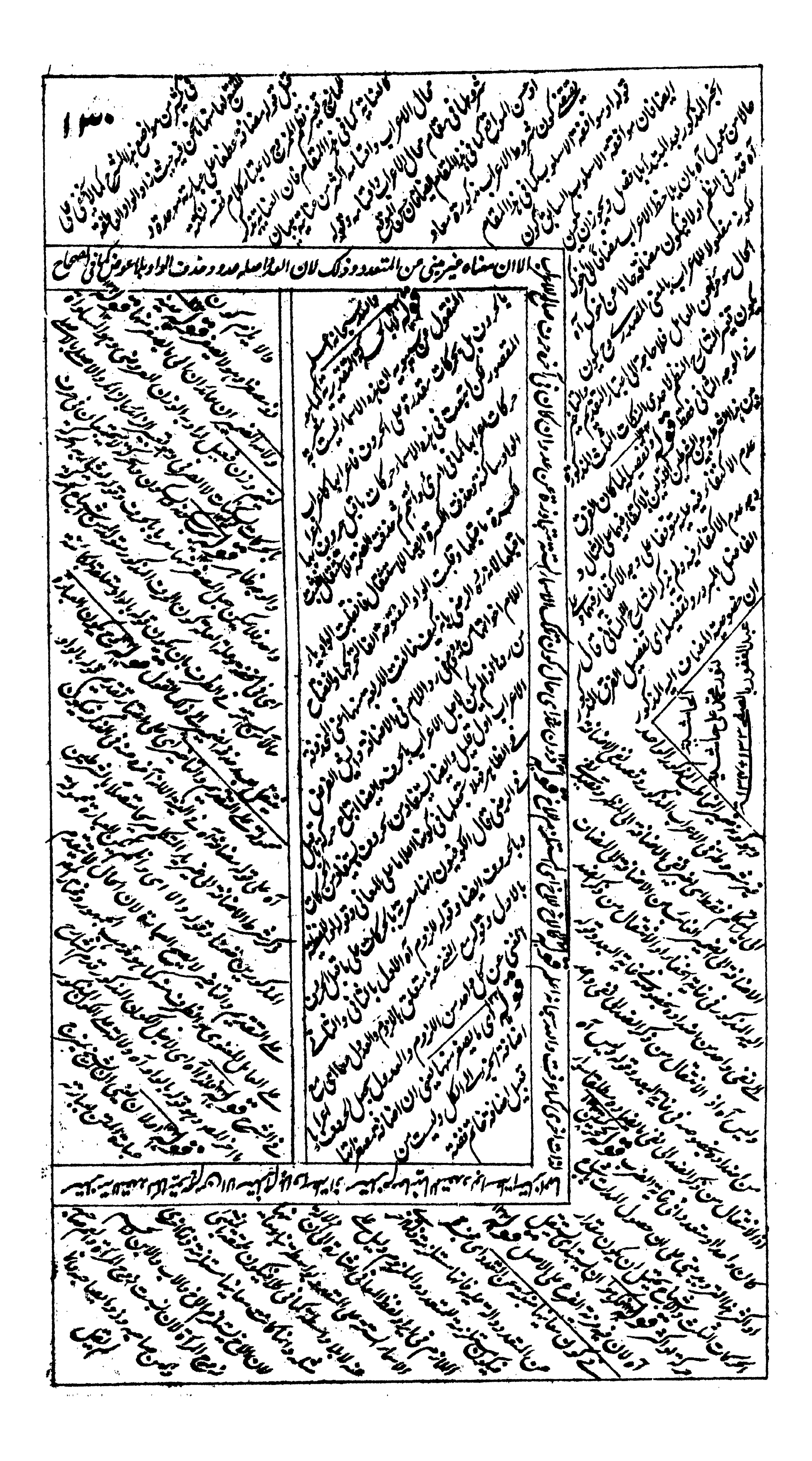
يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة **قال** والفتحة نصباً قال قدس سره

في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم

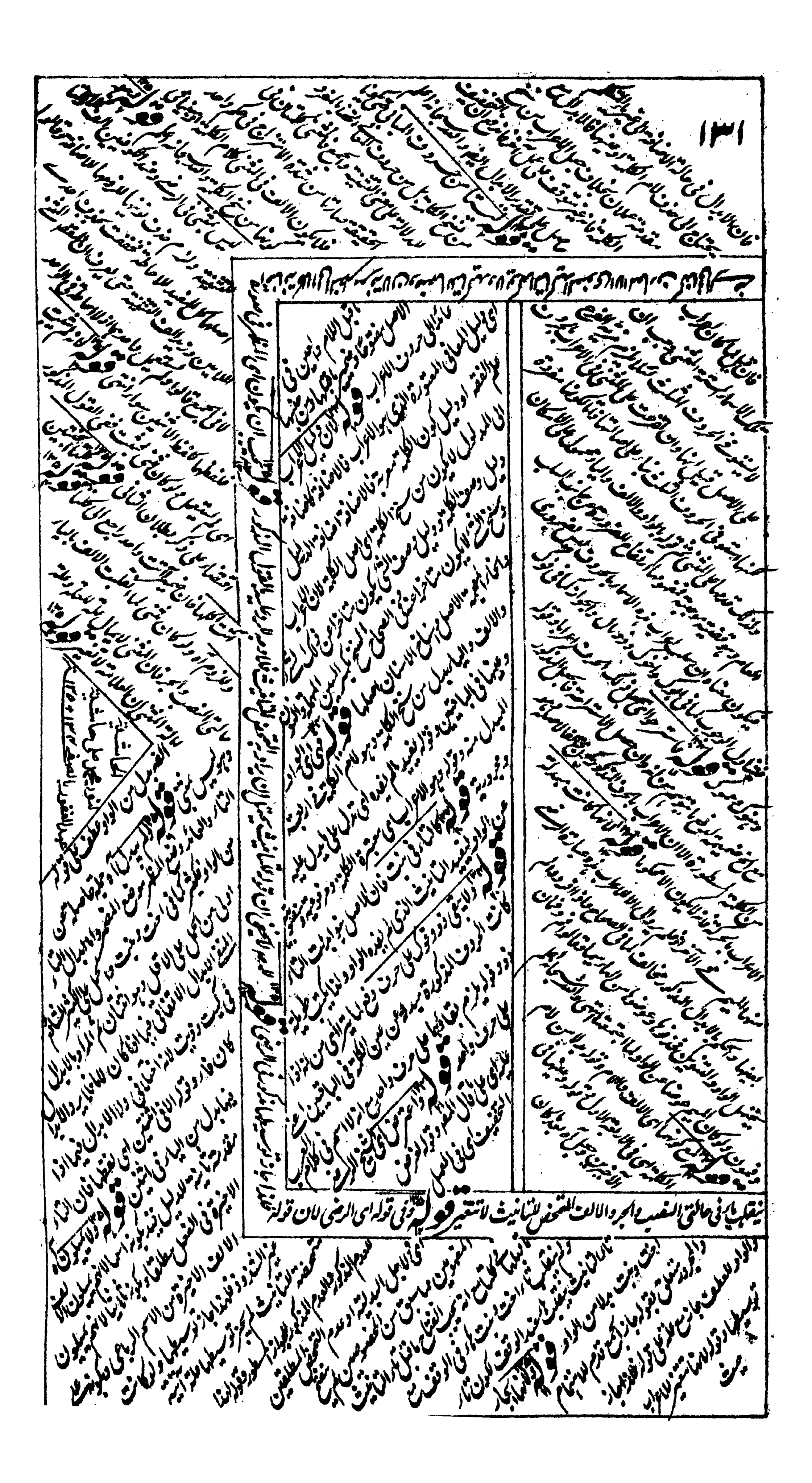
من ذات الجزء مقوم لذات الكل ... اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار

مجرورًا اجازة المصدرية انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب فى نظم الكلام فان ملاحظته كافية فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل فى الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان فى قالب المصدر او الفعل وسواء قدر فى نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قال** جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانى باعتبار الجزء الاول ومقابل للثانى باعتبار الجزء الثانى وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لانهما فى درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله يدل عنده **قوله** هو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال

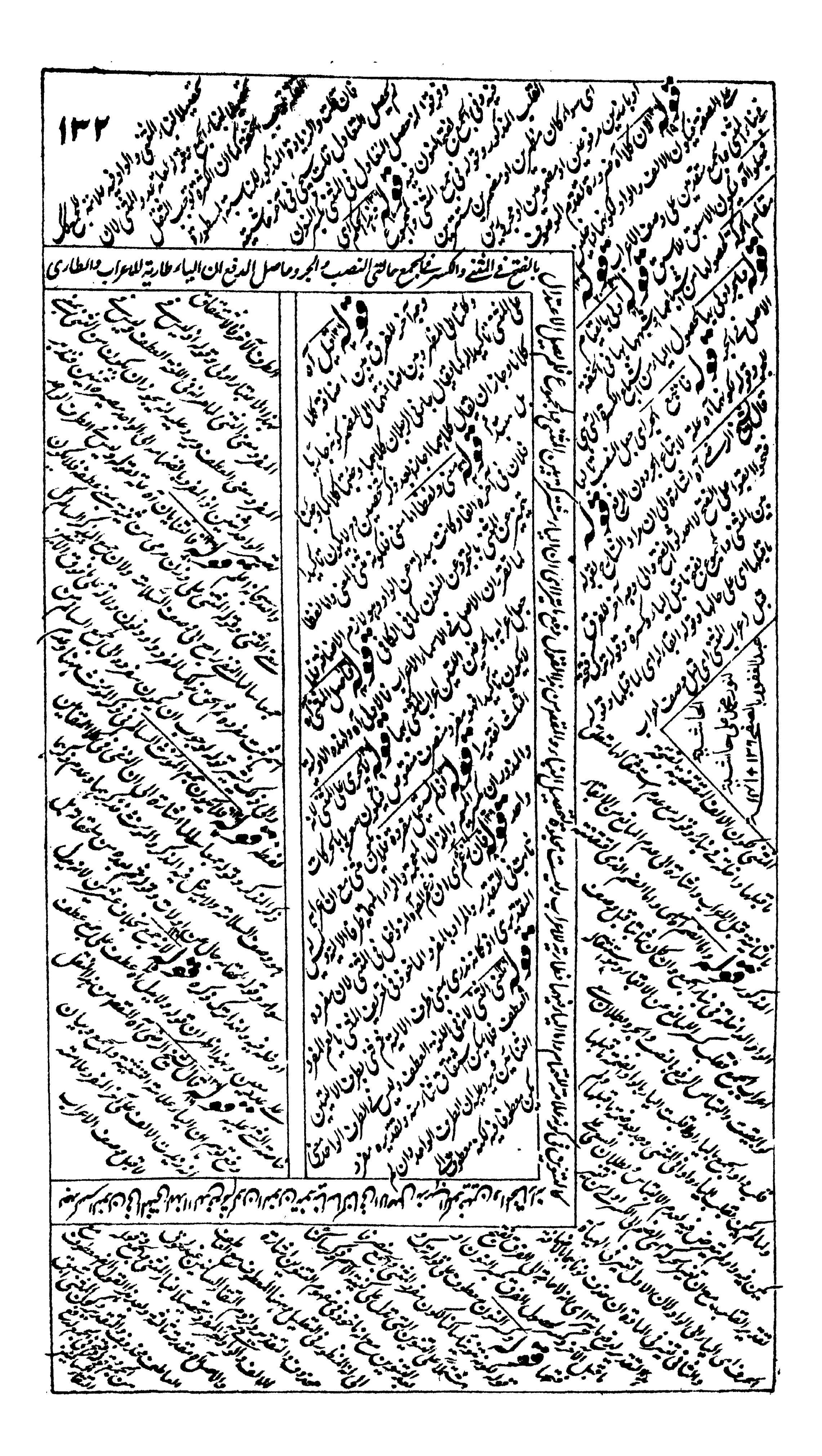




الا ان معناه غير مبني من التعدد وذلك لان العدة اصله وعد وحذف الواو بلا عوض كما في الصحاح



ينقلب ياء في حالتي النصب والجر والالف المتمحض للتانيث لا تتغير قوله وفي قوله اي الرضي لان قوله



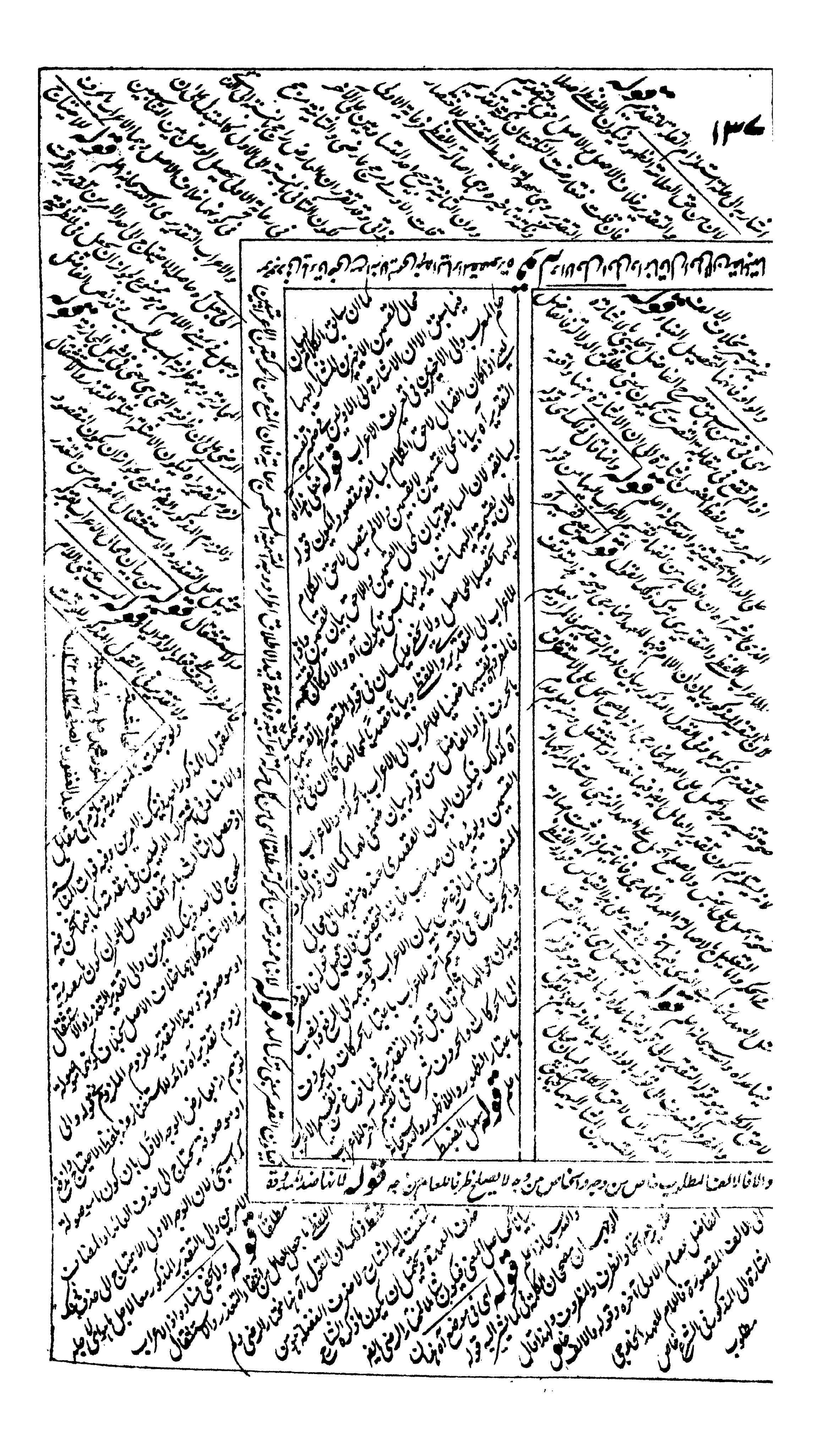
بالفتح في المثنى والكسر في الجمع حالتي النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارية للاعراب والطاري

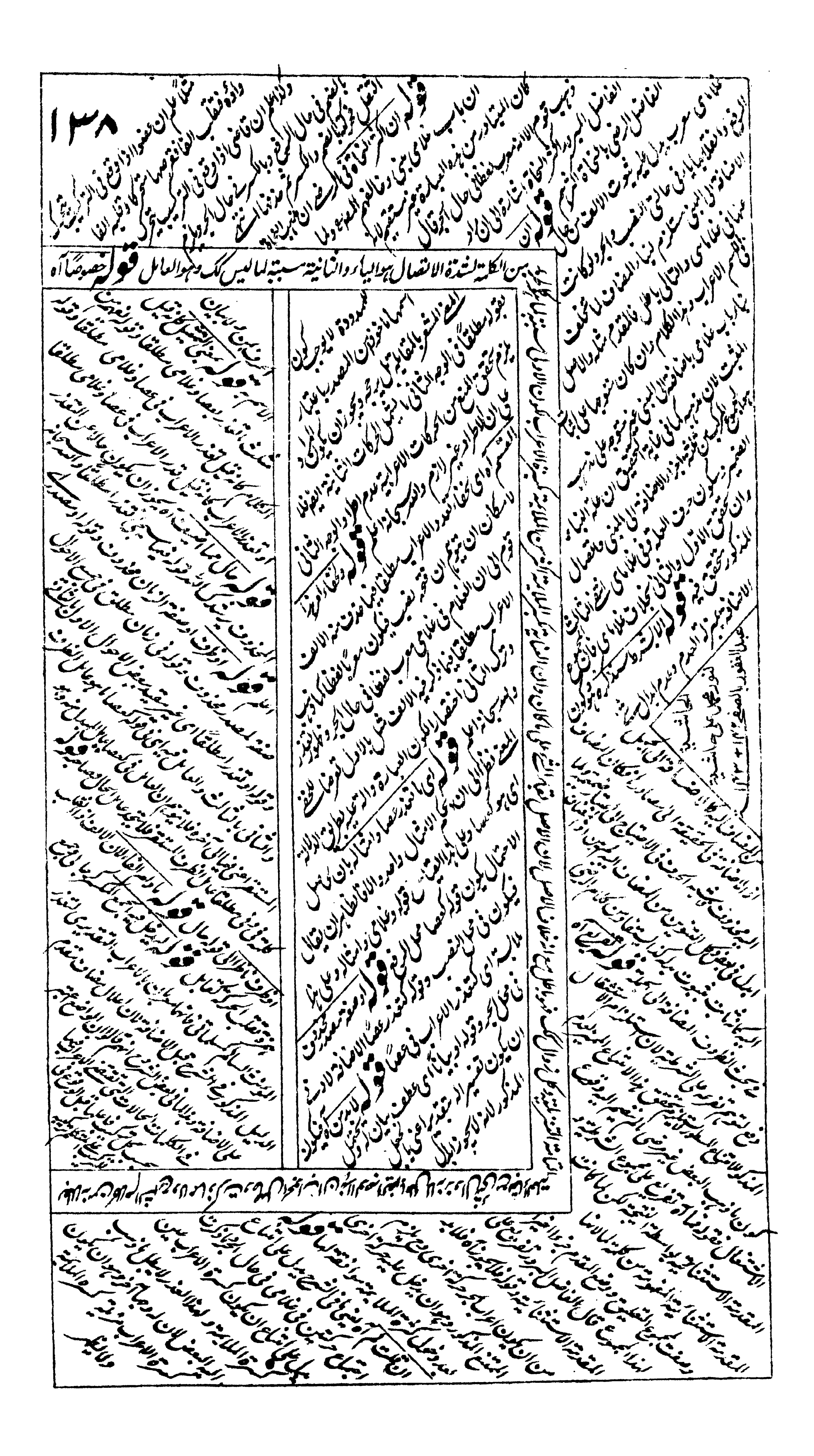
او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرجه مثل سنين فكما لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج
في اخراج الثاني الى تقدير المضاف **قال** غير المنصرف بالضمة والفتحة اى ذا علمية
وطبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة اى لا بخصوصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة
حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما او
العلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التي
اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد
كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى
عنه **قوله** اذا مصغرتها اى ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر **قوله**
معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة
المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة **قال** مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله
مضافة عن قوله بالواو الخ وذلك مالانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل
الظرف عاملا فيه فيكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم
على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان المانع تغير النظم لنكتة كالعناية

التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتاخير فقدم الشارح ما اخره المصنف ١٢ قوله اولان المانع تغير النظم يعني ان الشارح

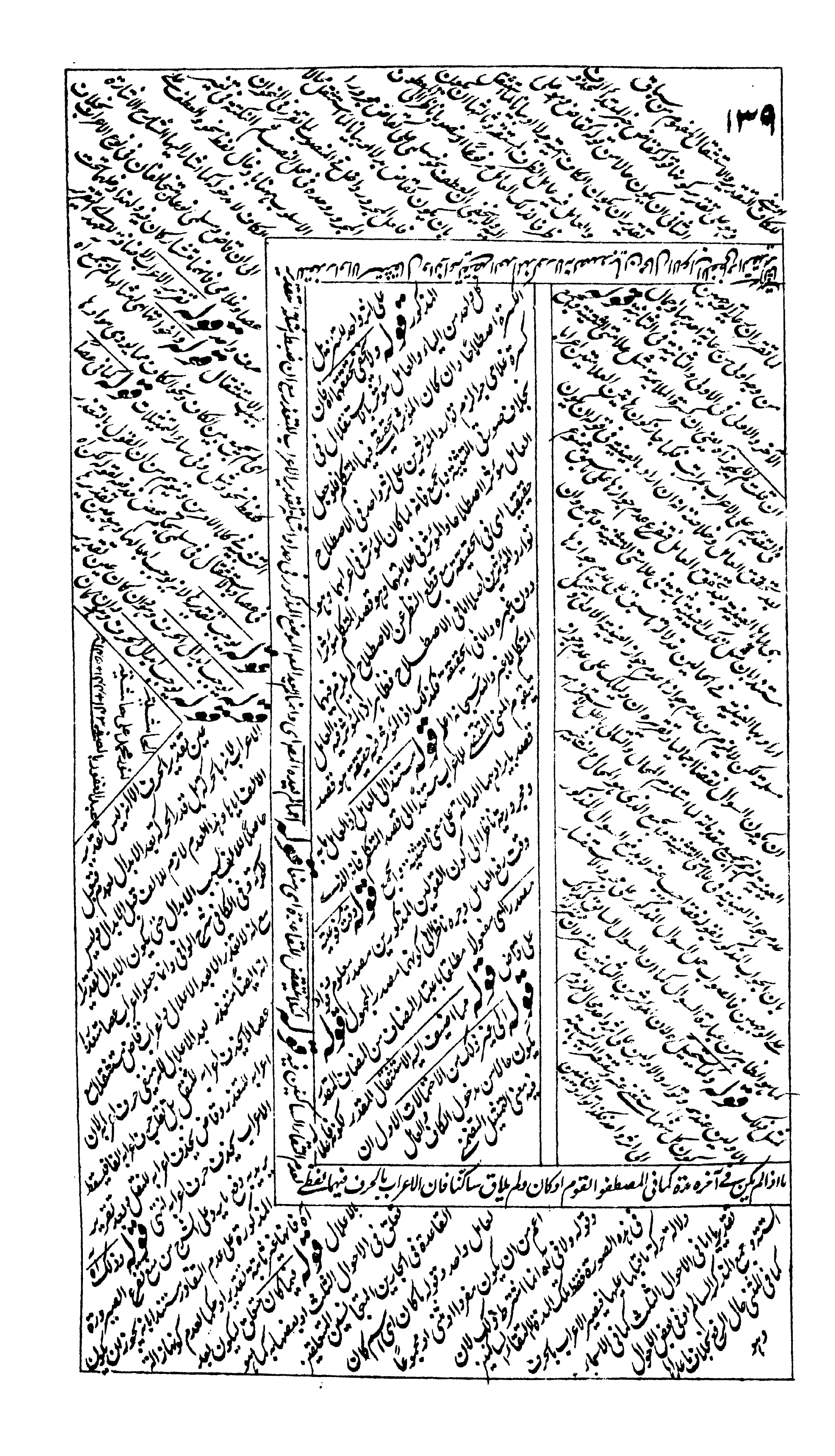
مستقدم به اه لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو وكونهما علامة التثنية والجمع متقدمين على الاعراب ۱۲ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما و
لا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب
ان يكون معرفة **قوله** واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا والاصل في المثنى
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما
اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى
اصلا **قال** واثنان قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل
مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك
في ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثنى
كما لم يكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا
الحبل المثنى فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الو جمع
ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا
اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات
مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته
وانما قدم الو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله**
وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع
لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع
المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا **قوله** لانه الضمير المرفوع
للتثنية اه او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف
اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع

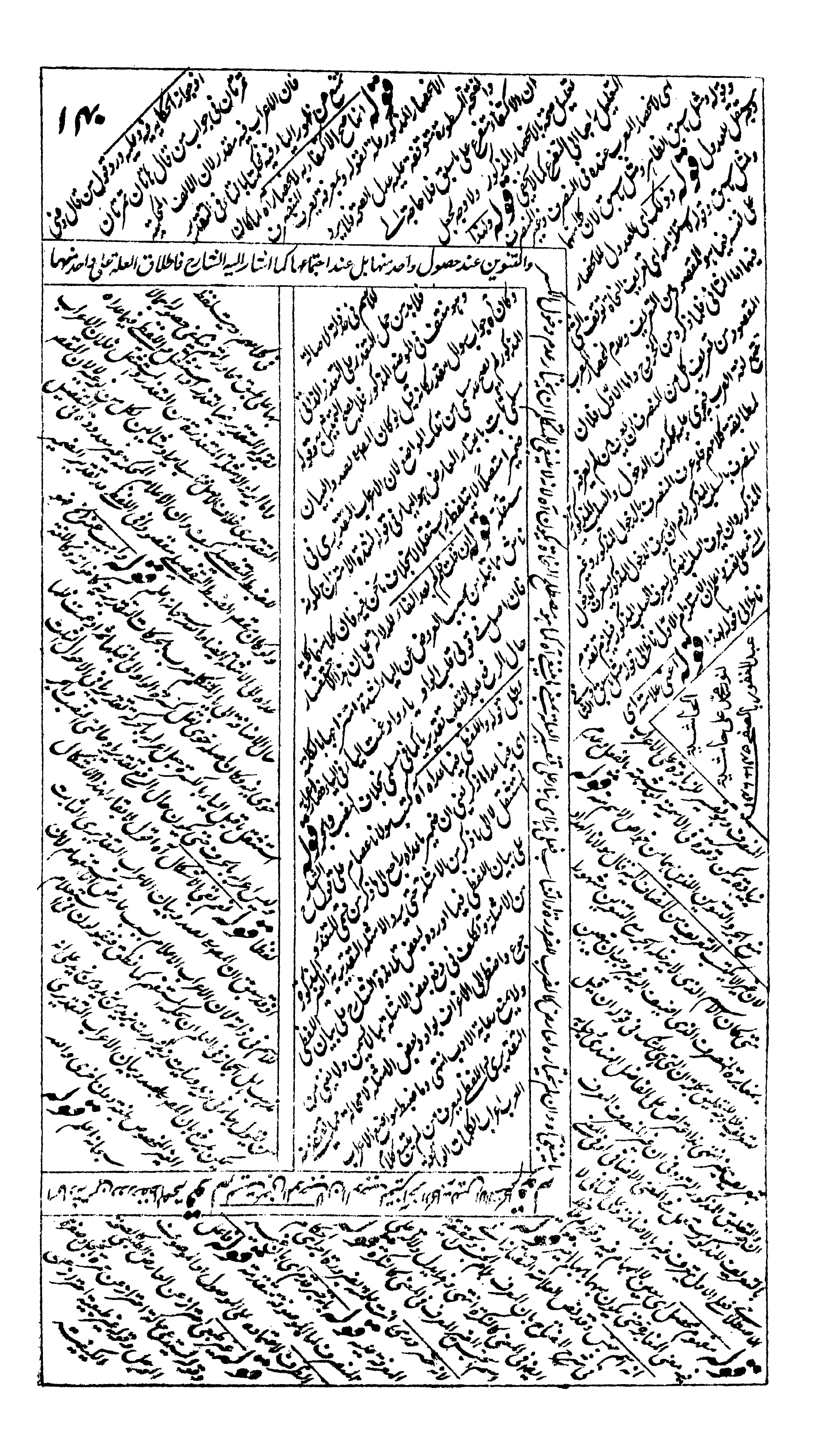




بين الكلمة لشدة الاتصال بها والياء والثانية سببية لما ليس كك وهو العامل قوله خصوصا آه



مالا يمكن في آخره مدة كما في المصطفو القوم او كان ولم يلاق ساكنا فان الاعراب بالحرف فيها لفظي



والتنوين عند حصول واحد منها بل عند اجتماعها كما اشار اليه الشارح فاطلاق العلة على واحد منها

والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع
الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ لم
ترك فتحة ما قبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت و
التباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة
اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع
انه حذف فتنوناهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل
والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر ويفتح فى الجمع للفرق فحصل
الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة
واما الياء فيهما فطارئة الاعراب **قوله** الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى
فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك
ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل
لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديرى بيانا لمحل القسمين لا لهما كما
قيل **قوله** ولما كان التقديرى اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب
تاخيره عن اللفظى لان من حق العلامة الظهور **قوله** اى فى الاسم المعرب
اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل فى بمعنى
اللام انه لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الامثلة ولفوات
الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله اللفظى فيما عداه ليست بمعنى اللام
والا لكان معناه ان الاعراب اللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى
فساده **قوله** الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى
الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه

حاشى فى قوله كعصا وغلامى وفى قوله كقاض ونحو مسلمى ١٢ **قوله** لما سبق من بيان محال الاعراب من قوله فالمفرد المنصرف

حاشية عبد الغفور

حاشية مولانا عبد الحكيم على حاشية عبد الغفور رحمهما الله

مقامه اعنی الضمیر فصار مرفوعا مستترا فی الفعل **قوله** الذی فی آخره
ای فی موضع آخره فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف وذلک ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا یلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سمیت بها
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحرکة مطلقا والقصر المنع والاول اولی
بدلیل مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فی میم غلامی
قوله او محذوفة وهی فی حکم الثابت ولهذا لم یعرب ما قبل الالف وخفاء امر
هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترک الثانی **قال** کعصا وغلامی
خبر مبتدأ محذوف والتقدیر هو ای ما تعذر فیه کعصا وامثاله وغلامی وامثاله
او صفة مصدر محذوف ای تعذرا کتعذر عصا او غلامی وان جعلت الکاف
اسمیة جاز ان یکون نعتا او حالا من الضمیر فی ما تعذر الاعراب فیه **قوله** مطلقا
علی التقدیر الاول حال من فاعل تعذر والعامل فیه ما یتضمنه الکاف من معنی التمثیل
ای تمثیل الکلام ببیان التعذر وتقدیر الاعراب وعلی التقدیر الثانی حال مما اضیف الیه
التعذر المحذوف او ظرف او صفة لمصدر ذلک المحذوف ای التعذر کائنا فی زمان مطلق او
تعذرا مطلقا وعلی التقدیر الثالث حال من قوله کعصا وغلامی والعامل فیه ما هو عامل
فی الظرف المستقر او ظرف له او صفة لمصدر الثالث **قوله** فان الالف دائما ساکنة **قوله** کما فی الاسم المعرب بالحرکة
الخ کما فی الاسم المفرد کما بیانها والجمع المکسر وجمع المؤنث السالم ولو قیل بالحرکة لفظا
لکان اولی لیخرج مثل عصای فانه تعذر الاعراب فیه قبل الاضافة اعلم ان اکثر النحاة

ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلامي
معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى
قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم
بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على
العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** ثم اذا ذهب اليه تفريع على المقدمة
الاستثنائية التي تفهم من قوله الا على التقدير وتوضيحه ان كسرة الملائمة متقدمة
على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي ايضا ... لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية
قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاولى ... على ما كان وان العناية بكسرة
الملائمة اكثر خصوصا اذا وقعت بجانب الاعراب ... بجواز تقديره الآن فلم لا يجوز
ان تجعلها ... انه يتحقق العامل ... التثنية والجمع فقد يجب ...
يلزم توارد المؤثرين المستقلين ... وكما يستحيل ...
حقيقة على ... يستحيل ... توارد المؤثرين ...
فيما نحن فيه وان صورتي التثنية والجمع لا دخل لاصالتهما على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر ... على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر
حقيقي **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقرار المقدر
المعنى كاستقرار فاضل وقت مرفوعيته ومجروريته ووقت رفع العامل وجره له **قوله** ان تجعل

فان المتكلم قصد بايراده الدلالة على المعنى المذكور ١٢ **قوله** وقت مرفوعيته ومجروريته على ان يكون رفعا وجرا مصدر...

مصدر اى استثقال رفع وجر او حال اى ما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة و الكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبى وكرسى **قال** ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد به لفظه نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلموى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف و لاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا اولا كما فى قوله تع والمقيمى الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

حاشية عبد الغفور رحمه الله

ولعله انما لم يعده المصرح لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة للحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه **قوله** واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما **قال** غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او

لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمى بغير

المنصرف **قوله** اى اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون

نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه

وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لا يراد لفظية معنى المغايرة

وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه لا داعى

ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله

موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعى جعله موضوعا

وقد سبق العلم بغير المنصرف **قال** ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره و

الجملة صفة ما العلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية وفى اصطلاح

النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله امرا مناسبه

وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن

صريح كلام المصرح فى الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة

وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب فى تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه

سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار فى العلتين ايضا فيكون

اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده **قوله** واستجماع شرائطهما انما قال

ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنحو هندٍ منصرفين بناء على صدق التعريف

عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه

واما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما

وقد وجد المعارض فيما ذكر اما فى الاولين فلان سكون الوسط

يعارض احد السببين واما فى الآخرين فلان دخول اللام او الاضافة

يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت

يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق

التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه ومسلمات ايضا

علم المؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين

عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان

يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء

ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة

مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة

الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية

يقول وهي بمعنى الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى

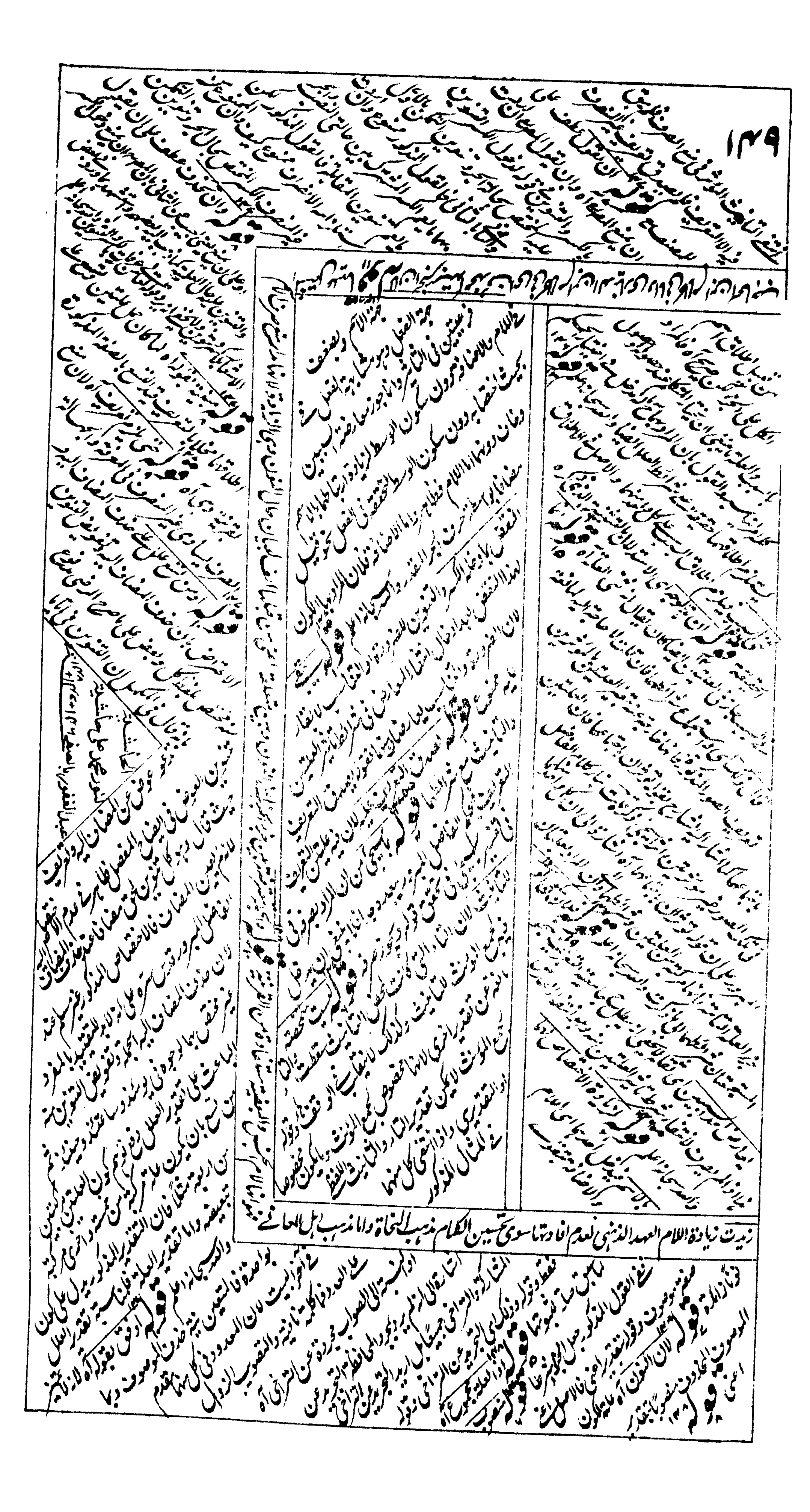
يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق

بقوله او وصف منها او بما ياتي في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع وقوله هي العلل تسع

ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران

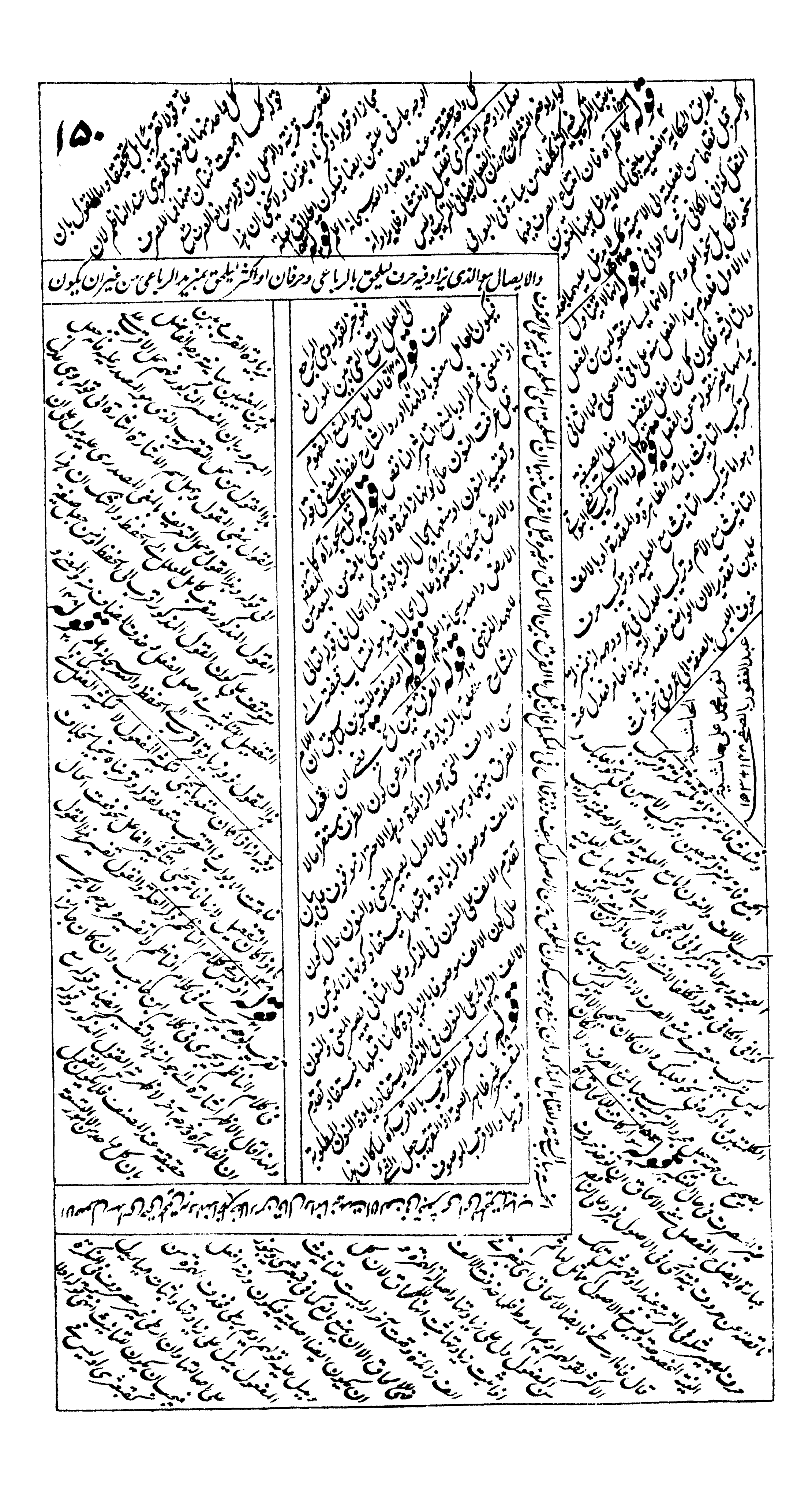
قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف

تصويت انتهى هذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى واما المذكر اولها حتى يكون له غنى عن
التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا
بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما **قوله** لمجرد المحافظة
فجردت عن التراخى واريد به مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا
عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال فى التركيب **قال** والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع
الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب
تنقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه
تنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة
والجملة معترضة **قوله** اذ المعنى وتمنع النون الصرف فى ذلك لان قوله عدل الخ تعداد
للموانع لان الخبر محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع
المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف
المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الف الى
اجمله حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر
فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته **قوله** ولو جعل الالف علامة
الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما
وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب
الوضع على الثانية **قوله** يعنى ان ذكر العلل الخ من فسر التقريب بالاقرب فلعله
فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبها ومن الصيغة فان باب
التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجئ لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل
قوله والقول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانعة اذ ليس

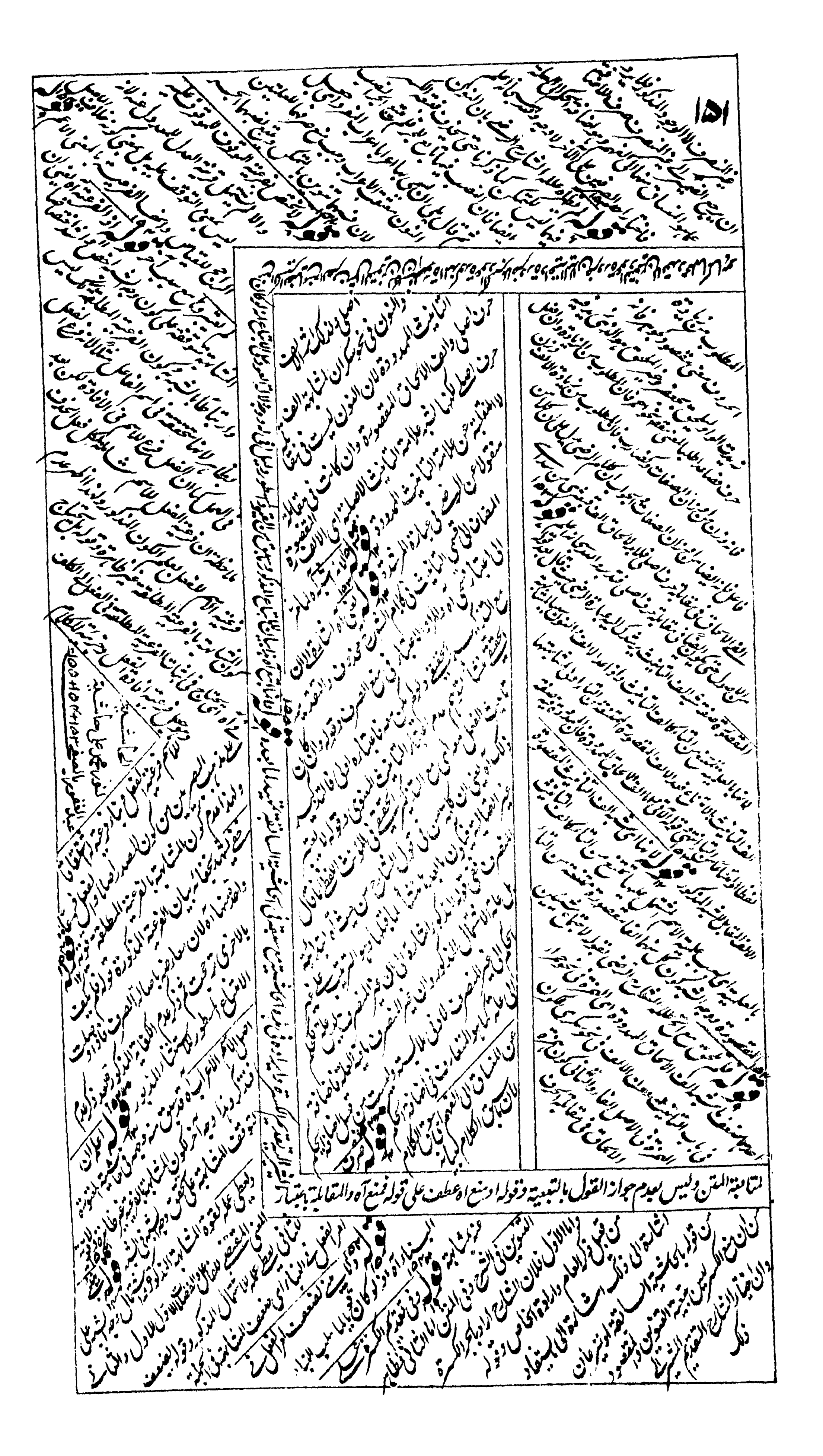


بجزء الفعل ... وصفت
في الاسم ولا فاصل ... عيشتين في الناشر واما جرم ...
بحيث انفصل ... ساكن الوسط ...

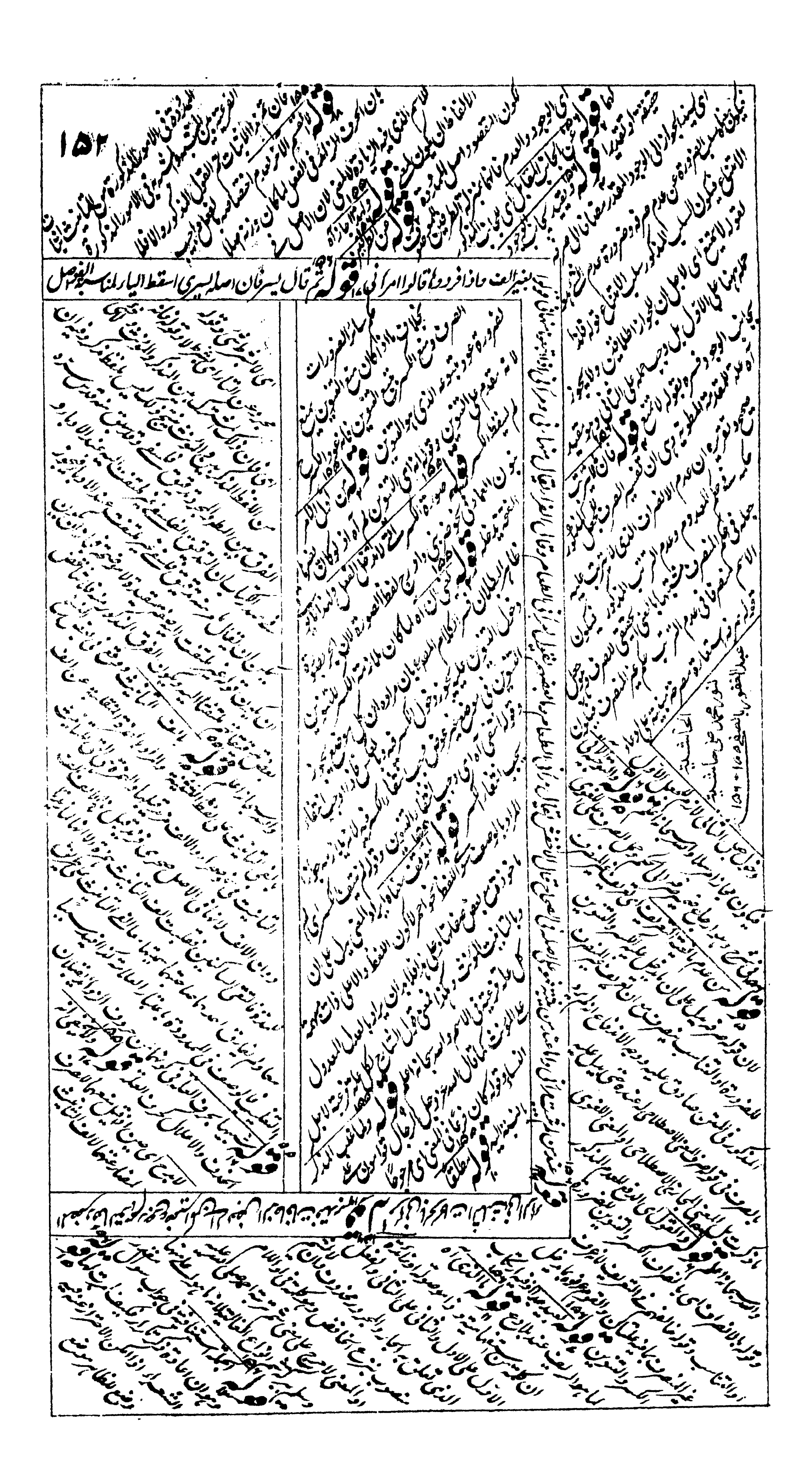
زيدت زيادة اللام العهد الذهني لعدم افادتها سوى تحسين الكلام مذهب النحاة واما مذهب اهل المعاني



والايصال هو الذي يزاد فيه حرف ليلحق بالرباعي وحرفان او اكثر ليلحق بمزيد الرباعي من غير ان يكون



لمتابعة المتن وليس بعدم جواز القول بالتبعية وقوله او منع اه عطف على قوله فمنع آه والمقابلة بحتبار



قوله ثم قال ايسر فان اصله ايسري اسقط الياء لمناسبة الفصل

في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة

عند المصنف رح بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر

والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن

الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انهما لا تتاتيان نحو

او كل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب

تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده **قوله** وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة

الاصل في نحو احمر اذا سمي به مذكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف

ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى

او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق

مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف رح لم يعتبرهما

لان مراعاة الاصل منه رجحت في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده

وان كان القياس يقتضيه لانه شبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين **قوله** اشارة

الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي

لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة **قوله** اشبه لمشابهتها لها في انها ... عن ...

الذى لايعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوى الذى خفى فيه

العلامة **قوله** من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة

حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما

يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم **قال** ان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة

ههنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين

الحكمين فانه اقرب بضبط ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى المثنى وجمع المذكر السالم

علمين للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية

اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية

المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها

ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع فى الاسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة

بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل

يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى فلم يكتف

بواحدة الا اذا اقامت مقام اثنين **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب

واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال يبنى

ويعطى عمله واذا شابه فى تركيب الحروف الاصلية وفى جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى

لضعف امر الفعل فى البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا

فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه

من المعنى الفعلى بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا

قوله فمنع منه الاعراب وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين

اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين فى الايضاح ومال الشيخ الرضى

الى الثانى بعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها

وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام
والاضافة فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا
صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف رح انما يتبعه لان الكسرة تلازم
التنوين يعني ان اى موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير
عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض
قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم الى آخره فهو فرع
له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث
طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا الاذ فانه
المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير
والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما
بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا كان التعريف فرعا
للتنكير معنى **قوله** والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما
للصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا
وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف
العلة ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به **قوله** لان
الاصل في كل نوع آه يفيد فرعية القسم الاول لا القسم الآخر الذي في اوله احدى الزوائد
الاربع **قال** ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر
دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين

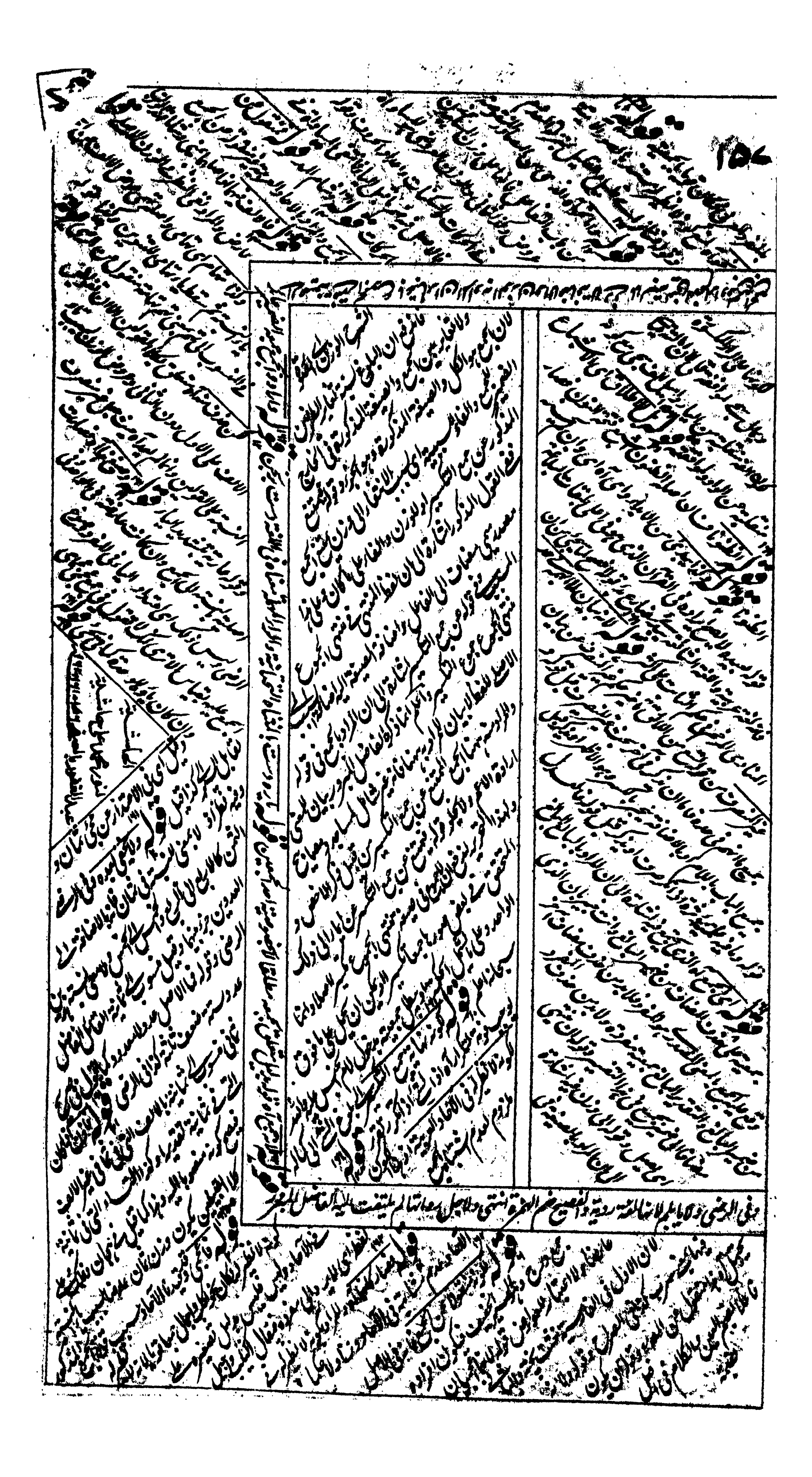
المشبه فيما قصد من التشبيه ٥ **قوله** لا القسم الآخر آه لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الآخر الخ

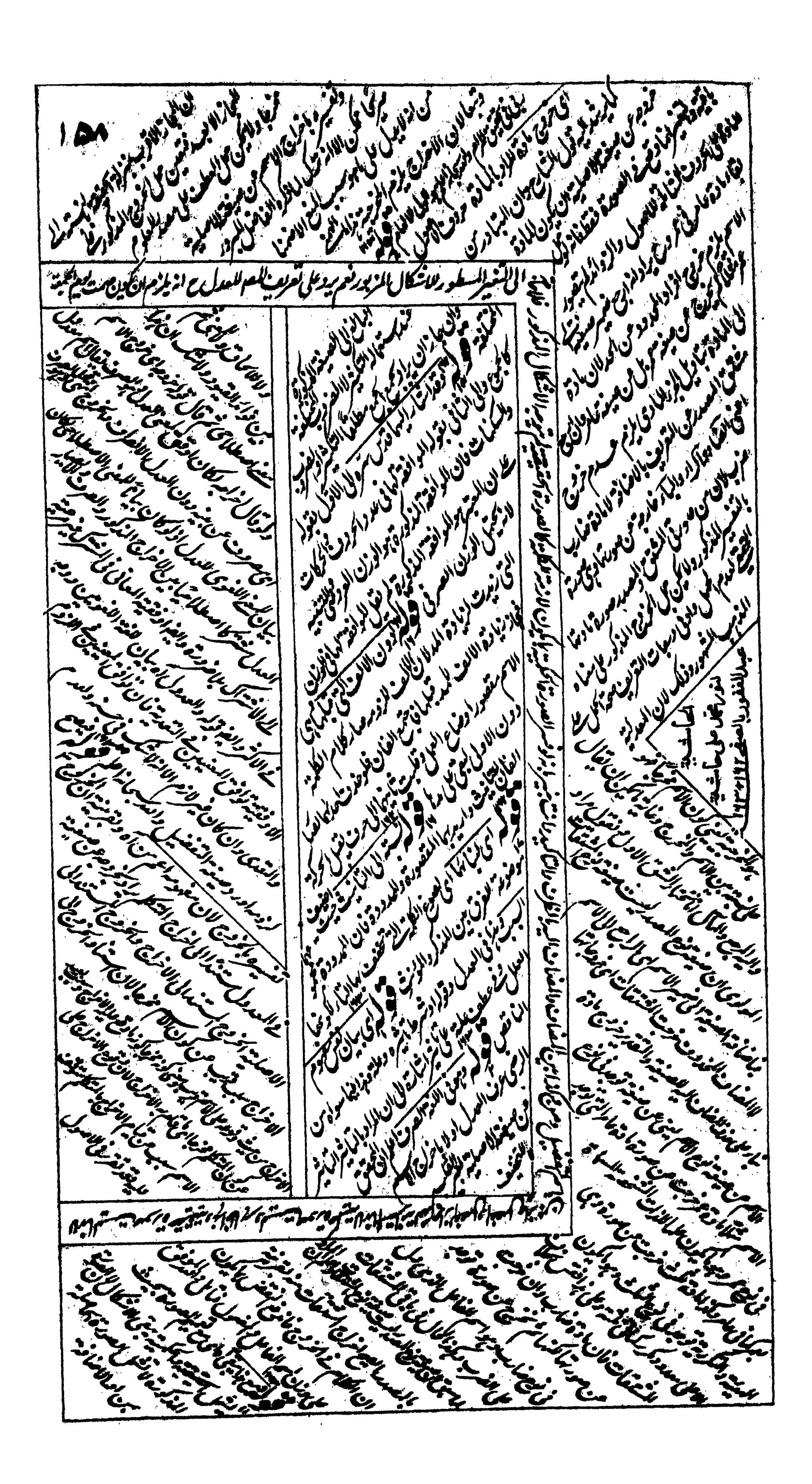
قوله الموافقة حتى فان الالف قياسى لكون الف منقلبة عن الياء وديال الف مجى مع كونه منقلبة من الواو للموافقة ١٢ عبد الحكيم ره

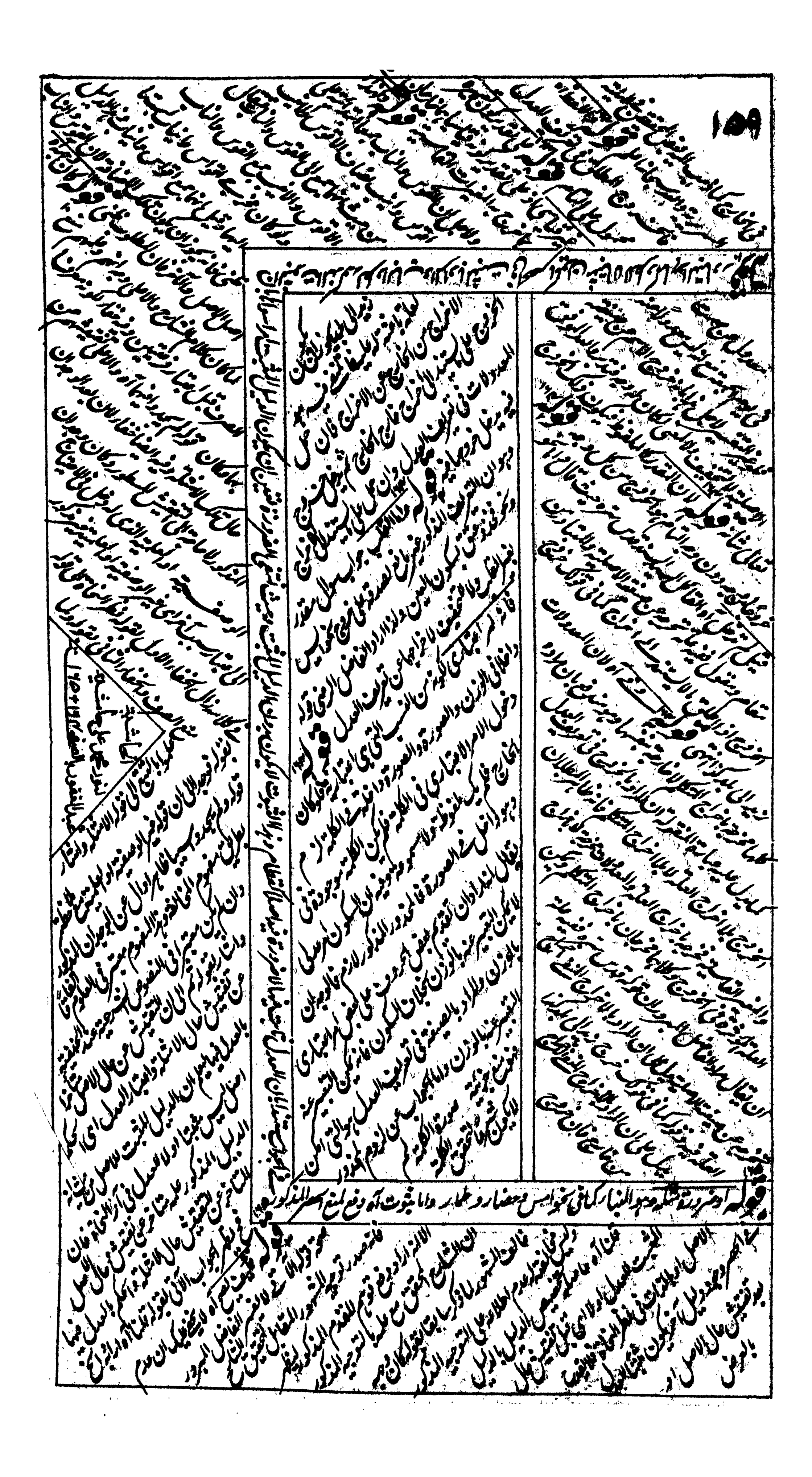
العكس للضرورة تشبيها بالعلمية قوله اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اى جعله فى حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غاية فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ الصب ريختن آب قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلعم واوله **شعر**

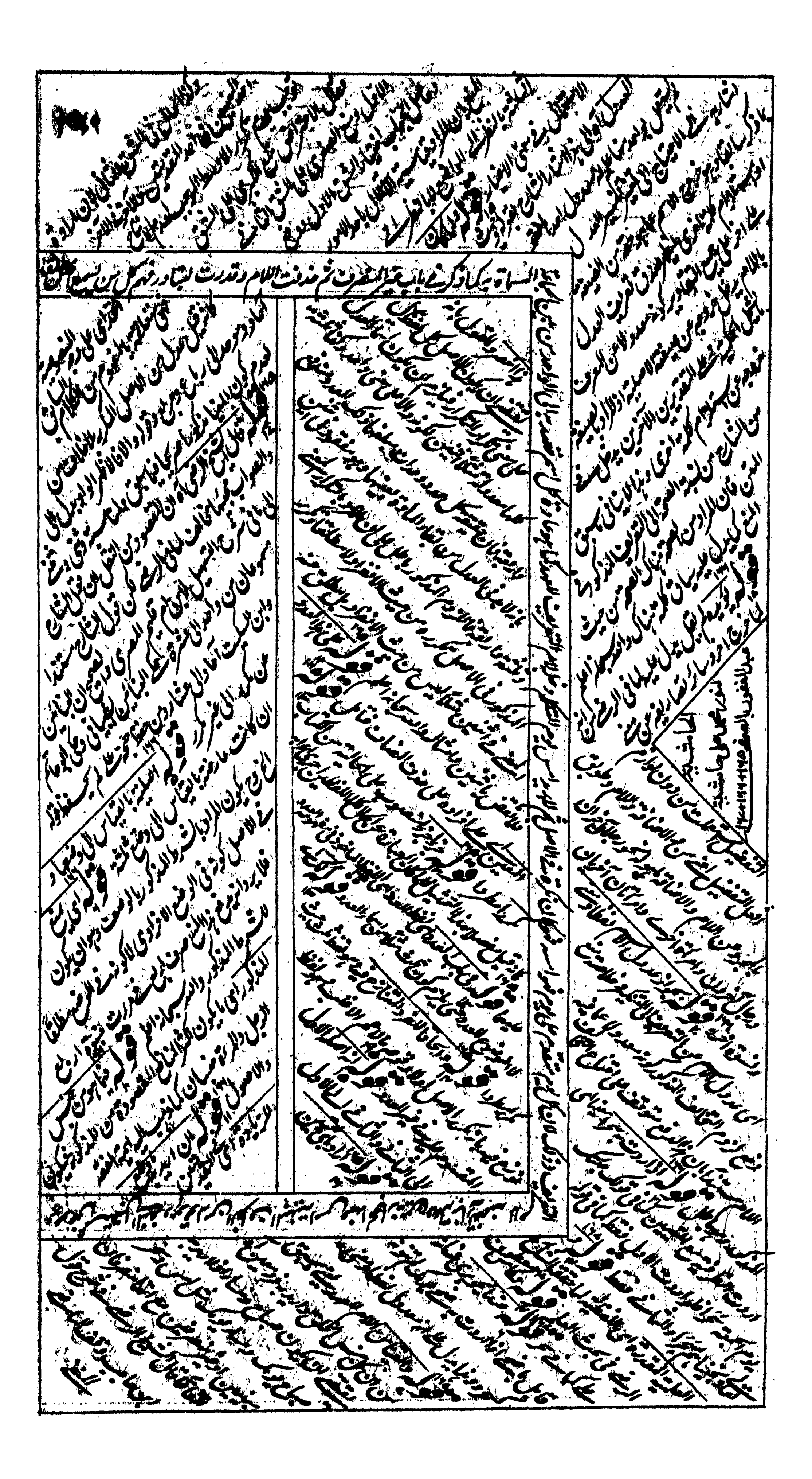
ماذا على من شم تربة احمد + ان لا يشم مدى الزمان غواليا

هو فى حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شىء وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اهد الخ يجوز الكسر فى ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى السجع وغيره ولهذا يقال هنأنى الشىء ومرأنى والاصل امرأنى عند من لم يثبت مرأنى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويمال مجى للموافقة قوله لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد الجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق









كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا في نفسه غير فصيح واغلالا احسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ
الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ وروي ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب ياحاران الركب قد حار وابضم الراء في ياحار فقال الكاتب يا سيدي
ياحار بالكسر افصح فامره بما امره اولا واراد به ان التناسب يحسنه **قوله** مثال
لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف آه والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
قال ومايقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير
المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمعه الى
ان ينتهي الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته
فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير و
المصنف رح ذهب الى انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون
ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراقي
فالاصل فيه ضم ماقبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما
نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيه عوض عن احدى يائي النسبة
فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل
عن الاخرى وياء النسبة عارضة لايعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب
الى التهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منها احدى يائي النسبة
واما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العارة لانها ثبتت في واحده
صيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل الاستثناء مثل يمان لانه منسوب الى الجزء
الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة العدد الى العدد
فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الا فاذن الالف

صارت وعلقت في مار تهام عبد الحكيم رحمه الله تعالى

التي فيها غير الالف المنسوب اليه لتقديره لكونه بدلا من احدى يائي التنسية وكذلك
الياء غير الياء، واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو
اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة و
حكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا
كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعُل في الواحد نحو ادرج
اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما ان ولا باجرٍ وآنكٍ لانهما اعجميان
ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشدٍّ لانه جمع شدة على غير القياس و
جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية
كالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع
انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارهٔ دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى
في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چهارپايه واكثر ما يقع هذا الاسم على
الابل والمراد بالجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب
المختلفة كما في المصراع قوله او حكما كالجموع الى آخره انما جعل المعطوف القسم لسابق لانه شابهه من
وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع
من الجمع مرة اخرى قوله او الممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي
التانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث
تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها

كتجارة وتجارة **قال** فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس مفهوم السبب او شرط تأثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن مبنيه **قوله** مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف رح بالمصدر المعلوم لانه لايدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم **قوله** اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه **قال** عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل فى صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بين او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى مخففة لئلا يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف رح اذ ليس للفصل مدخل فى صورته الحكمية لجواز الفصل

من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه فى الشعر ۱۲ **قوله** وفيها اى فى هذا التفسير لا يلزم ان يكون

بينها وبين مدخولها بالحروف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر

فى حكم الملفوظ **قوله** فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل فى الخروج

لانها مخرجة لا خارجة وفى دخول المعد ولا تيج تامل **قوله** واما المغيرات الشاذة

كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كأيس فى يئس فقيل انه ليس

خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض فى الوزن فانه امر اعتبارى

واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة

الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق ينصرف الى الكامل

ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسى **قوله** بل نما

جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب وهذا يضاف اليهما فيقال جمعهما ولو كانا

مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما **قوله** واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان

نظر النحاة فى تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته

وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لعلتين

حقيقة او حكما فتفحصوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهى العلمية او

الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل

فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففى بعض الامثلة لم يجدوا اما يدل على ثبوت

اصل الا اقتضاء العدل للمعدول عنه وفى بعضها وجدوا دليلا آخر فالثانى

هو العدل التحقيقى اى العدل المنسوب الى ما هو متحقق اى فى الخارج والاول

هو العدل التقديرى اى العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا فى

الخارج **قوله** فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى الخ المشهور ان

انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض

الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه

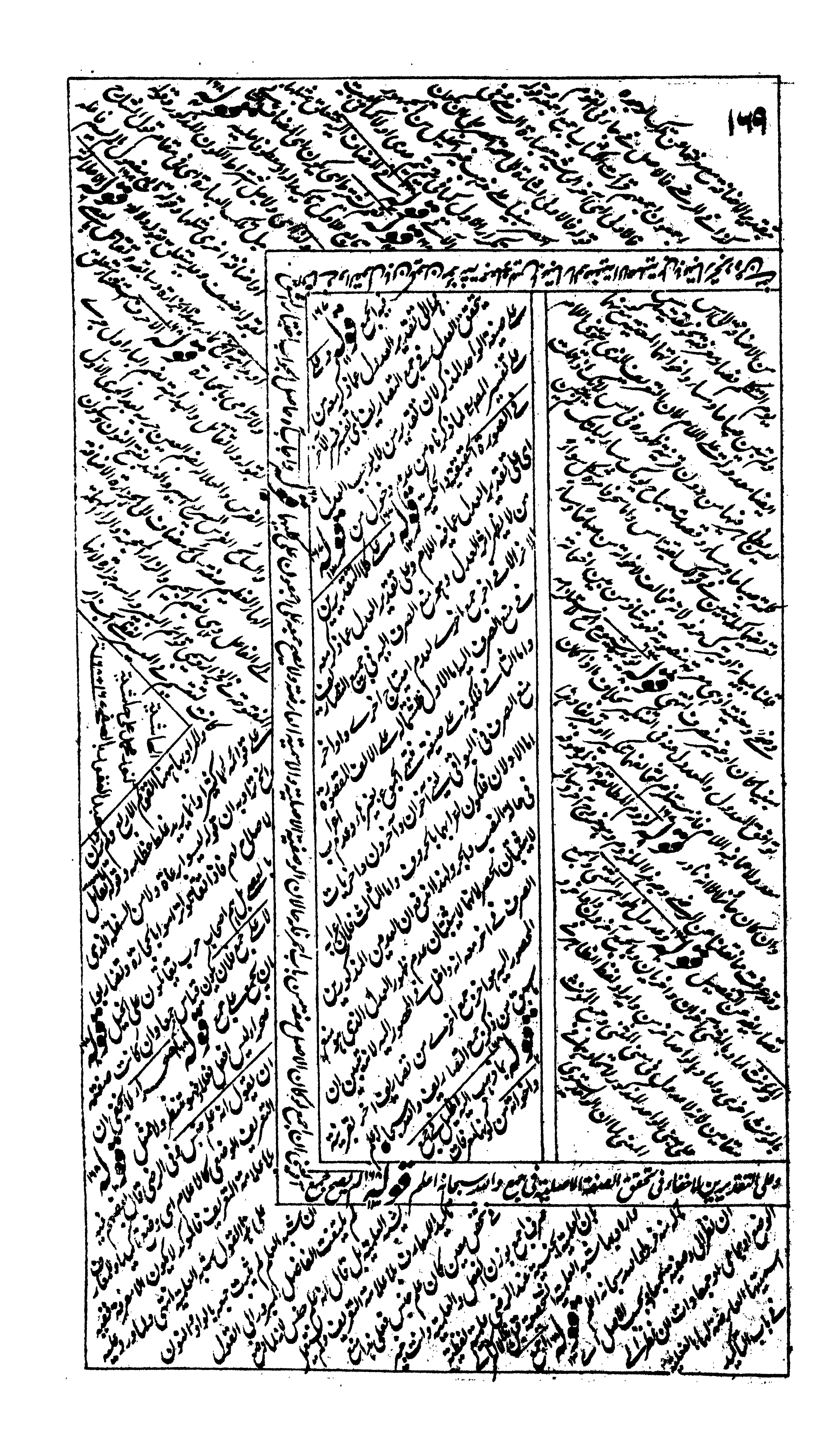
ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل
ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل واعنه
فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل
عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة
واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجيء فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق واما
على المشهور فمعناه خروجا تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيئ
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **قال** كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله**
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر ما قاله
الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما
تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا
حكموا بان اصله لفظ مكرر ورأيت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد الا فالاظهر الواو بدل الى **قوله** فيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في
قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس و
سداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله**
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب

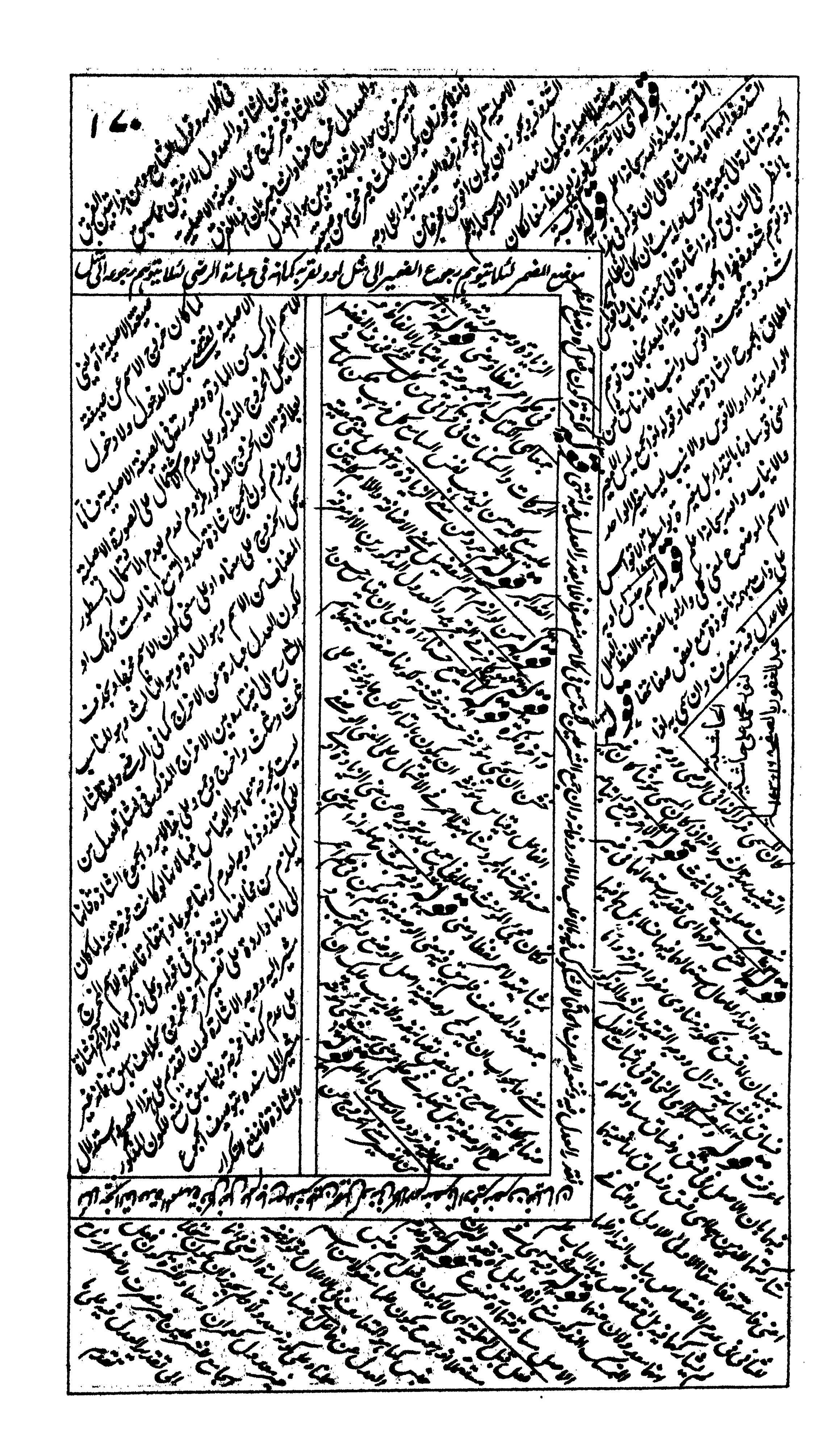
تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية **قوله** لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لماله الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي **قوله** واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اي رجل آخر لا حمار آخر وامرأة اخرى **قوله** وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى

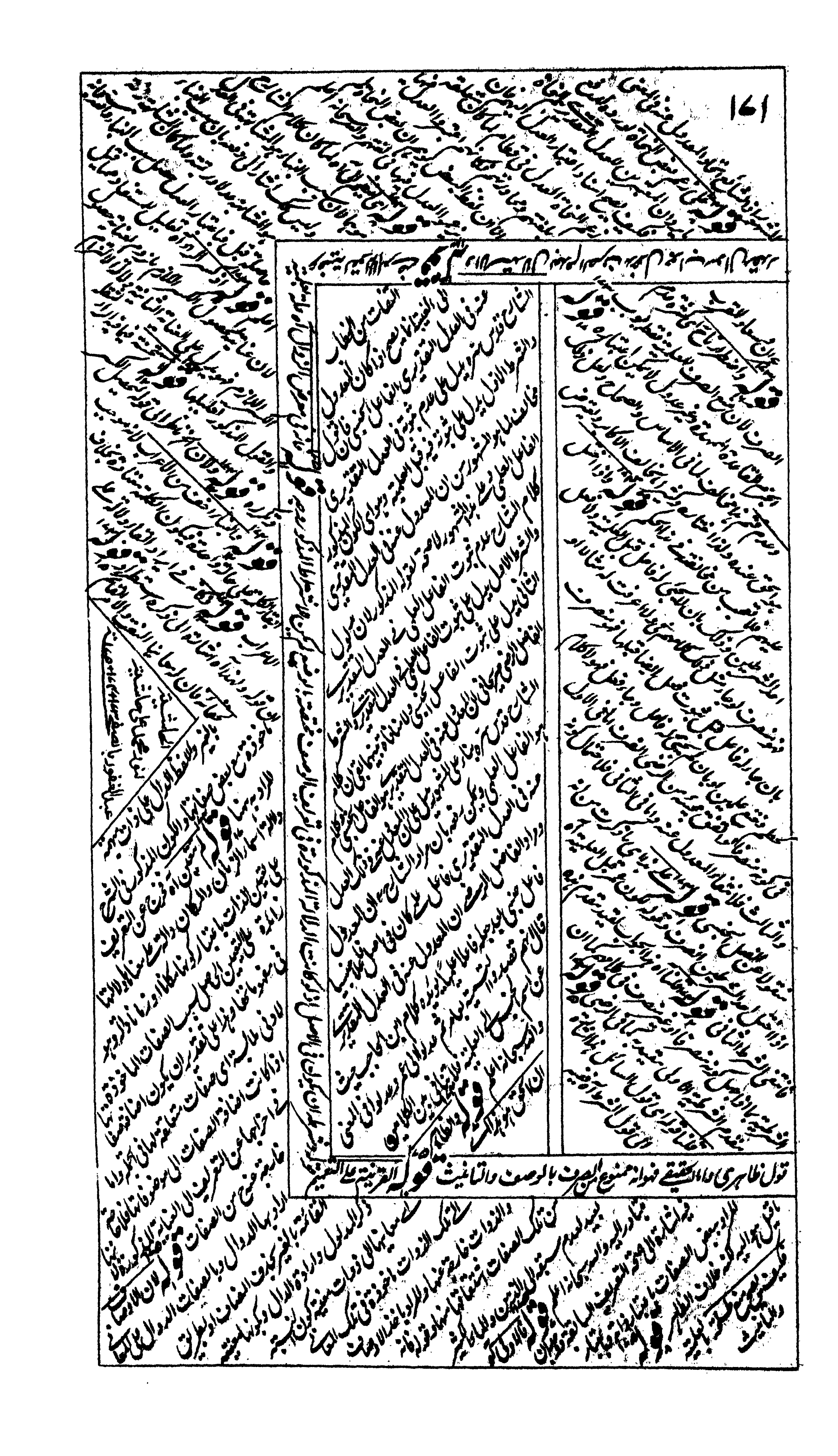
اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه
لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند
بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل و
اما حالتي النصب والجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم معين عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما
منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع
توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة
للموصوف في المستعمل بمن لانه يطابق الموصوف فعدول اخر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر
الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الا آخر لا بتقدير
من لا يوجب العدول على تفسير المصنف كما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف
لان اللام ملحوظ في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جمع اخرى لعدم

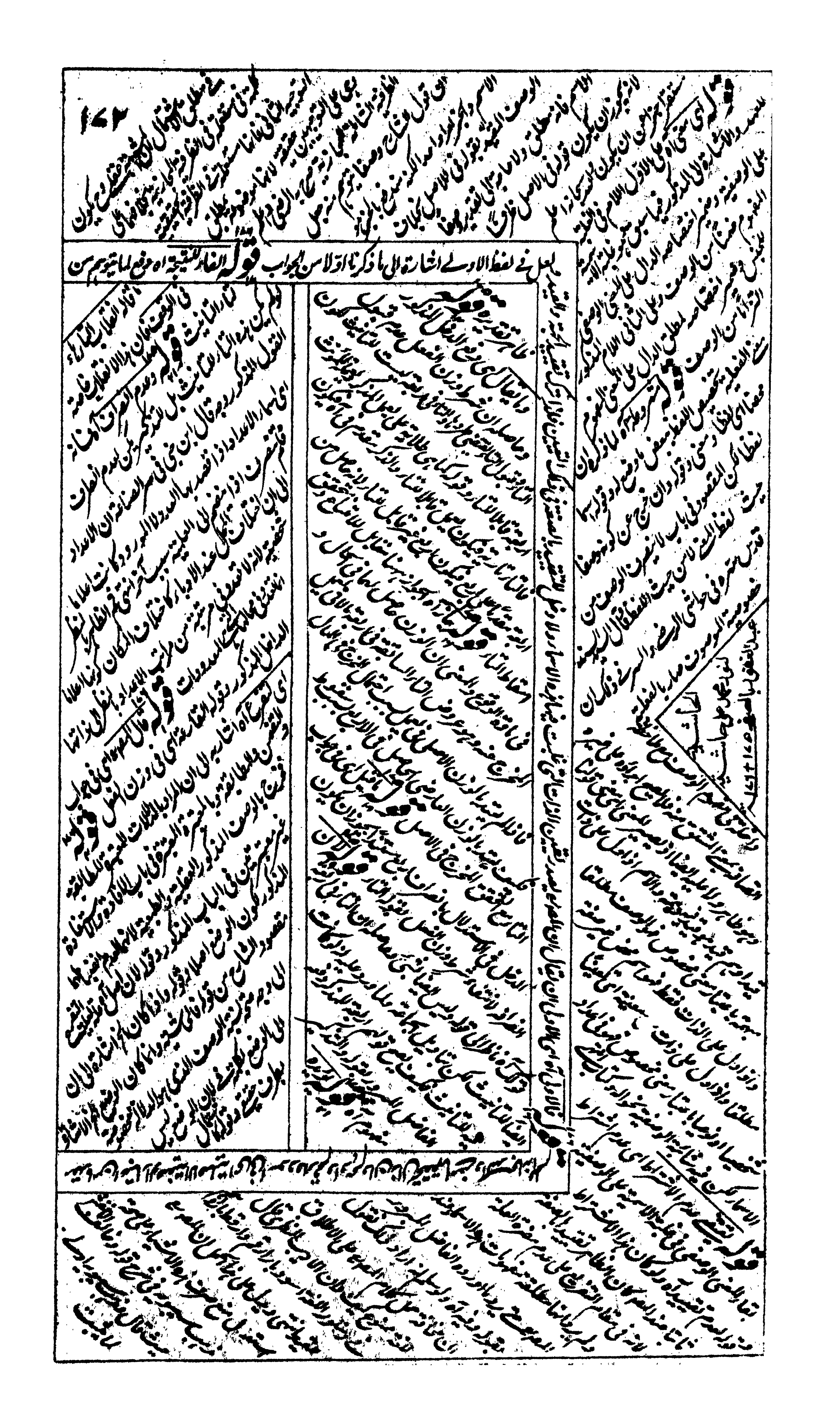
كلا التقديرين اي تقدير العدل عن المعرف باللام او عن المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا في آخر لعدم احتياج اخرى واحد

احتياج آخر واواخر البيت وعدم اعرابه بمنع الصرف فى البواقى **قوله** لانها توحيدا له الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه سواء كان المضاف الثانى تكرار اللاول اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علالة او بداهة سابح **قوله** وقياس فعلاء افعل ان كانت الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعل انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع **قوله** وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف رح واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساور وان كان الثانى لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قراءتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار فى حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء فى حسن وخشن بمجرد انهما فى حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف رح فلا يكون فى حكم احمر معنى **قوله** وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه









بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها **قوله** كيف لو اعتبر جمعهما
يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرين اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما
اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة
الجمع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة العدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ **قال** او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان
فُعَل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان
او جمعا كصُرَد وغُرَف واما الثاني فان كان جمع فُعلى فلا عدل فيه الا أُخَر جمع وان كان
صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كخُتَع في مبالغة خاتع اي ذاهب في
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فُسَقُ هي في المذكر كفعال في المؤنث
نحو يا فساقِ ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا
بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب فيه
منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث
فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فُعَل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصرفا كأُدَد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فُعَل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قُثَم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم

اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف آن قلت فينبغي على هذا صرف
عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما
منقولان عن فعل الجنسي انتهى آن قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره
من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من
ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا القول فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة **قوله** فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اي
لينضم الى مناسبتهما لنزال وزنا مناسبتهما له عدلا فيحصل البناء وذلك لان
مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عدلوا ببنائهما
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا
وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف لا انسب تفسير الخفا
قوله وهو كون الاسم الا وانما فسر به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف
قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات
مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذى هو كثرة
الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل اُدَيْر مصغر ادور جمع دار يدل
على ان اُدَيْر متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية
ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد
فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة
معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
طليحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعيين **قوله** وشرطه **قوله**
لا العرضى لعرضيته فانه فى معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب المرافع للاصل هو
ههنا الصرف فلا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضى رحمه الله تعالى الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول بجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء فى اربعة ليست طارية
على اربع كما هى طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة
على المؤنث ليس بشئ لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض
تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ ما قيل
من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك
اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء فى الوقف وعدم انصراف

اذ اقصد بها مطلق العدد ولا المعدود وكانت اعلاما فلا ... فان اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة

قولهم اربعة نصف ثمانية قال المصنف التاء القادمة هى الداخلة قياسا والتاء فى اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار
المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره فى الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بقى توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف
على المظروف وذلك فى تقدمه معنا فاو التقدير فى زمان الاصل قال فلا تغفل الفاء للتفريع
قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يصر
اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم
صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهى ظاهر ولا غلبة لا اعتباره فى المفهوم وقال السيد
قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية و
القيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال فى الصراح اسود
مار بزرگ سياه وارقم مار پيسه والان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل فى ذلك لتقييدها بصفة قال فاذا ذلك
الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى احدهما
عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى
الاصل الاول اليصح عطف امتنع على عرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين فيحال كل فرع الى الاصل على ذهن المتعلم واما قوله
ضعف فهو عطف على عرف قال عرف نسبة العمل الى الكل لانه منقبل ثم قال وامتنع اسناد

اسودها واعتنه اسود من المهرت قال منه الحى وابن زياد قوله اشتقاقه من الجدل

الجدل محكم قامة حسن دا قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه

قليل حمرة يصول على كل شئ قال فى الصراح اخيل نام مرغيكه اورا بفال بد دارند

قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كبر اندام باشد و نشان خيلان

جماعة قوله لا فى الاصل ولا فى الحال اما الاول فظاهر لم يثبت واما الثانى فلان

المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة حيثية

وحال وان كانت فى نفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هى تاء زائدة

فى آخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب فى الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء

القيد بن الاخيرين قط لما بل هى بدل من اللام فلو سمى باخت مذكر صرف ولو سمى بها

مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة قطعا قياسا ذكره العلامة

فى عرفات فانها مصروفة عند الان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث

فلا يعتبر فى منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد فى كلامهم تقدير

التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الا ان قوله

ليصير التانيث لازما اى بعد ما لم يكن لازما لان التاء فى اصل وضعها للفرق بين المذكر

والمؤنث وهى لا تكون لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كجارة حسنة وقد

يجئ على خلاف اصلها وتكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا

اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء

بشانها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة

او ما فى حكمها كما فى الترخيم فانه فى غير المنادى لضرورة الشعر وفى

المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما فى الاعلام

التى ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص

وتغيير الحركة وقلب الحروف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي تانيثا يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم انحط من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوبه منع الصرف مستلزم قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحقق تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين للبلدتين اشار به الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يجوز في كل منهما لجواز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فذاك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها لعدمها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد

من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم

كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب

استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او

مؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان

لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث للمذكر

في الاول بقسميه طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية

ما طرا وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و

مما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف

وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على

الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت

بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة

العين واصلها ثوب **قوله** اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف

المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة **قال** ان تكون

علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما انت

تجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية

اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا

لام ان قلت لم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان

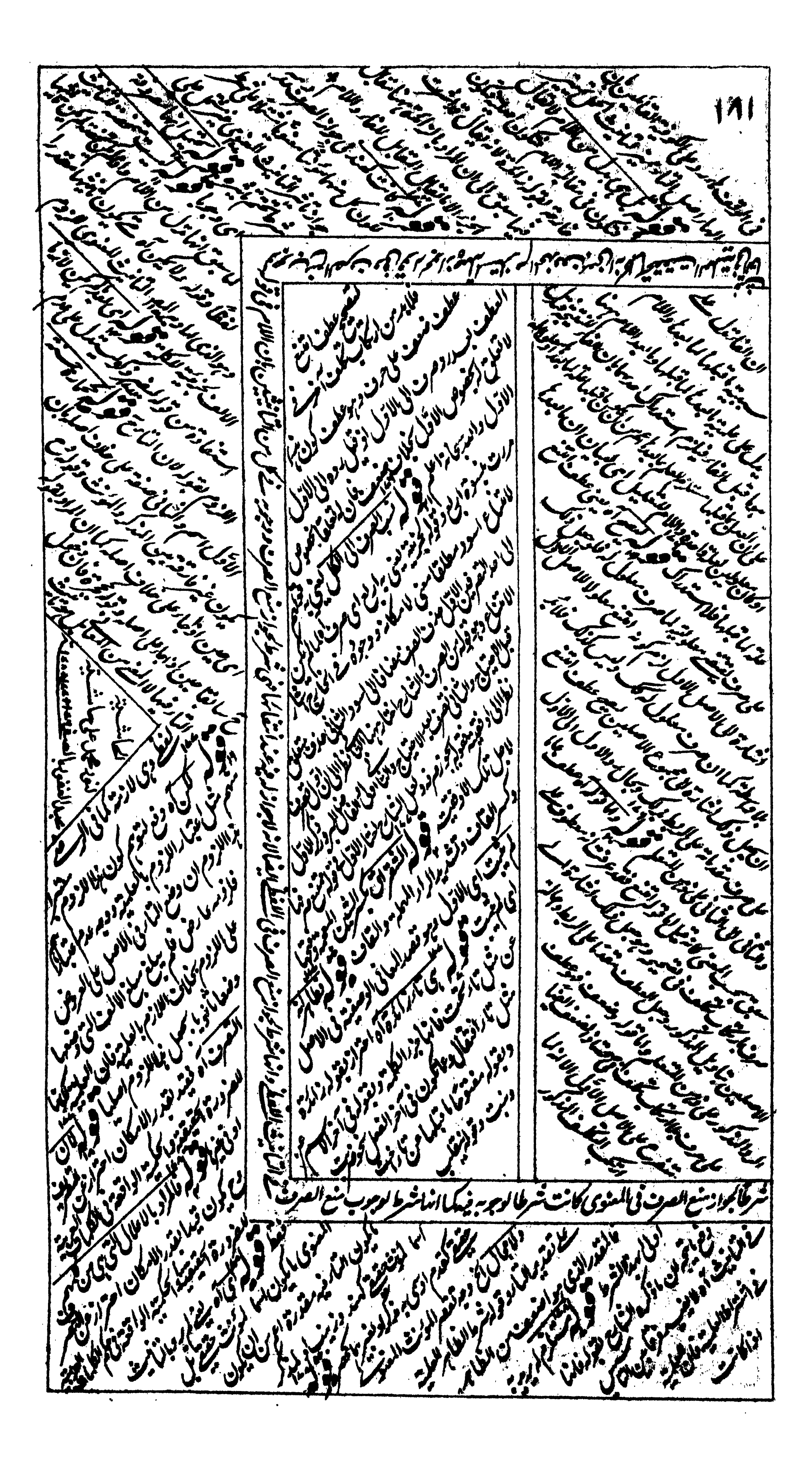
قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا زيادة قوله في العجمة **قوله** بان

تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلا بعينه حصول الصفة في موصوفها

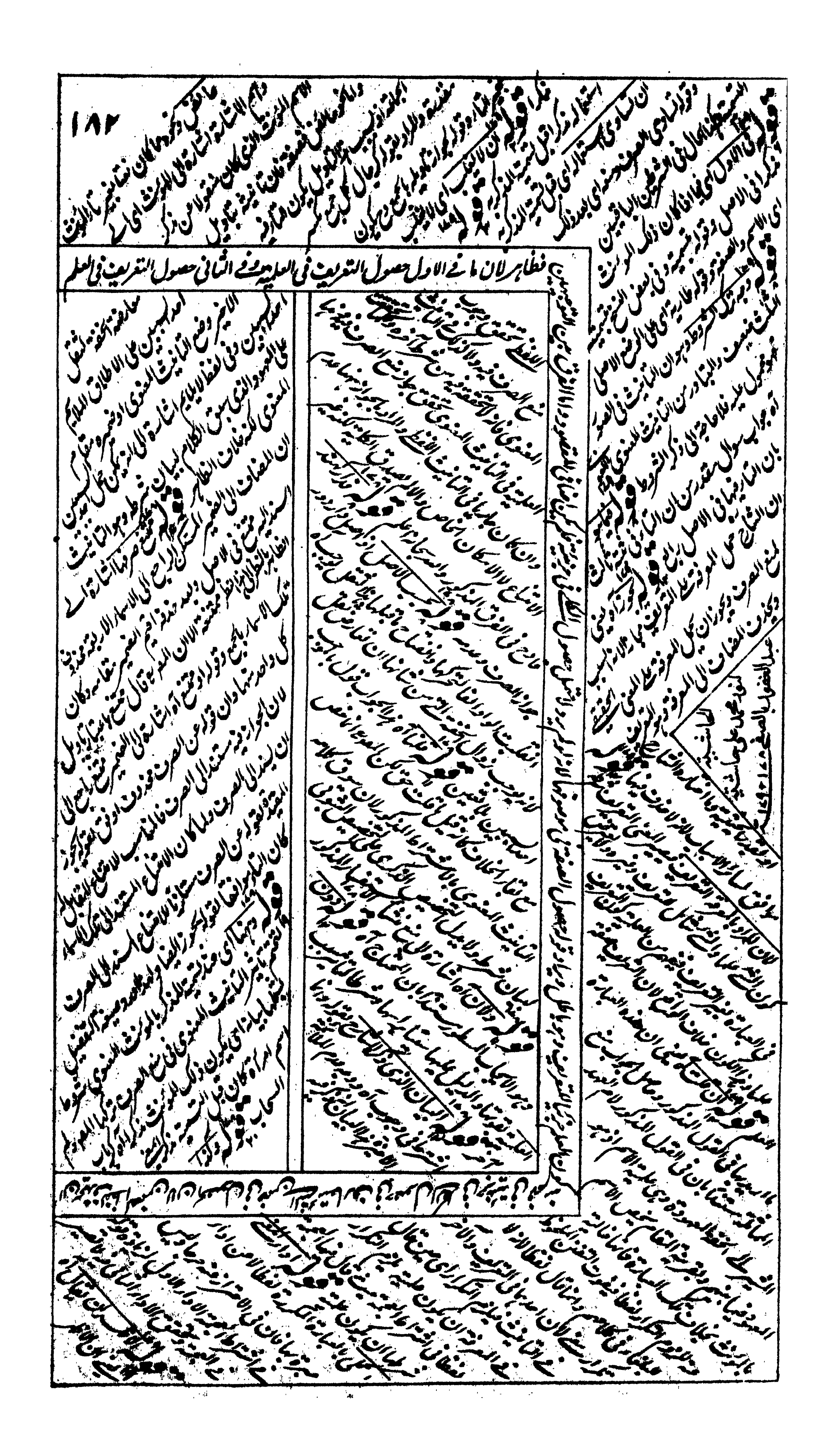
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي

فان تحققها مغاير لتحقق العلمية **قوله** يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف

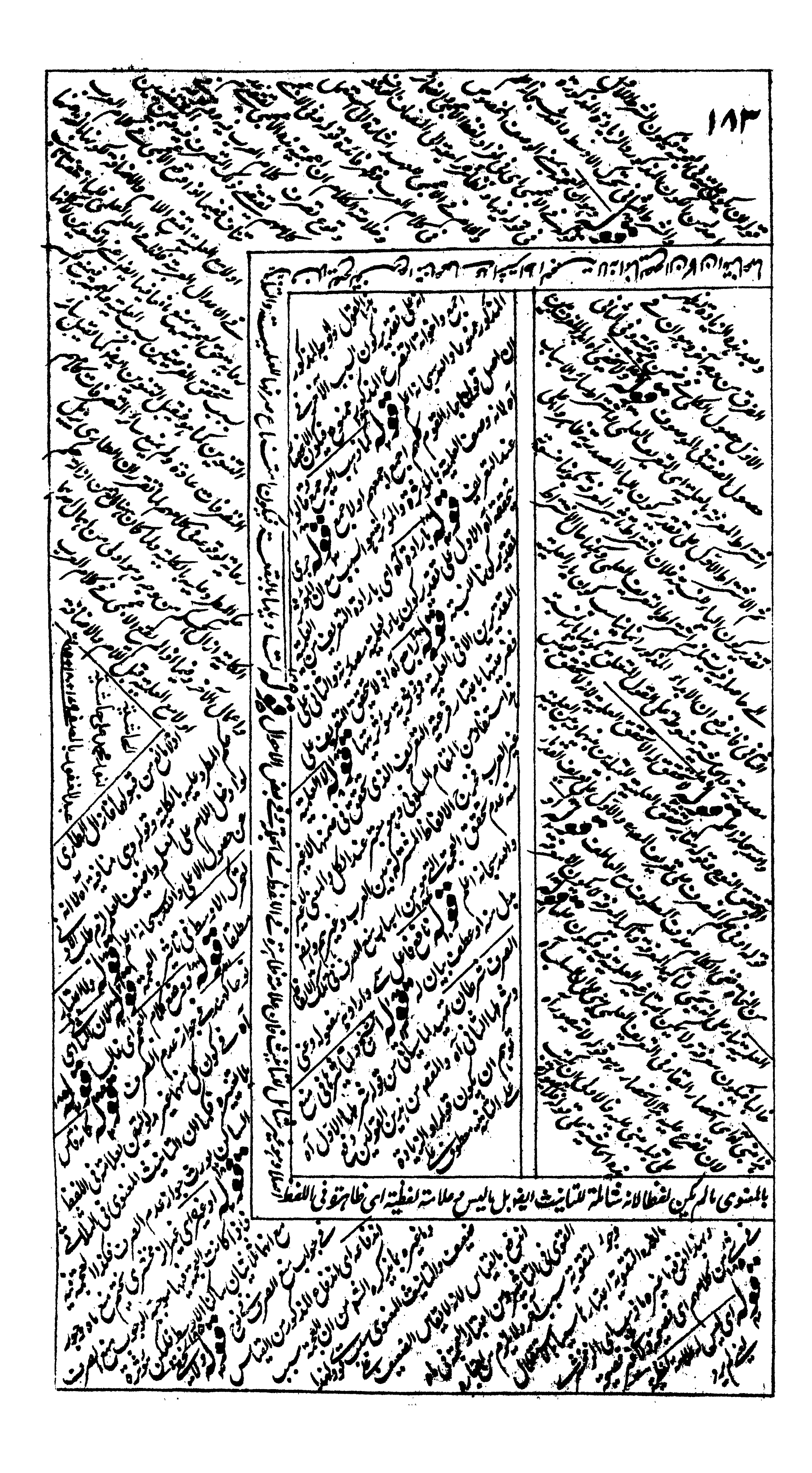
قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبنى على ان السبب الآخر في احمر واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا اجرى في قوله ومافيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وثبوته في العلم لا يجرى الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي وزن اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمى به احد رواة القرآء سمى به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبعه الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في گرگان واذربا كان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب لا مع العلمية يقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط مذهب سيبويه واكثر النحاة قال ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف وضم كلام العجم على الطول



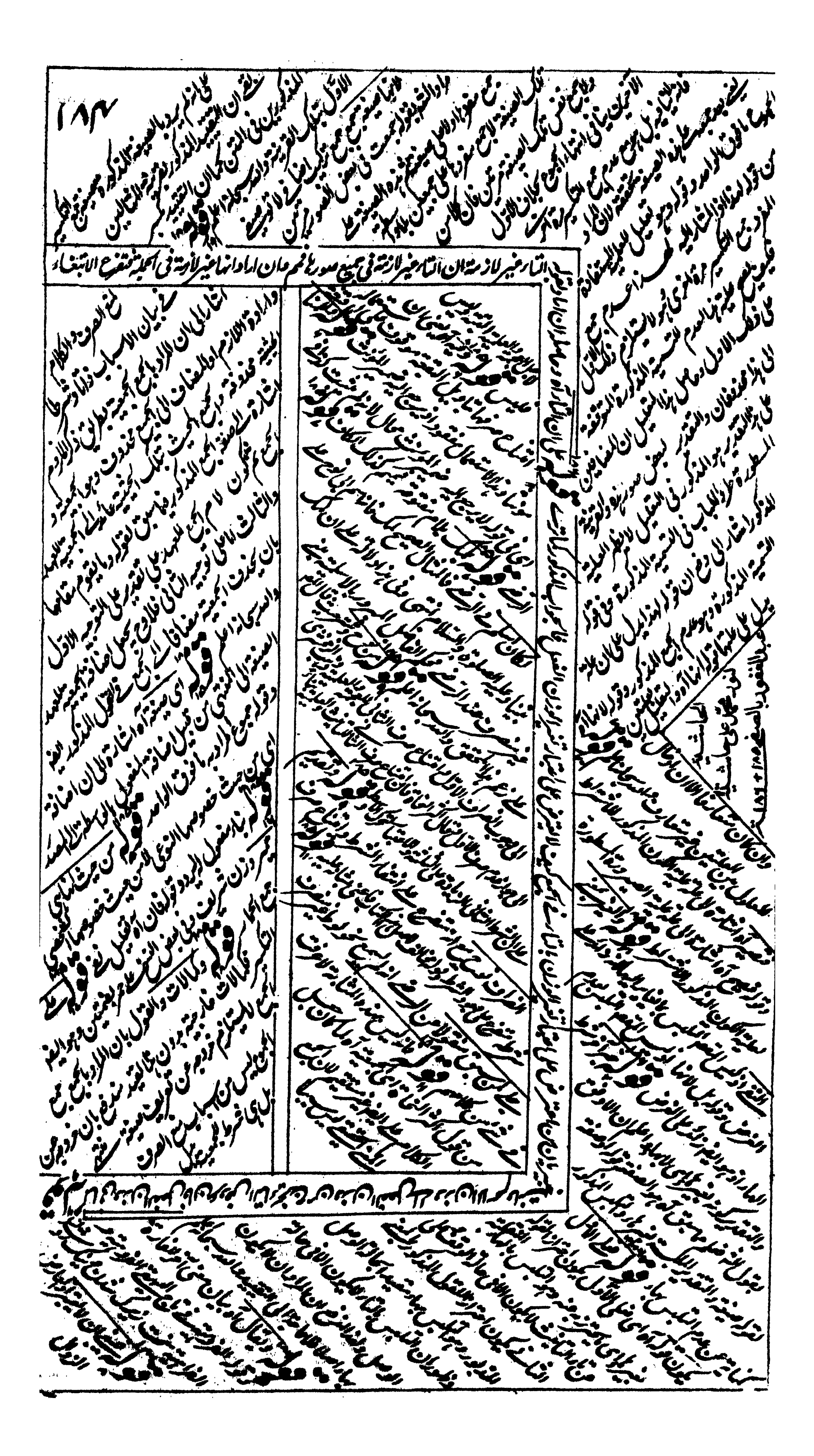
شرطا لجواز منع الصرف في المعنوي كانت شرطا لوجوبه فيهما انما شرط لوجوب منع الصرف



فظاهر لان ما في الاول حصول التعريف في العلمية وفي الثاني حصول التعريف في العلم



بالمعنوي ما لم يكن لفظا لانه شاملة للتانيث اليه بل ما ليس مع علامة لفظية اي ظاهرة في اللفظ



الشارح غير لازمة في جميع صورها فهم من ان اراد انها غير لازمة في الجملة فتفرع الاستغناء

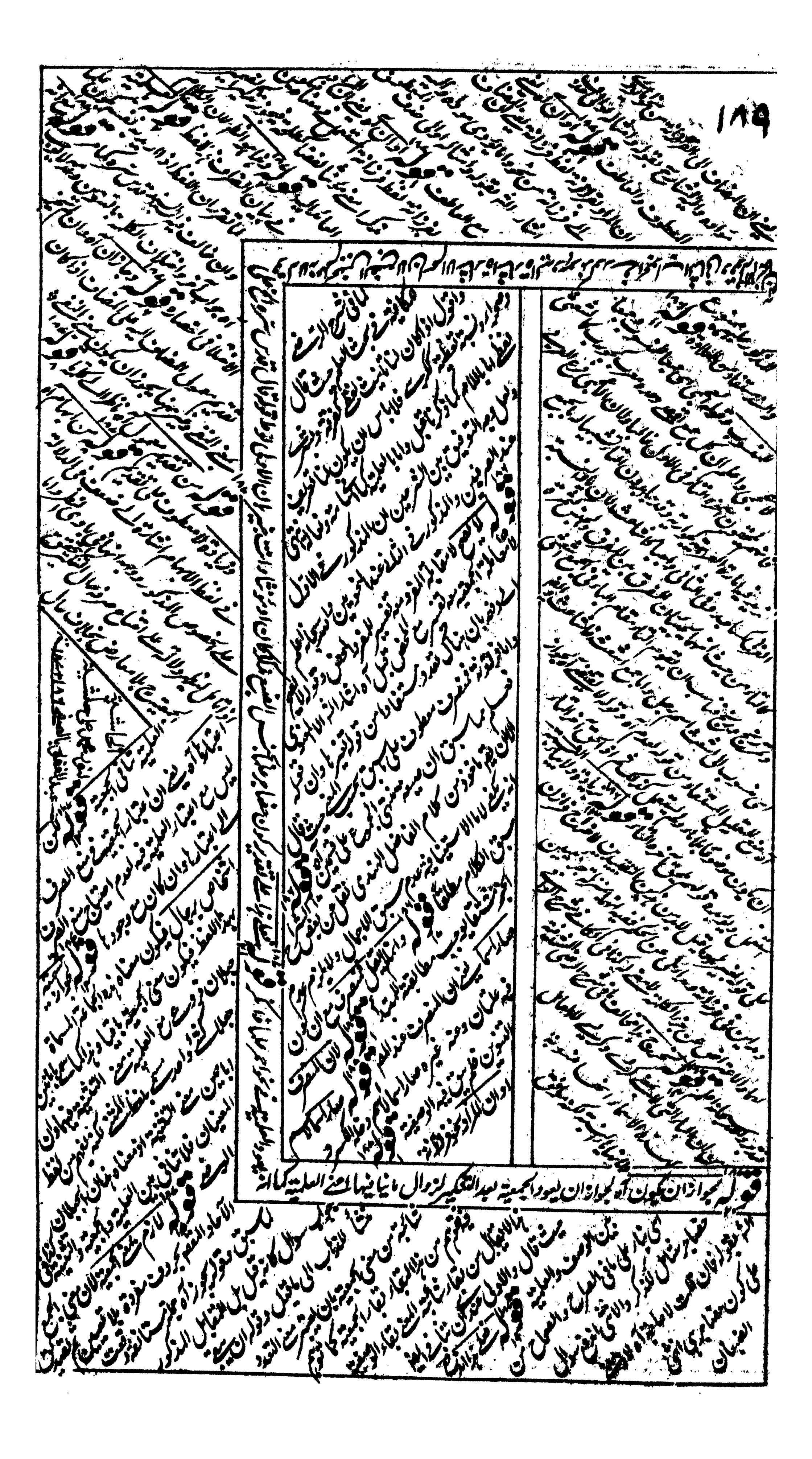
فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف رح مذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او غيره تحكم منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية **قوله** وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها التاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال **قوله** بلمك وهو اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لا صاحب هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال** الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره **قال** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جمار على جمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وحمالات **قوله** لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف **قوله** بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء

بل لابهاء كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بما لانك
كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر بشرط او صفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة عن
تاء التانيث الى آخره فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى
الثانى يكون مقيدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل
والحمار فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال
للفرس رائع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع هاء كانت على نية المفردات ان قيل التاء
غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن
لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالة موضوعة مع
الكلمة لعدم استعمال اشاعث فى فرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة فى فعالة
اذا كانت للمنسوب كاشاعثة فى جمع اشعثى لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما
اذا كانت للاعجمى كجواربة فى جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى
الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يصح الا
معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع
فرزين او فرزان هو معرب **قال** واما فرازنة فمنصرف وقيل ليست اما للتفصيل لعدم
التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال واما لم يقل

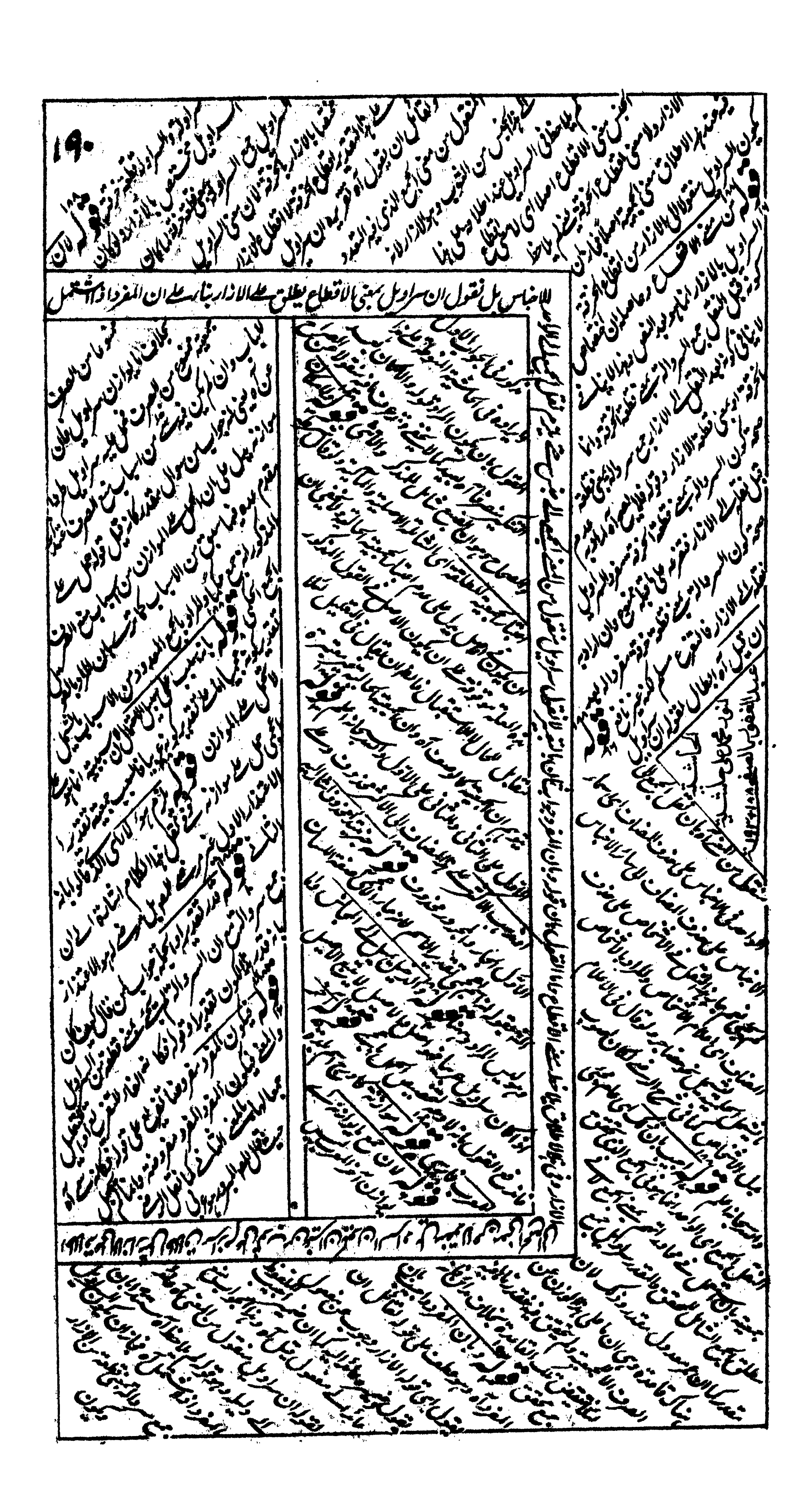
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به قلما يخرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعانى بل هو منصوب على انه حال من المستتر فى غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه حينئذ فى قوة لا وجاز فيه ما جاز فى لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتاكيد النفى ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغى ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية الاصلية اى الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية جماعة تخاصر برجال فلم يات بشئ لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرجان وسراحين انتهى قال فى الصراح حضاجر كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوع لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله

آه لان مبناه على ان يكون حضاجر بمعنى الانثى ١٢ قوله الملازمة ممنوعة اى لا نسلم انه لو كانت العلمية فى حضاجر موثرة لكان بعد التنكير منصرفا لجواز ...

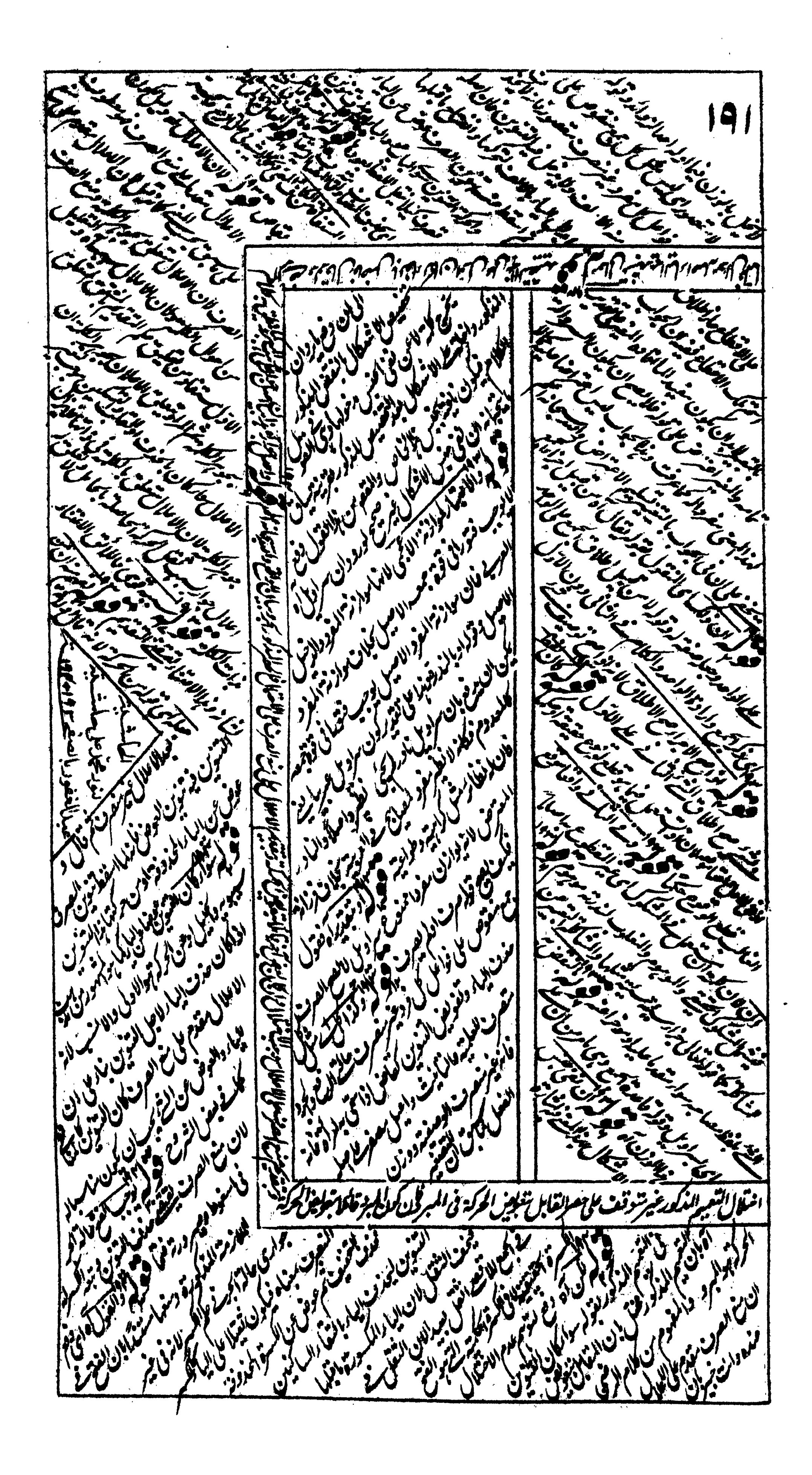
علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل
بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه **قوله** لئلا يتوهم ان الجمعية كالو
ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة **قوله** وهو الاكثر فى موارد الاستعمال او مذهب
الاكثر **قال** العجمى خبر مبتدأ محذوف **قال** حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل
يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه
من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر **قوله**
لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يبعد الحمل على الموازن من الاسباب
وقد اعتذر عنه بانه تشبث على سبيل الاحتمال الا على القطع قال المصنف رح
فى شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال
تقديرها اى قدرت تقديرا **قوله** فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروال لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل
بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها
بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السروالة بهذا المعنى مفرداله ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى
الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون
منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى
الواحد فى الاجناس لم يجئ نعم جاء فى الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك فى الجمع



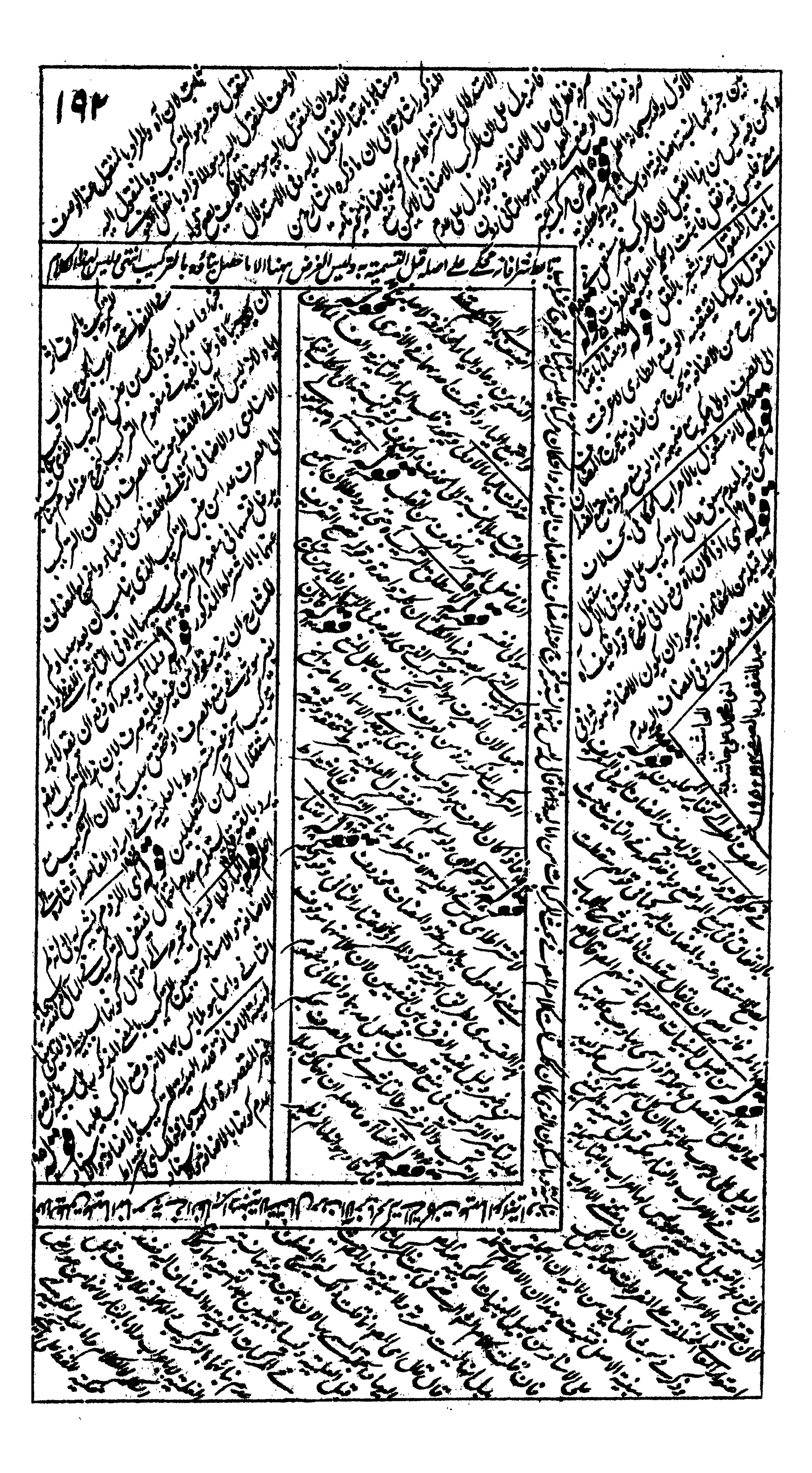
قوله يجوز ان يكون آه لجواز ان يعود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها من العلمية كما انه



لا اجناس بل نقول ان سراويل بمعنى الانقطاع يطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا شمل



استقلال التعبير المذكور غير متوقف على حصر القابل لتعويض الحركة في المبر لكون المبر قابلا لتعويض الحركة



المحقق لانی مطلق الجمع وبأن المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه ان ذلك
من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظ اذا فى الاول واقعا موقعه وفى الثانى واقعا موقع ان
للمشاكلة قال فلا اشكال لانتقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفى جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافى اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف
كان ينبغى ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدفع بان السراويل مفردا عجمى ولا اعتبار للموازنة الاعجمى او بالندور
او بتقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اى كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة واعيل
مصغرا اعلى لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله
فى حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة آه ولان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف
سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح في حالة الجر والقول
بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة
هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده
واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات
الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن
الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء الساكنين **قوله** وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق **شعر** ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل مواليّ بتشديد
الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في
الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب
الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا
لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى
اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل
الى معنى جنسي كما اذا انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط
قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الاتصال بالاسم لم يظهر
اثر تركيبهما فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف
التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولم يوجد التركيب من الفعلين لم يجع

الى نفيه بوجه **قوله** ليامن من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب

آخر حتى يترتب اثر المنع **قوله** فيحصل له قوة اى اللزوم **قال**

وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اى ان لا يكون

ذلك التركيب بالابسا لهيأة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة

نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار

المنقول اليه فلا يعتبر اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع

اعتبار حكمه **قوله** لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما فى الجزء

الاول وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس بعلبك

وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائى **قوله**

فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع شئ اقتضاء

امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما فى مادة

واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة **قوله**

من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ره ومن قبيل المعربات

المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم
لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف
ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن
ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف رح وافقهم في منع الصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما
على الارتجال قال الالف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف
اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل
فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحس ويمنع قوله لمضارعتهما الفي التانيث في
منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما
جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر
تساوي الوزنين صدر اسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر
كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى
مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى انه صرف ندمان
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما في نحو ما زيدتين وفي سيتهما
المزيد عليه لا يظهر على هذا النقل لعدم اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه

ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية التى تؤثر ان
بسببها **قوله** واما لمشابهتهما لالفى التانيث اى فى منع دخول تاء التانيث اقلت
لابد فى السبب من فرعيتو ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما
للمشابهة او المشابه به فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان
الثانى فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة
الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب
والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله** وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير فى قوله ان كانتا باعتبار تعددهما
فى انفسهما **قوله** وشرط ذلك الاسم فيه انه يحتمل الشروط السابقة لكن يخلو عن
تناف بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما فى التوجيه الاول **قال** فشرط العلمية منهم من قال
انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفى التانيث يقومان
مقام علتين **قوله** ويمتنع او يتحقق سبب آخر كما عرفت فى التركيب **قال** كعمران وسلمان وعثمان
فقد جاء فى الاسم حركات الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن المؤنث مع التاء **قال** والصفة فيه انه عطف بالواو على عاملين مختلفين وليس على
شرطه قيل الصواب العاو بدل الواو لان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة واجيب بان

المفتوح فانه يجئ مع التاء كندمانة ... **قوله** فيه عطف ... فانه عطف فى صفة على معمول كان فى عطف ...

للترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا فى احدهما
ويمكن ان يجاب بان او للتوكيد قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند
الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف فقد افاد به ان وجود
فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى
ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى
فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن
لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظى والانتفاء المبنى
على الدليل اللفظى لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله الخ
لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل فى التانيث التاء واما
بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغى
ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف اتفاقا
اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفى قال وندمان لما كان
المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغى ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا
لمشاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة
نسبة الى الفعل ولا اى لا اضافة فقوله وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادة النسبة و
الا لم يحتج الى قوله فشرطه فكان تحمل عليها لو حمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل
فى اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا
اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اى اسرف قوله وخضم من خضم

الشيء اكله بجيع فيه **قوله** وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضُرِب على البناء للمفعول وزن فُعِل مجهولا من الخواص لجريانه في اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى ينهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دُئِل بمعنى أسرع واما دئل علما للقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شِمر شُمر بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله ع انا ابن جلا وطلاع الثنايا، ولولا ذلك لنون جلا وزعم بانه ان كان علما فمحكي مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور **قال** او يكون اما لم يقل بدله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يتقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور وان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان اولمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر

واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامر اوكستبرق

اعجمى وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل **قوله** اى اول وزن الفعل آه لما كان

المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن

والى الموزون كما هو المقصد **قوله** زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة

فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى و هو شائع وكذا على الثانى لان النسبة

بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى

الخاص بفى وبالعكس اولان المراد فى موضع اوله **قوله** من حروف اتين لو

غير ذلك الحروف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف

فى الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد

او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بيفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف فانك

ترد المحذوف لان السقوط للجزم والوقف الجارى مجراه لا يكون فى الاسماء فتقول

فى يقل من لم يقل واخش اسمين جاء نى يقول واخشى **قال** غير قابل اى حال كون

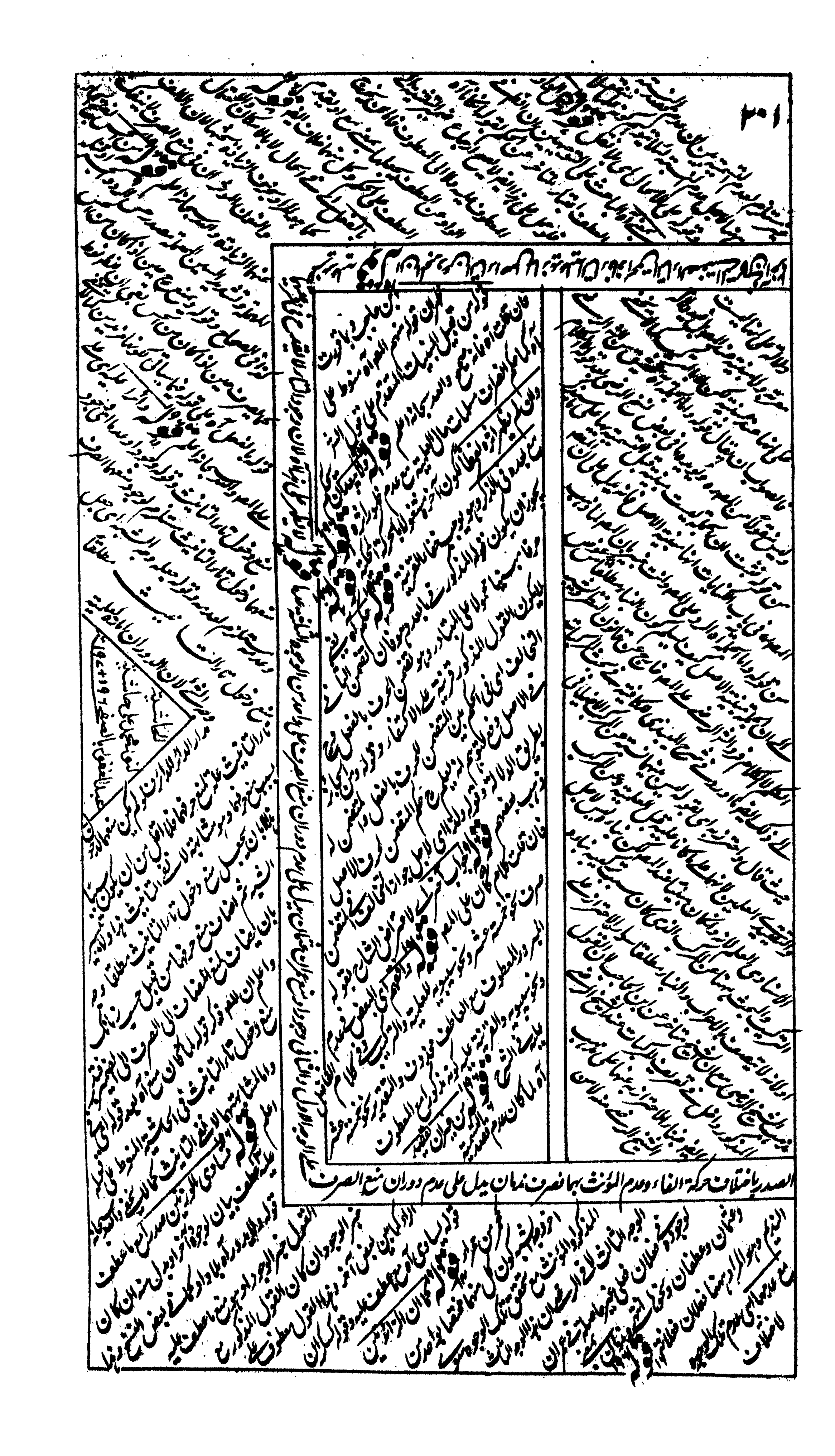
الى آخره حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل

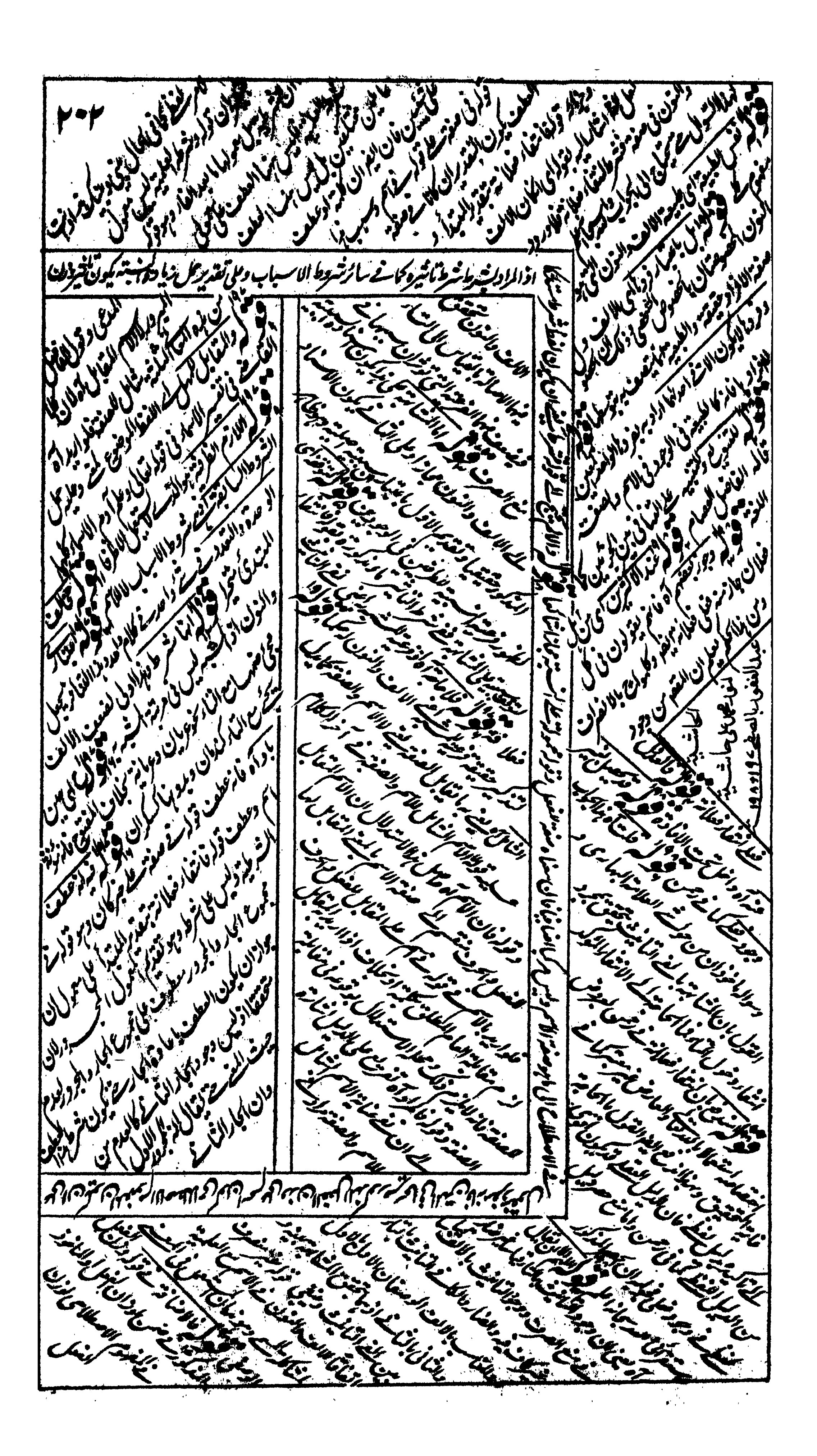
لا يقبل التاء اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع

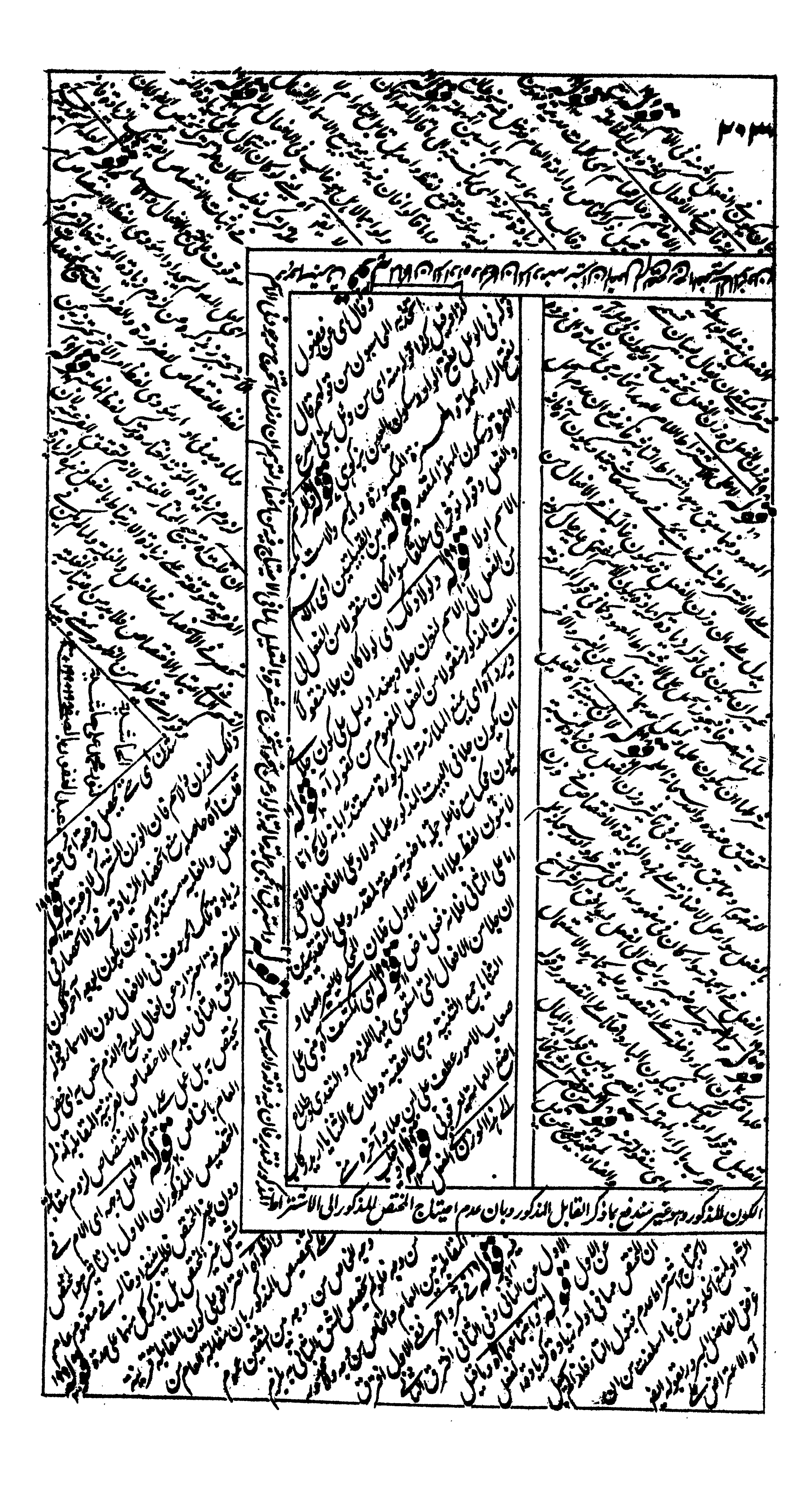
فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء **قال** فمن ثم امتنع احمر وانصرف

يعمل قيل فى جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط

يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة



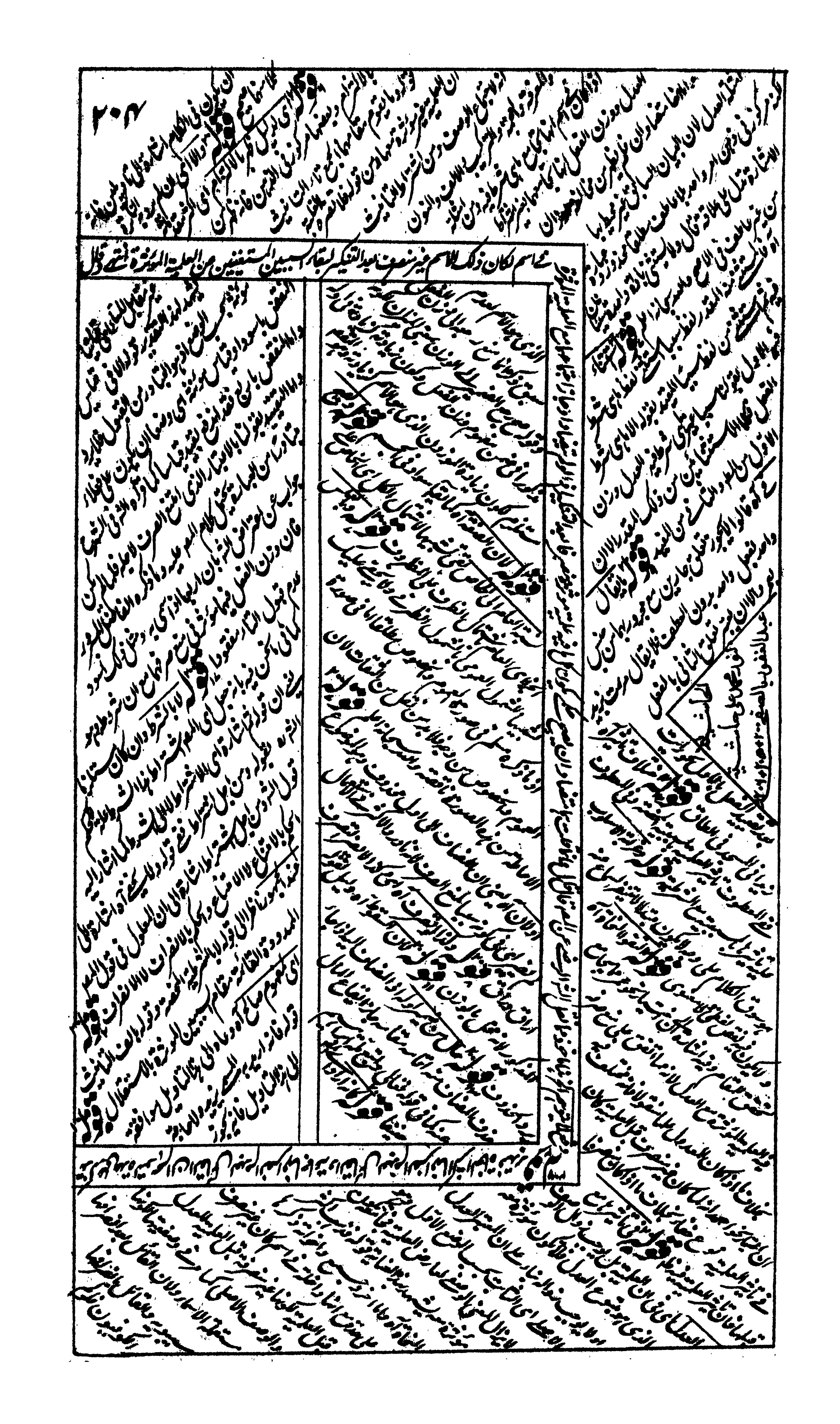




ولولا ذلك اى لولا كان جلا منقولا من الفعل الى الاسم

ان يكون جلا فى البيت المذكور

الكون للمذكور وهو غير مندفع بما ذكر القابل المذكور وبان عدم احتياج المختص للمذكور الى الاشتراط



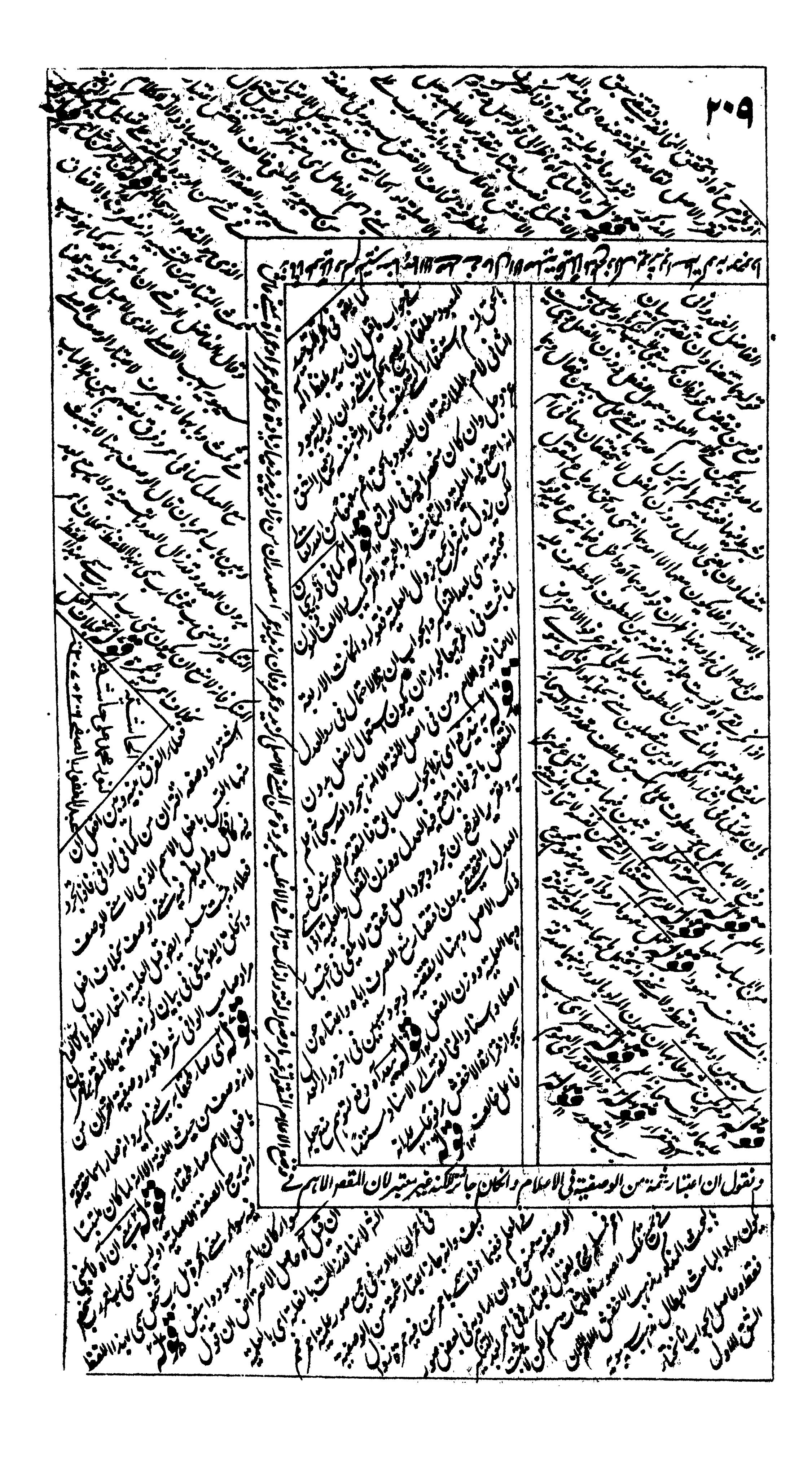
للحكم بامتناع احمر وانصرافه بعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور **قوله** بالسببية المحضة او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند
الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون
ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة **قوله** بواحد
من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة **قوله** فانه اريد
به المسمى بزيد الا انه صح توصيفه باخر لانه نكرة **قال** لما تبين اي لدليل
ظهر بالالتزام **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد
تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال
في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل
المصنف رح قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان
اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب **قوله** كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا
كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية فذهب جماعة الى عدم انصرافه
اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قال لان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر جمع

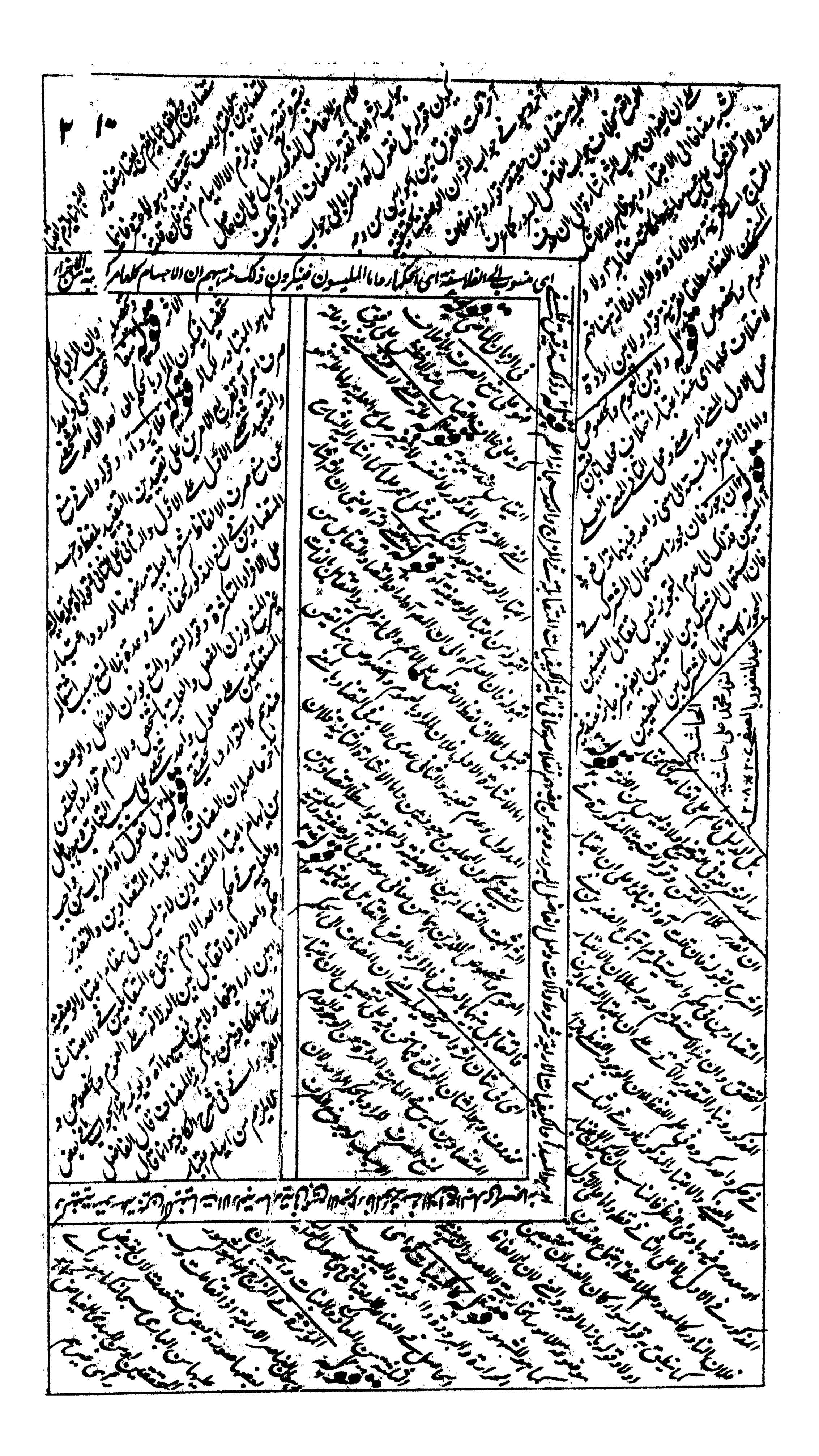
وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت ١٢ منه **قوله** واما اخر جمع واخواته فصله عما تقدم

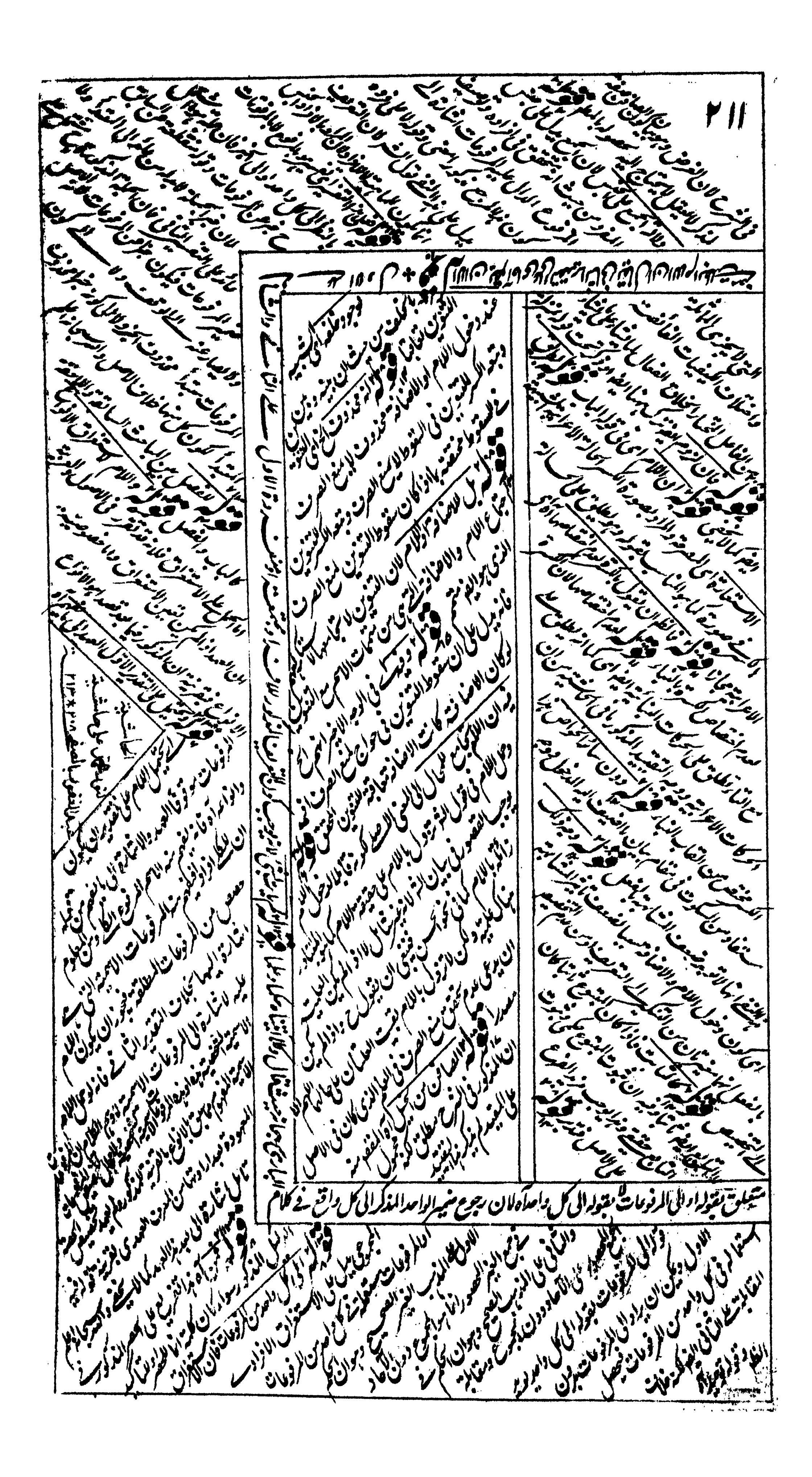
واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبار اللعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة
منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها
غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما
بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثُلث ومَثلث
واُخر وسَحَر وامسِ عند بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شئ من
الامر الذي يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم
ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشئ من نفسه بل مفهوما
مرددا بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما صادقا عليه اعني ما يجامعه العلمية
مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب
التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله غير متوقف
سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت بعينه دفع
النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة او من قوله
ولما كان قول التلميذ اظهر لم يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول
سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا
بتقديم اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد
قال في مثل احمر علما مال من احمر لانه مفعول المماثلة قوله ولذلك ان افعل التفضيل في كل ذلك

ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اى صار ملحقا به كافكل قال اعتبار يجوز ان يكون مصدر المخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية يعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة لذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضى قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم عليه النفى لا للمنفى قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعنى انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معانى الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال فى حكم واحد اى فى شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا تقديرا حد الضدين الخ بل نقول ليس فى هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو

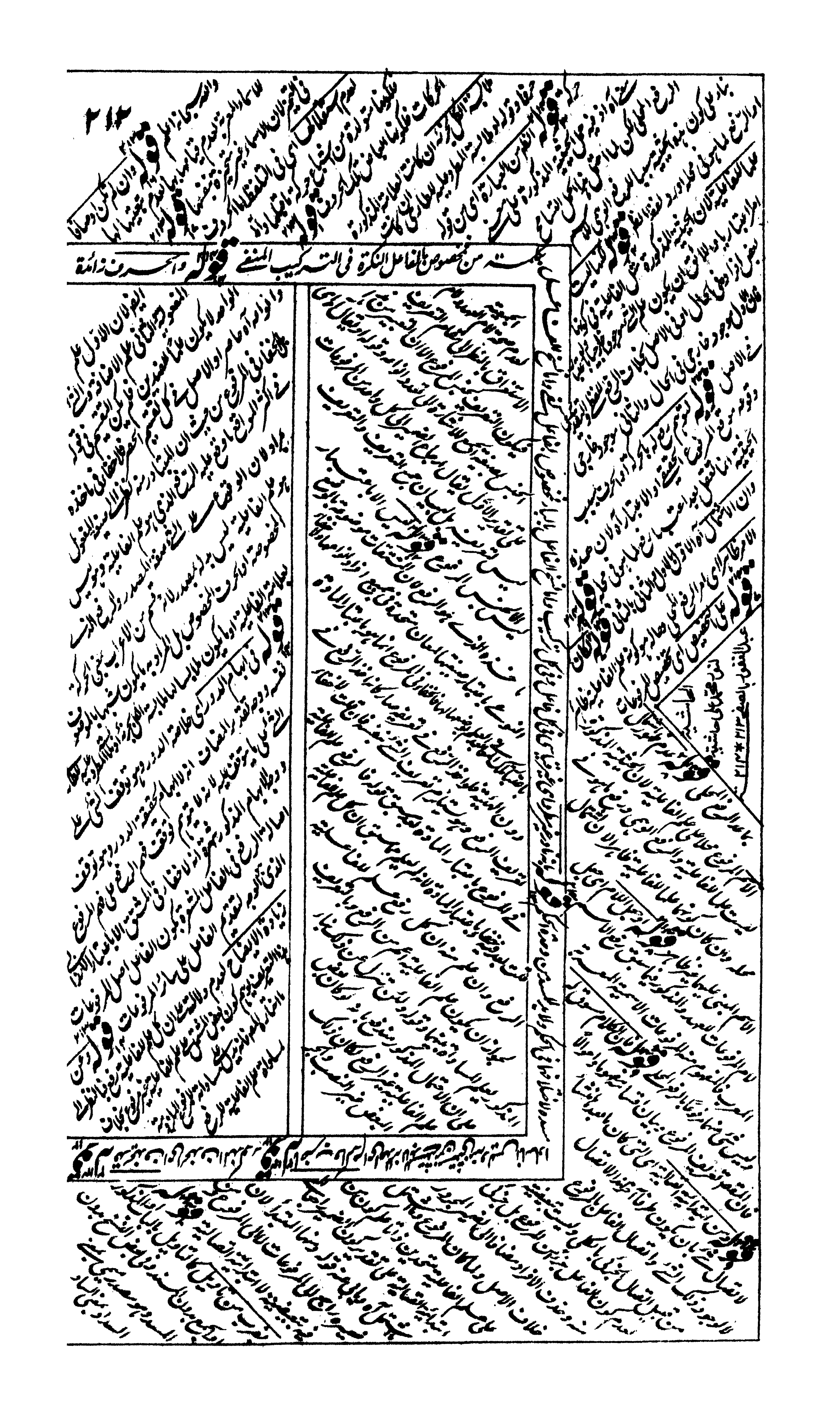
المدلول ولا ينافي ارادة العموم والخصوص ان تجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز نفذ للعليتين للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهو ان يكون في عالم اللفظ ما ينافي في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء **قوله** اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران لمدلول الاسم بخلاف البواقي **قوله** وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواجب بيت الله معاقبة للتنوين المقدر **قوله** ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل







متعلق بقوله او الى المرفوعات لا بقوله الى كل واحد لان رجوع ضمير الواحد المذكر الى كل واقع فى كلام



بكلمة من مخصوص بالفاعل النكرة في التركيب المنفي **قوله** والحرف زائدة

الذی یقوم علی ثلث قوائم واقام الرابعة علی طرف الحافر نا قلا عن الصحاح **قوله** ای المرفوع الدال علیه المرفوعات دلالة الجمع علی الجنس لا علی فرده فعلی هذا التفسیر یکون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقعت الاسماء الغیر المرکبة مذکور للفصل او مرفوع علی انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدیر المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ویحتمل علی التقدیر الاول للعهد الی ما یفهم من السابق حیث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفیه تامل **قوله** لان التعریف انما یکون للماهیة فمن جعل الضمیر راجعا الی کل واحد من المرفوعات او الی المرفوعات وقال توحیده وتذکیره بالنظر الی خبره اعنی ما اشتمل فان المبتدأ او الخبر فیجوز مطابقته له کما یجوز مطابقته للمرجع لم یات بشیء الا ان یقال ان اللام ابطلت معنی الجمعیة والحاق صیغة الجمع للاشارة الی تعدد الانواع او یقال ان الکلام محمول علی بیان الطرد فقال علی علم الفاعلیة لم یقل علی الرفع لان المذکور فی المرفوع لیس الا باعتبار مأخذه فاذا اخذ المأخذ فی تعریفه صار من قبیل اخذ المعرف فی تعریفه ولئن تنزل عن ذلک فلا شبهة فی ایهام الدور ولا دخل عن الاشارة الی اصالة الرفع فی الفاعل وعن زیادة الایضاح المناسبة لمقام التعریف **قوله** والمراد باشتمال الاسم علیها ان یکون موصوفا بها ای کالموصوف بها فان الحرکات والحروف الاعرابیة وان لم تکن اوصافا لکنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعیتها للمعرب فیجوز ان یقال ان صیغة المرفوع کصیغة

المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة **قوله** اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وبها لا شبهة فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو فى محله و ان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو فى محله لكان الامر ظاهرا **قوله** وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا **قوله** اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأتى عنه قوله ومنها المبتدأ **قوله** او ما اشتمل القرينة ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم الله اى راى ويدفع بانه نادر ولانه لا يلتبس بالعامل وفيه انه قد يلتبس نحو كفى بالله و يدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد **قوله** التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد **قوله** ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره فى المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل **قال** سند اليه الاسناد ههنا

بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية

محققة او مفروضة **قوله** بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف

قال وشبهه او للتنويع لا للشك والتشكيك **قوله** اى ما يشبهه فى العمل او فى

الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة **قال** وقدم

الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة

او **قوله** لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر الاسناد و

تواريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه

مال المصنف رح فى الشرح **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل **قوله**

المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع و

يجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان

غرض المتكلم فى تقدير زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها و

فى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب

الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيد فى زيد قام

فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود

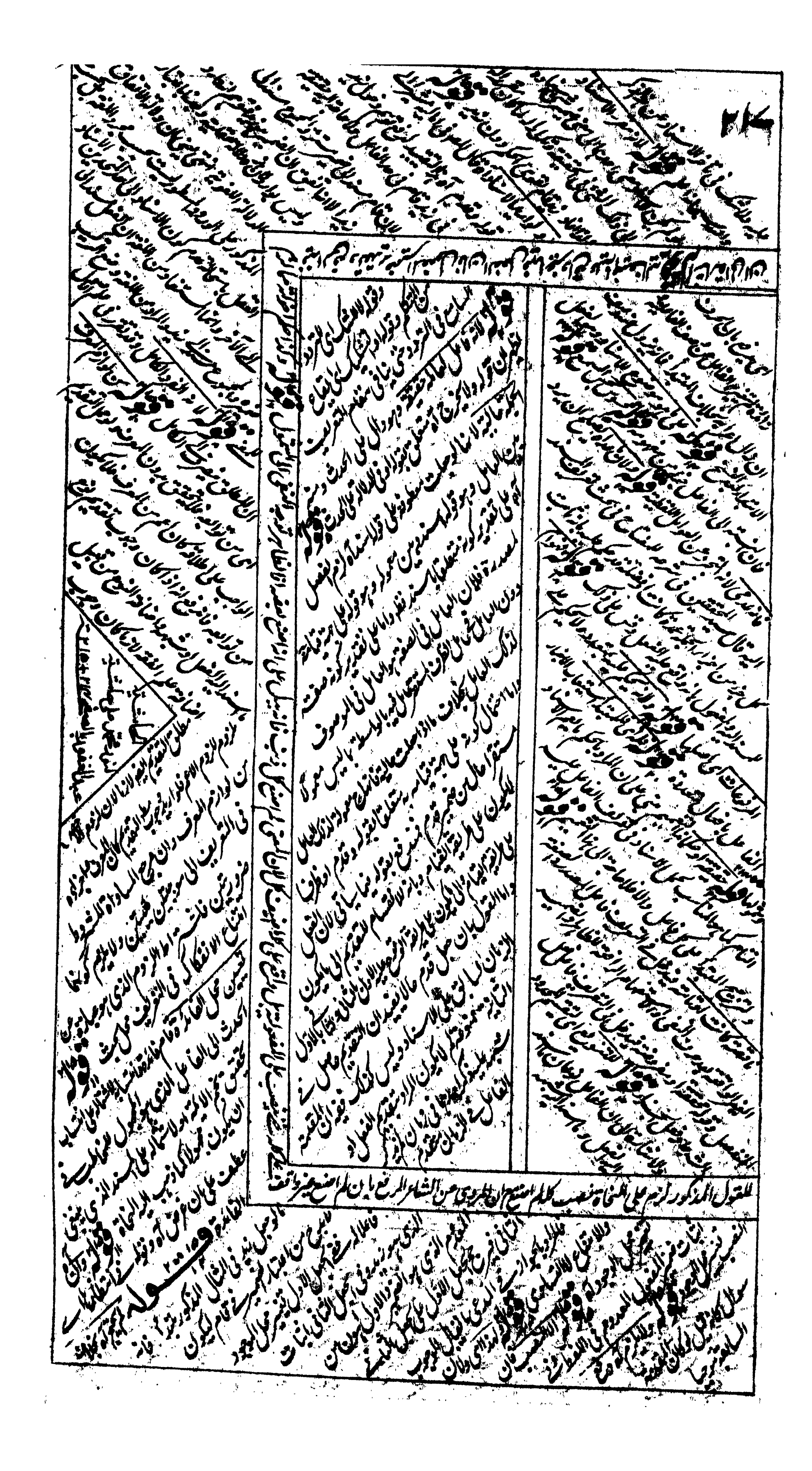
اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البتة فى زيدا ضربت الا النصب و

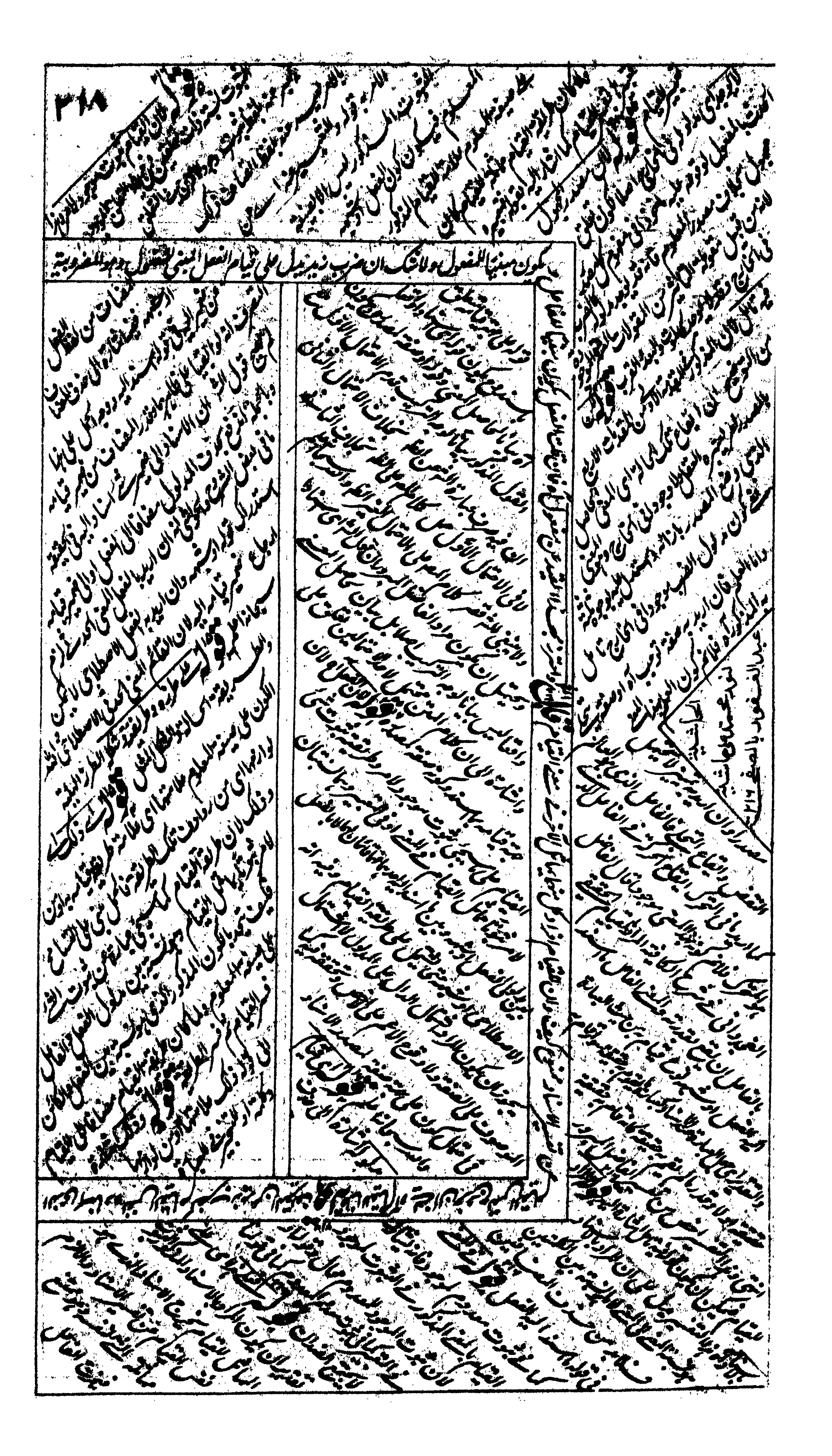
لا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته **قوله**

اى اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة

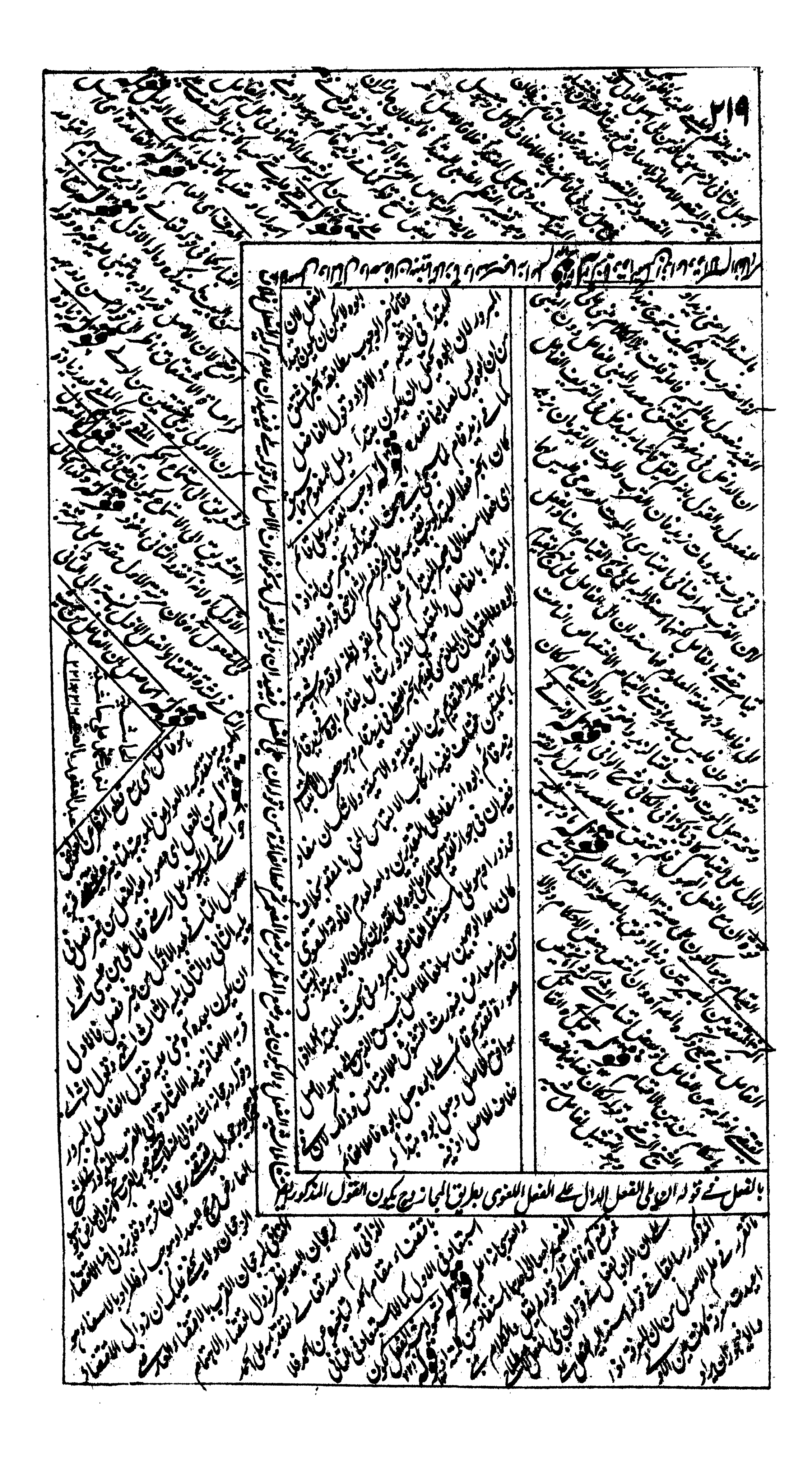
توجه النفى الى القيد ... **قوله** وكذا حكم اخواته فيما لزوم فيه الرفع وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما ...

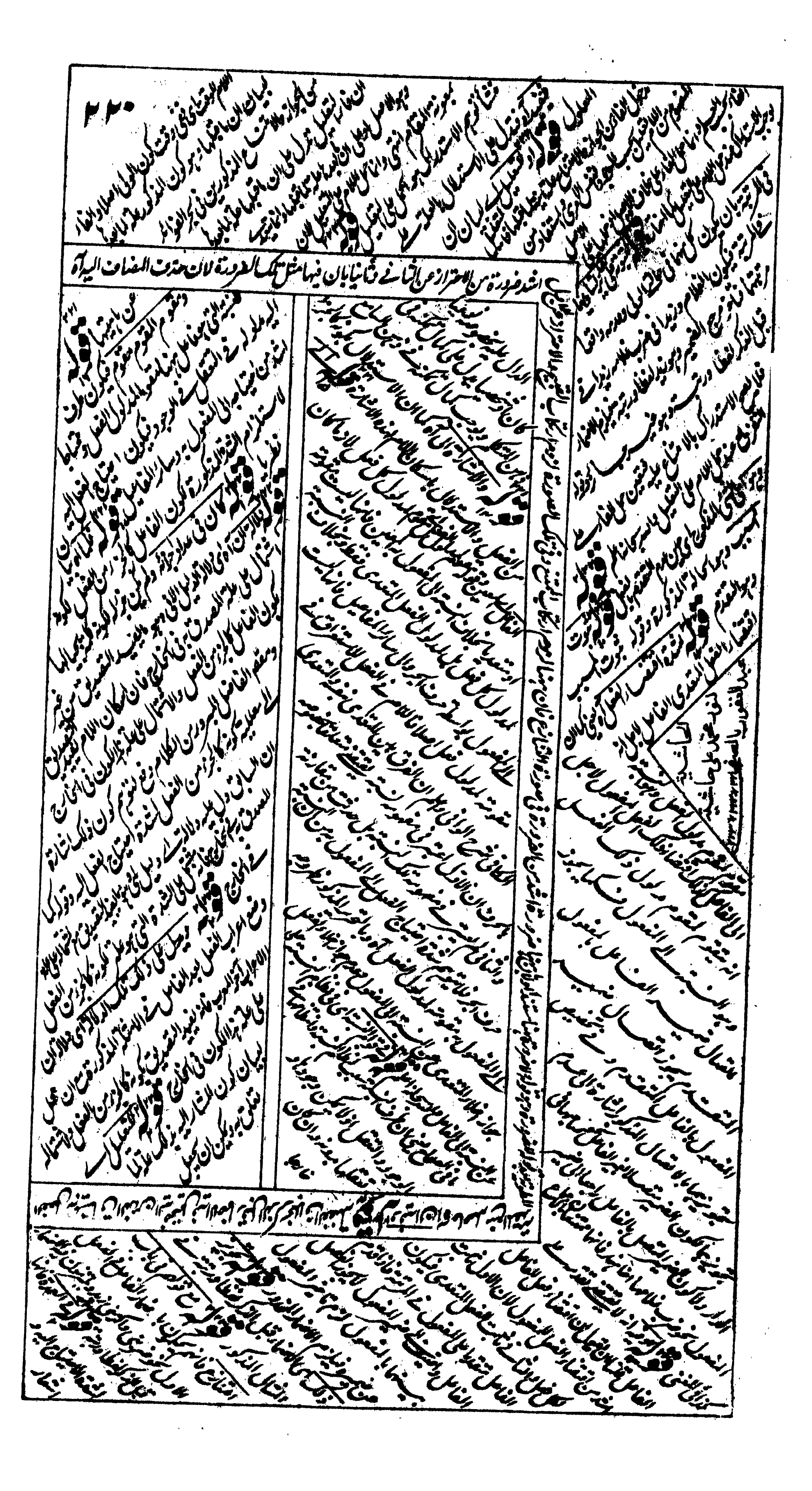
لمصدرية قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون
على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله
يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه وشكله
قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من
لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد
يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر
ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فكيف
يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا **قوله** احترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه فى قوة ان مع
الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين **قوله** وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه
لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان





يكون مبنيا للمفعول به ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني للمفعول به جهة المضروبية





مهند الوجب تقديمه على قائم كما فى زيد قام **قال** والاصل الخ هو فى اللغة ما يبتنى عليه
شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره آن قلت انما آثر هذه العبارة
على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق قلنا لان فى
لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى **قوله** فى الفاعل وكذا
الاصل فى ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة **قوله** اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن **قال** ان يلى
لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول
الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكمال الحياة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل فى قوام النسبة

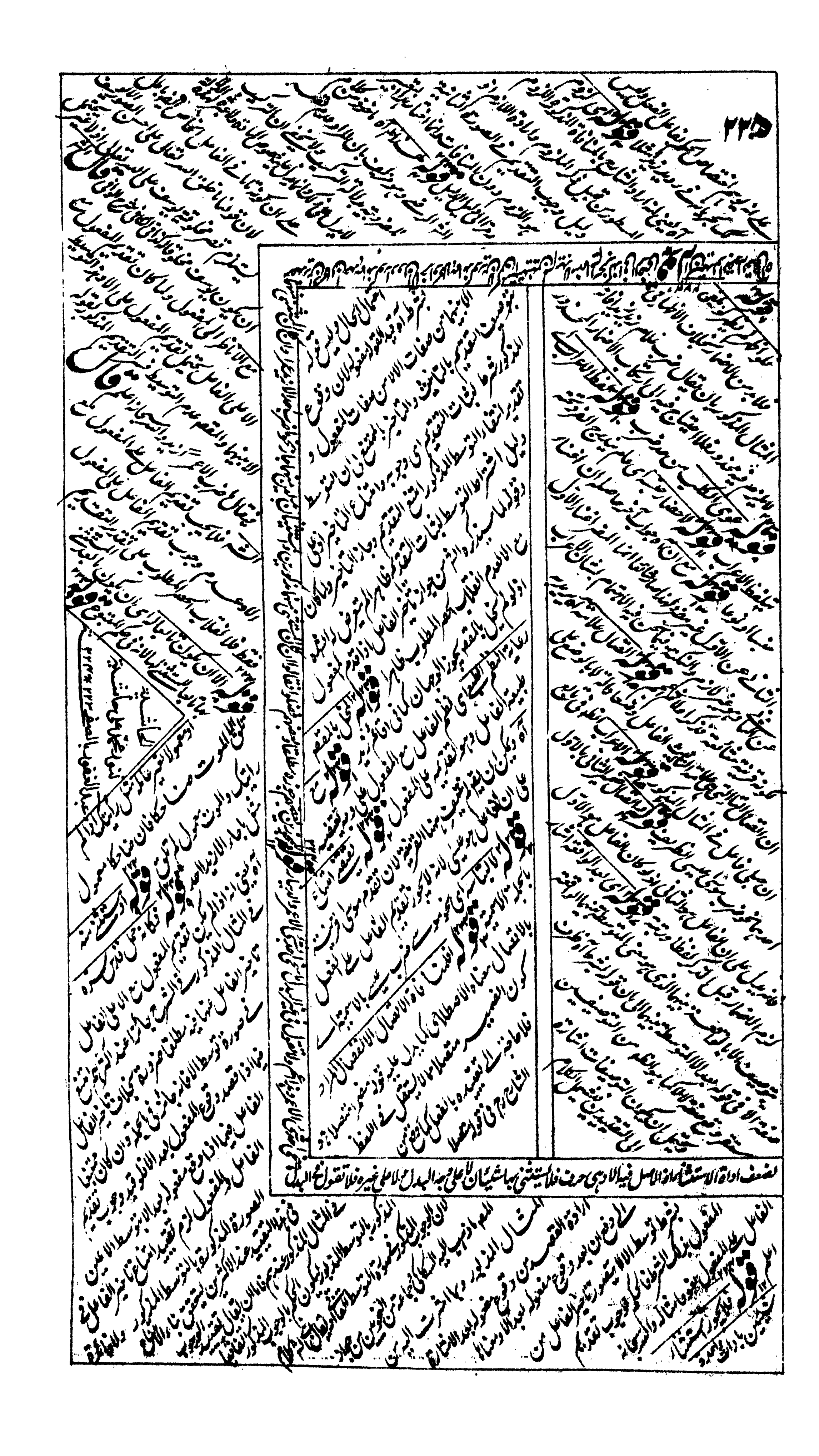
مولانا عبد الحليم رحمه الله تعالى

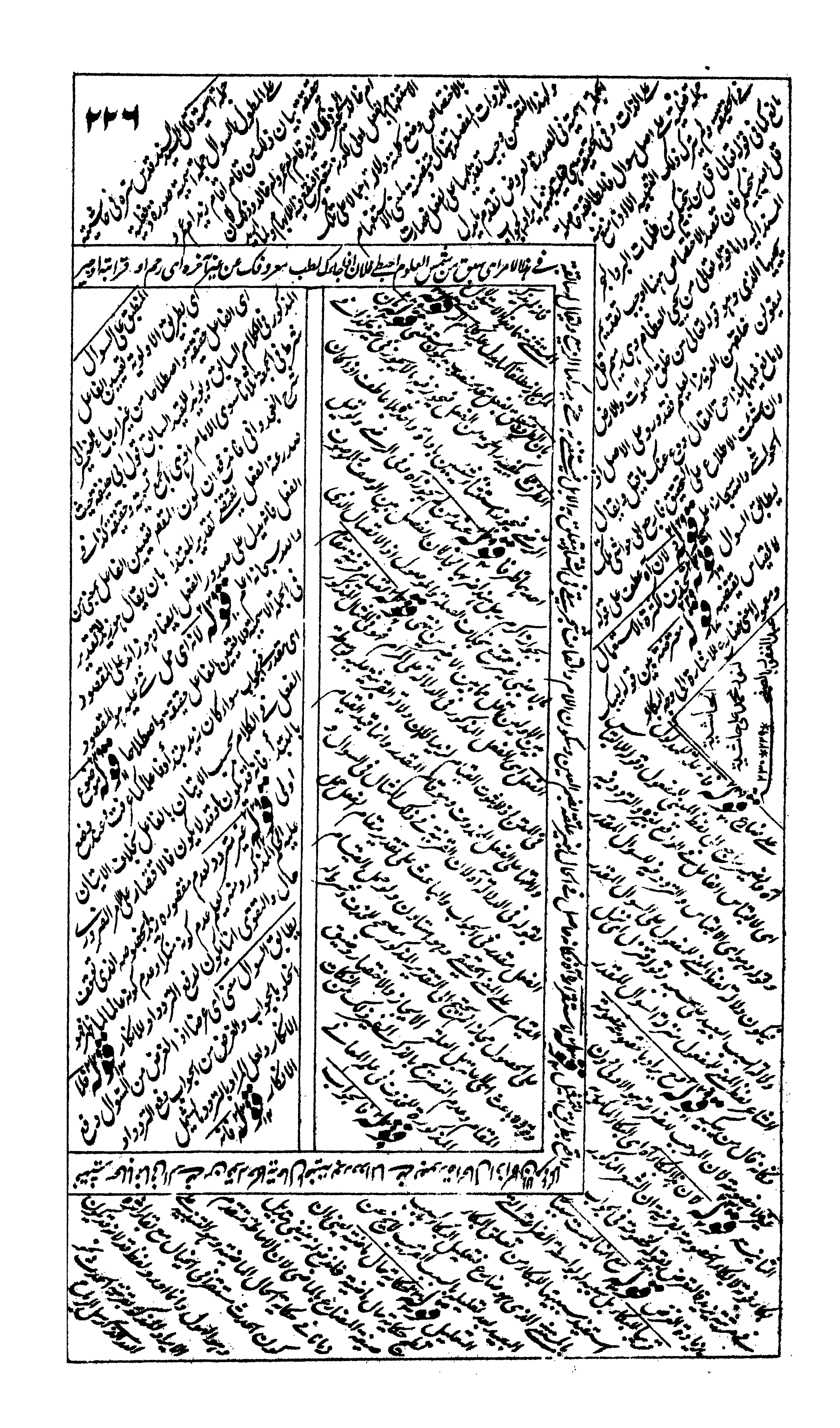
كان فى عدا د اجزائه **قوله** سيدل على ذلك دلالة انية كما ان السابق دل عليه دلالة لمية ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان و يضربون وتضربين **قال** فاذ لك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما فى المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على امر رتبة كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح فى حكم المتقدم لان ثبوت السبب فى قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا للاخفش وابن جنى بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعى تقدمه على

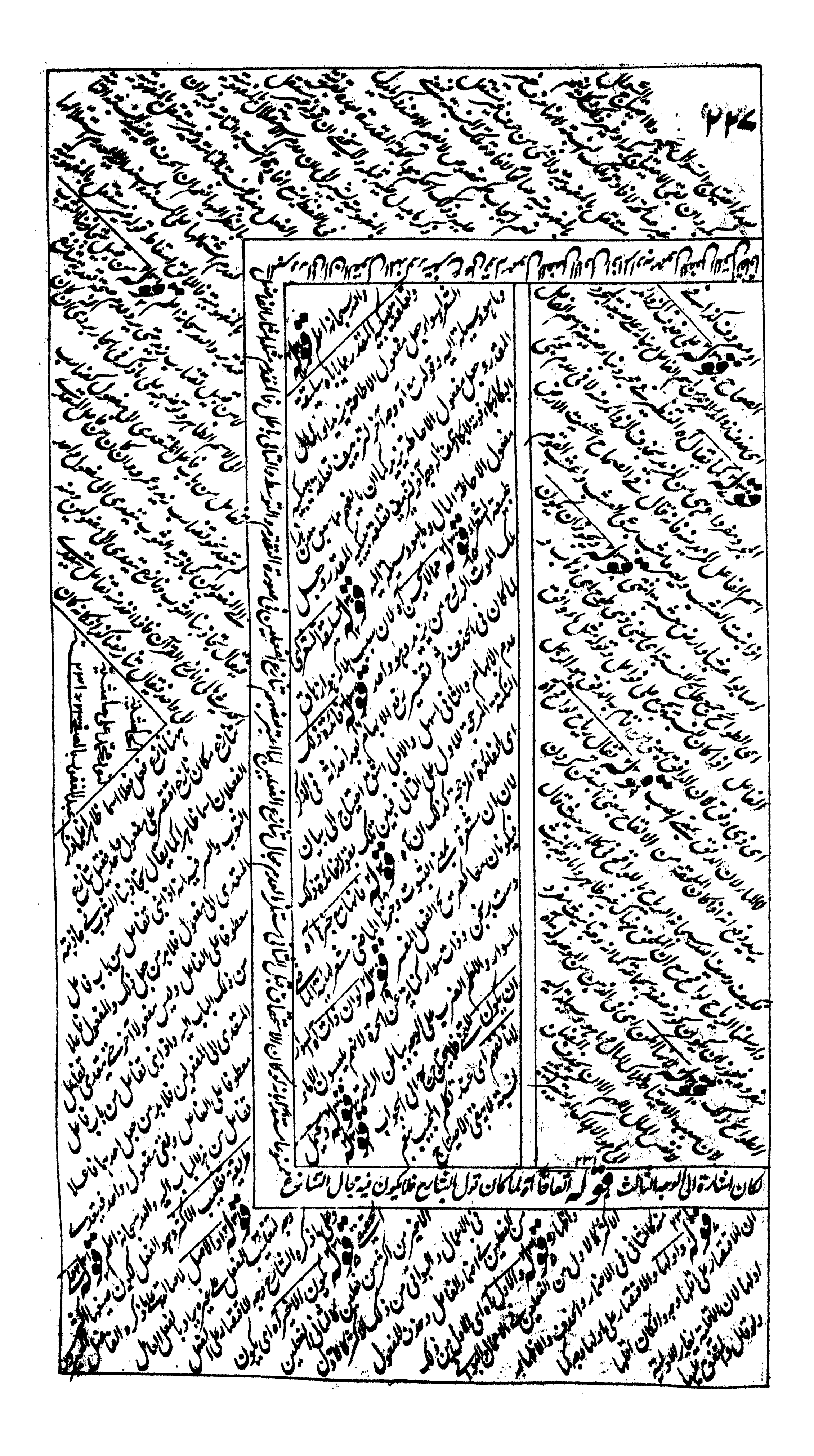
ماسوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لولم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى **قوله** جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عو ياصاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاول بان الدعاء قد اجيب **قال** لفظا تمييز اي اذ انتفى لفظ الاعراب **قوله** في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات **قوله** والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر **قوله** فلا يرد ان التعميم بعد التخصيص شائع **قوله** نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب لفظا في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى **قوله** بعد الا اشترط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لولم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره **قوله** فللتحرز عن

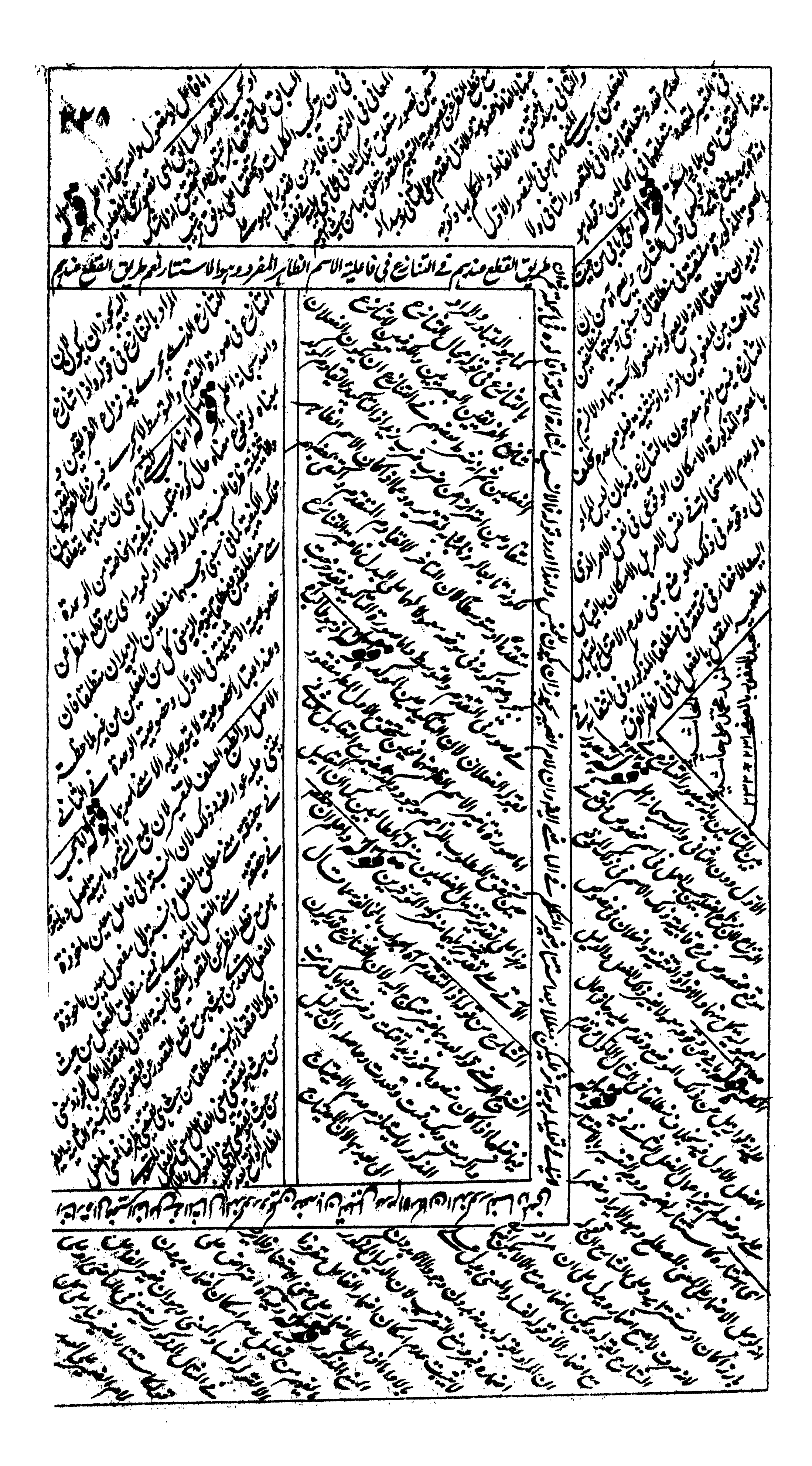
توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز

الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي ولقائل ان يقول التحرز عن
الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود **قوله** فللمنافاة الاتصال الانفصال اي
للزوم خلاف المفروض **قوله** ثم جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له **قوله** لانها
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف والمجوزين ان يستدلوا
بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اي ما نراك اتبعك احد









طريق القطع عندهم في التنازع في فاعلية الاسم الظاهر المفرد وهو الاستتار لعدم طريق القطع عندهم

في حالة من الاحوال لا الذين هم اراذلنا في بادي الرأى اى بلا روية قوية وقد
يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اى اتبعوا في بادى الرأى او بان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمير
المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيد
الذى ضرب غلامه واكرم هند رجل ضرب غلامها **قال** وجب تأخيره لم يقل
وجب تقديمه اى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل **قال** لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح
لا باعث **قوله** لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين
الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شئ عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع
المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار
الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ
لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن الفاعل لا عن الفعل و
الاهم تقديم المسؤل عنه **قوله** يزيد موضوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب
ان يبكى عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة **قوله** بقرينة السوال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسوال فنزل المسبب
منزلة المسبب **قال** لخصوصية اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصوصية خصوصية غيره ويحتمل

منشأ لالتباس الفاعل والتردد فيه ١٢ **قوله** فنزل المسبب اى نزل سبب السوال وهو لفظ المبنى للمفعول

ان يكون للوقت ثم يحتمل خصومته وخصومة غيره **قوله** متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفي برائحة من الفعل لاسيما بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء
قوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء **قوله** ومختبط مما تطيح حكاية
حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع
بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حتى يقال
اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله**
والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل تامر ودارع اي ذات طوح يقال طاح يطوح وطاح
يطيح اي ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن يقال رياح لواقح
اي للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التي
اهلكتها الطوائح من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح
يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بصيغة
الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر
اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة
نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه
واصله ان رجلا شريفا لطمته امة **قوله** فحذفت الجملة انما يقدر جملة

لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية

قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز

ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع

قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت

على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول

كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين **قوله** اقتصارا على اقل مراتب التنازع

واولها **قوله** معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين

سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر **قوله** اذ هو يستحقه

قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل

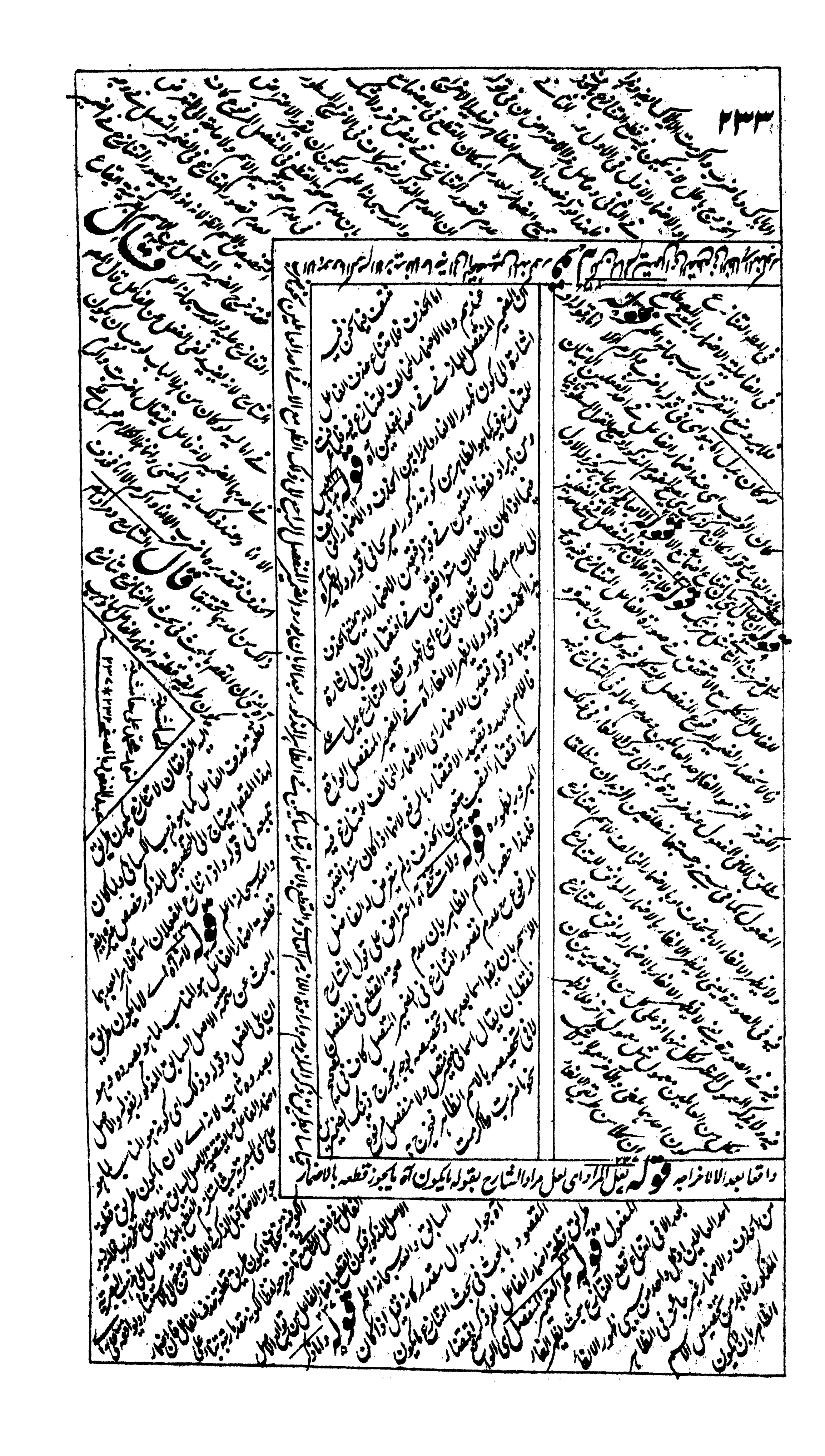
والمانع مرتفع **قوله** ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لو قوعه مخصوص

او بعموم طرفا النسبة بهما وانما قلنا بعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان

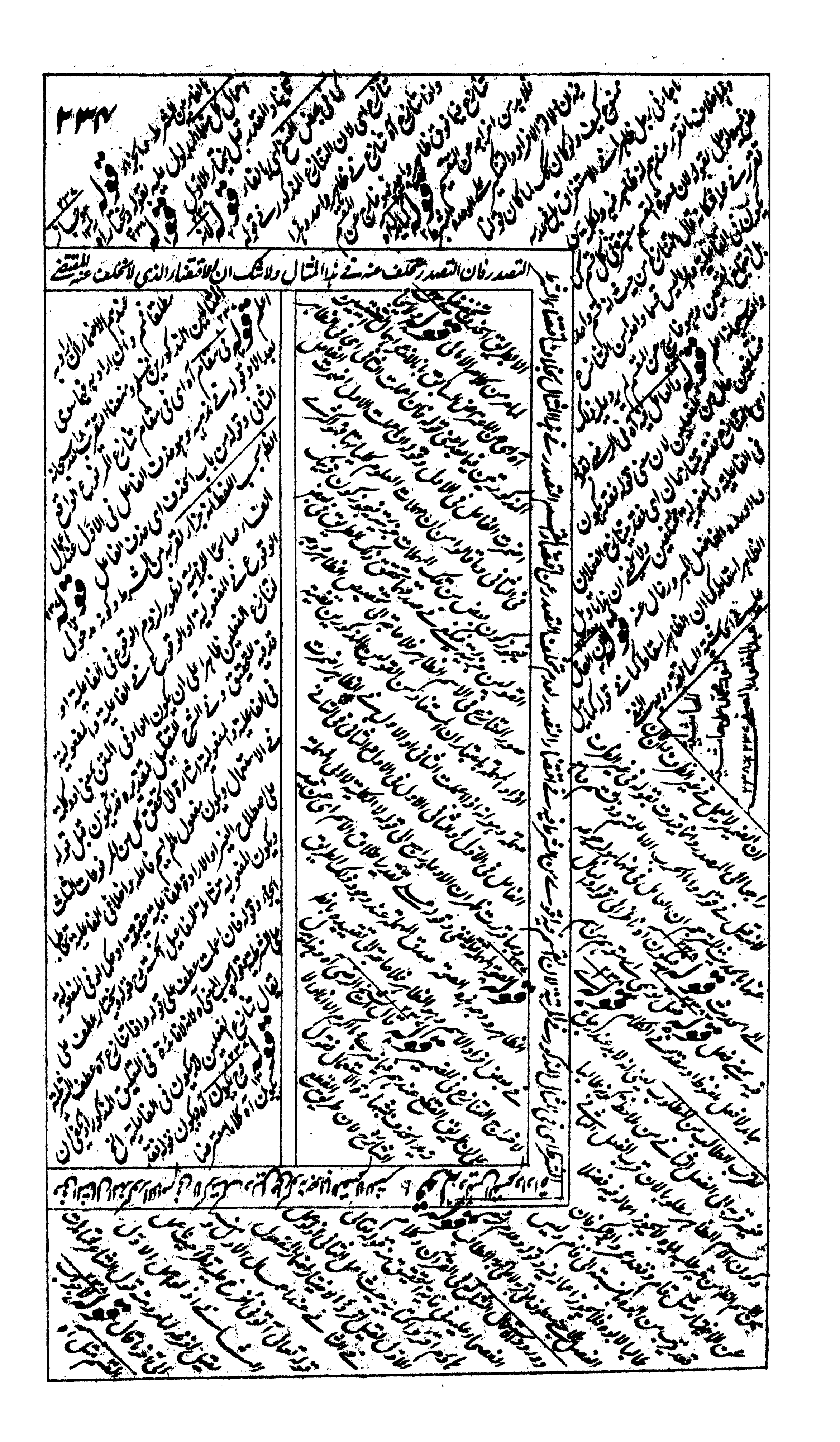
منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق

ثم تبين اذ لا تنازع بالفعل حال التحقق لفعلين لوجدان كل منهما معموله لا حال التصور الذي هو مبدا

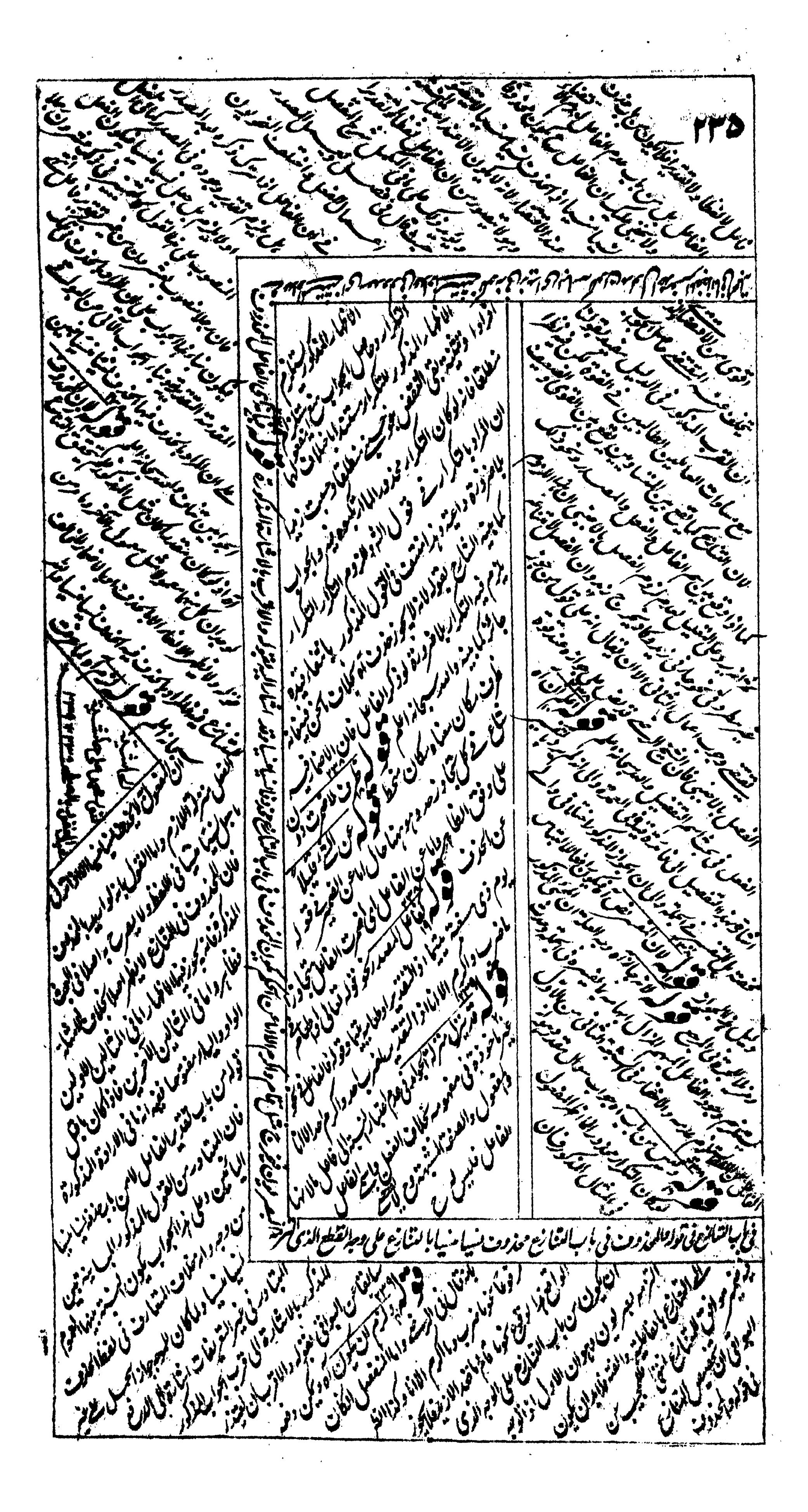
التحقيق قوله ويصح ان يكون هو معمولا وقوعه في ذلك الموضع اي لا يابى من حيث
انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور التنازع ولا يخفى ان
منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا
للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين و
ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالاولى
ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له
والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه كل من
الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة ملجئة الى ترك الالغاء
فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك



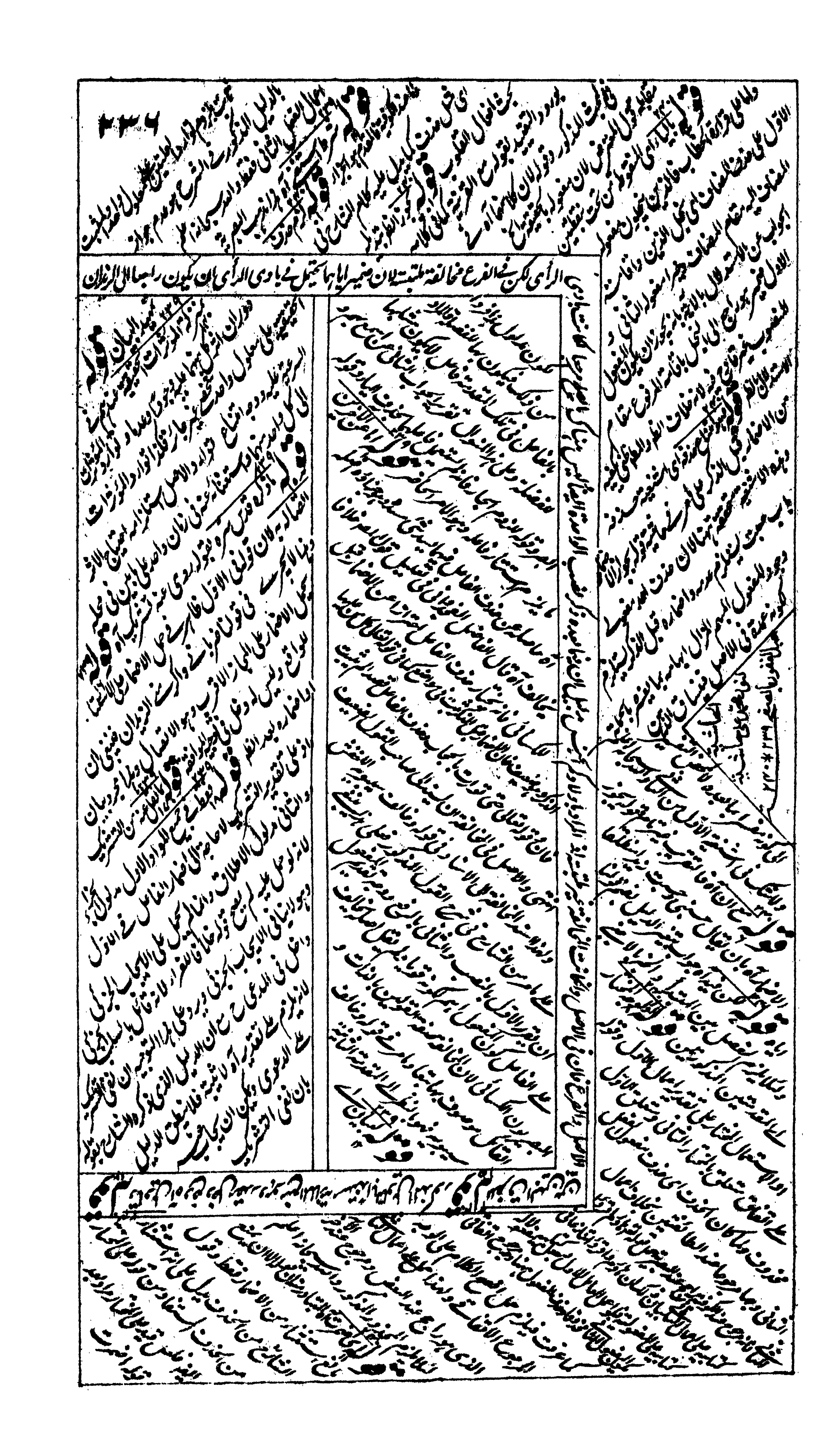
واقعا بعد الا او خراجه قوله بقل المراد اى لعل مراد الشارح بقوله مايكون آه مايجوز قطعه بالاضمار



التصدير فان التصدير تخلف عنه في هذا المثال ولا شك ان الاقتضاء الذي لا تخلف عنه للمقتضي



في باب التنازع في قوله المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا باب التنازع على وجه القطع الذي



الرأي لكن في الفرع مخالفة ملتبسة لان ضمير ايا ما يحتمل في بادي الرأي ان يكون راجعا الى الزمان

ماضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع فى بعض صور
الضمير كاف فى عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المصنف رح بالتنازع الخ لانه المناسب
لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية
فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فتتميم البحث **قوله** فلهذا خصه بالاسم الظاهر آه
قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلابد من تخصيص الظاهر
قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغى ان يحذف ولا يجاب بانا ندعى المهملة لا الكلية لصحة المهملة على
تقدير اطلاق الاسم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضى يلزم البصريين فى هذا المقام اى فى مقام
ما ضرب وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا
فى انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك **قال** فقد يكون الظرف بحسب اللفظ
جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع فيجوز ان يكون الجزاء قوله فان اعملت الثانى والمقدر الذى هو جواز اعمال

قوله فيجوز آه اى اذا جعلته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء ١٢

كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ **قوله** ليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور
لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظم وتنكيره ايضا **قال** مختلفين حال والعامل
فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين
المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب
مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل توهمي **قوله** لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب
وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا
كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله
ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة
الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر **قوله** لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما
في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر
نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا
الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصا فيه **قوله** وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار
المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ
افرادا وتثنية **قال** دون الحذف ظرف لاضمرت **قوله** لانه لا يجوز حذف
الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل
المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث
حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم

بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمني زيد المنزل منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيه ومن تزيّا بزيّ قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل **قال** خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا **قال** وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء **قوله** روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم **قوله** ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك **قال** ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد

المؤثر الحقيقي وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة ۱۲ **قوله**

مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في

السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه

قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم

اي بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض

عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق

ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا

بجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر

بالاجنبي وهو قبيح **قوله** على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق

الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعرها وم اقروا كتابيه على

اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح **قال** الا ان يمنع مانع

اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع **قوله** وهو انه لو اضمر مفردا خالف

المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد **قوله** ولو اضمر مثنى خالف المرجع

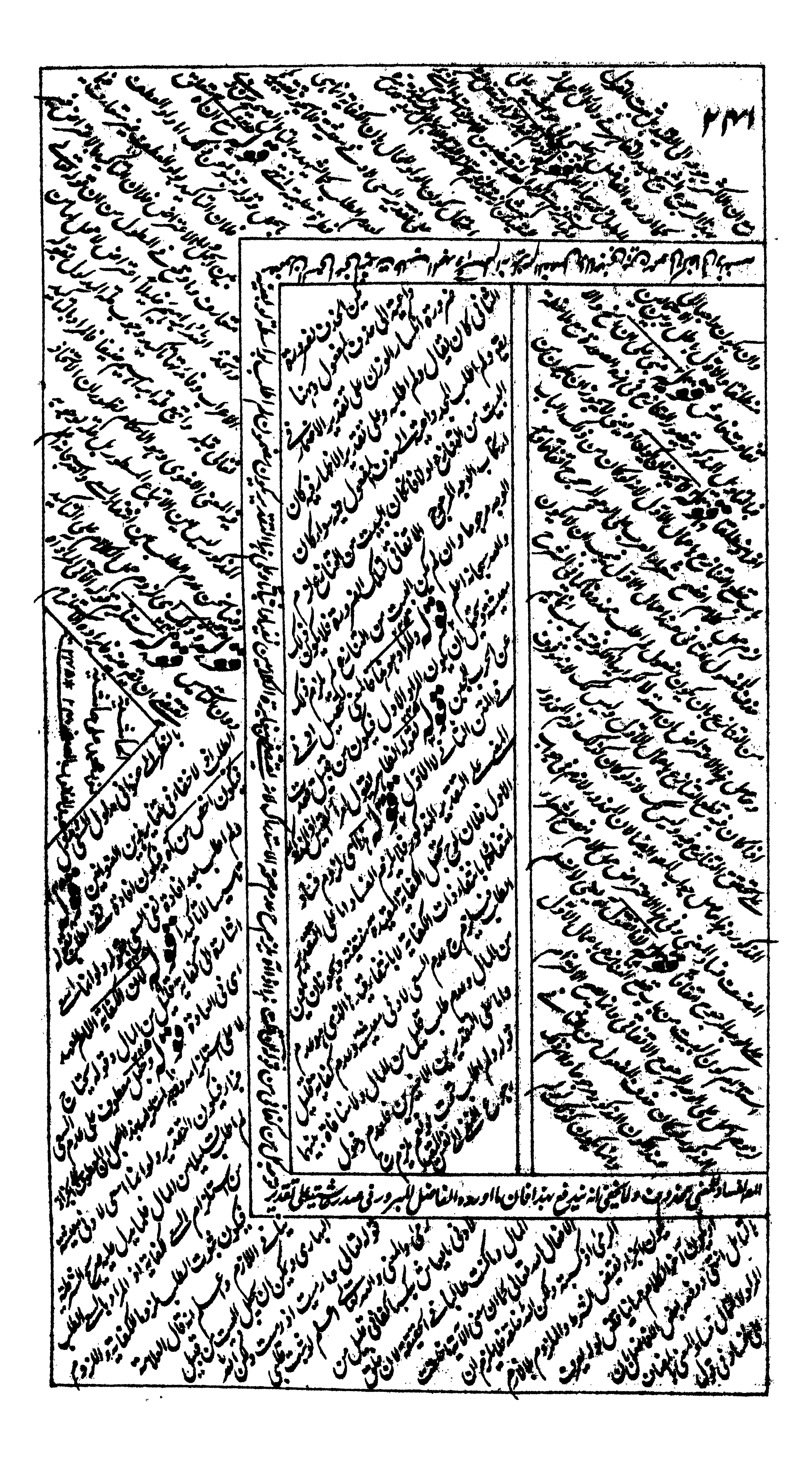
قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير المرجع اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة

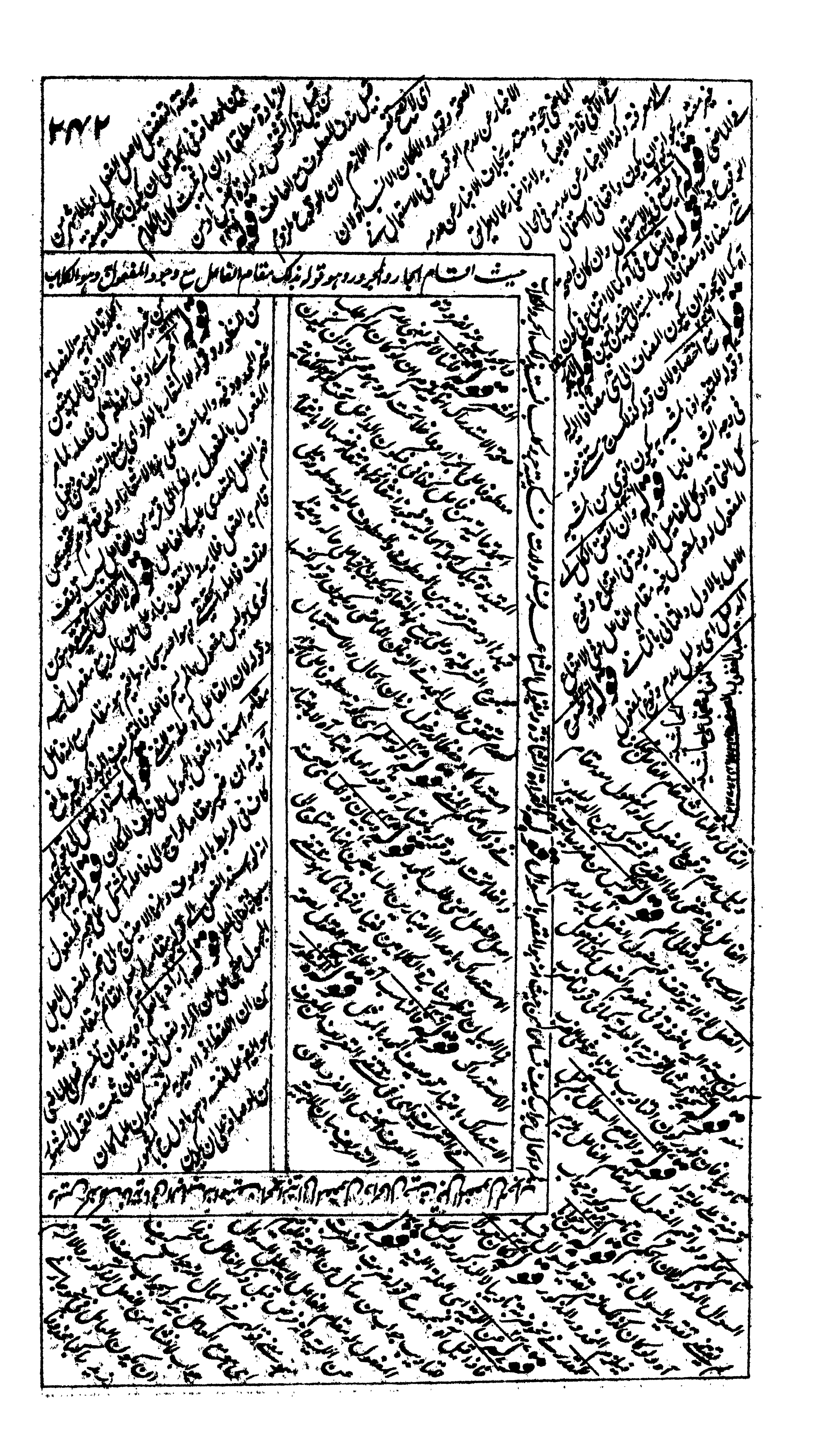
وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي

التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا مبني على

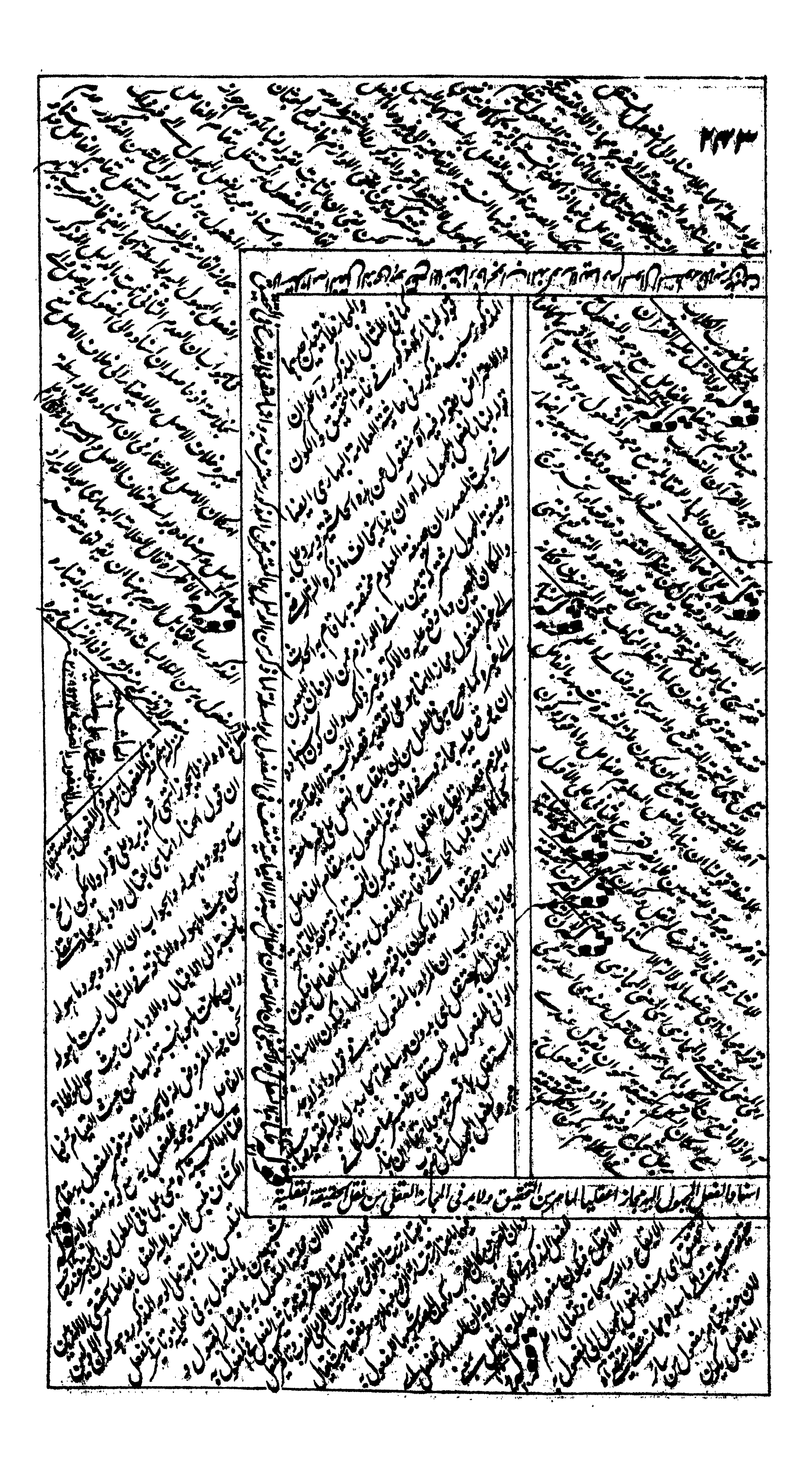
ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبأ به **قوله** المستدرك الا انه لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون

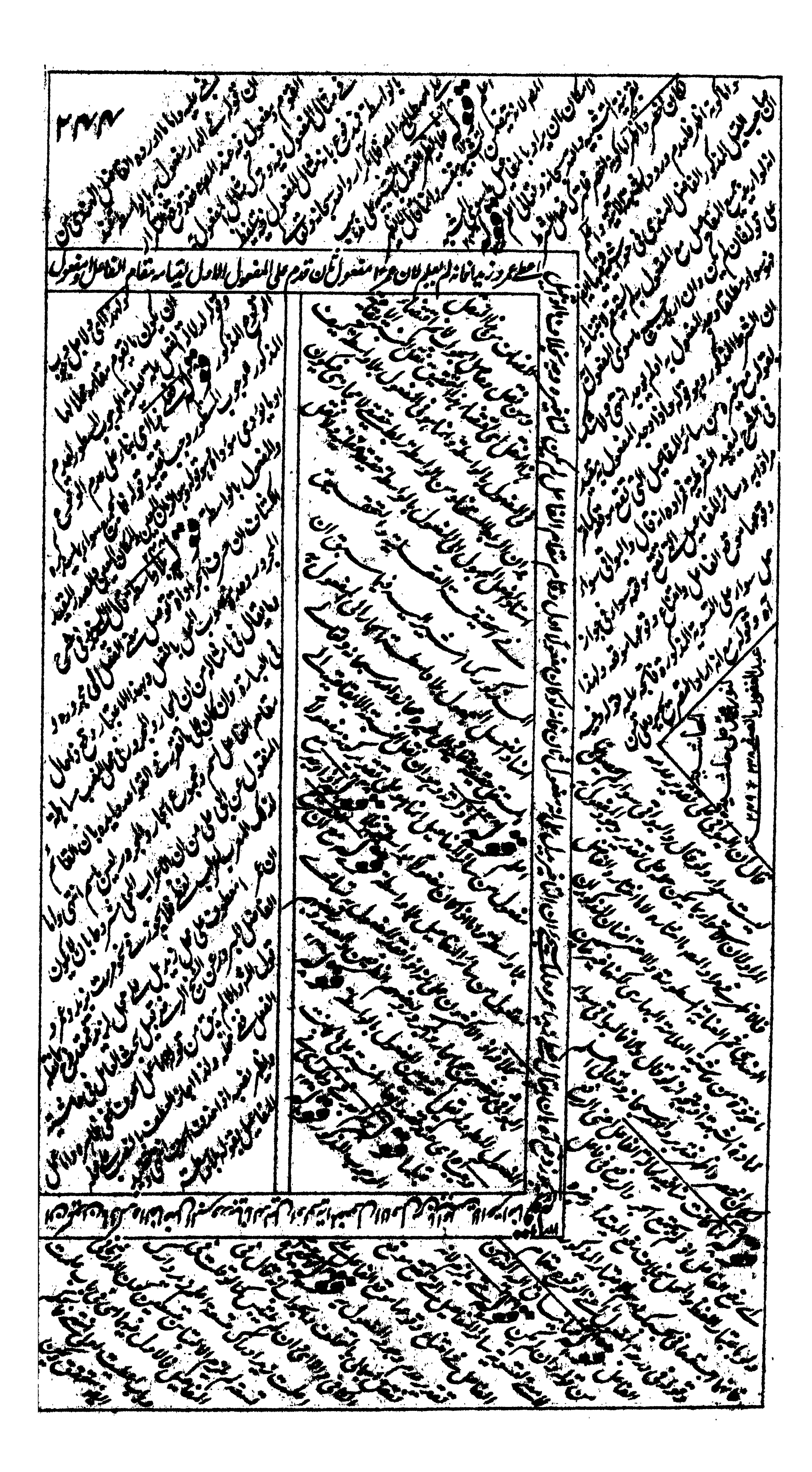
من باب اعمال الاول والا لزم حمل الاستعمال على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول





حيث اقسام الجار والمجرور وهو قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكتاب





الحذف لضرورة انكسار الوزن **قوله** لا دنى معيشة المعيشة زندگانى وانچه بآن

زندگانى كنند والمراد هو هذا **قال** وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد

وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى بدل او بيان لقوله قول امرئ **قوله** على تقدير توجه

كل من كفانى الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى اما اذا كان الجملة

حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول

للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون

التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى

مستلزم لنفى الطلب ان قلت السعى الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب و

نفى الخاص لا يستلزم نفى العام قلنا المراد بالسعى ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية

يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ **قوله** لاستلزامه عدم السعى وجعل نقيض الشرط

جزاء له **قوله** وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اما منافاته لعدم السعى فلما

مر من ان المراد من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه

صريح الشرطية **قوله** فعلى هذا ينبغى ان قلت يلزم عدم صحة الاستدلال بقوله

ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة

او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضى قليلا من

المال ولا مجد لكنه يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صح الاستدلال

باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك

انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفني فدفعه بقوله لكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد بالموثل فالمناسب تقدير المجد الموثل لا تقدير المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكهما في الاحكام **قال** كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله لتعمم الاشعار بالطرد **قال** حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف **قال** اقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير **قال** الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه **قال** ولا يقع اي لا يصح وقوعه لا انه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل **قال** المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى مسندا اليه بشئ آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قال** والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين فان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة وردّ من جوز قيامهما مقام الفاعل **قوله** بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال

ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال الا قبل
تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضُرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب
لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل
المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول
له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن العلية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب **قال** غير خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون و
قراءة عاصم وكذلك ننجي المومنين على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه
بالفاعل قيل بناء الفعل المجهول لم يكن اسناده الى الحقيقة والى غيره مجازا اذ لا ايصار الى
غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو
له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة
قلنا النسبة الى الآخر لهوان النسبة الى الاولين ظاهر لان هذا الفعل المكان موضوع لا ينسب الى ما هو محل الفعل
وقابل له وكان الاولان ظرفين للافعال هي موثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا
مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل من ذلك لان قولك
سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل

لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضُرِبَ في الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد
من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا
قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك
لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان
ما ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو له فينبغي ان يتعين للقيام مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة
مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق
النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا
قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا و
تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره **قوله** شبيه بالمفاعيل الا واسطة واغنا قيد بذلك لان الظاهر
وان كان معنى مفعول فيه عند المص فلا يظهر القول بالتشبيه **قال** وان لم يكن فالجميع سواء
قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير
وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير
وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة
المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون
لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
للاعلام فاعل للعلم **قوله** واما عند عدمه آه ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في
مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك
صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا
ما يحترز عن خوف اللبس **قال** ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل **قوله** اي من
جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف
اي من جملة افراده **قوله** على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في قائم
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ م

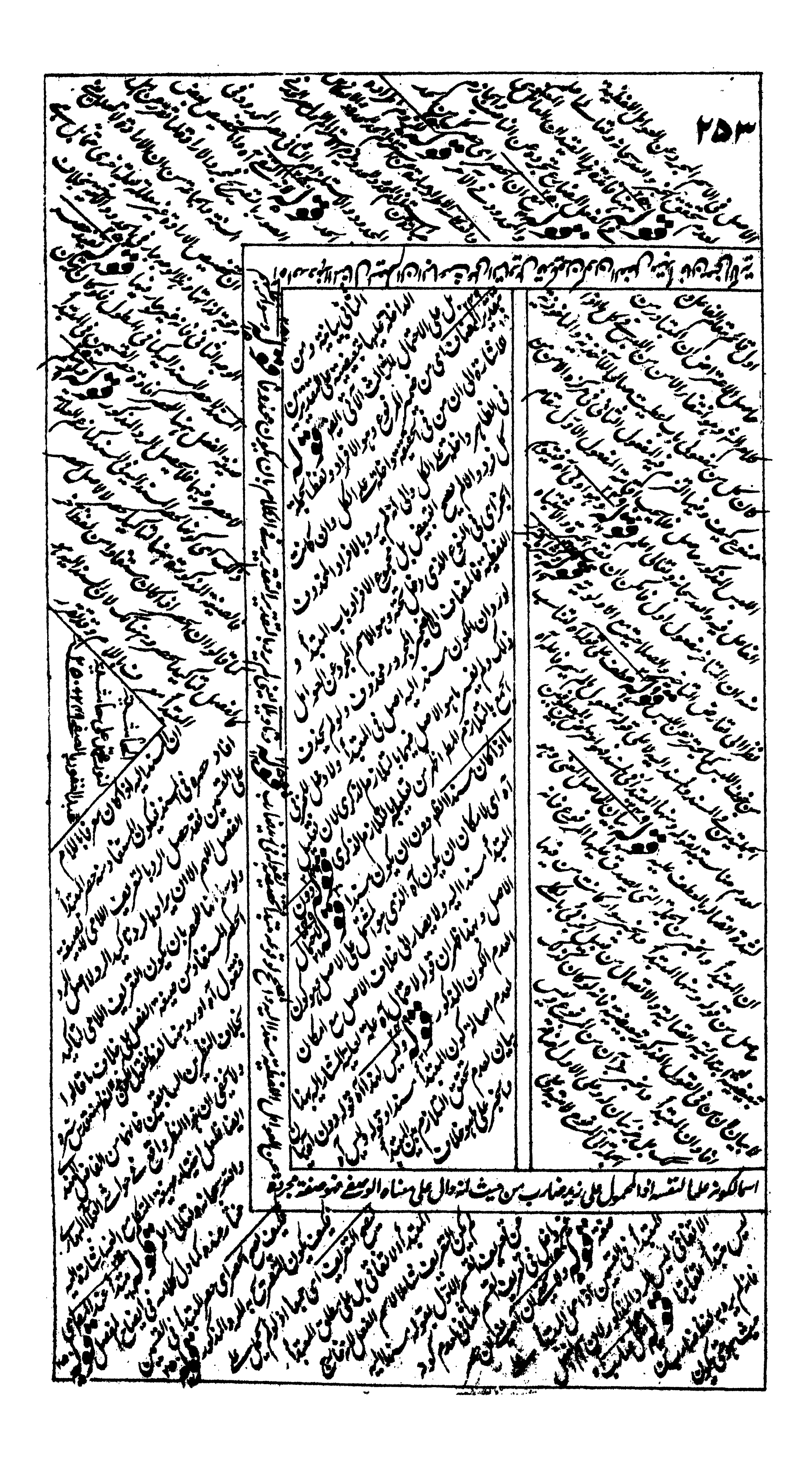
اى ليس التقدير يعنى التقدير فى الكلام ان يكون ... قوله وسواء ... فانه بتاويل ... عدم ... بيان

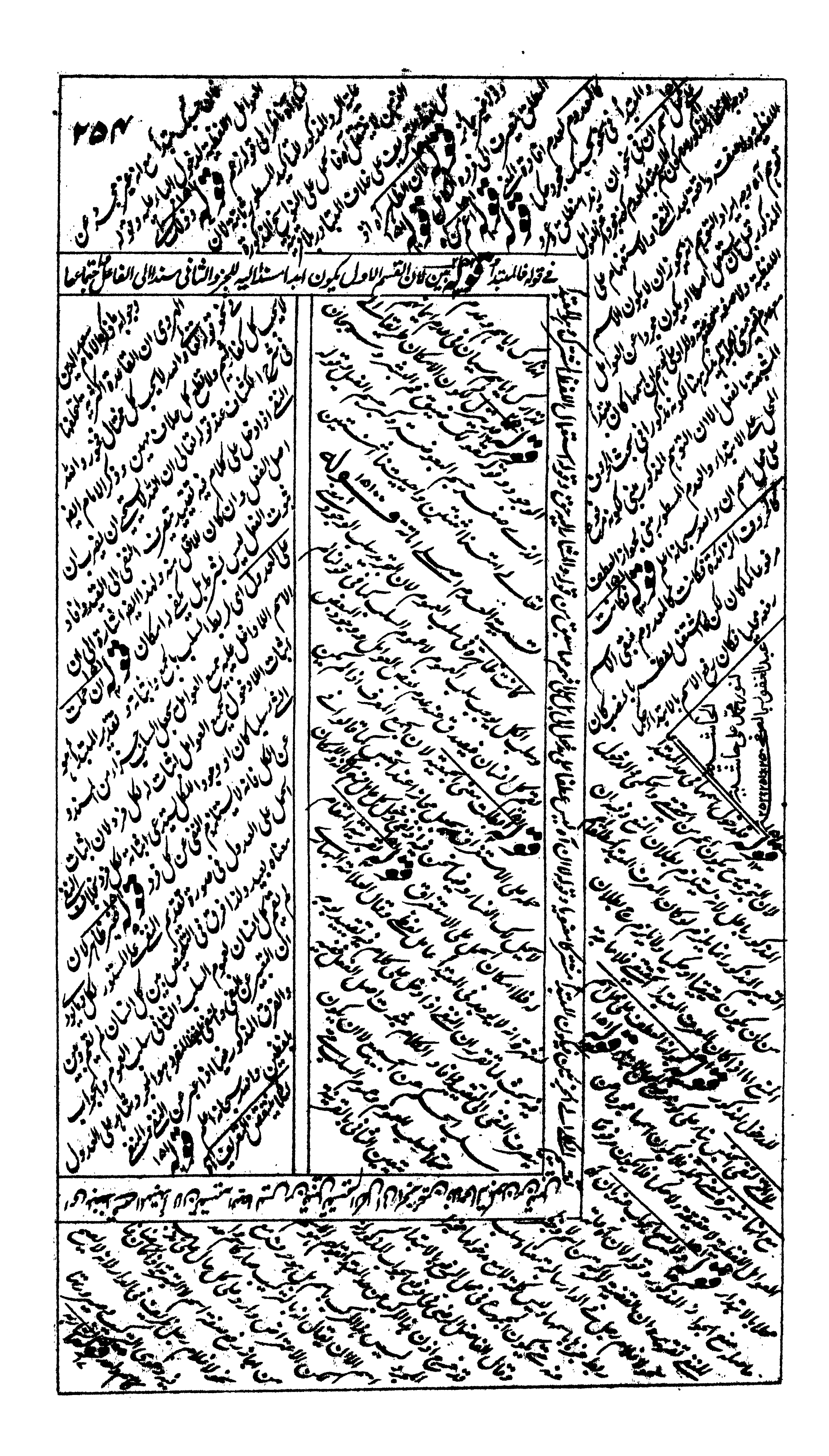
خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقديره بخبر مسند اليه كما
تكلفه كثير من النحاة **قوله** واشتراكهما فى العامل المعنوى وهو ههنا تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه **قال** هو
قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان
الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح
بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهى لتاكيد
الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه ومن الواجب
ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ح ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل
الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد **قوله** او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح
اسم موضعه **قوله** نحو وان تصوموا وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم **قال** المجرد انما صح
التجريد مع انه يقتضى سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة
الوجود كقولك ضيق فم البير **قال** اللفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى

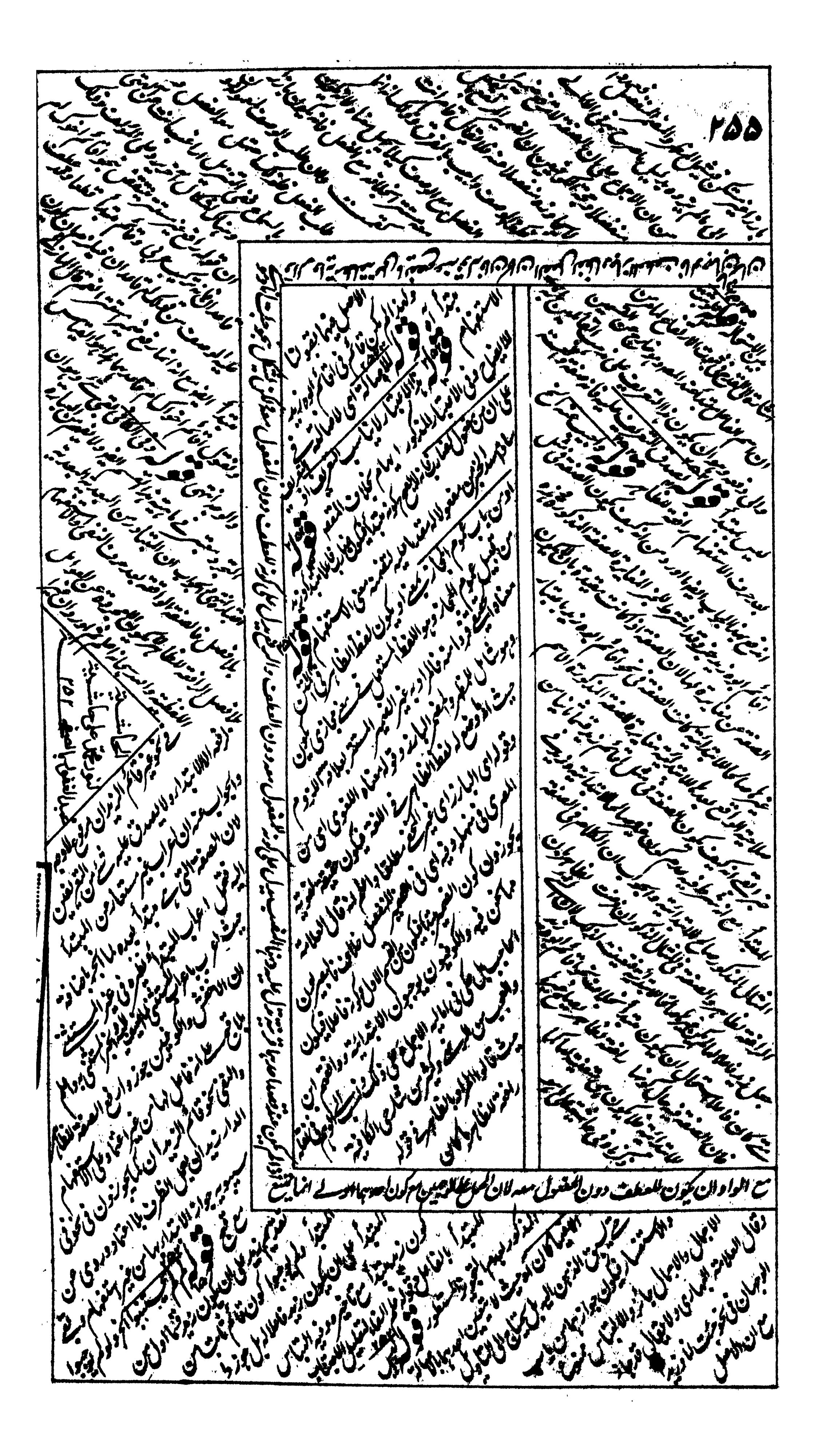
قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ او لا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلان دخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل الاسم بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب

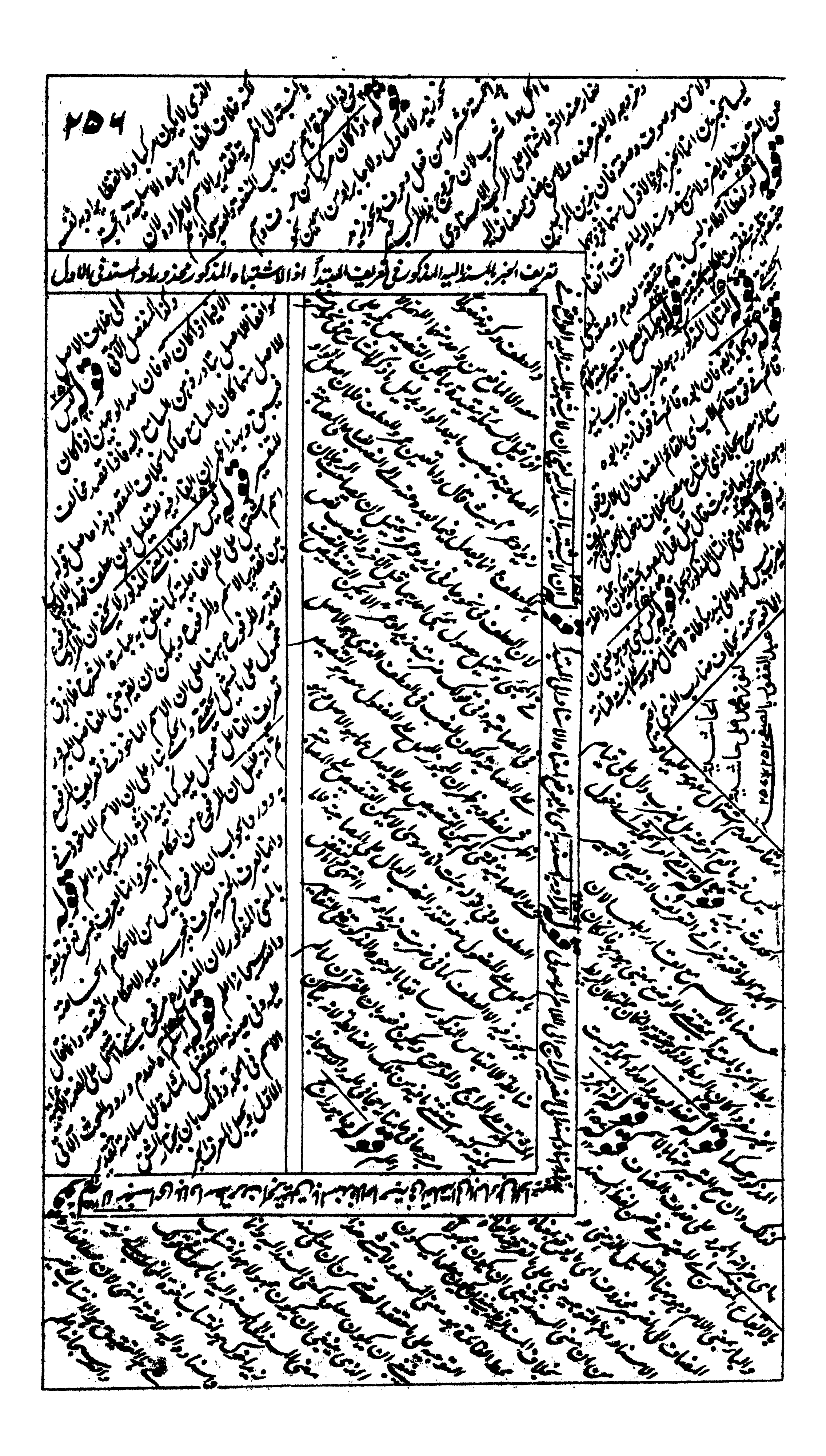
اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قال** والصفة لفظا او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله**

او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لا لاقاعد صفة صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظ معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجر تثنية على اللغة المشهورة **قوله** كون الصفة مبتدأ الخ فقيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا او في جعله مبتدأ خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من







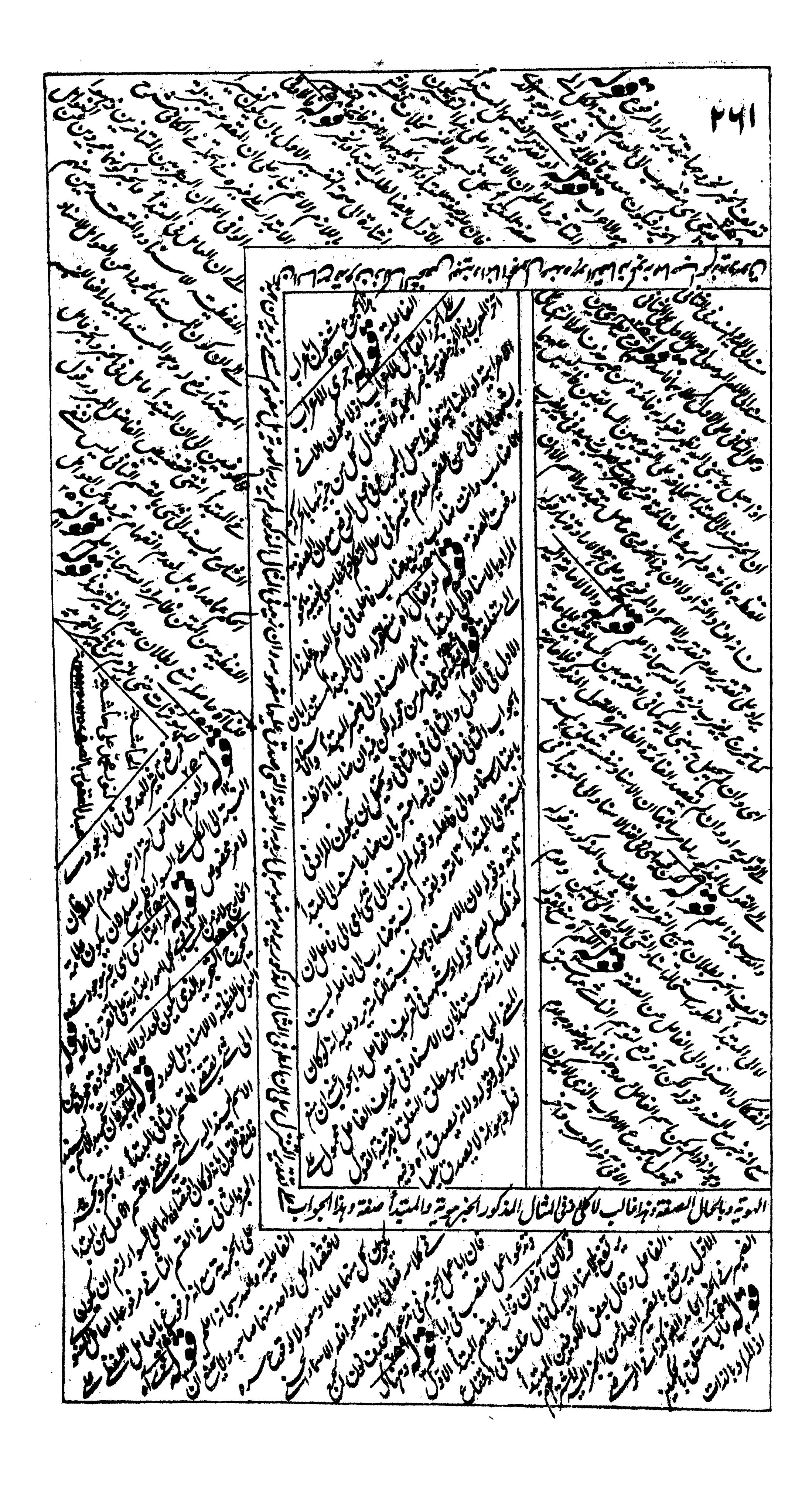


تعريف الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ اذ الاشتباه المذكور موجود في المستثنى بالاول

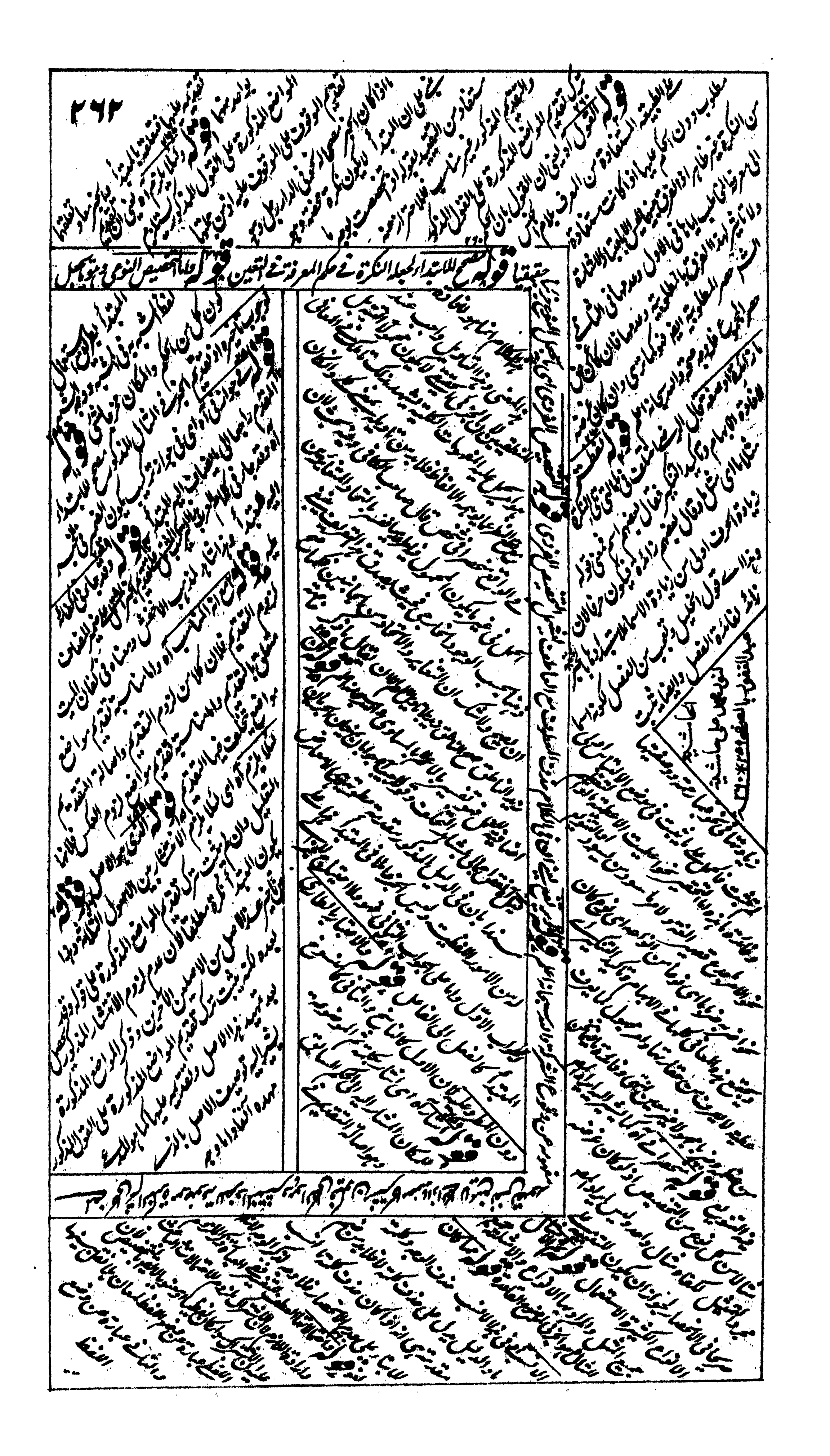
غير معارض بمورث التشويش والالتباس **قوله** هو الاسم المجرد ولك
ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من
تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما
اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو و
ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله**
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن
لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول المراد به
المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في
العنوان **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية ولو كان السكنى في
تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ولم يظهر لقوله به فائدة
والا احتاج اليه وقد يقال وجه عدم الاحتياج اليه **قوله** على التقديرين يخرج به القسم الثاني

والابتداء صح ان التخصيص بالصفة صحيح تنبيه ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

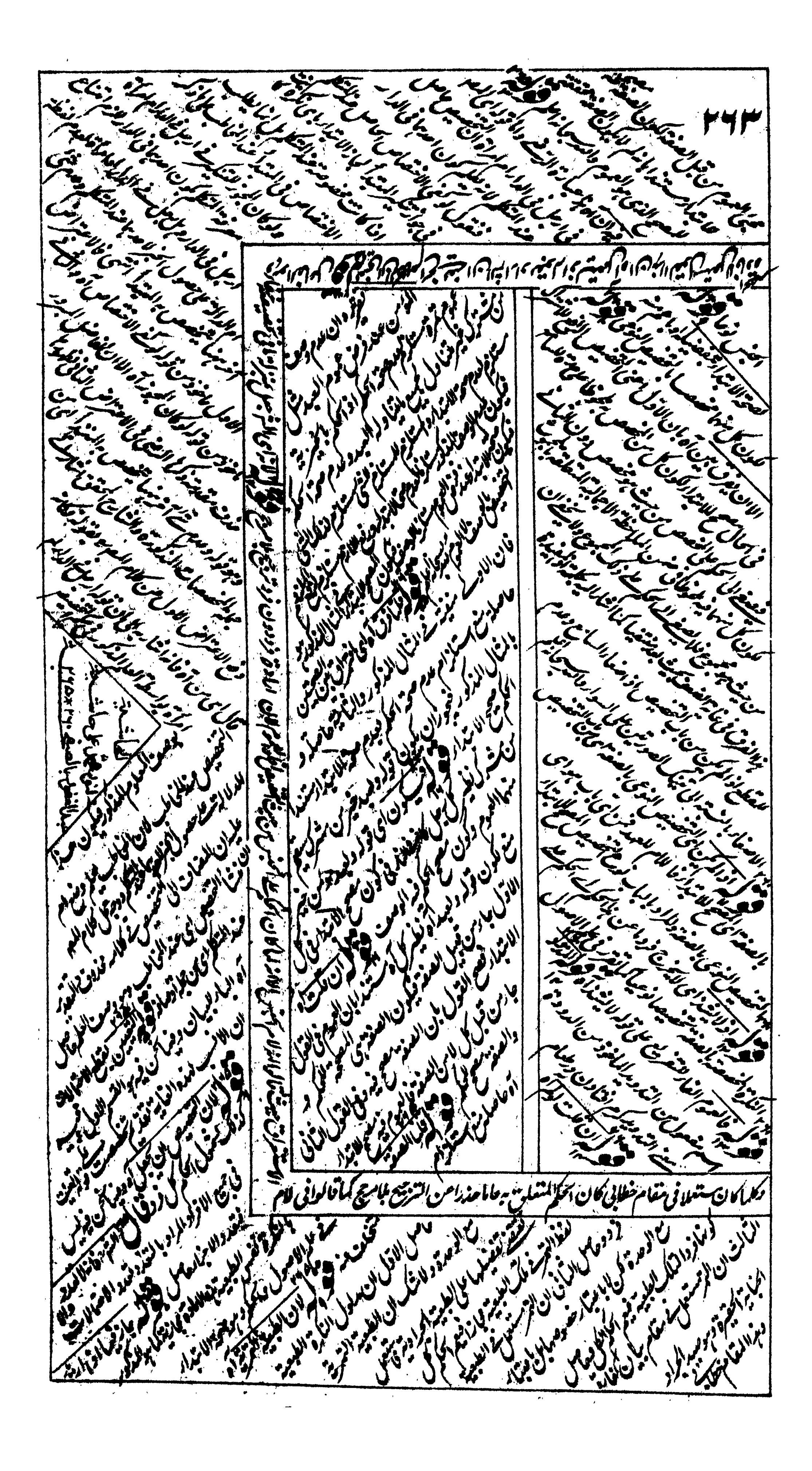
قوله والخبر قد يكون جملة ولعله لا يلزم تقديره ما يبتني ابتناءه على المبتدى عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمط المبهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر **قال** بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل لعبد مؤمن الى اخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار **قوله** يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المد ودعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح ليكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وهو المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة

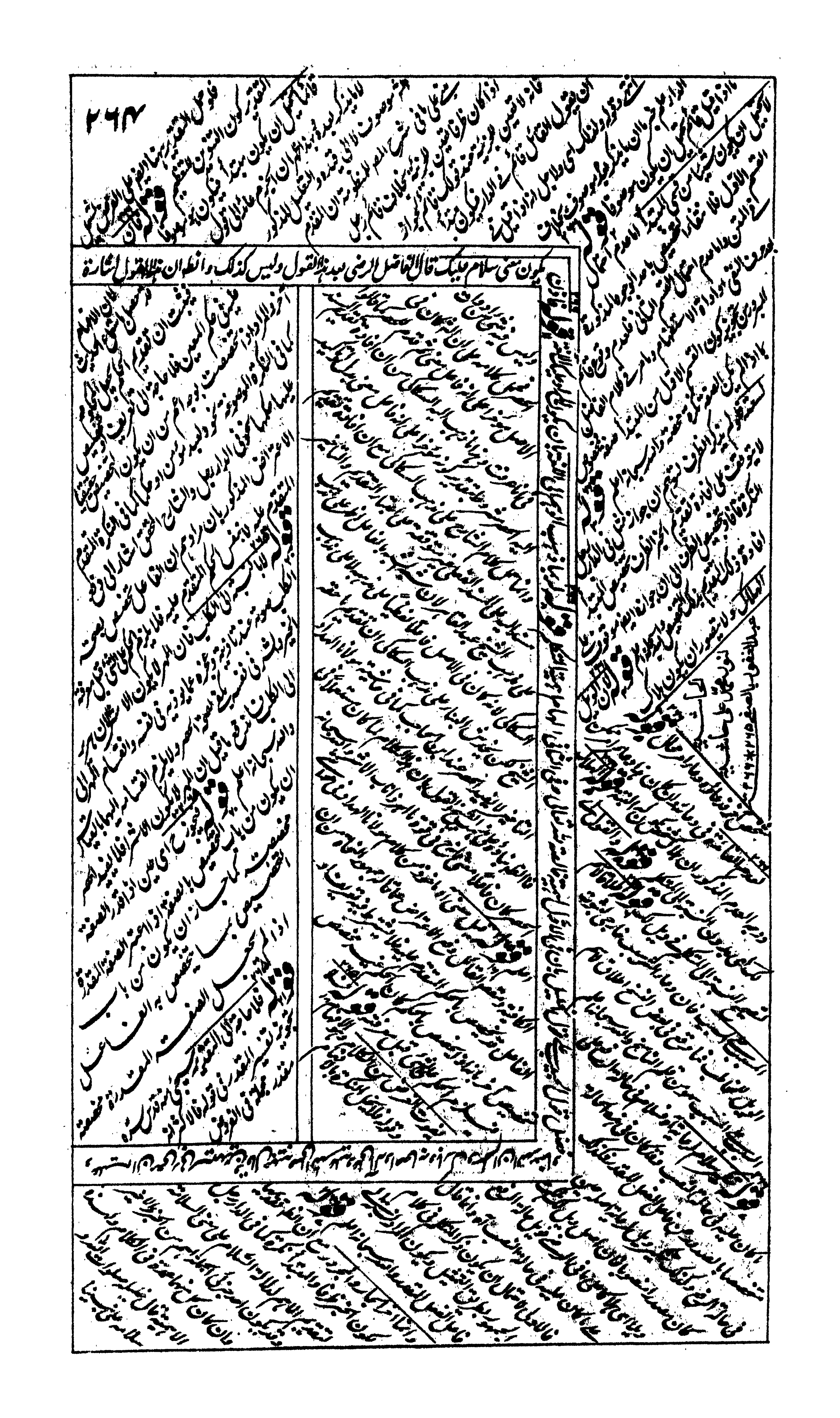


الهوية وبالحمال الصفة وهذا غالب لا كلي ففي المثال المذكور الخبر هوية والمبتدأ صفة وهذا الجواب



قوله يصح للابتداء الجملة النكرة في حكم المعرفة في التعيين





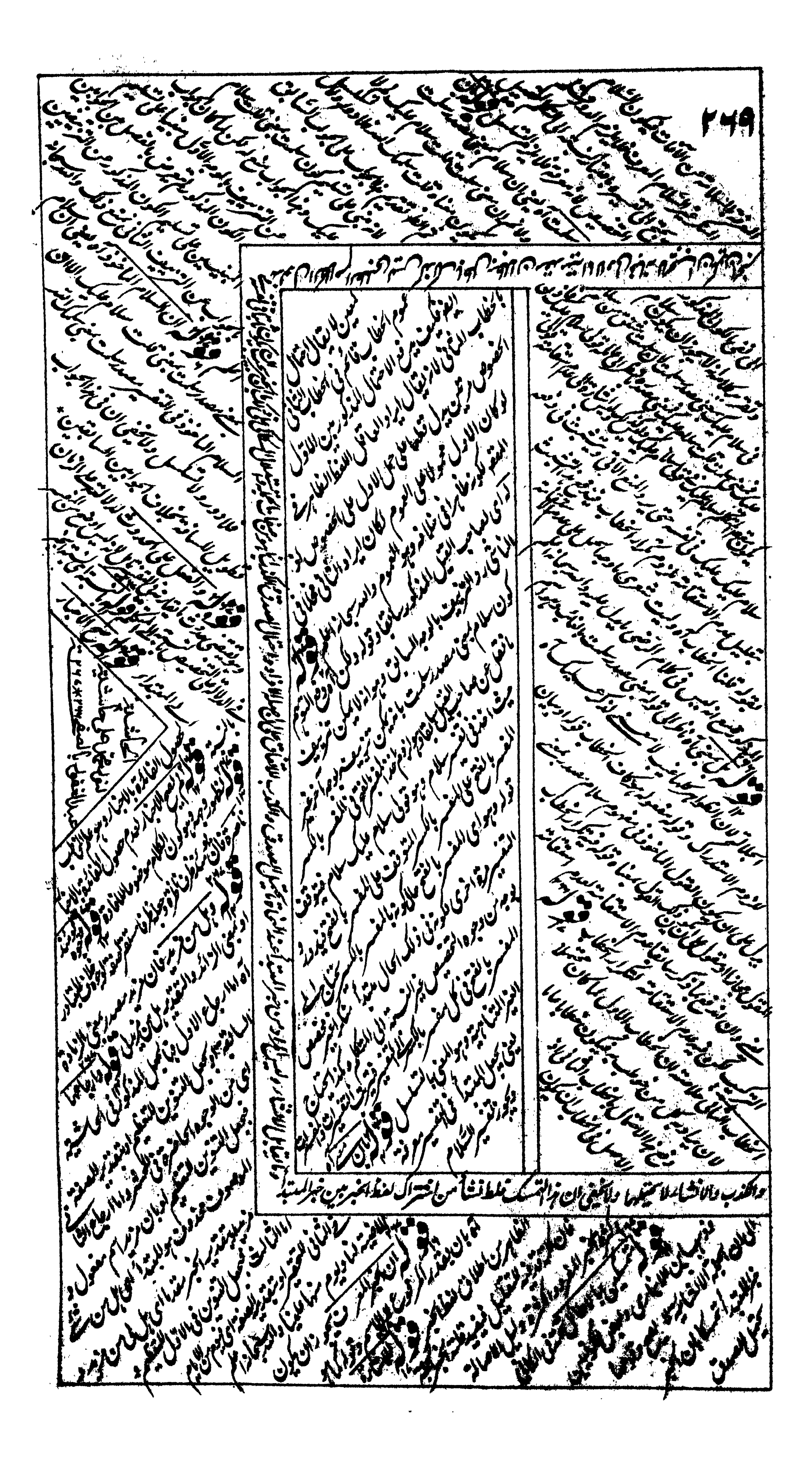
الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا التصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار والاختصاص
المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متحقق فى مثل
ارجل فى الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** تعينت وتخصصت
يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر
امثاله **قوله** فانه لا تعدد فى جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد
بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير
من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر
من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج فى الجنس فيعم الكل او لان
العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح
بلا مرجح كما قالوا فى لام الاستغراق فى المقام الخطابى **قوله** تخصصه بما يخصص به
الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما فى تخصيصه خفاء **قوله**
اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعنى ان الكلام محمول على التقديم والتاخير
كما قالوا فى انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير فى حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك
لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون
خيرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون
من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير

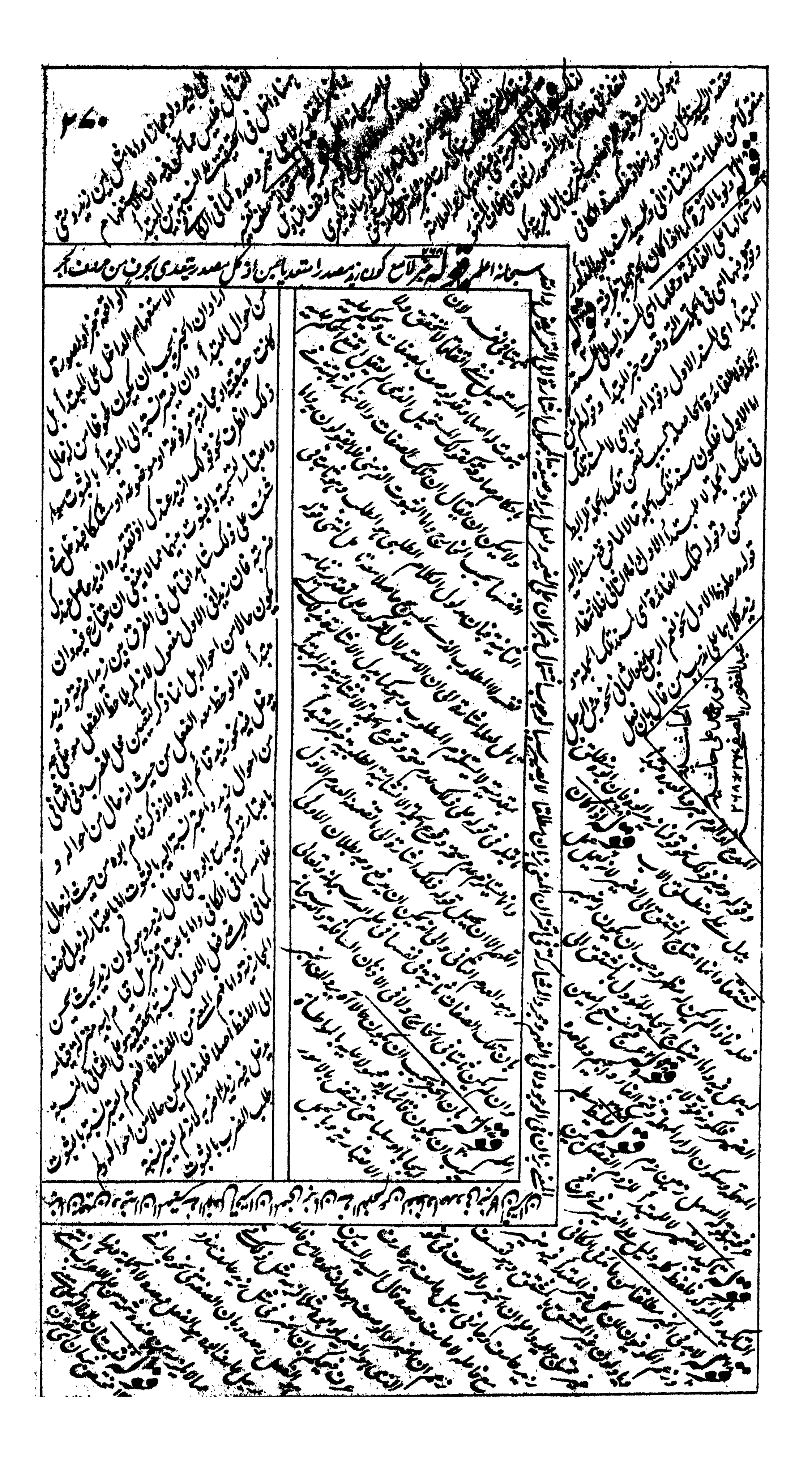
قوله على جزم بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذا لم خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف نسبته قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناها الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقتصر تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت ففي تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني

لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون
تكرارا لغوا وله ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل
وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى التفسير مرة
اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك و
هو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرف وبان سلمت معناه قلت
سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في
المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبلي في التفسير تامل **قوله** وهذا
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان عالما بها امتنع الاخبار وان كان
المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها امتنع الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى
المخصصات المذكورة تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظ فقوله والخبر قد يكون
جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا **قال** الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها
خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية لو كانت قسمية صح ان يكون خبر المبتدأ
ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس
حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب

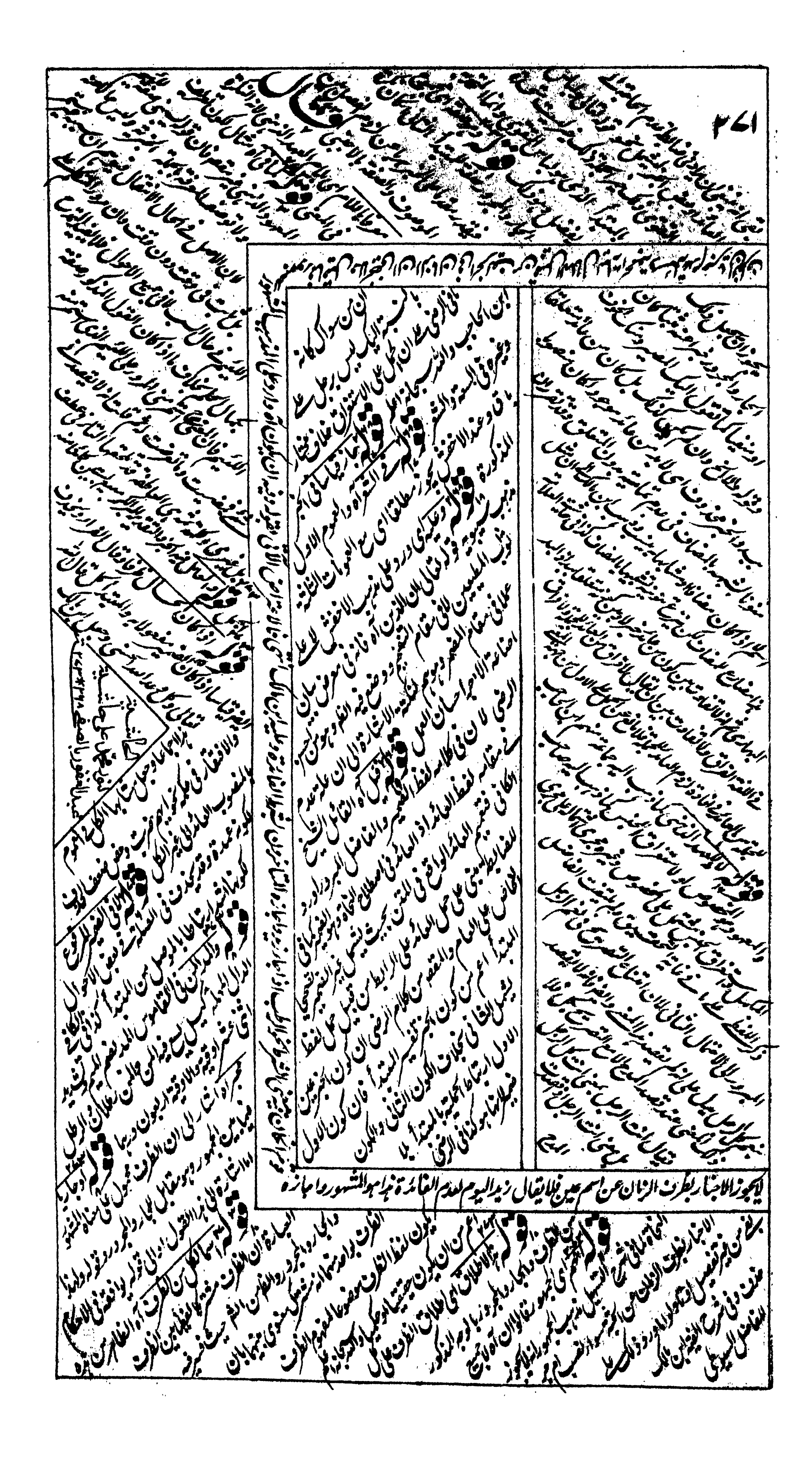
كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر ١٢

صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقرفيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالاخرة **قوله** والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة و محلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك **قوله** فلابد في الجملة كذا لابد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل و المعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير **قال** الكسائي لابد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان و اجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قال** من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام في نعم الرجل لانه للعهد **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم **قوله** كون الخبر تفسير المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا او تلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا من جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته

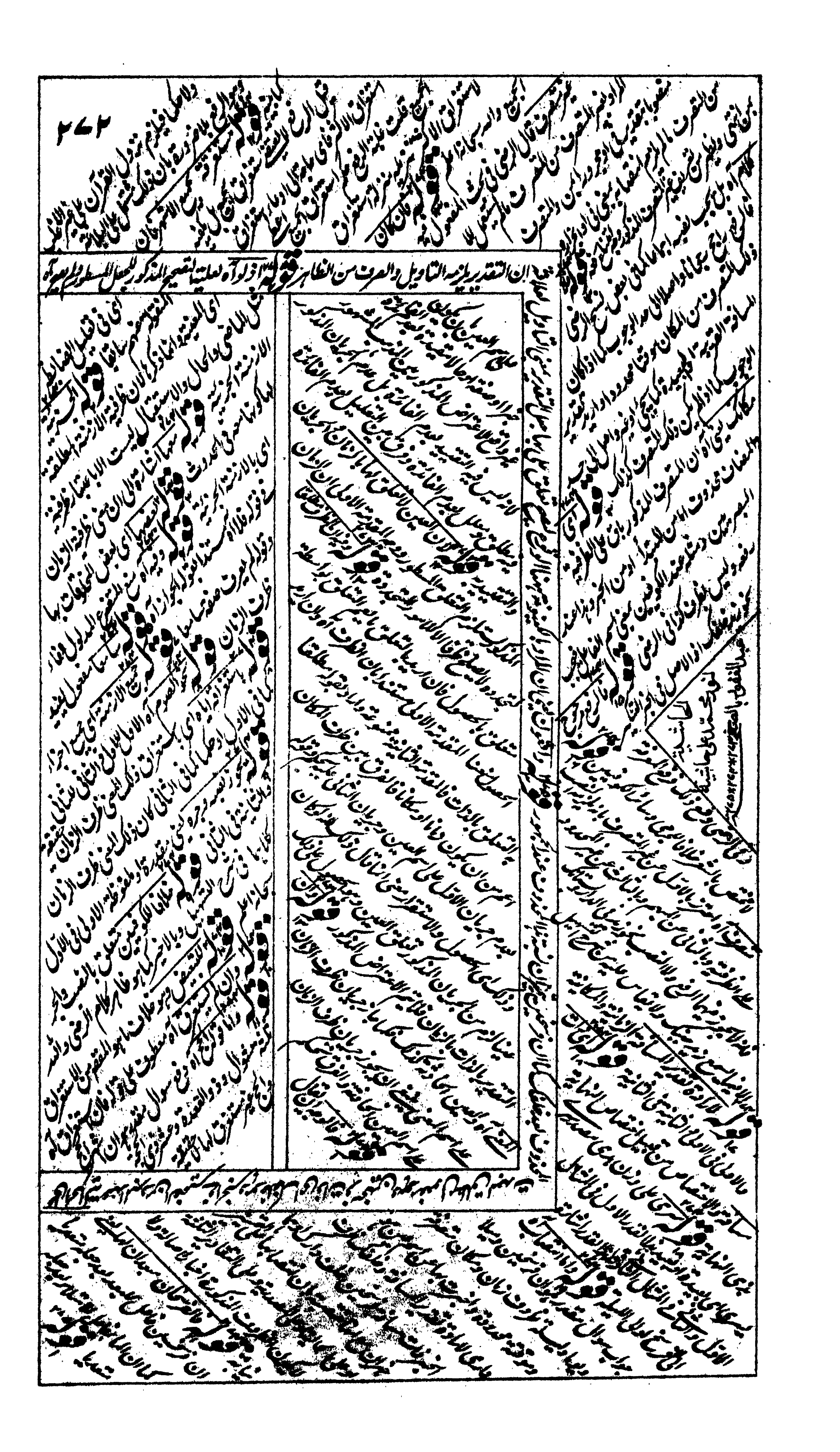




سبحانه اعلم قوله خبر لا مع كون زيد مصدرا متعديا بمن اذ كل مصدر يتعدى بحرف من معنف



لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور وما جازه



تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة

كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما

لان التعريف غير مقصود كما في قوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبني ❊ ويجوز

ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر و ينبغي ان يقدر منه

مؤخرا فلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا

وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير

المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر دوازده شتروار مهذب انتهى الكر اثنا عشر

وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او

جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف

اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو

ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا

ان ظرف الزمان لا يقع خبرا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا لان العين

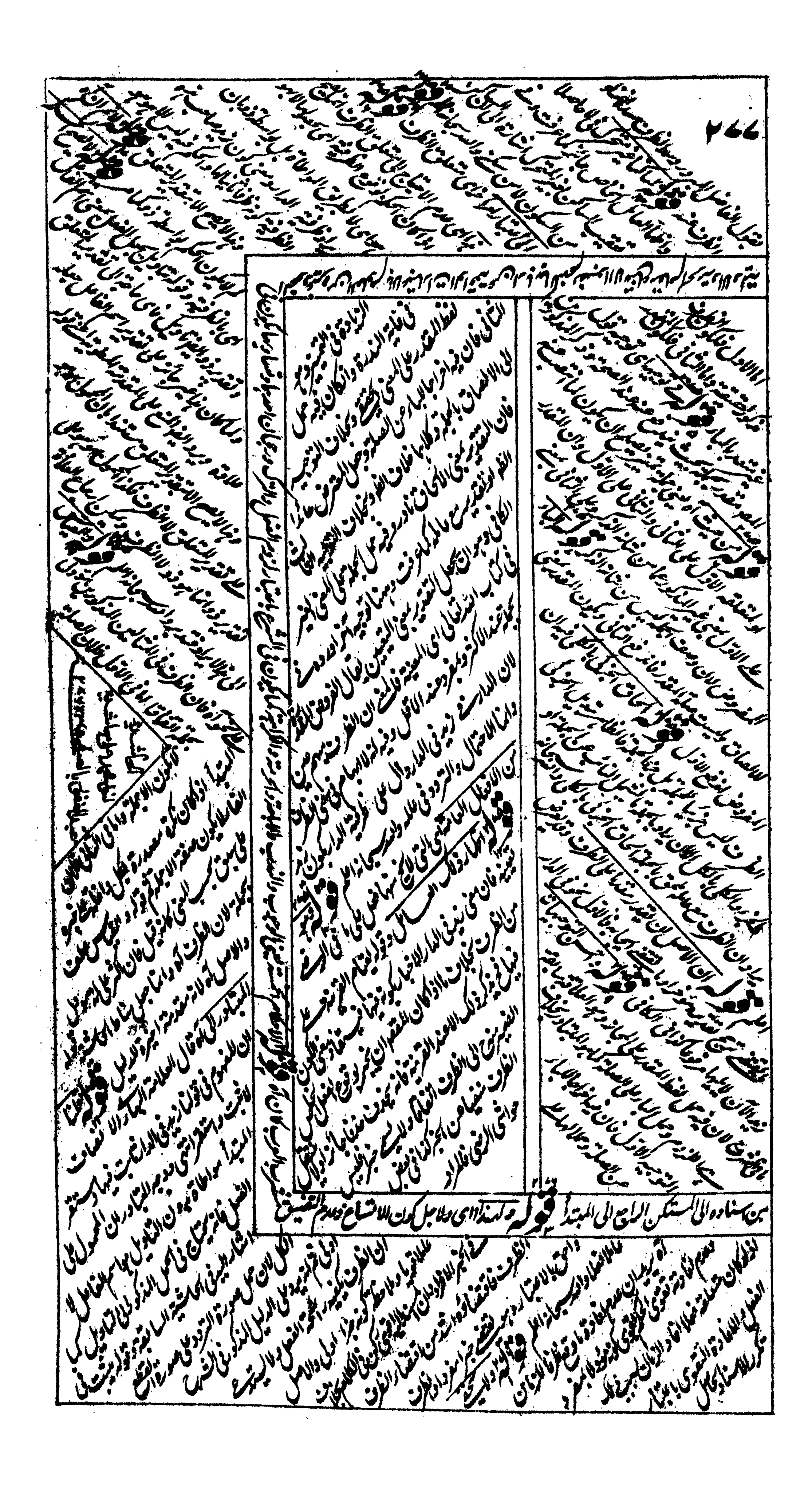
لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى

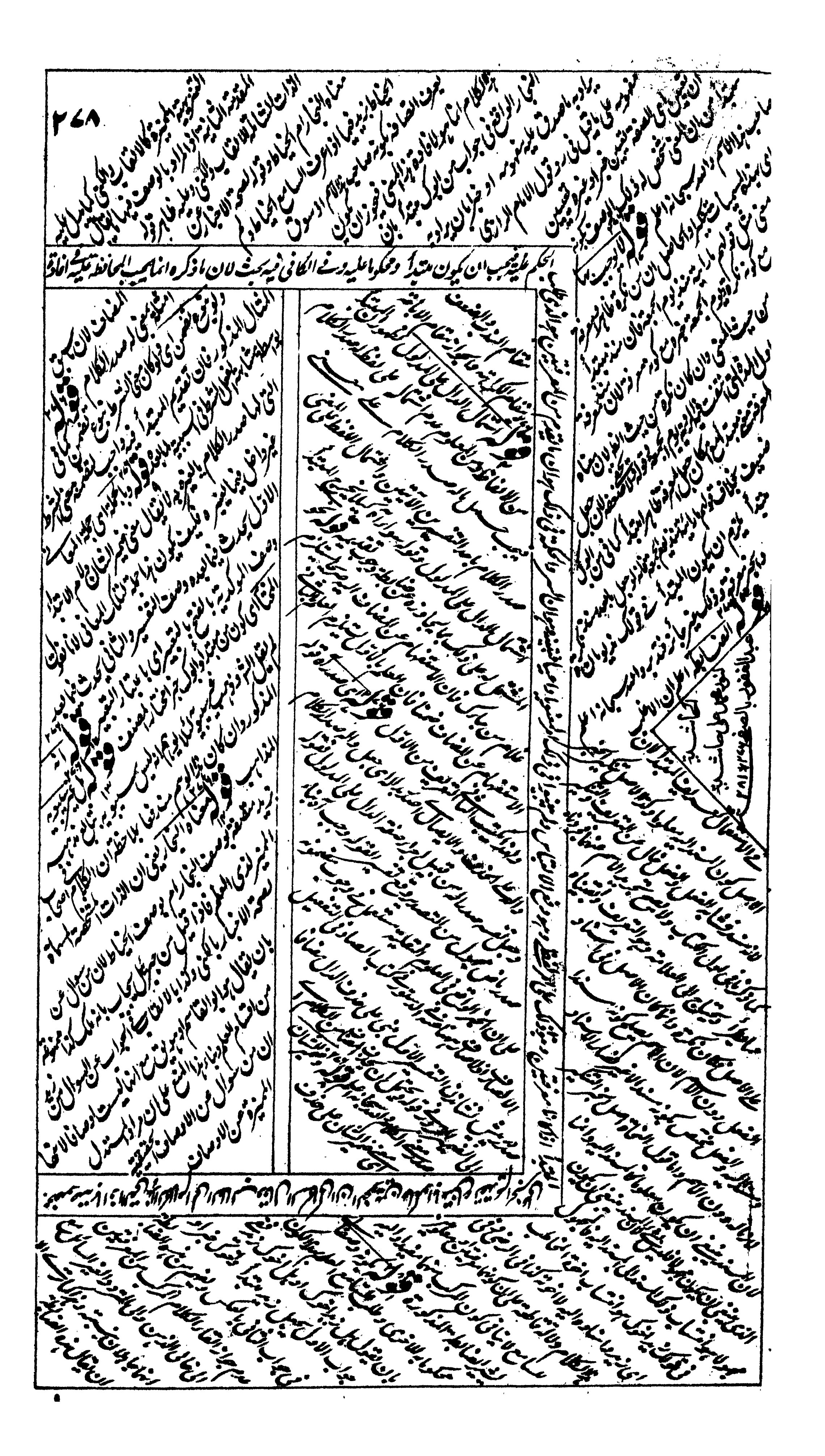
قوله ان المعنى الخ اي ان اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا له ...

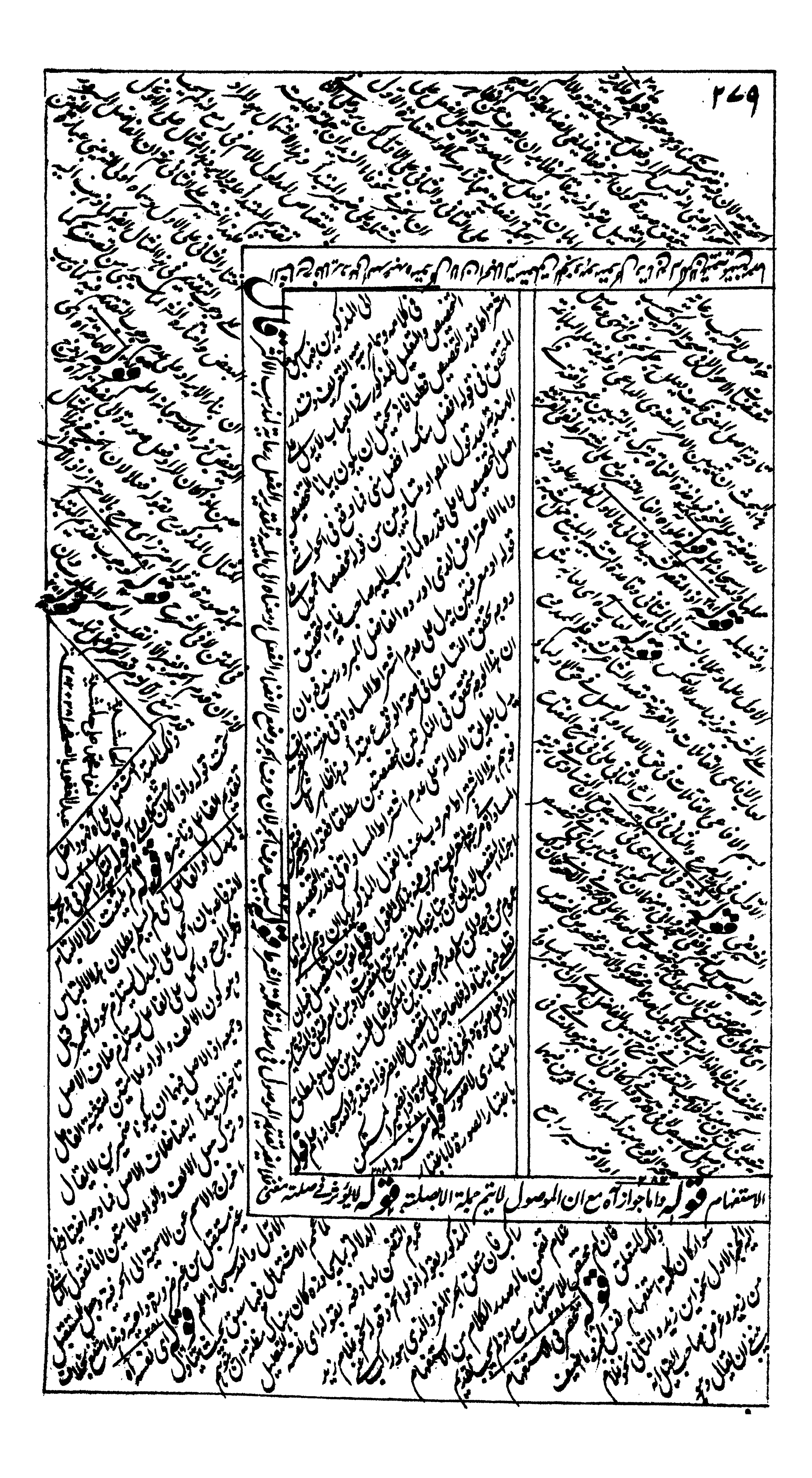
اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجهان يقتضيان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف
للمخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها
ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة
لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا
لم يعرف كونه في الخريف ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا
عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان
الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم
للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره
بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا
كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني
ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من
ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم
عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة
على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سري ليلة ومني
متعلق بمدلول الخبر اي بعيد او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري
خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان

لهاكان للماء في امتلأ الاناء ماء ماً اي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بحكم فرسخين قال والاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اي كائنون واقعون عليه قال مقدر اي مؤول بجملة بجعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار الظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها و اما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار و كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة

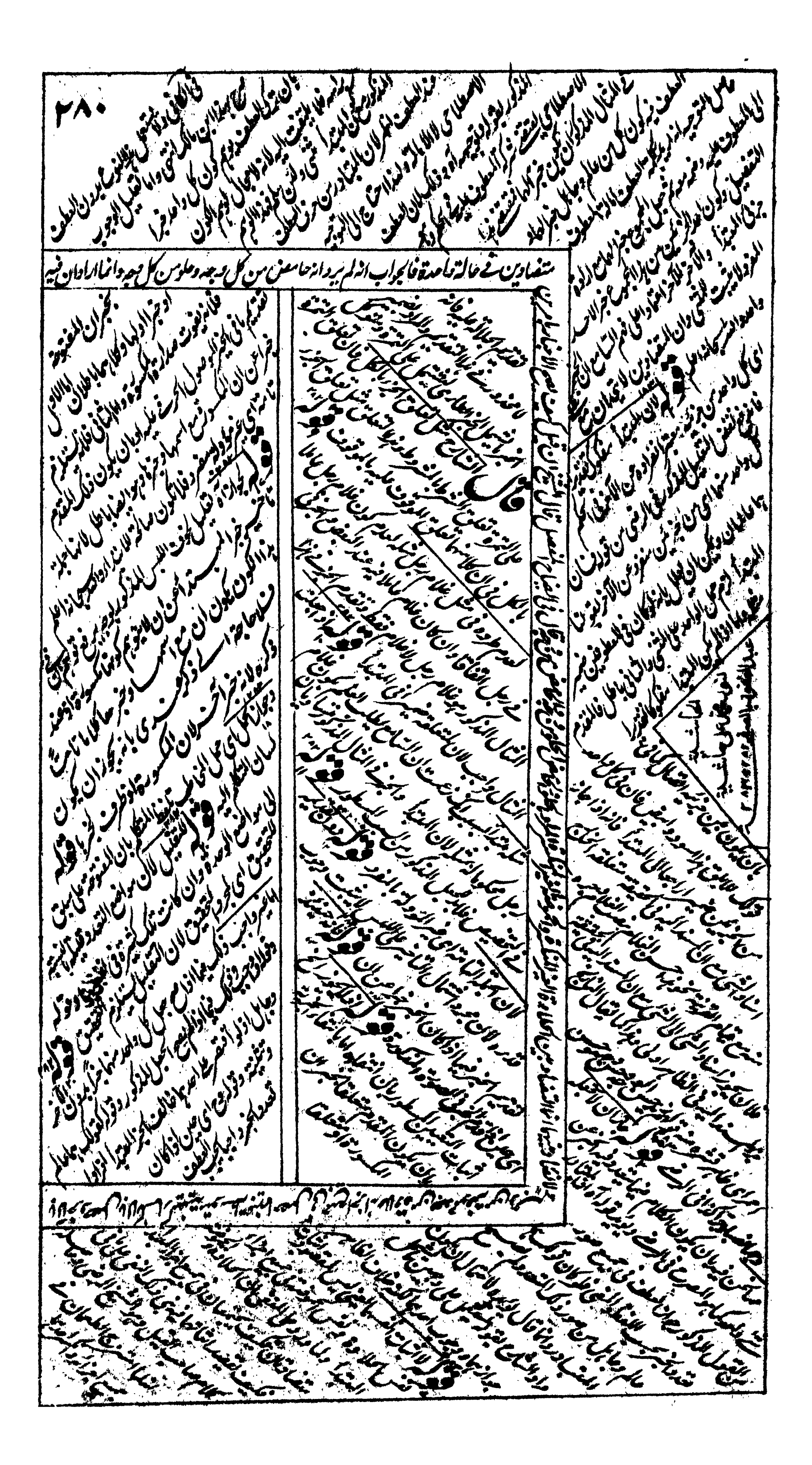
في بعض المواضع ثبت في الكل **قوله** والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد **قوله** وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات **قوله** لكنه قد يجب لاحكام لفظية كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره **قال** مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك **قوله** على معنى وجب له صدر الكلام اي صدر بداله او صدر نفسه مسامحة **قوله** كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمين مثل الذي ياتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه **قوله** وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناها النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب كذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قال** او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما علمت ان السامع







الاستفهام قوله واما جوازه مع ان الموصول لا يتم جملة الا بصلته قوله لا يؤثر في صلته معنى



متضادين في حالة واحدة فالجواب انه لم يرد انه حاصل من كل وجه وعلى من كل وجه وانما اراد ان فيه

يطلب لعلم بكونه وصفا للاخرى تجعل خبرا **قوله** ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة
للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
منه لعاب الافاعي لقاتلات لعابه **قوله** او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهم وبعنه لثبوته
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا له فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد يتم بانه
المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان
لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع
انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزء
المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على
النفي ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها **قوله**
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف
الاصل **قال** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم
متعلقه نحو على ام زيد ذلك تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله** الاستفهام
قيل الوجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم زيد
قوله لتصدره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار
من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

فى الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى **قوله** بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر **قوله** بتبعية يمتنع معها تقديمه وذلك ليس الا في الظرف المستقر انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور **قال** في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف **قوله** مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ **قال** او كان خبرا عن ان بشرطان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها **قوله** اذ في تاخيره خوف لبس دون تقديمه فانه متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيزان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيزان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول **قوله** بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها **قوله** لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة **قوله** وفى الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقدير نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو **قال** وقد يتعدد لفظا للتعليل او للتحقيق **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل ولم يجب العطف وتوجيهه

ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع لبس المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ منفكوك تقدير افكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ و على ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق فحكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما جزءا مستقلا باجراء وصف الجزء على

الكل وح يكون فى كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة

مطابقتهما المبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة

فى المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من

الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويرد على الاخير بانه لوكان كذلك لزم

ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض **قوله** اى من

قال قدس سره فى الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة **قوله**

وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال آخر

لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا اجائع نائم قلنا انه من باب التاكيد

حقيقة فليس من باب تعدد الخبر **قوله** وجوز العطف باعتبار تقدم

العطف على ما حققناه **قوله** ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد

الفاعل **قال** معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية **قوله** وهو سببية

الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني

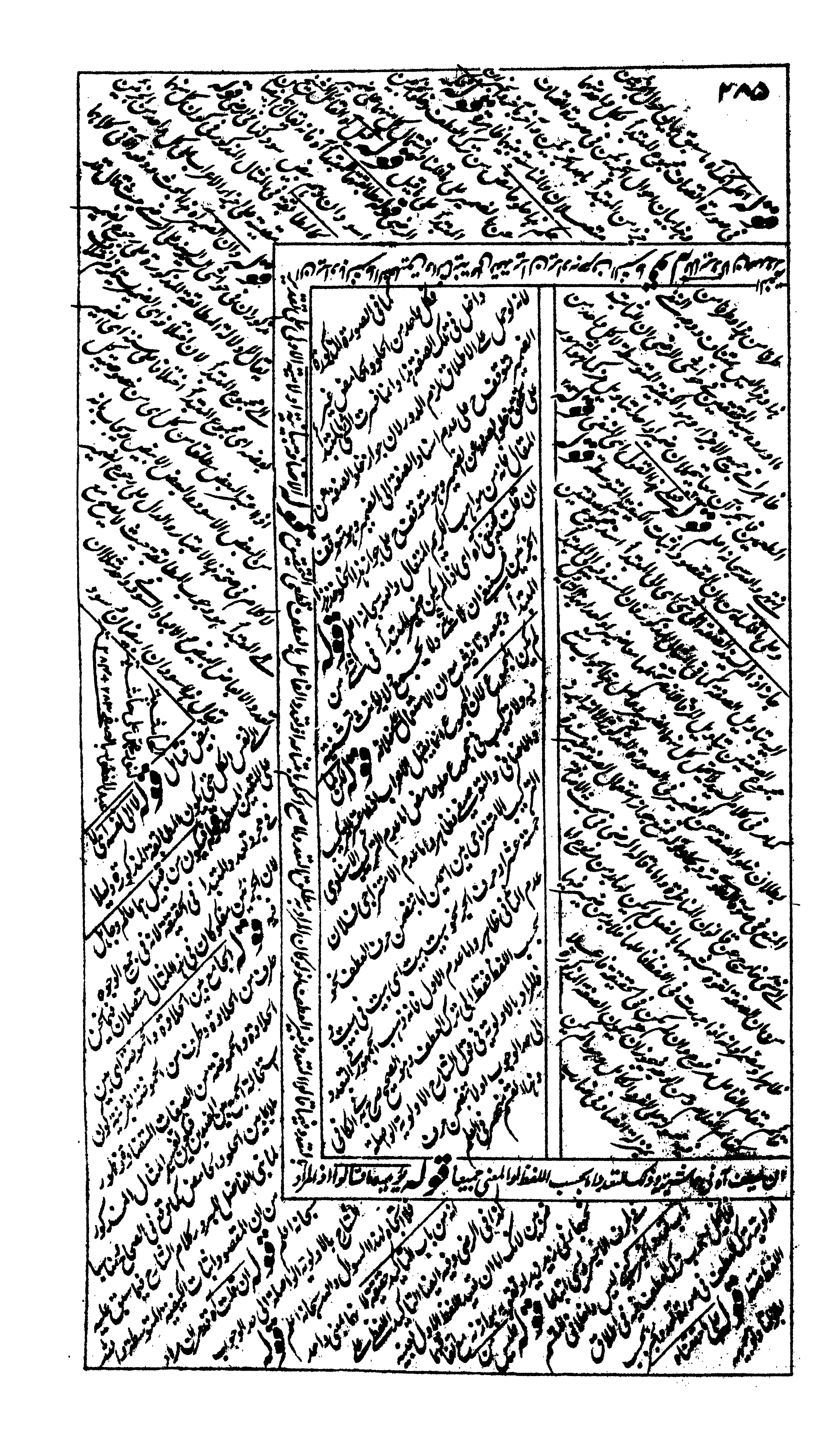
بل لزوم الثانى للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة

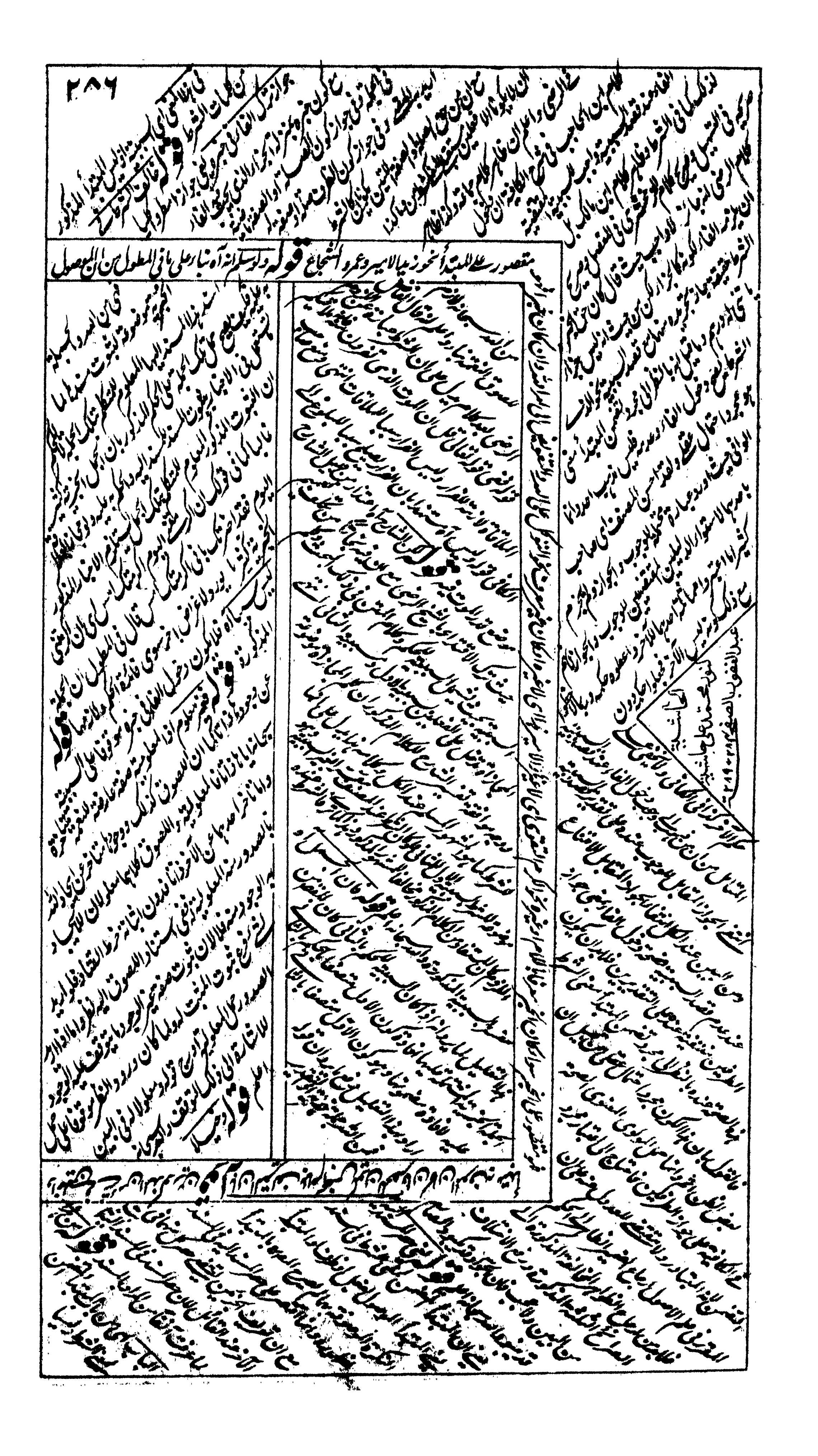
فمن الله لكن الشارح فسره بما يوافق كلام المتن فى بحث كلم المجازاة **قوله** او الحكم به فان الجمل

الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها **قوله** فلا يرد عليه نحو وما بكم

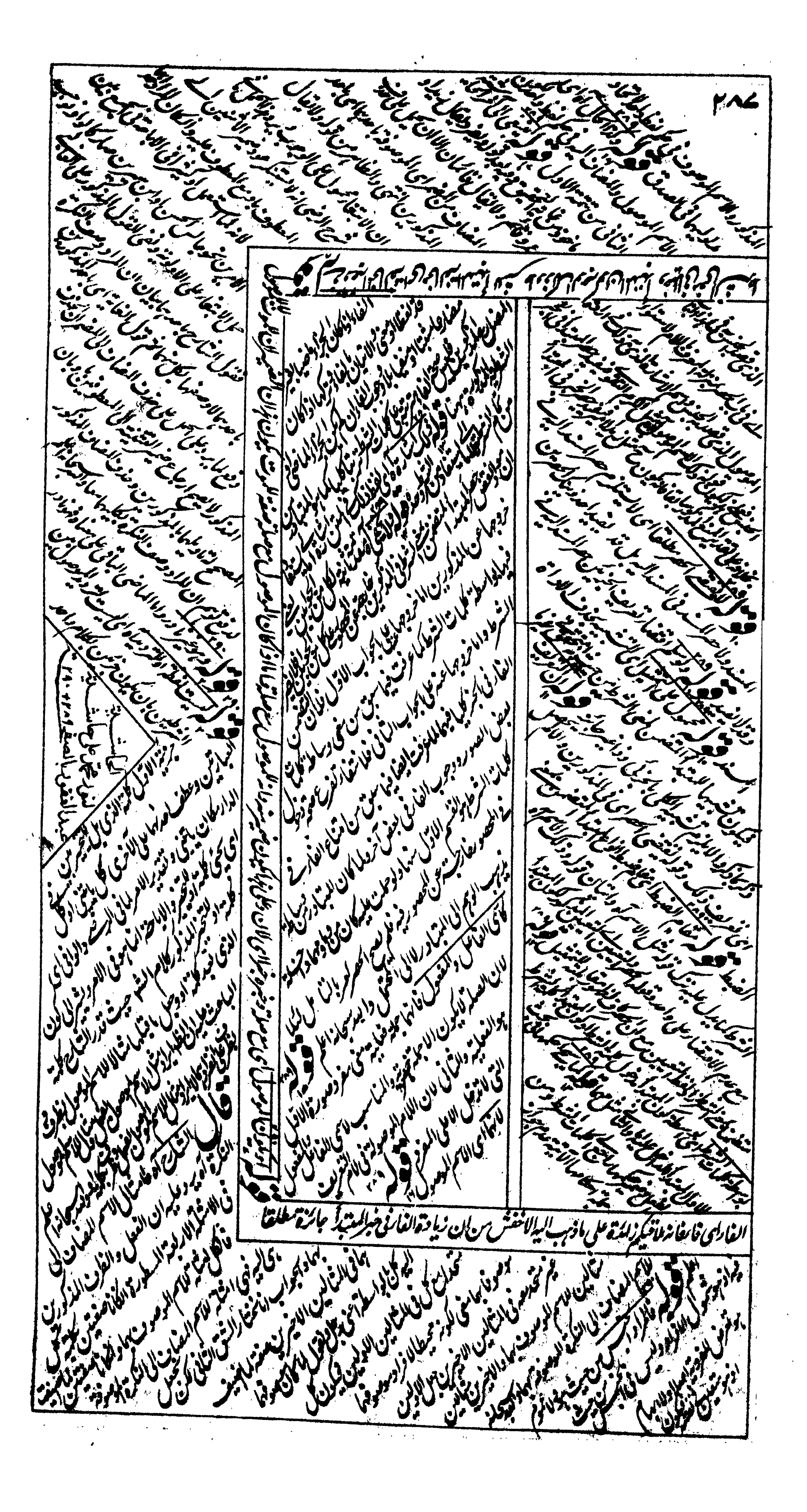
من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله

ورد الغطاء ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا

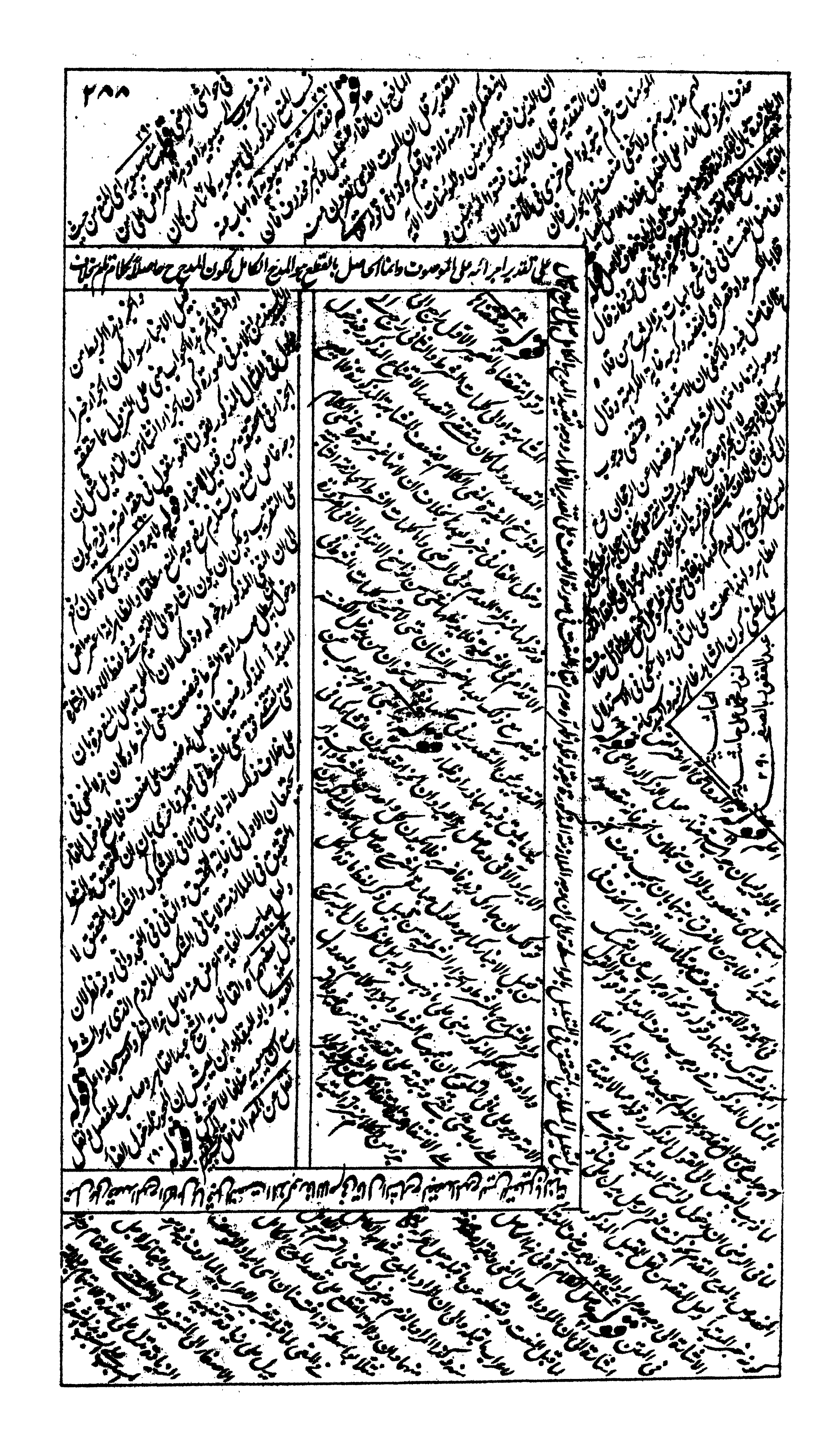




مقصور رسالة للمبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع قوله ولو سلم انه آه بناء على ما في المطول من ان المصول



الفاء اي فانه لا تحكم بزيادة الفاء على ما ذهب اليه الاخفش من ان زيادة الفاء في خبر المبتدأ جائزة مطلقا



استناد اللصوق الى ايهاد سته تعو اعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا فی هذا المعنی خالف الشرط فی جواز ترك الفاء فی خبره وفی جواز کون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضی لكنه قليل وفی جواز کون الظرف صلة او صفة له **قال** وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضی الحصر يعنی حصر المسند اليه فی المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط کمن وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذ الشيء به لـلجنس فنقول انه لا يقتضی الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول علی التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضی الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنی الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجیء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الی المبتدأ الذی تضمن معنی الشرط وتفرع علی التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفی ان مواد النقض ليست مندرجة فی ذلك فتامل يظهر **قال** بفعل او ما فی قوته كاسمی الفاعل والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة **قوله** فی حكم الاسم الموصول المذكور لا اسم الموصوف به لانهما فی حكم لفظ واحد وكذا الحال فی المضاف والمضاف اليه **قال** او النكرة الموصوفة بهما ينبغی ان يقول به لان العائد الی المعطوف والمعطوف عليه

قال الذي ياتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قال او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فرمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول إن لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وهذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعي ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم وقوله قل ان الموت الذي الآية واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم القلا بالفتح والمد دشمني و دشمن داشتن قال القيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه معنى لا مقتضى وجاء وللاجل غير مذكور در علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به قوله لتعلم انه حاصل الكلام

انه صفة لما قبله فی المعنی لکنه قطع عنه وجعل اعرابه خلاف اعراب ما قبله لان فی

الاقتنان وتغییر المألوف زیادة تنبیه وایقاظ للسامع للاصغاء الیه وذلک انما یکون لشدة

الاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح او ذم او ترحم یعتنی به زیادة اعتناء فکانه اراد انه امتاز من بین الصفات

بالمدح او الذم او الترحم ولو ذکر المبتدأ لم یبق فی صورة الوصف فلم یتبین انه فی الاصل

وصف ثم غیر **قوله** فی مقول المستهل المبصر الخ قیل الاستهلال ماه نو دیدن وبانک

کردن وکلامهما مستقیم **قال** الهلال ماه نو تا سه شب وبعده القمر **قوله** لان مقصود

المستهل تعیین شیء الخ لا تعیین الهلال بالاشارة **قوله** ولئلا یتوهم نصب الهلال

برأیت او اری وذلک لان الاصل فی المفردات الوقف **قال** خرجت فاذا السبع الفاء

للعطف حملا علی المعنی ای خرجت ففاجأت کذا وقیل جواب الشرط ولعله اراد بهما لزوم

ما بعدها لما قبلها ای مفاجأة السبع لازمة لخروجی وقیل زائدة وفیه انه لا یجوز

حذفها **قوله** علی المذهب الصحیح انما قال ذلک لان فیه خلافا فقیل ان اذا ظرف مکان

خبر عن السبع وفیه انه لا یطرد فی مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقیل ظرف

زمان خبر عما بعده بتقدیر مضاف ای فی وقت خروجی حصول السبع وانما قدر المضاف

لان الزمان لا یقع خبرا عن الجثة وقیل ظرف زمان مضاف الی ما بعده وعامله محذوف

ای ففاجأت وقت وجود السبع وفیه انه یلزم اخراج اذا عن الظرفیة لانه مفعول به

لفاجأت اللهم الا ان یقال ان فاجأت ینزل منزلة اللازم ولو قیل ان الظرف غیر مضاف

الی الجملة کما فی الوجوه الاخر والعامل فیه فاجأت لیلزم اخراج اذا عن الظرفیة یجوز

ان یقرر معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج **قال** فیه التزم یقال لزمت الشیء فالتزم

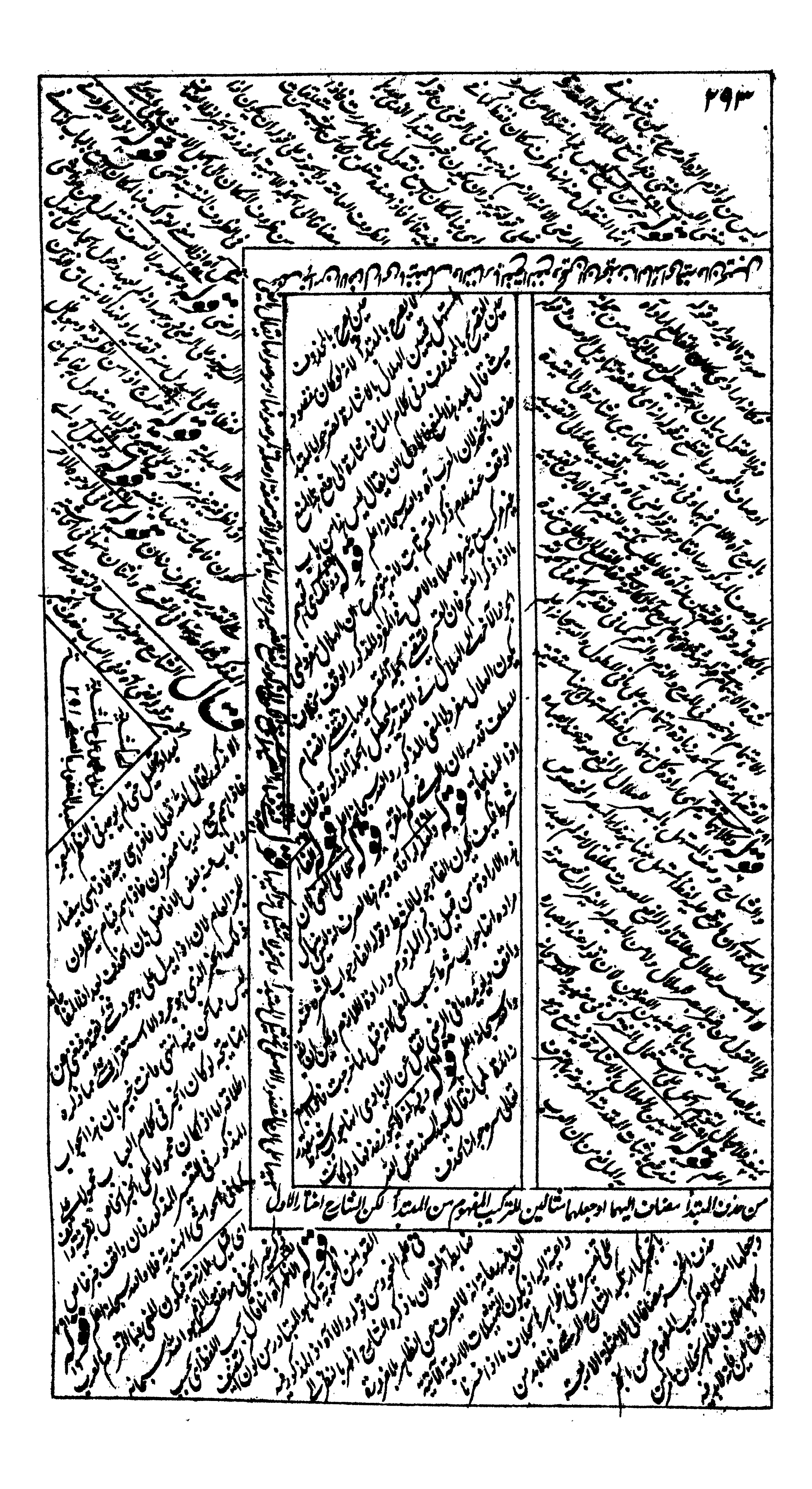
ای قبل ملازمته **قوله** فی ترکیب الاظهر بحسب اللفظ ان یقال ای فی خبر

الا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمیر فی موضعه غیر راجع الی

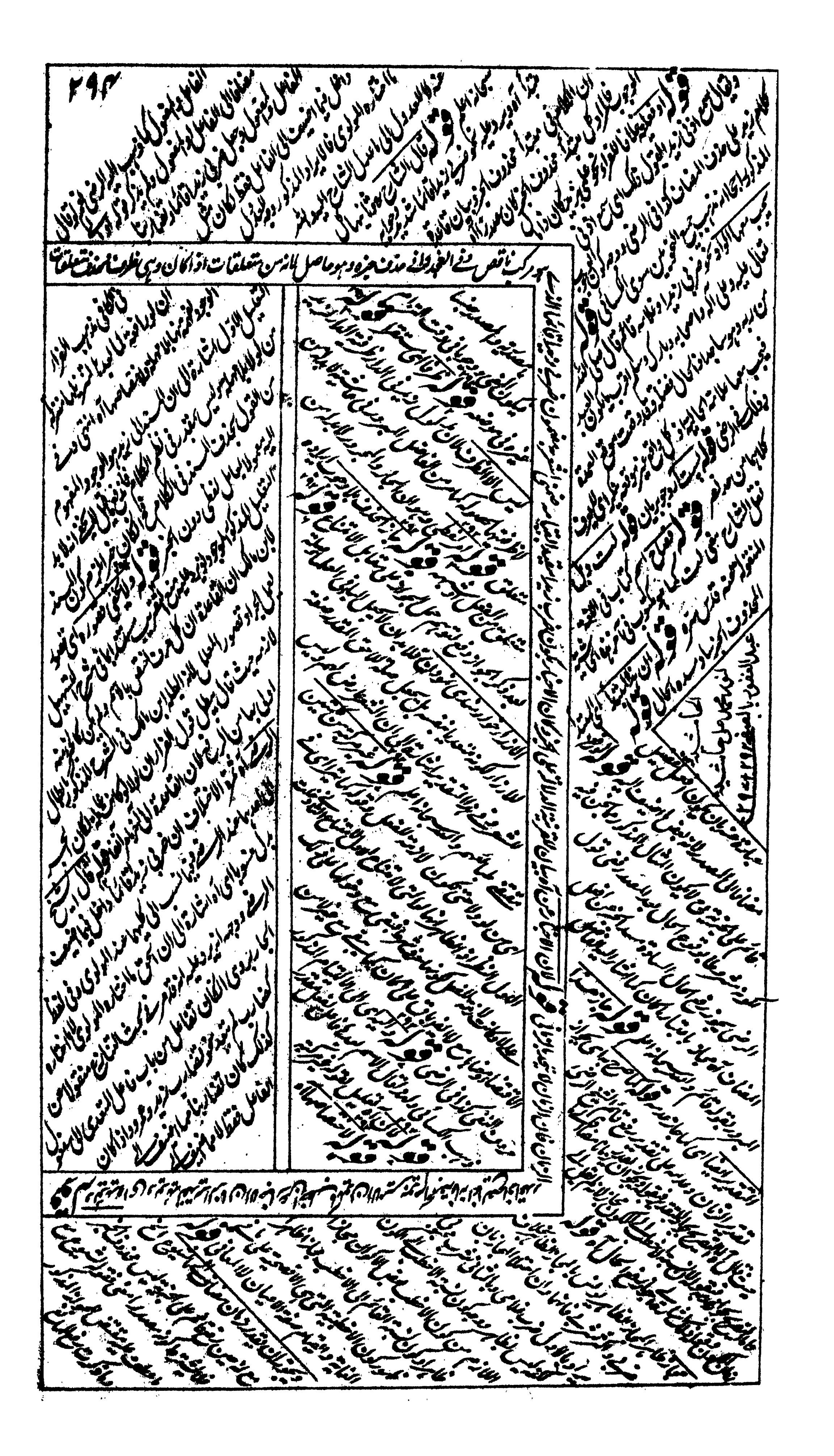
الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه ینساق من الخبر الی کونه واقعا فی الترکیب فیتعلق

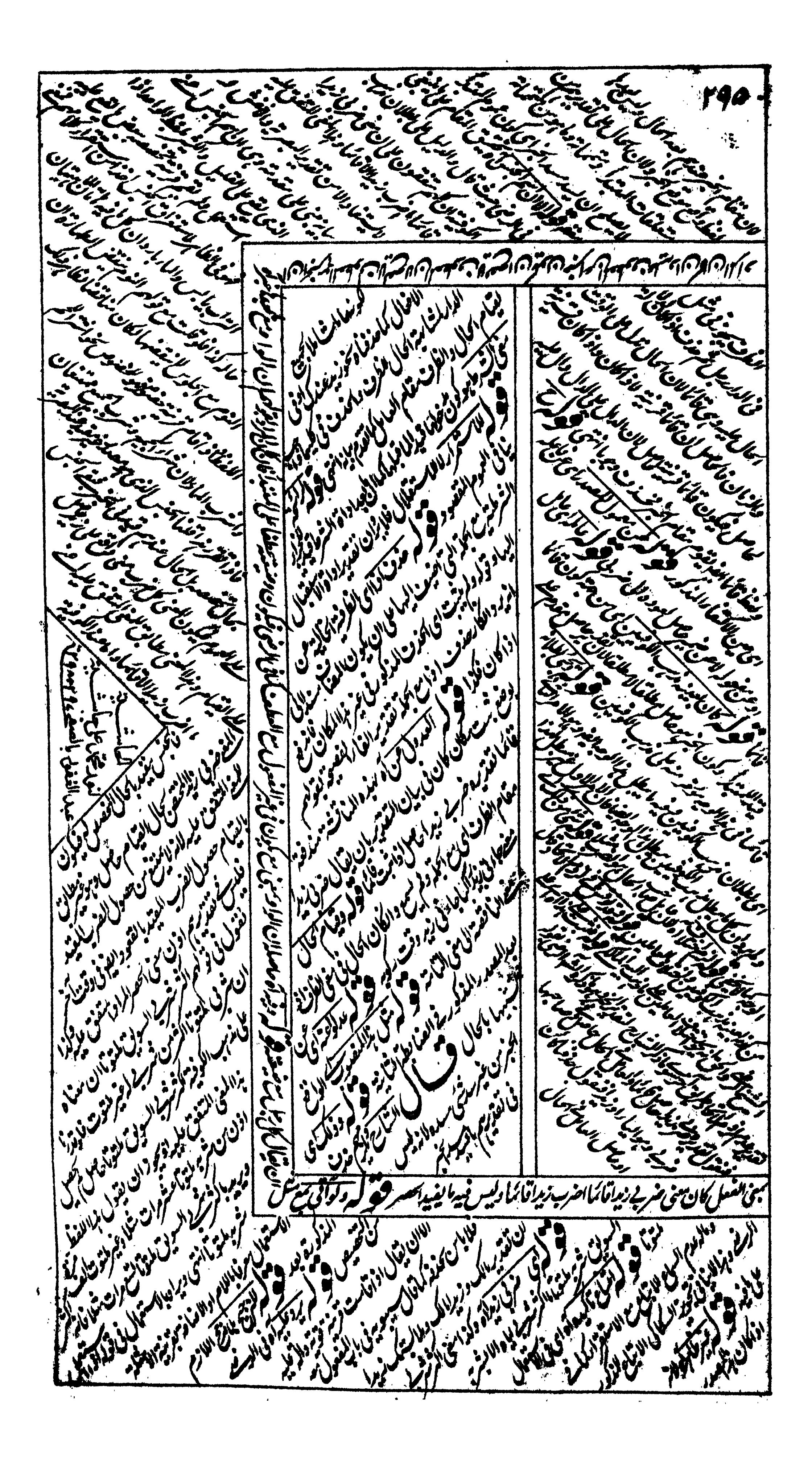
ظرفیة الموصوف لصفته فاندفع ما قیل لا معنی لظرفیة الخبر لحذف الخبر ١٢ **قوله** الا ان الذهن ینساق الخ فکانه قیل فی ترکیب

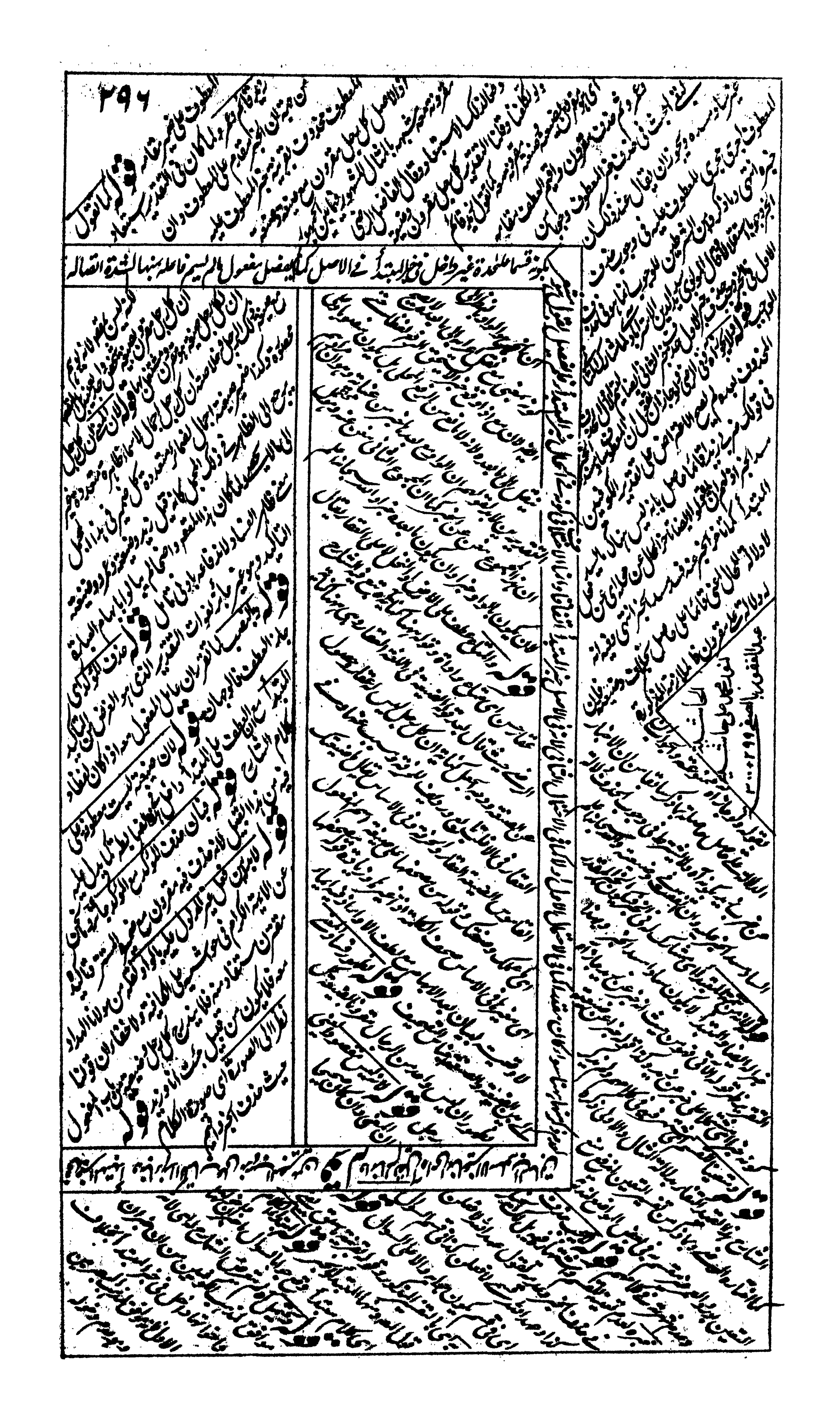
الضمير **قوله** وذلك في اربعة ابواب لايقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان
الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر
بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده **قوله** فلايجب حذفه لعدم دلالة
لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولولا الشمس
الخ الا زرا خوار مندري بمودن **قوله** هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم
كلمة غير مركبة من كلمتين كما يترائى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة
من لو ولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما
هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان لفظة لا لا تدخل
على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب **قوله** وقال الفراء لولا هي
الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه **قوله** منسوبا الى الفاعل
او المفعول قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والى الفاعل والمفعول
نحو تضاربنا **قوله** وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية وفي الاسمية يجب معها
الواو على الاصح **قوله** واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بست قال قدس سره في الحاشية
لت السويق لتا بله فصاح **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب
كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه



من حذف المبتدأ مضافات اليها او جعلها مثالين للتركيب المفهوم من المبتدأ لكن الشارح اختار الاول







نحو لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام ولجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما للشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجاز نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة

قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عن حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه اخر **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه سمى مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا **قوله** وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

معنى الشرط وهو كون ضربي متعلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط ١٢ قوله اذا هذه للاستمرار لا للاستقبال

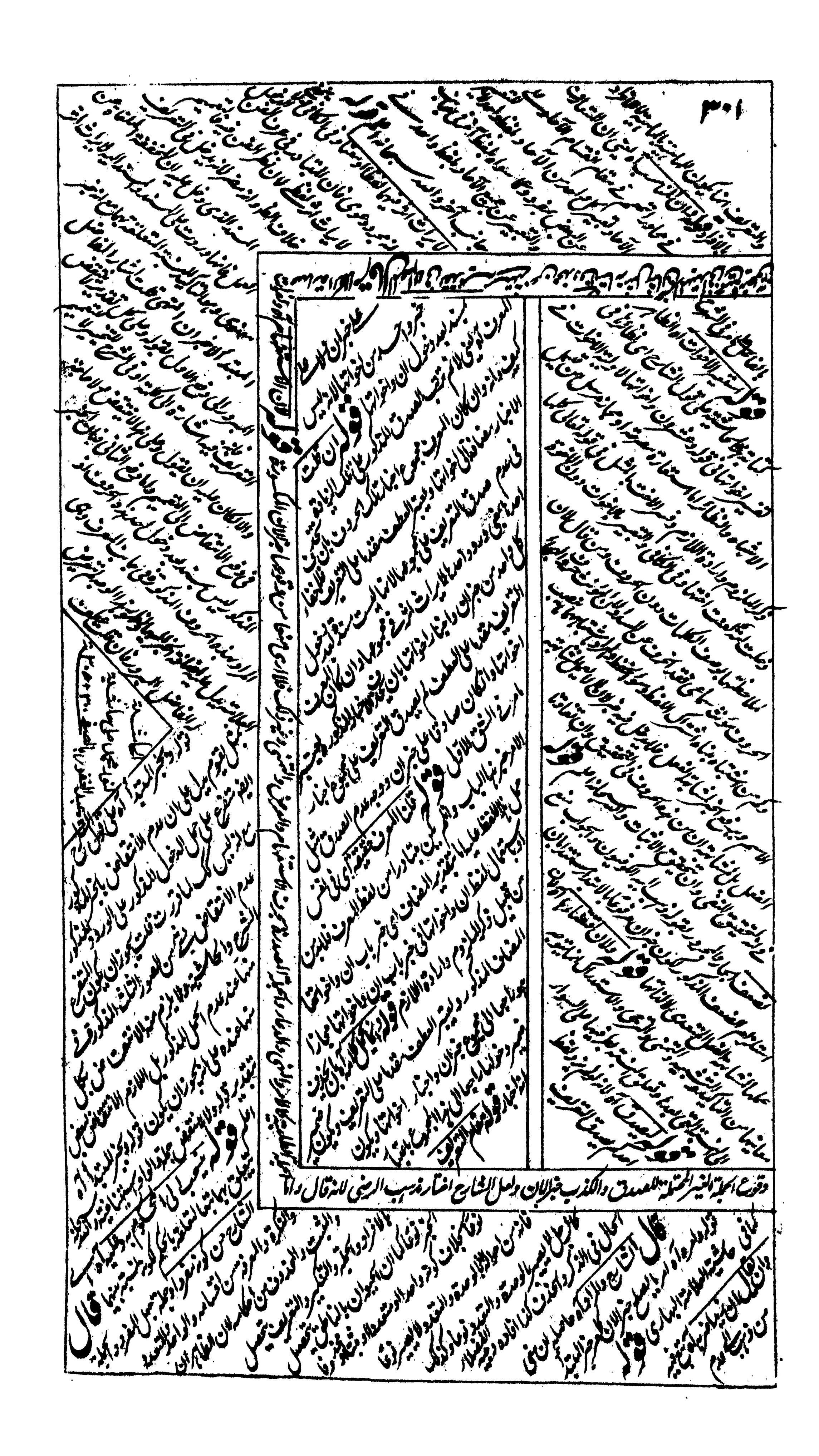
اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا
عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة
ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت
خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها
بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك
لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر
في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش ورد عليه انه يلزم حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا
يجوز حذف الموصول مع بعض صلته **قوله** اي ضربي زيدا اضربه اي ما اضرب
اياه الا هذا الضرب المقيد **قوله** الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم
الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل و
امثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان
استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر **قوله** وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي
الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها
بمعنى مع ولو اتي بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون
خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق
الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا **قال** وكل رجل

وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض و النخل
والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن
ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا
قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهها التقدير
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر
فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب
في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان
ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف
المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول
عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة **قوله**
اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل
رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان مثنى فمحله بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد
الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية
كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقع ضيعته سادا
مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة **قوله** وراءها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا
للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف خبره

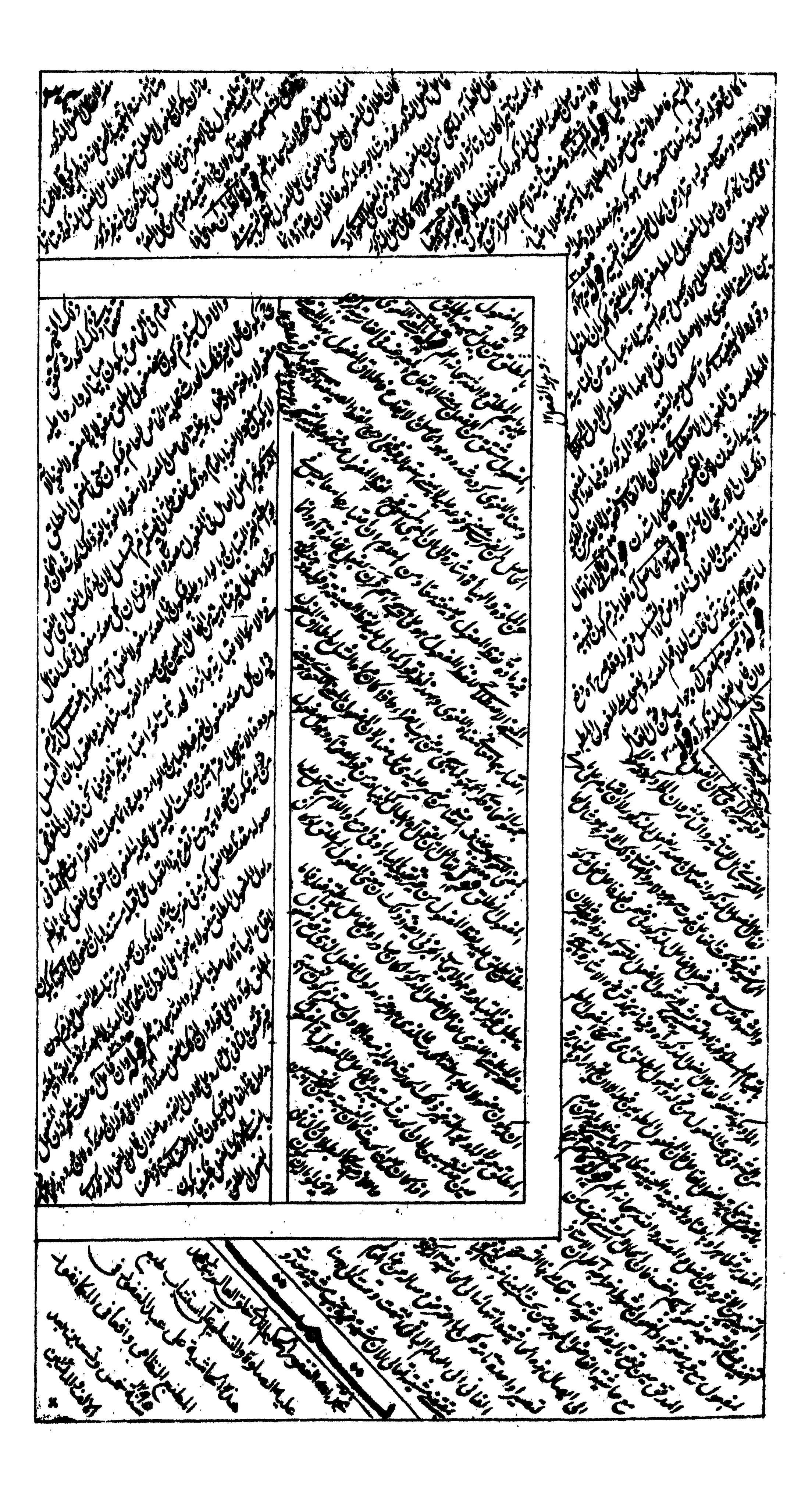
١٦ **قوله** لا يجب حذف خبره بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله

كذا حقق المقال ودع القيل والقال ١٢

قوله نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لا تفعلن **قوله** اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة **قوله** اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات **قوله** لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين **قوله** لانها لما شابهت ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما **قال** بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
جواب باختيار الشق الثالث ١٢
لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يراث اثر فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف **قوله** بمثل يقوم وتجب المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة



ووقوع الجملة الخبرية المحتملة للصدق والكذب خبر الان ولعل الشارح اختار مذهب الرضي لانه قال



بما او بعد ان المخففة الملغاة ١٢ **قوله** حتى يرد انه يجوز ان يقع الخ وان يقال زيد اضربه

ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه **قوله** ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان

الاستفهام ينافي التحقيق **قال** الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في

التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون

مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد **قوله**

والاصل ان يتقدم كما في قوله والاصل ان يلي الفعل **قال** الا اذا كان

ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان

ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف

تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت

كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوسعهم وذلك لان كل حدث لابد ان يكون في زمان او

مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره

من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار

ومجرور **قال** خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في

افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على

النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** انما عدل قال المص

ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف

كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان

فيه احتمال انه مثل لهو احتمال غيره على السواء وقبيح اذ اكان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم ١٢ مولانا عبد الحكيم ره

على الفعل ١٢ عه قوله المفهوم ويعلم ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مفهوما مما سبق ١٢ مولانا عبد الحكيم

المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب

جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان فرفع

على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله

لان الظرافة لا يتعين بالظرف ونحوه من الحال بدون سماحة قوله لئلا يلزم الكذب وانما

لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل

نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القسم

ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على ما قلنا امتناع

الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن

ههنا قرينة خصوص حمل على امر شامل اولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد

من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اى لا يظهرون

الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب

اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف

وعند الحجازيين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم

الخ فيكون حينئذ لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على

مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا

القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين الاسم والفعل قوله

اى على ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لاشتباههما بليس بشئ كونهما

علامتين عليها وبصحة اجراء حكمها عليها ولذا تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لجعل الشيء قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله منصرفا قال قدس سره في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا ازول عنها باعراضي عنها قوله اي لا براح القائل ان يتوهم انه لا ليس لنفي الجنس لكن لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص لانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ويجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه قليل والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به ويعد منه قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ولقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بغير ذلك الفعل او لغيره ويتجه على

ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعنى المصدرية امور نسبية بين الفاعل والآثار الصادرة منه ولتشبيه

الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد
المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان غاير ذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما
في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة
كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعله لفائدة
لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن
القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود
فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان للمفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر
لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل
على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل و
المصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا او لا
يعني بكونه مفعولا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الش قدس سره حيث
يقول المراد بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة
قال الشيخ الرضي ويجوز ان يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ
المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال
المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه ولكنهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى

ولايبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان

تعلقها به بواسطة انها مبيّنة لهيأة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به

بواسطة انه مخرج عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن ههنا يعني من تعلق

المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه حصر النصب في المفاعيل

اصالة وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق

المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورات

صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق

المطلق قلنا المطلق هذه المقيدات معنى يتصل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في

زيد حسن الغلام قال اسم ما فعله فاعل فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب بضربا

على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا

اوسواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله

لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية

قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت

لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم

فلو قال ما فعل كان في قوة اسم ما فعل وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان

الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولم يكن داخلا في ما فعل لم يحتج الى اخراجه

بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل

قوله اسم كان كل كلمة موضوعة بالوضع الشخصي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها دالة على معنى

يقول الى انه بيان لجزئه ومتحد به ١٢ منه قوله ولا يخفى اه لوجود الاتحاد بينهما في التحقق ١٢ عبد الحكيم

مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ضربا في ضربت ضربا انما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا ولا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لفظه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل

قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اي المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه مصدر اذ له رجوع هو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وغيره اما ان يدل على الحدث نحو الويل ولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وبيته ايضا قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وملحوظا وباعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول المثالين وخرج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي

هو متعلقهما ان التحقق لمتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو

التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال يقيد

الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد

الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله **قال** للتاكيد

اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت

لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مساهلة وفائدته دفع توهم

السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اى كلمه بذاته لا بترجمان

بان امره بالتكلم لموسى **قوله** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل الصريح

المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان

كان للنوع وجب ان يقدر بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد **قوله** ان دل

على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان

مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام

العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى

او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو

ضربت اى الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف

اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم

والضرب اى الضرب اى الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب

هو **قوله** ان دل على عدده اى وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها

سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث

حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربت

ضربتين او ضروبا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا

الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه ١٢ **قوله** ولك ان تقول آه فيكون

او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تميزه نحو ثلاث
ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية
ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا
قيل والاظهر فى العبارة ان يقول لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها
بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه و
جمعهما لارادة الفرد منهما قوله او العدد لا يكفى فى قصد تعدد المصدر تعدد الامثال
من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما
واحدا قال وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة
الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قال
بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اى مغاير اللفظ فعله وهو
اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او
غير عامله نحو يدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم الاشارة
المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك قال مثل
قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس
للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت
اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعل يحدث انبات نبت وانه مطاوع له او لانه جعل
بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه
ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل
عدم التقدير سوا ان التقدير لا يجرون مثل قولهم لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا قال
كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن
يمضى الى السفر وح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما

اضيف اليه **قوله** اى سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا **قيل** سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف **قال** نحو سقيا آه كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد فانه قد يكون خبرا **قال** وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان اظهر **قوله** وبعضهم بان وجوب الحذف آه قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اى بعدا له و حمدا لك و اما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم **قال** منها او لم يقل هى كذا وكذا الا ان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا او الناس قيام وحذ تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام **قال** ما وقع مثبتا بعد نفى الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له وضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير لينبئ عن الكلام معنى الحدوث راسا العدم

آه عطف على قوله انما اشترط ١٢ **قوله** جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كانه نفسه ١٢

معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظة بعد ١٢

صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا
بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله** فانه لو
اريد نفيه ١ه خلل لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان
مثبتا لكن لم يكن بعد نفي **قال** داخل قيل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل
من نفي ومعنى نفي **قال** على اسم مبتدأ او منسوخ ابتدائه بالعامل قال الشيخ الرضي
دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ماكان زيد الا سير
اوما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا
عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه **قال** لا يكون خبرا عنه بلا
تاويل ومبالغة **قوله** لانه لو كان خبرا عنه ١ه ان قلت هو ليس مفعولا به لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا
اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط فى المصدر
كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ماذكره قدس سره انسب
بالمقام **قوله** اى فى موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف **قوله** نحو دكت الدك شكسته شدن **قوله** وانما جمع بين الضابطين لا يخفى انهما
قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير اسير او ينبغي ان يقال الحذف اوجب **قال** الا سير البريد البريد
تبيك **قال** ومنها ما وقع تفصيلا لانما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على

المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غايته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها

قال لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا ويشتري

طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يعني صحة او يغتنم

اغتناما لا يخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من

آثار السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل

نحو اما تمنون منا او تفدون فداء عشر وا قوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها

قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي

يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشتبه به امر اي لان يشبه ما ناب منابه امر فانه الواقع بعد

الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذ ذكر

المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر

في موضعه فعلى هذا الوضع قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم

عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثل الرفع على انه بدل او

وصف لكونه موصوفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وضعه معنى الحالية و

لذلك لم يجعل تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي

ان يكون تاكيدا او اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت

حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا

ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من

قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف اي صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اي صوتا حسنا لكن لا يجب الحذف

شرط اخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدوث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج بنحو له حركة فى المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرجه **قال** مشتملة على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ويشبه ذلك فى مررت به فاذا الصوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه **قوله** واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى فى مثله الاتباع بان يكون صفة او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل **قال** فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلى الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن فى له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اى منكر فاذا عرف كالزيد لا او عطف بيان لا غير **قوله** منصوبات اه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانگ كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت **قال** وبعد انشر بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر

قال ما وقع مضمون جملة حال وخبر لو قع على انه بمعني كان وهذا اظهر معنى قال لا يحتمل لها
غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر رميمي وغيره مفعول قال نحو
له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به او على العكس وفى كل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى لتاكيد وهو الحاصل
فى الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة
المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه
التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا فى ضربت
ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفى مسئلتنا تؤكد مضمون
الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى
وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر
بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة
مصدر محذوف اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المؤكدة
للمؤكد لغيره اما صريح القول وما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول
الحق ونحو لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم لا فعله البتة اى جزمت بانه فعل وقطعت به قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
التى لا تردد فيها فنقول لمقرر الاصل فى مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها

المقطوع به فهى بمنزلة قوله مفعولا بها نقلت بيانا للنوع وكذا وقع فى النسخ التى رايناها فانه سهو من الناسخ والصواب فى

لقلت وهذا المصدر مفعول مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول

الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهو مقول له قال ويسمى هذا ايضا من المتاخرين

قوله ويحمل اليه ذهب المص وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة

لا للاجل الفهم الا ان يصرف عن الظ ويحمل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي ان

قوله اصله الب من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله بحذف الفعل اي كاخذ ذلك

ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله ونحوه قيل

اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كلدى وليس بشيء لبقاء يائه

مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك

ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من

اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم والفعل وان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون

صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكروا فيه مناقشة لان

اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات

مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى

قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى

ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو

لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق

بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد

عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به

من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول

لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة

حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي **قوله** فات المفعول

المطلق عين فعله فيه تامل **قوله** فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه

بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل **قوله** فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع

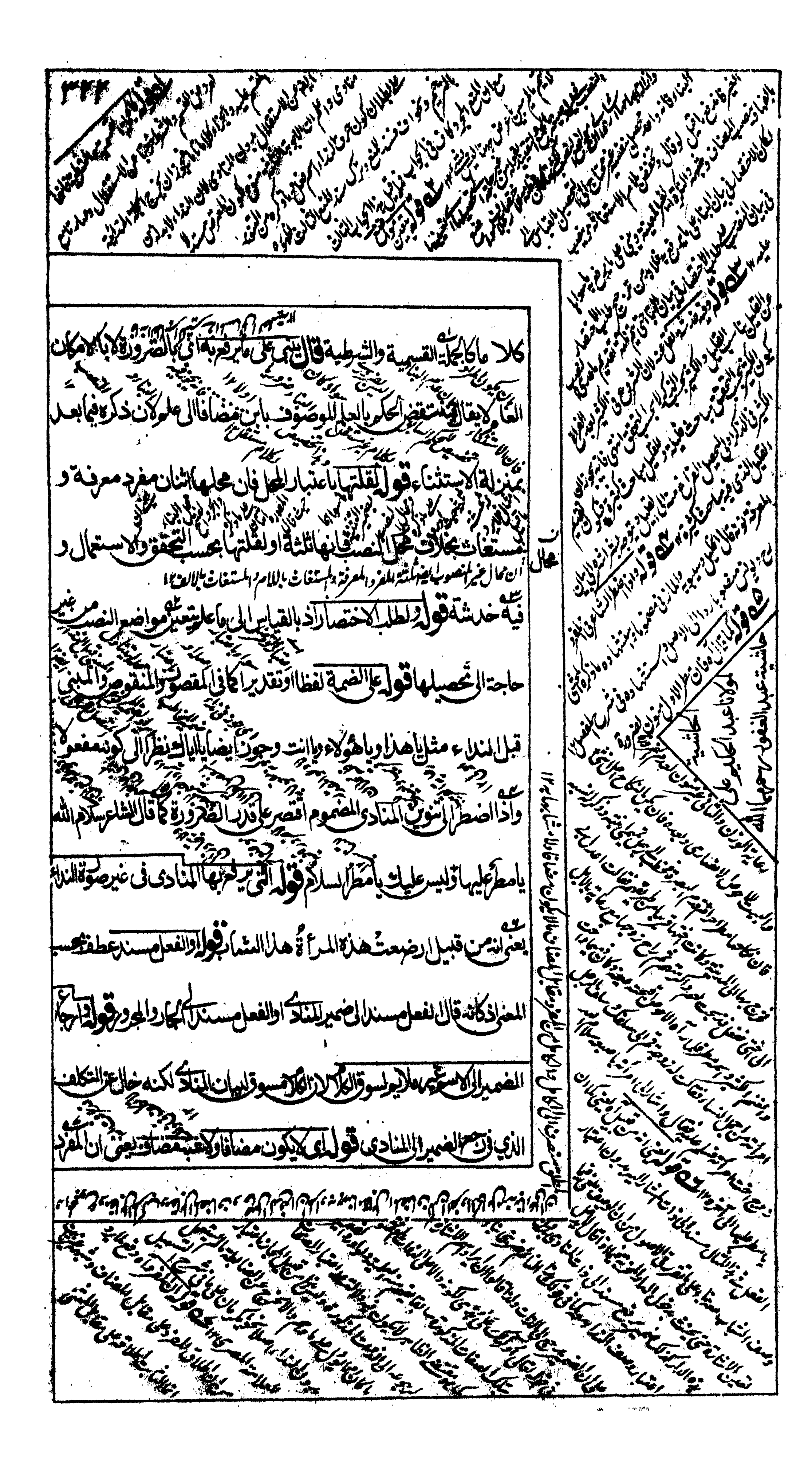
قال ويتقدم المفعول به كسائر المفاعيل سوى المفعول معه مراعاة لاصل الواو فانها

في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام **قوله** واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان

معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعر فاما اليتيم فلا تقهر **قوله** لوقوعه فى حيزان ولوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مصرو وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان فى الظ **قوله** تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر **قوله** لوجوب الحذف فى باب الاغراء اشار قدس سره فى الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد و نحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قال** نحو امرأ او نفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قه بريدة ولسانه عنه **قوله** واقصد واخير الكم اى مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ جئ بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اى سطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعلها اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف فى الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من انه ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعى وجوب حذف امر **قال** وسهلا عطف مثال على مثال **قوله** اهلا لا اجانب اى كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك **قوله** وطيت الوطى كوفتن راه قال تقدس سره

فی الحاشیة السهل نقیض الجبل والحزن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه او بقلبه فیه انه یخرج نحو یا الله قیل نداؤه تم مجاز للتشبیه تم بمن له صلوح النداء ولا یخفی ان القول بانه غیر صالح للنداء بعید مع ان القول بالتشبیه غیر مناسب فالاولی ان یقم المراد بکونه مطلوب الاقبال کونه مسئول الاجابة **قوله** مثل یا سماء الخ لک ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخییل تشبیها بمن له صلوح النداء **قوله** منزلة من له صلاحیة النداء لسرعة امتثال الامر **قوله** فان المندوب ایضا کما قال بعضهم هو الجز. ولی ویؤیده قولهم فی المراثی لا تبعد ای لا تهلک کانهم من ضنهم بالمیت تصوروه حیا فکرهوا موته فقالوا لا تبعد ای لا بعدت ولا هلکت **قوله** فالاولی ادخال معه ان فیه ضم نشر **قال** مناب ادعو الانشائی لان الجملة الندائیة انشائیة فالاولی تقدیر دعوت او نادیت لان الاغلب فی الافعال الانشائیة مجیئها بلفظ الماضی **قوله** واحترز به عن نحو لیقبل زید لم یقل عن نحو اطلب اقبال زید کما قال بعضهم لانه ظاهر فی الاخبار فلا یکون زید مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله **قوله** او لمنا بان یکون حالا من ضمیر اقباله **قوله** وناصبه الفعل المقدر وهو ینصب المصدر اتفاقا نحو یا زید دعاء حقا والحال ایضا عند المبرد نحو یا زید قائما اذا نادیته فی حال القیام **قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فیه ان القول بانه ساد مسد الفعل یستدعی بحسب الظاهر ان یکون نسبة العمل الیه مجازا فالظاهر ان سیبویه یجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو علی الخ ورد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا یکون اقل من حرفین وبان ضمیر المتکلم لا یستتر فی اسم الفعل وبانه لو کان اسم فعل لتم بدون المنادی لکونه جملة واجیب عن الاول بان ادوات النداء لکثرة استعمالها جوز فیها ما لا یجوز فی غیرها الا تری الی الترخیم وعن الثانی بانه قد یستتر نحو اف بمعنی اتضجر وعن الثالث بانه قد یعرض للجملة ما لا یستقل به

قوله لا یجوز فی غیرها مثل مخالفتها لسائر اسماء الافعال فی البناء ١٢ **قوله** الا تری الی الترخیم فانه جائز فی المنادی



كلا ماكان الجملة القسمية والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال ينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة و مستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة اولقلتها بحسب التحقق والاستعمال و

ان محال غير المنصوب ايضا ثلثة المفرد والمعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف

فيه خدشة قوله لطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا ايا الا بنظر الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل رضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله او ارجاع الضمير الى الاسم غيره مما لم يسبق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد

مقابل المضاف لكن ارید الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف

ایضا اسما عن اعراب المنادی المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة

فبعيد قوله وهو كل اسم لايتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما

حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من

تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو ياطالعا جبلا

ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على

ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان

علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم

يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين

كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكرناه

لولم يكن كذلك لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة

لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته على

معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك

وتحقق المشابهة بالاربعة قال الشيخ الشبه بالمضاف لاشبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيها

النعت جملة او ظرفا فنحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا
له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا
معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي
جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم
المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى
على تقييد النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لا
نقول الممتنع اجتماع الذي للتعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى
المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف
قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها
غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجري مجرى المضمر الذي وضع للخطاب
وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار
انه هو المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك
الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز
الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب
للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل
ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة
الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف

الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيداه ويا زيد وزان قيل

العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذا التالان

اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قال ويختص لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي

لام التخصيص معدية لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص

هذه الدلالة لابد ان تكون لامر يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة

او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد

الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما

تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق

وهي متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يالله من الم الفراق قوله

لان علة بنائه الا ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه

فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه

بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه

ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في

مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا

كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او

بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد

ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر

بان ما تقتضي ان يكون في المعطوف ايضا جواب عن الاعتراض بان المعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب ١٢ قوله قال

المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب من واو او ياء او الف قال يا طالعا

جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن

مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور

والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف

بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال لا الوصف واقع

موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه **قوله** وهذا توجيه لنصب رجلا اي يقال

يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين **قوله** مثل

يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم

ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة

او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا

وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان خرج لا كيف عمل النداء قال

توابع المنادى المبني لم يقيد بكون غير المبهم الذي يجيء فيتوسط اعتمادا على ما سيذكره

قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف لا تقي حكمها قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في عجبني ضرب زيد وعمرا قوله وقيد المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بلا الف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة الى ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانا منادى قوله يا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله الا المعنوي صرح في شرح المفصل بقوله لان التاكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد بنصب التاكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول اذا وصفت

قوله واذا وصفت كه معطوف على مقدر اى هذا اذا لم تصف الثاني ١٢

الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه لم يحصل له
من الوصفية كما في قوله تعالى ناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان
العلم لا يوصف به **قال** والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم
لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص و
فيه انه لا يلزم من التشبيه التساوي في جميع الاحكام **قال** وعطف البيان ذهب الشيخ
الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده **قال** والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع **قال** ترفع ولا يثنى الصفة
كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف
النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا لو لم يظهر اثر هذا التشبيه في
المنادى لمكان البناء **قوله** الظ او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية
مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي لاظهر ان يقال لانه ضما محليا لان مفردا معرفة
معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا
قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
يختار **قوله** يجوز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية **قوله** لان المعطو
الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله
فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

المتبوع مبين للعموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع
رعاية اتباع اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما **قال** او كان
كالحسن الى الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام
في العلم استرت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف
بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس خرجت
مذهب ابي عمرو لان اللام اخذ تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت
يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه
يابى عنه اذ فسره بما فسره الشارح قدس سره **قوله** اي كاسم الحسن في جواز نزع
اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق
الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع
اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل
وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في
محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد
والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام
لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل
الجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس وجب ان
يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا
القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران
والعيوق واسماء الكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع
من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس و
منها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب

فلذا لا تدری ما معنی الاشتراء فیه وهذه الاقسام الثلثة أعلام غالبة عند

سیبویه لکن بحسب التقدیر للالحاق بما هو الغالب فی الاعلام اللازمة

لامها ان تکون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل یا تمیم

کلهم نظرا الی ان تمیما فی نفسه غائب وجوّز الشیخ الرضی کلکم نظرا الی

الخطاب العارض **قال** غیر ما ذکر صفة او بدل **قوله** ای حال کون کل

منهما مطلقا وحال کون کل منهما تابعا لمفرد او مضاف **قوله** نعت العلم

المنادی المبنی علی الضم نحو یا عبد الله وزیدان وزید بن اذا جعلتهما علما

قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا فی ابن وابنة وخففوا العلم الجامع

لتلک الصفات فی غیر النداء بحذف تنوینه والالف فی ابن خطا **قوله**

التی هی حرکته الاصلیة ای سهل ذلک لکون الفتحة حرکته

المستحقة فی الاصل **قال** واذا نودی المعرف باللام اه فیه ان نداء مثنی

العلم وجمعه للمعرفین باللام بحذف اللام لا بالتوسط فیقال فی الزیدان والزیدون

یا زیدان ویا زیدون بحذف اللام بهما لحصول التعریف بالنداء بعد التنکیر

لا التعريف فيخرجان بقول المعرف باللام **قوله** اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق

الافعال الاختيارية ويراد مبادئها اعني الارادة **قوله** فقيل مثلا انما قال مثلا لان قصد

نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها

ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي

وسطه اي او هذا او ايهذا كما قيل في الحل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم

عادل **قوله** يتوسط اي هي موصوفة وقال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها

وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها

موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها

تبنى على الضم **قوله** مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء

ايضا تنبيه فانجبر بها التنبيه ما فات بعد حرف النداء **قوله** يتوسط هذا التي ايضا

في الموصلات فانه قد يقصد اي بعد ذا في اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما

يؤتى بتابع اي فقيل يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه وحكمه في باب هذا لابد اي اللام ولا يجوز الاقتصار

ذا ابعة او به وتفسير مغنى الرضي في باب حروف الجر ١٢ شك قوله وحذف حرف الجر نحو الله لافعلن كذا ١٢ اعبد الحكيم

على ايها ولا يوتى بتابعه بل يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذى اللام **قوله** بتوسط الامرين معا السر فى توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد ندأوه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لامر يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدل عما اضيف اليه هاء التنبيه لما عرفت فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل عما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدريج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق **قال** لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع **قال** لانها توابع منادى معرب اندفع بتقييد المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل **قال** يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته فى النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم

وقد يزاد في آخره ما نحو اللهمّ ما ولا يوصف اللهمّ عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء

المختصة بالنداء سماعا نحو يا فُلُ و يا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان و

نحو اللهمّ فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف قوله وعوضت اللام

عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الا له ان يكون كظبية قوله

فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو قوله لاهم لا هم الكبار

بضم الكاف اي الكبير قال خاصة اي خص خصوصا قوله من اجلك اه اخره وانت

بخيلة بالوصل عني قوله في قوله فيا الغلامان اللذان فرّا اخره ايّاكما ان تبغيا في شرا وفي

رواية ان تكسبانا اه قال في الخطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي

او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما

ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدم

تخالف حكمهما بحسب الظاهر قوله الاصح ان الاول قيل نصب الثاني يبنى على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية

بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون

عين الاول فاذا كان الاول قطعيا كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان

قوله ويبقى الثاني تاكيد لفظي وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه

لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا ابناء

على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته

بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان

قوله في السعة وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الفصيح

زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف ولانه قال في لا لما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم **قوله** وذلك مذهب سيبويه والخليل **قوله** او مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل **قوله** لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاعلى حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف **قوله** او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي **قوله** يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشدة **قوله** فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر **قوله** اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله** وقلبها الفا وصلا للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة **قوله** وقد يجعل شاذا الخ قال الشيخ الرضي ما فتح يا ابني في الاصل يا ابنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين **قوله** يكون المنادى معرفا بالياء **قوله** وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف او ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا **قال** وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي

بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح **قوله** بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبات فى انهما يزادان فى اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن التانيث كما فى بنت لان تاءها عوض عن اصلها ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء فى يا ابت ويا امت للتفخيم كما فى علامة فانهما مظنتان للتفخيم وبالتاء فى يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء فى المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر **قوله** لمناسبة الياء يعنى ان الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون فى المبدل شائبة من المبدل منه **قوله** وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم **قوله** لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم فى اخره تاء التانيث نحو ثبة **قال** وبالالف عطف على محذوف اى بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز فقد جمع الفرزدق بينهما فى قوله هما نفثا فى من فمويهما **قوله** اى واقع يعنى ان الجواز وقوعى **قوله** فى سعة الكلام هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة والمعنى لا تقييد ويجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى فى السعة لكون المقصود فى النداء هو المنادى فيقصد بسرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان فى حالة ندائه اكثر انتباها لاسمه منه فى غير حالة النداء **قوله** اى لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة للمرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه مخالف مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم فى غيره اثر ضرورة نحو قوله دياد مية آذى تسلعقنا اذ الاصل اذمية **قال** وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود **قوله** اى ترخيم المنادى الرخمة

المساهلة المواخاة والمساهلة ١٢ **قوله** ان يتقدم آه لان الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى ١٢ عبد الحميد

بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقع كلام رخيم اى رقيق والترخيم التليين والحذف

قوله اى آخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها **قوله**

اى لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف

العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يد حالة الافراد **قوله** لا لعلة اخرى من قال انه حذف فى الآخر بلا علة او على

سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط فى اللغة ذبح الشاة بلا علة **قوله** بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق **قوله**

والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد فى غير الاسم **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى والشان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قال** ان

لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فى مقابلة المضاف وشبهه **قوله** او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من

المشبه به ذهنا بحصر ان حكما **قوله** لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف

من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه **قوله** ولا من الثانى خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم اى يا آل عكرمة **قوله** لانه ليس آخر اجزائه هذا ظاهر اذا

لم يكن المركب الاضافى علما واما اذا كان علما فلان المركب الاضافى يراعى حال جزئيه قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه **قوله** فامتنع

الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى **قال** ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط **قوله** ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم

الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم
المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به
قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كما
قال واما بتاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل الآخر غير المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق
باخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
باخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون
وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قال**
زيادتان قيل لا بد ان تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب **قال** في حكم الواحدة صفة
لزيادتان من قبيل فلان في السعادة **قوله** في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد
منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات و زيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان و
ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي و الف التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي
قبلها **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء
التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة
بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري ومختار

فلا يكفي ذكر احدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف للقسم الاول باسماء ومروان ١٢ **قوله** في اسماء لان آخره

قوله وهو اعم انما عمّ لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة
قوله فى حكم الصحيح فى الاصالة او فى صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل
دلو وظبى ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو وياء ساكنة احتراز
عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشريف على وزن مدحرج اى مقطوع
شريانه وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلهما من
جنسها فخرج نحو سنور وعُليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه الا خلافا
للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن
لانهما غير تابناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما فى الاول الخ لما
كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثاني كما ترى فصل هذا
التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فى ما قبل اخره مدة قوله وبلت عن النقد قال فى
الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال فى الصراح نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست
وپاى زشت روى نقدة يكى يقال له كنك قوله وفى خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر
واثنتا عشر واثنى عشر واثنتى عشر حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المصنف رح
فيه نظر من جهة ان الثانى اسم براسه قوله يا خمسة وفى الوقف بقلب
التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا
مسلمه بالهاء قال نحو واحد اى فالمحذوف حرف واحد اتى هنالك بالجملة

الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو
مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر
الى مناسبة المضارع للماضي لو اتم جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء
الجزائية تدخل على المضارع المثبت **قال** وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون
المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا
لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة
قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم اراد الترخيم ما يوجب
حذف حرف لين منه فيقال في علون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى
بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه
يفتح الآخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون
يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة
يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقم وعاصف عطف الفعلية
على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقم

قال یا حار ویاثمو ویا کرومثل بثلثة امثلة لان التغییر فی الاستعمال الاقل اما بالحرکة فقط او بالحرف او بکلیهما **قوله** وفی یا کروان قال قدس سره فی الحاشیة کروان طائر ضعیف طویل العنق انتهی قال فی الصراح هو طائر یقال له الحبارے وآنرا شواظ گوینده کری نزوی کراوین جماعة کروان بالکسر ایضا جماعة علی غیر القیاس **قوله** فلاجرم قلبت یاء لانه لم یات فی کلام العرب اسم متمکن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو یاء و الضمة کسرة نحو التغازی والادلی والمنادی فی حکم المتمکن لعروض بنائه **قال** و قد استعملوا صیغة النداء فی المندوب لان فی صیغة النداء معنی الدعاء و الاختصاص فنقل الی المندوب لما فیه من معنی الاختصاص وکثیرا ما یحمل العرب بابا علی باب آخر مع اختلافهما لاشتراکهما فی امر عام ویکون اعرابه علی حسب ما کان علیه ومن ههنا یظهر وجه اعراب المتفجع علیه بیا واما المتفجع علیه بوا فامره غیر ظاهر لانه لیس منادی عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع علیه لانه یتعدی بالحرف اللهم الا ان یقال ان المندوب منصوب باعنی او اخص فیلزم ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قیاسا **قوله** یعنی یا لما کانت یا اشهر صیغ النداء صح انصراف مطلق صیغة النداء الیها وفی هذا التعبیر اشعار بان یا اصل فی هذا الباب **قال** المتفجع علیه التفجع دردمند شدن صلته اللام فالظ المتفجع له ولعل علی بمعنی لام الاجل کما یقال فی المحمود علیه او لتضمین معنی البکاء وفیه انه لا یشمل المتفجع علیه وجودا **قال** بیا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع علیه ولیست للسببیة او الاستعانة **قوله** ممتازا به اشارة الی ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنی الامتیاز ودخول الباء فی المقصور اعرب من دخوله علی المقصور علیه **قال** ولک ای وجاز الا تلحقه سواء کان مع یا اووا قال الاندلسی یجب مع یا لئلا یلتبس بالنداء قال الشیخ الرضی الاولی ان یقال ان دلت قرینة حالیة علی الندبة کنت مخیرا مع یا ایضا والا لوجب الالحاق معها

قوله اى اخر المندوب وقد يلحق فى اخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف بل يقدر الاعراب نحو واضرب رجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص

واضرب الرجلاه وواضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه ١٢

يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول فى ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضى الاولى ان يقر يا غلامى لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامكوه قال واغلامكموه قال الشيخ الرضى اخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفت لالف الندبة نحو واغلاماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامى بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين فسيبويه ذلك تكتفى بما فيهما من المد نحو واغلامهموه وواانقطاعهمى واضربوا واضربى اذا سمى بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواانقطاعهمى والواو والياء

العارضى كالاصلى بدليل قولك اصطفاه لا ترد الالف الى اصلها لاستغنائها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب

بعده اما اللتان حذفتا فی الجمع للاستثقال ردتا للمد الندبة واما الفاء لمد قلبتا واوا وياء
للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يامنا فی المسمی من قوله لبيانها
ولاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فی الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجری الوقف
قال الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها و وجب ايضا ان
يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه
الكوفيون من قولهم وارجلا مسيحاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف فی السعة دون المضاف
والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة علی الشذوذ وكذا ليس كاتصال
الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضی اختصاص الحذف بالعلم
وليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنی عنه اذا كان
المنادی مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فی المعرفة ولان المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتی لا يظن
بقاؤه علی اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
فی الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
منادی ای مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فی النداء عن ذلك الاصل
احتيج الی علامة ظاهرة تدل علی تغييره وجعله مخاطبا وهی

حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل
اولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي
منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل
عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه
يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين قوله لفظ اي اذ او صف بذي اللام
فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لفظ اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امرأة امرئ القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله الهموم
قوله قال الشخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قال واطرق
كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پیش افگندن وسر زیر کردن قوله هي رقية اذا
سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف
منه قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد
اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان
يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود
ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي زين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

لكونه معرفة فلا يكون توصيفا بالنكرة ١٢ قوله التضمين انفراغ هذا على تقدير ان يكون الباء في التضمير صلة الاشتغال والثاني

ما لغا الصدقة على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص

ولا باس بالتعميم مع عدد المجرد وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب

بعض افراده منها قوله ما اضمر عامله بناء على شرط يعني ان على بنائية ولك ان

تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء

على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت

احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب

لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتي بها لتبيين الجملة الاولى في بيان مهما

باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال كل

اسم نحو لفظة كل ليبين ان المانعية قال بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف قوله وزيد اضمر

لافادة ان المجرد يصدق على كل فرد مما يصدق عليه وذلك يستلزم ان كل اسم يصدق عليه

لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضاربه او زيد

اضاربه العمر او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ

في الشرح اي زيدا انت ضاربه ١٢

وضاربه خبراله قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة اي او لكل من

الامرين على سبيل التنازع قال عنه ... معنى الفراغ ... الاشتغال

في الرضي ١٢

بمعنى الاعراض **قوله** ومتعلق ضميره فهذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير في تعلقه بالضمير بان

يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير

سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية

نحو زيدا ضربت عمرا غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل

الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا او الذي

يضربه او رجلا يضربه **قال** التسلط التسليط بر گماشتن بر چیزی **قال** او مناسبه

ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة

الاخيرة ويمكن ان يقال يعني بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها

الى الالحاق **قوله** بقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه

لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا

بما له الصدر الكلام كان في اخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لا ولم ولن او بان يكون صلة

او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في

جزء جملة اخرى او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا

لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله ١٢ **قوله** نحو زيد ظننته منطلقا الخ نظر ...

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهى واقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة فى موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعم واما بنعمة
ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما فى حيز الجزاء
شرطا و يجعل جزء الجزاء عجز الاخصها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط
هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وههنا بحث وهو ان زيدا فى زيدا ضربت
غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد
المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن
العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه فى الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة
المعنى فى التسليط فيكون قيد التسليط ضروريا ويمكن مآل هذا القيد وسابقه واحد
كما قاله الشيخ الرضى **قوله** بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون فى المفردات
قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بضمرات مميزات نحو زيدا
اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور الا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
فتقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر
تفسير الفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق
فى زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فى ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة
قال ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا
الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المورود ناصبا بتكلف بان يقال انها
سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها او فى قوتها اعنى جاوزت واهنت ولابست
اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر

وان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع
لزوم الفصل بينهما بالجملة **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي مواقع
يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع
قال ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع **قوله** اي قرينة
ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب
الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع
لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد **قوله** بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف
الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه
فيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي
تليها **قال** كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكره اما واذا للمفاجأة **قال** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه
اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا
ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية
فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي
تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران **قوله** كالامر و
النهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام

مع غير الطلب في القول وذلك لكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوي النصب تاما حيث شمل على بيان الاقوى والقوي

مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى

اوان الجملة الطلبية فلم تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى

الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض و

لا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله والمراد بلزوم

الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لولم يرد النصب ههنا قوله

بسبب عطف جملة ولو بالكرو بل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما

نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل لشبهه

بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية

نحو احسن بزيد وعمر ويضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العرض

لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية

لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يفقد معمولها

في عدم تقدير معمول لما اتجه قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو

الاسم فعلا اما اذا كان الاسم المحل فيه بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ

الرضي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره

قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل

طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا

تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال واذا

الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها

حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية

في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها

اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول قال وحيث دون

حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى بجواز تقدير فعل

رافع فيقرن اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقرأ الاولى مطابقة المفسر للمفسر

وفيه فوات ذلك قال و عند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف

للفرق بين تحقق اللبس و توهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات و رفعه

واجب والثاني عند رجحان البعض و رفعه مختار كما نحن فيه و ذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا

انه يرجح كونه صفة ارجحيات لكن رفع له القيد خبرا على كونه متعلقا بمتعلقه لانه يفيد فائدة تامة ويوهم ان الراجح كونه معمولا

فيذكر الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثير المعنى بتقليل اللفظ ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه

اوصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة **قوله** وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي

ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه

متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق

مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل

السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد

من تخصيص للموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى

كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق

لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود **قال** ويستوي

بناء على ان افعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى ١٢

الامران في الاختيار **قوله** لنا هو مساعدة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة

بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل

من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علم السامع بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة فرض

وجهين واما صحته فموكول الى علم السامع ١٢

من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس لا تبيين جملة اسمية في الصدر

فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها **قوله** قلنا هذا باعتبار التام اذا جعل الجملة خبرا

اما اذا جعل الفعل وحده خبرا ولم يعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما
قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير **قال** لعله
حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** الا بالتشديد وجوز
الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
حروفها بالافعال لكن بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان
امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به
الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي
الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر

الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا
في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان
التقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا انتقاض لنفي بالا وكذا
في ان زيد لم تضرب الا اياه ان تضرب زيد لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة
زيد الى يلابس واذهب ليس كنسبة به الى اذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول
قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر
لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل **قال** وكذا خبرا ومبتدأ
وفيه بحث **قوله** لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن **قوله** بحيث لا
يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة **قوله** الظ اه لم يمنع الفاء بحسب الظاهر
دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تع وربك فكبر **قوله**
عن بعضهم هو عيسى ابن عمر **قال** ونحو الزانية والزاني لواو اما للعطف على
كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة
قوله جملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على
قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية
اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب **قوله**
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية **قال** عند المبرد قيل ظرف لعامل
الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف
للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام **قوله**
مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض
كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اذ
الزانية توجيه للمبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه

المصلكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا **قوله** مبتدأ محذوف المضاف وخبرك
والتقدير بهذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب **قوله** ان ثبت زناهما شرعا
وذلك باربعة شهداء او بالاقرار **قوله** قيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان
القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد **قوله** او للتفسير لان اجلدوا ايجاب
والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم **قوله** جزء الجملة اه يجوز ان يقال ما بعد فاء
التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها **قوله** و اختيار النصب
يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم
وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه
ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به **قوله**
لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو ضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر
منه **قوله** و في اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا
منه **قوله** اي عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ
باعتبار انه محل لاثر العامل **قال** بتقدير اتق لا انسب بالصناعة ان يقال باتق دون التقدير
قال تحذير اما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر
لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء
متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لاحذر وغيره يقدر بنحو حذر
خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** او ذكر المحذر منه هذا القسم

يكون ظ او مضمرا سواء كان الظ مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر نفي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير احين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون نحوه من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويحمل الاضافة من باب جرد قطيفة لايقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فبقي قوله معمول متناولا للقسمين **قوله** قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه **قال** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتق ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله

مقدر فصار منفصلا قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى
ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
في اتق معنى التبعيد فيكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق
مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد **قوله** لانه لا يقال تقيت زيدا
من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز يدن لا پرهيز انيدن **قوله** فالصواب ان يقال يمكن
ان يقال المراد تقدير اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل
لان نفسك محترز منه لا محترز فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم
الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحرز منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر
فالمحترز منه في الحقيقة هو الضرر وهي محترزة بالمال فاذا انظر الى المال صح هذا المعنى
قوله لان حذف حرف الجر الى اخره الا ان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قال** ولا تقول اياك الاسد اما قول
الشاعر فاياك اياك المرأ فانه + فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب الاسد
الاسد والمرء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المرء في تاويل ان تماري **قوله**
فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت اي وقلت **قال** المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب
المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية
على الاولين **قال** ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مساهمة او اسم ما فعل فيه
قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي **قال** مذكورا اي موديا **قوله**
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة

قوله وهم ما فصل فيه من عند المحشي في اول التعريف ليكون مشتملا على الجنس ١٢ قوله هو الفعل اللغوي

وبالتضمن ما يقابلهما فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما له لحا الى معنى **قوله** اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها **قوله** ولا يخفى انه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شئ ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح **قال** من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم **قوله** اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة **قال** وظرف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظرف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين **قال** فسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان

ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم
عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى
لا يقع فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل
وليس ايض كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة
قال حمل عليه ينبغي ان يذكر ام المقادير الممسوحة ايض فانها منصوبة اتفاقا قال
الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين
ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه
كتحول الخلف قداما واليمين شمالا **قال** ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله
معنى الاستقرار فلا يقر كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي
في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال
على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم
يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص **قال** وما بعد دخلت وكذا
سكنت ونزلت **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة المكان عن صلة
لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في
غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة
غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا
واسطة **قوله** والتفصيل فيه اه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر
بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **قال** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل
على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق **قوله** الا ان يراد بذكره معه اه لا يقال

قوله اما بحسب التصور او بحسب التحقق فالمفعول له اعم من العلة الغائية والغائية فانه يجب تاخرها بحسب التحقق ١٢

يجرّ بالمفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان

التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة

والتضعيف **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب

ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التاد

قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التاد ب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية

ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرح بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند

النحاة **قال** وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن

الرضي فصحح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور ١٢ قائله الفاضل المحشي ١٢

بمقام المنازعة للزجاج واظهر للجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه

على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر كلام **قوله** والقائل الخ او القول بكون المفعول له مفعولا

مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج **قال** خلافا للزجاج

وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير **قال** فانه عنده مصدر لما اي من

كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه

ادبت بالضرب تاديبا **قوله** وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن

فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغاير اللفظ فعله
اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد
يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
ذلك مخالفة من وجه اخر **قوله** اوضربته ضرب تاديب و قعدت قعود جبن الظ
ان للمصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن
المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر
من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء **قوله** ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى
ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
فكذا تاديبا الذي بمعناه **قوله** ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى قبل انما وضع المظهر موضع المضمر
اشارة الى الاتحاد الحقيقي والتقديري وقد يفرق بينهما بان التقديري هو اعم في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف
هو الترك في اللفظ والنية **قوله** اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة
لا يشترط ذلك ... بقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز
قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون
حالا لاستلزامه ... الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق
قال ومقارنا جاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القرءة الشاذة هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا
على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف **قوله** او يكون زمان وجود احدهما
بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس وبغير ذلك **قوله** لانه بهذه الشرائط قال المص
انما اشترط ذلك لان ... الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط لخصوصها دليل على اللام

قوله لا اری منعا آه فیقال فی مررت بزید و عمر امررت بزید و عمرو ١٢ عبد الحکیم ره

المفردة **قوله** وفی بعض الحواشی ان هذا الرای شریف جدا بجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تکلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غیر تخصیص **قوله** وقد حیل بین العیر والنزوان قال قدس سره فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی والاهلی والنزوان الوثوب و منه قدس سره فی تفسیر الوثوب برجستن **قوله** سواء کان ذلک المعمول شرط بعضهم کون المعمول فاعلا نظرا الی ان عمرا فی قولک ضربت زیدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وینتقض ما قاله بنحو حسبک وزیدا فان الکاف فی المعنی مفعول اذ المعنی یکفیک **قوله** نحو استوی الماء والخشبة ای تساوی الماء والخشبة فی العلو ووصل الماء الی الخشبة فلیست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقیاس یعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زیادته **قوله** والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل انه فلا یجوز ضحک زید وطلوع الشمس کما ذهب الیه الاخفش ویجوز غیره استدلالا بقولهم ما زلت اسیر والنیل فان الماء لا یسیر بل یجری ویمکن ان یقال المراد بالسیر معنی مجازی شامل للسیر والجریان **قوله** ومکان فی احد المشهورین الاکتفاء بوحدة الزمان **قوله** نحو لو ترکت الناقة وفصیلها لرضعها قال قدس سره فی الحاشیة فصیل بچه شتر از شیر باز کرده ورضع الصبی شیر خورد کودک **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة و عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفیه ای فی الاول رعایة اصل الواو فی کونها غیر عاملة ولو نصبت بمعنی مع مطلقا لنصبت فی کل رجل وضیعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لکن لما کانت فی الاصل حرفا اعطی النصب ما بعدها **قوله** واصلها واو العطف لهذا لا یجوز تقدیم المفعول معه علی ما عمل فی مصاحبه اتفاقا ولا علی مصاحبه خلافا لابن الفتح قال الشیخ الرضی لا اری منعا من تقدیم المفعول معه علی عامله اذا تأخر عن المصاحب کما جاز تقدیم المعطوف

على عامل اذا تأخر عن المعطوف عليه **قوله** فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** اي وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تميز او حال و يحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل وتعرف **قوله** لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قلت فاذ عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي لحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف و ذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قال المص لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة **قوله** وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني

والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قال** لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال مثالي الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة **قال** الحال من حال الشيء يحول اي نقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا **قال** ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض بقولك نحو اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل والمفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلا يرد دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي لحو ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول او بما يجري مجراهما ونقولنا جزء كلام

تخرج الجملة الثانية فى ركب زيد وركب متركوبه علامة اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة
اسم عن غير حدث يجئ مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا
قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به في دلالة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان
تعلق الفعل بهما **قوله** الا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك
ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة و
ان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعروة ان ترتب على
ترتيب صاحبها **قال** لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان المقدر
كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان تكون اه يرشدك الى هذا تفصيل العامل **قوله**
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا **قوله** فكان
الحال عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات **قوله** ولو قرئ اه هذا موافق لما قاله
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور
جوزوا الحال عنهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قال** وزيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف
جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار

عامل لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من اللفظ ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قوله** باعتبار معنى الاشارة والتنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل **قال** وعاملها الخ فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجوز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان للناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك التفصيل **قوله** هو من تركيبه اى من صيغته **قوله** كالاشارة دون الاستفهام والنفي و اولين من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها **قوله** والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل وفيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقيرا راجح وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت ابني راجح وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني ان كان فقيرا راجحا **قوله** وكانه اسد صائلا او زيد بكعمرو وكاتبا وزيد اسد صائلا لا يجوز لا داة التشبيه **قوله** لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال ينافي المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر **قوله** نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن **قوله** لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه **قوله** ان جعلت ادرا حالا اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص

على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرنا امرا وعن ضمير مفعوله لا يخفى انه لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب **قوله** او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي ومقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال وقبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول وقبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك عدولا للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير لان التقديم يمنع من الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله صاحبها اه وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر او العامل والمعنى فعلى هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا **قوله** ولم يرد دها قال قدس سره في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص بمراد

المحشي ره فان كلام المصنف ره مبني على مذهب الجمهور وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا فرية بلا مرية ١٢ **قوله** لان التقديم

تمام نا رسیدن وسیراب ناشدن شتر **قوله** ولا تن جمع اتان خرماده **قوله** ثم یردمن العطن قال قدس سره فی الحاشیة العطن ما حول الحوض والبیر من مبارك الابل والمبرك المناخ یعنی جای شتر خوابانیدن **قال** ومررت به وحده قال قدس سره فی الحاشیة الوحد مصدر وحد یحد یقال وحد یحد حدا وحدة کوعد یعد وعدا وعدة انتهی قال الشیخ الرضی وحده لازم الافراد والتذکیر والاضافة الی المضمر ولازم النصب الا فی مواضع مخصوصة قیل یجوز ان یقدر ان اصله التاء ثم حذفت لقیام المضاف الیه مقامها کما قیل فی اقام الصلوة **قوله** مثل فعلته جهدك بصیغة الخطاب قال قدس سره فی الحاشیة الجهد ههنا بضم الجیم والجهد بفتح الجیم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجیم المشقة وبضمها الطاقة **قال** مثل ولکل ای کل واحد منهما او نوعها **قوله** وتاویلها علی وجهین قال الشیخ الرضی الحال المعرفة ظاهرا ان کانت مصدرا کان تعریفها بالاضافة او باللام وتاویلها علی الوجهین وان کانت غیر مصدر کان تعریفها ایضا کذلك وتاویلها انها فی معنی النکرة نحو مررت بهم الجم الغفیر ای کثیرا ساترا بکثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول ای اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وکذا اربعتهم الی عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانیة اذا اضیفت الی ضمیر ما تقدم منصوبة فی الحجاز علی الحال لوقوعها موقع النکرة ای مجتمعین فی المجیء وتاکیدا لما قبلها فی تمیم **قوله** احدهما انها مصادر لافعال او للصفات ای معترکة ومنفردة والحذف غیر واجب فی المثال الاول وواجب فی الثانی علی

قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام
للعهد الذهني او زائدة **قال** فان كان صاحبها نكرة والحال مفرداً اذ لو كانت جملة
وجب الواو ولا التقدير **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين
قوله لتخصص فيه ان الحال ما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجري
التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر **قوله** ولئلا تلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس
لو كان محذوراً لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس
قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصدرها
بالواو ولم اعادة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير
عاملها بحروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء
قوله فيما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً علماً ان الدال على حدثين فصاعداً قد يدل
على حدثين معينين نحو ضاربت زيداً عمراً او تضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من
عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق
او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي
كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به

وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص

على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا

بسرا طيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف

حالا عن قوله على العامل المعنوي كأنه حال عن ضميره لا يتقدم على الاحتمال الثاني

ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته داخلا اه اليه

ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني هو

ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي

ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ

الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل

المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل

بستين **قال** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها

مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها

عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا

عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه

ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه

فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبني شاتما لزيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم

قوله لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه

اسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض لالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع **قوله** يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلعم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مر الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و فعول ومفعال **قوله** اى ارسالة كافة اي عامة شاملة **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطتها ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وينصب ذلك القسط

النكرة في الاثبات على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ما قدمت مع انه لا يدخل

۱۵ قوله كحرف نفى دخل على الاسمية فكلمها باقية على اسميتها وكذا كان حكمها حكم الاسمية ۱۲ مولانا عبد الحكيم

على الحال ويأتى بعده بجزء تابع لها اما معه او العطف و بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم **قوله** وهو ما بقى فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع حموضة قال فى الصراح البسر غوره خرما اول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويله بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك **قوله** لانا اذا تعلق بشىء واحد قدم تفصيل ذلك فى ذى الحالين **قال** وتكون جملة قال الشيخ الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وذلك فى شاذ ونحو بايعته يدا بيد اى ذو يد بذى يد اى نقدا بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا نحو بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب هذا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الحلبى يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله** لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقييد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها و لا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهى الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة فى الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما اذ فى نفصال (اى لكونهما فضلة) فى ذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل و ما جاءنى زيد الا وهو فقير **قال** فالاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح و لا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت يده على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل على الربط فى

اول الامر لانها فی الاصل للجمع مع السابق فهی داعیة الی النظر السابق **قال** والمضارع المثبت بالضمیر قد یجیء بالواو وذلک لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف وقد یشترط فی المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال کالسین ولن ونحوهما **قوله** المشتملة علی المضارع المنفی وان کان بلو خلافا للاندلسی فانه قال لا بد فیه من الواو وان کان مع الضمیر قال الشیخ الرضی اذا انتفی المضارع بلفظ ما لم یدخله الواو واذا انتفی المضارع بلا لزمه الضمیر والاغلب تجرده عن الواو **قوله** لیدل اه هذا تحقیق ما ذکره السید الشریف قدس سره وللقوم ههنا کلام بعید من التحقیق فحری ان لا نذکره **قال** ویجوز حذف العامل وقد یجب قیاسا فی مواضع منها ما اذا بین الحال ازدیاد الثمن او غیره مقرونة بالفاء او ثم فتقول فی الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا ای فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذ الثمن فلا غیر ربیا وتقول فی غیر الثمن قرأت کل یوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا ای فذهبت القراءة کل یوم فی الزیادة والصعود **قوله** وهی ای الحال المؤکدة اه هی اما لتقریر مضمون الخبر وتاکیده واما للاستدلال علی مضمونه علی سبیل منع الخلو **قوله** والمنتقلة قید للعامل بخلاف المؤکدة فانها لیست قیدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قید للعامل غیر صحیح الا ان یراد انها قید له بحسب العبارة والتصور **قال** ای احقه اه ذلک التقدیر من سیبویه قال الشیخ الرضی فیه نظر اذ لا معنی بقولک تیقنت الاب عرفته فی حال کونه عطوفا وان اراد ان المعنی اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولی عندی ما ذهب الیه ابن مالک وهو ان العامل معنی الجملة کما قلنا فی المصدر المؤکد لنفسه او لغیره فکانه قال یعطف علیک ابوک عطوفا او ذلک المعنی یتولد من نسبة الخبر الی المبتدأ فکان العامل فیها معنویا وبهذا لا یتقدم المؤکدة علی جزئی الجملة ولا علی احدهما **قوله** او بمعنی اثبته معطوف علی قوله بهذا المعنی فیکون لا حق منشعبا معنیان التحقق والاثبات لا حق مجرد امعنی وهو التحقق ولما بین المعنی اللغوی لهما اراد ان یبین متعلق المنشعب والمجرد

لا اثبته لا ابوک فیکون المعنی زید ابوک یعطف علیک عطوفا فیصیر عطوفا مصدرا لا حالا ١٢ مولانا عبد الحلیم رح

التحقق في الصورتين ومتحقق بثبات اي الصورة الاخيرة هو ان يثبت من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها اي وجوب حذفه دليله بما قررته الامور المذكورة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون غير مقررة لمضمون جملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول مثاله باسم مصدر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء ويقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قال لرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متعاضد لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع و

لهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على
خصوص حصة منه مجاز **قوله** وكذا يلحقه لا احتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن
ان يقال التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعده لا يقترن فيه لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة
المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن
الاخر المعينة لما يراد من المشترك **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي
ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قولهم ماذا
اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا او حال عنه وكذا الحال في حبذا رجلا قلنا لعل
هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا **قوله** والابهام
فيه الا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة ولا
ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسنشير اليه قدس سره **قوله** ولا
من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الموزون كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
الموزون **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما
غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى
شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات
المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في
ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى
كفى رجوليته او شهادته **قوله** يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للمرتفع
كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفهم ان
ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك
فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اي

النسبة سببا له لانك تنسب شيئا الى شئ فى اللفظ و المنسوب اليه فى الحقيقة غيره
بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله مما انتصب عنه اى الاسم الذي يصلح
انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانك لو اسندت الطيب اليه لم يكن
ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم
يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال يضا ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى طبقا عن طبق
والاول اولى **قوله** وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك
كالعدد و الرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض
ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشئ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا
وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا **قال**
ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وهو التنوين لفظا
او تقديرا كما فى خمسة عشر وكم رجلا **قوله** او النون سواء كان فى التثنية او شبه الجمع
نحو عشرون لا نون الجمع نحو حسنون وجوها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف
وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض **قوله** فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضى قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
نحو نعم رجلا و بالهاء قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم
الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز فى الصورتين هو

نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا ز اقود نوعي از پيمانه وخم قار اندود كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة و عشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اى يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اى اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها جزء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل تنوين عدل تنك بار وما نند آن قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله والمقصود غير المقدار عن طلب التمييز و اذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول

صالحية وعدم العراقة في الابهام ١٢

لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب احتمالات الطرف و رفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك الا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره **قوله** والمصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبك زيد رجلا اي يكفيك زيد **قوله** فكانه قال طاب زيد اه اي كانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطفا على ابوة **قوله** ولله دره الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قال** ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد

من حيث ان لنفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما
اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس
الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة
اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج
عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل فى الرجولية ويمكن ان يجاب
عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات
لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هى ليس لها الطيب فان قلت المراد جملة الشخص مع
جميع صفاتها قلنا فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا
المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما
اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية
الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له
ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى
وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالى بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفى لمقدم
الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين و
بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه
واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع و
الاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله
ولا يخفى سماحة هذا الجواب **قوله** والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى

صفات الشیٔ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه **قوله** بان يكون تمييزا

يرفع الابهام عنه فيه مساهمة **قوله** وهو الذات المقدرة اعنى الشیٔ المنسوب الى

زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشیٔ المنسوب

الى زيد كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وهى تفيد مشاركتها بعدها الخبر كان من حيث

انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضى وهو ان المنصوب فى عبارة النحاة فى نحو

قولهم شر اهر ذا ناب شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره الكائن مبتدأ لفظا بمعنى كان

لفظه مبتدأ او كان معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم **قوله** لان من تردد فى التمييز فى قسمه الاول

مصلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى وقال فى المقتبس

يقال لله دره من فارس ولا يقع عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز

يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز **قوله** لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من

التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم

كقوله تع فغشيهم من اليم ما غشيهم **قوله** اذا جعلته لان ما يتضمنه لانه مطاوع لذلك

التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله**

نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك

قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد **قوله**

وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعنى تجارة زيد كقوله تع فما ربحت تجارتهم

قال خلافا للمازنى استاذ المبرد وتلميذ الاخفش **قوله** نظرا الى قوة العامل قال سيبويه

كلام العرب استقراء لا قياس **قوله** قول الشاعر هو من مجيدى الشعراء **قوله** اتهجر

اه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك **قوله** بالفراق فى بعض

الروايات بالعراق **قوله** وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور

مفسر التطيب المقدر قبل نفسا **قوله** غير قادح فى التمسك اذ بناء

تمسكهم على الظ الذي يقبله الطبع السليم **قال** المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع و نظيره التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولى الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا و لو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب معنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات و تقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال ولا استخدام بجعل الضمير في قوله الا الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز ولا ان لفظ المستثنى مجاز فيه **قوله** لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصها الا بعد معرفته بخصوصه **قال** فالمتصل الفاء للتفسير **قال** هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الدنق

داخلا فی الدینار وعلی الاول یلزم التناقض الصریح فکیف وقع فی کلام الله وکلام العقلاء واجیب عنه بوجوه واختار الشیخ الرضی ما اختاره الاکثرون وقال هذا هو الصحیح وحاصله ان التناقض انما یلزم اذا تقدمت نسبة المجیء علی الاستثناء لکنها متاخرة عنه لان المنسوب الیه هو المجموع المرکب من المستثنی منه والمستثنی والنسبة متاخرة عن المنسوب الیه قطعا کما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب الیه فی جاء القوم الا زیدا هو القوم المخرج منهم زید لا القوم المطلق حتی یلزم التناقض وفیه ان هذا الجواب لا یتمشی فی بعض ادوات الاستثناء کما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقیدان للنسبة فیکونان متاخرین عنها نعم یمکن ان یجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم علی الحکم فلا تناقض وبیان ذلک انک اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجیء الی القوم علی احتمال ان یکون علی طریقة الایجاب بالقیاس الی الکل والایجاب بالقیاس الی البعض والسلب بالقیاس الی البعض الآخر وذلک لان تقرر الایجاب او السلب بعد تمام الکلام فاذا قلت الا زید متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقیاس الی زید والایجاب بالقیاس الی ما بقی ولیس معنی الاخراج الا المخالفة فی الحکم بعد التشریک فی النسبة ولما لم یکن فی المنقطع تشریک لم یکن هناک اخراج **قال** عن متعدد ای ذی عدد وکثرة **قال** بالا غیر الصفة بیان للواقع لئلا یذهل **قال** واخواتها اراد بها کلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتی یلزم ان یکون جاء القوم المخرج منهم زیدا والمستثنی منهم زید مستثنی وذلک امر اصطلاحی ولا مشاحة فیه نعم لو ادعی ان تلک الکلمات المحفوظة صارت بمعنی الا فی عدم الاستقلال لم یلزم ذلک واندفع ایضا ما قلنا علی ما قاله الشیخ الرضی فی دفع شبهة الاستثناء **قوله** واحترز به عن نحو جاءنی القوم الخ قیل لا ولکن لا یستدعیان اخراجا ولهذا یستعمل فی صورة لا یتصور فیها الاخراج کان تقول جاء عمرو

الا زيد وما جاءني عمرو ولكن زيد **قوله** اى بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد **قوله** اى ليس نفى اه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب مطلقا الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا فى هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلا فى الاتى **قوله** والعامل فى نصب المستثنى قال الشيخ الرضى قال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان فى الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل لجاز نصب المستثنى قال او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله فى كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان وحال **قوله** اى المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع

منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا فى المنقطع وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها واستاخرون لما رووها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن للاسماء وخبرها محذوف فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هذا بغير الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخوله بعدها فى حكم ما قبلها **قال** فى الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بنصب الانسحاب او خبر محذوف **قوله** واما بنو تميم اه فى بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنسه ثم له على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع مائل الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ليس فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما لم يجوزوا فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب اللفظ **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءنى زيد الا عمرا **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينة **قوله** التى هى ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت فى الاستثناء بضرب من المناسبة

قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله والا بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق يحتمل الابعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى قوله والتقدير جاءنى القوم عدا زيدا ه اذا قيل عدانى كذا كان معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم زيدا كان المعنى منتفيا المجئ عنه واذا قلت عدا الجائى زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائى او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد بجائى ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجئ من زيد او انتفى الجائى والبعض من زيد اى بعد عنه قوله وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم قال ولا يكون لا يستعمل فى موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحية ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظة فيه و ح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار و ح يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى التنصيص اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان

لايكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ماقام القوم الا زيدا في جواب من قال قام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** الا بالاصالة اي بنوع تمحل **قال** ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو مامررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان نختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ونقول ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه **قال** اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قال** ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيأة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال ان اراد بافادة المعنى ح دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام

المعنى وضحه بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه حينئذ يتعين المراد **قوله** اذ معنى ما زال ثبت الخ ظهر لفظا فيقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيده الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي فائدته بحث **قوله** لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قال** ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى **قوله** فيجوز ان يكون زيد بدلا من الضمير المستكن فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف ويجوز انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب نصب الله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي **قوله** قيل نما وصفه به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير **قال** لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش واذا لم تكن استغراقية **قوله** لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته اولا نحو ما جاءني من رجل وامراة **قال** لا تقدر لان اي لا تقتضيان وقوله عاملتين تمييز او حال ومفعول ثان بتضمين معنى الجعل **قال** لانهما عملتا للنفي يعني انه علة عملهما على المبين وجزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة **قوله** فعمرو مرفوع على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقديرا عليهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيه **قال** لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول **قوله**

وهي لفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفى نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا عالما لبقاء معنى الكون بعد الا **قوله** مع كسر السين اوضمها قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان **قوله** لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاى من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده **قوله** واجاز بعضهم النصب به بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اى قلت لا ولو ليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله فى بعض القراة وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان تركيب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منه لاجل الاضافة كما قال بعضهم فى سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا **قوله** ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا للاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكروا بما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اوكد وابلغ **قوله** انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع

انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض **قال** وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبران له **قوله** باعتبار قيام معنى المغايرة بهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز **قوله** وذلك لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير انما تدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فمجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قوله** مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه **قوله** وانما قلنا آه هذه الزيادة تدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردة ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا **قوله** فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب. قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل في ابي منصر فاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي ايضا البدل لا يجوز حيث يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار

عتقد واشركا ... لا يجوز له شريك ... ١٢

بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم دون زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير **قوله** والمراد بصدرية المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بصدرية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **قوله** فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد تغير بدخولها **قال** كان خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجب ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في صبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا في يصبح زيد يقول واخواته والاولى ما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرونها في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة لاستمرار ما يلي الاستمرار مطابقا للصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا

كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** ذلك
اذا انتفى الاعراب اصلا او وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى فما زالت تلك دعويهم ان
تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى **قوله**
وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي
يحذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم من غائب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين اي لو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك
لدن قائما اي لدن كنت قائما **قوله** وهي ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقدير مع او في
عمرو نحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل **قال**
اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع فا بعد فانهما ان صح رجوع
ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح **قوله** ونصبهما نحو
في الثاني تقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا **قوله** ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول
ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خير
اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير و
لا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا
كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة
استعمالها ولا يحذف للتخفيف لا لكثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف **قوله**
فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر بفعل المستقبل لا بد
له من الفاء **قوله** فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة

المفتوحة ... قالوا الفراء ان في قوله تعالى ان تضل احديهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط ١٢

معنى ان المسوقة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ
فلمجيء الفاء في قوله + ابا خراشة اما انت ذا نفر + فان قومي لم ياكلهم الضبع + ولا يجوز
ان يكون صلة لان كنت ذا نفر متعلق بقوله لم ياكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء
عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر
ويتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم تغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى
الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرطية لا يخلو حالها
عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان
الاول وجب في جزئها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق
فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها و
اثباتها **قال** المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا رجل ظريفا
حسنا من انه منصوب بلا وهو بلا **قوله** اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اخبر
عليه **قوله** لما عرفت من معنى التبعية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف
المنسوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله
قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي استند اليه
خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
قوله وهذا القدر كاف فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه **قوله** او مشبها به
ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم

اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما الاسمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار لا مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اى لا موجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه ثم جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك للمصدر مثبتا كان او منفيا ولا يصح تقديرا ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار قوله مسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفرد ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسم على نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقدم في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اى لان الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله نكرة مطلقا لا بعينه يعني اراد

فانها ترجح جانب البناء ۱۵ قوله للتنبيه على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة ۱۲

تنكير النوع لا تكرير الشخص قوله يكون مطابقا انما قدر السوال مكررا اذ لو لم يكن مكررا
لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوي هذا
التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او
فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره حتى يقدر
تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فلام
واضح لما كان النزع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال في مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية
ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل
ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة
واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة
عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس
والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول و
رفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون
بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني
يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرها محذوف واحد
مرفوع بلا الاول والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة
في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجود
الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير
خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع
الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلا لا زائدة قال الشيخ الرضي

يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كليتهما **قوله** لانه معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في **قوله** وضعف لضعف الشيخ الرضي **قوله** لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل بريد ولا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف فانحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرية لكنها ملغاة للضرورة **قال** واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار يجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظه لا كما يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قال** ا ما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا غلام اتمنى لغلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره **قوله** واما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء آخر يدل على محصلة تبيث المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيث تفعل كذا **قوله** لمكان الاتحاد اي الثبوت لا اتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي ليسا فكانك قلت لا ظريف **قال** معرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان **قوله** ويجعل مرفوعا لما مر ان القياس مضي الخبر **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى ولا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف

قوله جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرية

البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي **قوله** واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع عنه
المصحوب اما عند الشيخ الرضي فلا ولان والاب والاخ **قوله** واجراء احكام المضاف
عليه انما ارتكب ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك
لنون لا اباله كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي **قوله** اي مشاركة
اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار
الاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول و
اما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف
او المعاني الاخر قد يلحق به **قال** لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا للزم الرفع
والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير
قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة **قوله** ولا يحذف الا
مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة **قال** خبر ما ولا
وقد يلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا على حين مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على اوان وهو هنا مستعار للزمان نحو ولات حين مناص والغالب في
حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوف
احد جزئي الجملة **قال** المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند
النحاة والحق انهما لمطلق النفي **قوله** اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية
المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها **قوله** و
اما بنو تميم فحيث لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي

يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها او ما مشتركة بين الاسم والفعل
قوله نافية مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا
يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما **قال** وانتقض النفي بالا نقل عن يونس
يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك، وما الدهر الا منجنونا باهله، وما طالب
الحاجات الا معذبا، واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان
معذبا مصدر كممزق تعوم مزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا **قوله** او تقدم
الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما اذا
كان ظرفا نحو قوله تعـ فما منكم من احد عنه حاجزين **قوله** اي على خبرهما منصوبا كان
او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** بحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما
يقع خبرهما مرفوعا عند انعزالها عن العمل **قوله** يعني الجريان للواقع فلا يتوهم الدور **قوله**
لفظا او تقديرا لم يقل ومحلا لان المص ذكر اقسام المعرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدله بقوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اه بحجر
سابقه مع ان المراد متبين **قوله** لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق
علامة الشيء بدون ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

تراكيبهم وبجوز ان يكون حالاً من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالاً الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوء او القول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل **قوله** وهو الجر بيان للواقع لان الاثر الملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء فى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور **قوله** اى منسلخا عنه يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب ان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما فى كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط شئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريده للاضافة المعنوية عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة

المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **قوله** لانها تفيد معنى اه دبه

ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل

اللفظ **قوله** علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية

لان حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر نقديرا مع ايراثها معنى ومن البين

امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية

لا لعلامتها **قوله** كاسم الفاعل اه والمنسوب **قوله** واما مساو كان المراد بالمساواة المساواة

الشاملة للراجحة والمساواة **قوله** واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد **قوله** ولا

يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى الباقيين وفى مسجد الجامع

وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة

فاذا قطعت وجب تنافرا لانه غير مانوس **قوله** ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل

فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة

الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا

والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد

ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا

يجري فى تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد **قوله** فان معنى ضرب اليوم اه يعني

ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو

كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرءات الخرقاء لملابسة انها تشرع

فى التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور

فى احيانها **قوله** واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب

مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز **قوله** كما لا يخفى لا

ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه

نقطة كل الاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه ١٢ **قوله** نحو كوكب الخرقاء اى كوكب المرأة الحمقاء وسهيل كوكب

قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل
عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاماله او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك
وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين في ذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب
البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس وموضوع
للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام
الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما
كلام الشيخ قدس سره فيحتاج الى تصحيح ولعل هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو
غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك
الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقع اختصار قول
ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى
المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان
للحال او الاستقبال وغير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك و
كفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ
الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال
بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان
كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه

من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفه تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغي ان يكون قوله تصدى بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في مثال هذه التراكيب **قوله** لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته **قوله** الا ان يكون للمضاف ايضد واحد هكذا قال الشيخ ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد **قوله** نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال تعريف اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما

لم تكن وضعلتاي لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة **قوله** من ترك اللام فقط **قوله قال** ذو الرمة ثلث الاثافي ونقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما + ايا منزلى سلمى سلام عليكما + هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى + ثلث الاثافي والديار البلاقع و قال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلث التي تنصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالي **قال** صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر **قوله** نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف ومفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاخفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه بقوله **قوله** واضيف القائم الى العبد

جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية
مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية **قوله** فالمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك
الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقع للبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله
من ثمه اشارة الى التخفيف و انتفاء التعريف او تركيب مجاز كما يقع فلان قتيل تلك
القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا **قال** خلافا للفراء اى يخالف هذا
القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة تضاهيه تبقاء
وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف فى التركيب لا فى الاستدلال **قوله**
اذ لا نص فيه اه فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال **قوله**
يستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان
آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل
مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث
فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه
الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه فى اسنه

القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وحاجب الله قال حملا اي بمحوبيته

او بحاملتيهم ليس على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا

الضارب زيد ه بقي على هذا التقدير دون التقدير السابق شيء وهو انه لم يحملوا الضارب

زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق

اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان

التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك

الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف

باب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير

نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف

قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين قد ذهب باتصال الضمير فان

اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة

كما في حواشي بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما

لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك

مشابه لضارب بك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارب زيد في ذلك **قوله** وحصل التخفيف بحذف من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة
وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد
قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف
من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا و
ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه
اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد عليها واضيف للتخفيف بحذف التنوين
والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع
اه **قوله** متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
للناس في مسجد الصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيهما الخ قال
الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف
المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة
التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور
سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين **قوله** متاول بصلوة الساعة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء انما
نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام **قال** ومثل جرد قطيفة قال قدس سره
في الحاشية جرد خرد رسته از كهنگى و فرسودگى انتهى قطيفه چادر پرز پيچيده صراح
قال اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فانه يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما لم يطلق عليه الاسد

لم يصلو عليه الليث وبالعكس **قوله** سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي **قال** بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم **قال** فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة **قوله** سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان **قوله** واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه **قوله** بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب **قوله** جاء مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح **قوله** لا نقصد هم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا وللغلوب لا حكم لسفان من غير بزاي من غلب عليه **قوله** فهو

قال او اخر الكلم في احوال نظرهم لان وذلك علة حرف اخره في مالبس النحاة عرف

او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في
الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قال فان كان اخره يعني ان
لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان اه قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما
رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف
المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية فان قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب
و والجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها و
تجويز هذيل للقلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما
ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الضمة الا لان الياء الساكنة اذ كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذ لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن
بوزن فانت مخير في بقائها وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل
قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة
نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف ولان الالف لكثرة مدها من اخويه فهو
يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه وفي تقديم الاخ على الاب في الاية رعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في اخواته او فيما
في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول

حتى عليه عطف فعلية على فعلية واما على توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله واى مالك بصيغة المخاطب
قال قدس سره في الحاشية اوله قد كان احلك ذي المجاز وقد ارى وكتب على قوله
قد كان اى قضاء وقال ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى
بصيغة المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المجرد بالاحتمال قوله
اي ابن جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قال وتقول اى امرأة اه قيل انما صرح
بالقول تحرزا عن نسبة الحمو والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما
الى المخاطب مع ان اضافة الحمو الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان
يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل
اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لا ان قياس فعل
صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك
عينه ومؤنثه هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف
اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها ولكن لا دليل في هنوات لانه يمكن
ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل
على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن
العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه
لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان
الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في في من فمويهما
وتكلف بعضهم بان ميمه بدل من الهاء وهي اللام فهو مثنى لعين قوله بالحركات الثلث السابقة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قال جاء حراه المراء والذكر

درجات فصاحة اللغات ولا قال الحق ان يقال بكذا لو وعصا ويد وخبا وفيه لغة ساكنة
ادنى الحال وهي ان يكون كوشاء قال وذوا على ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان
مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال
واما الثاني فلان باب لطى اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس
عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء كطيبة
ولا يبدل لذوا نجم ذو على انه مفتوح العين لمامر قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ
الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني
رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات و
الاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد الوصل يصير
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل
فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب و
ايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا او علم لم يجز قيامها
مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما
وقع في كلام بعض المتاخرين واصلى على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الادعية
الماثورة قوله وكانه خص المضمر اه يعني ان المناسب للتقليم النظر الى حال اضافته الى الضمير
الخاص لكن عدل عنه الى نوعه ولها العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متصرفاته
وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذوينا قوله و
الفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل
وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض
قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية ومتى كان في الرتبة الثالثة او
الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة للثالثة والرابعة فهو ثان لبيان الحال للتصغير منهم من

كما يشير اليه قوله كان في الرتبة الثانية منه ١٢ قوله لا التصغير لا يعنى للتعيين والفاء في قوله المجرد التراخي في

والتاكيد بجمل خارج بقوله مطلقا ١٢

قال المراد بالتاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل على القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع كونهما متغايرا شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بفرآت الكتاب جزء لجزء الا ان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب اه لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يرد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقر ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر مباحثة كما سيجيء قال يدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئاته غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم

حاشية عبد الغفور

فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه
يبقى من البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك و
العطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون
مذكورا للدلالة على ذلك فيما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه
غير ضروري قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه
وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير و
قد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة و
الصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير
وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة و
الكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا
من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك
الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه
لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري
في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد
الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزء اجزء او البيت سقف وجدران
قوله ولما كان غالبه حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا
ولو يستضعف بزيد اسد احالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما
ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الى متعدد
واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو

تميم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر شرائط المشتق الدال على معنى في المتبوع فما قيل ههنا الرجل اه لا ...

ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد
الى المشتق وذلك لان او تقريب المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله
غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعى لشامل للوضع النوعى الذي فى
المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو
مررت برجل اى رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل
البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال
عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التى هي الدلالة واللام للاجل والغرض
معجمة ليتصف على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمى آه ولذا يجب
ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل اي رجل اى هذه
تكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق
تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا
ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى
جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اى كان من
سواك باطل قال وبهذا الرجل يعنى به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل
بمعنى الكامل فى رجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وصفت لسائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقع مررت
بشخص رجل وشيء اسد كما في بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة
على ما كان ما يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
التشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون فى غير الرجل ولهذا شهر فى
فى الاغلب اذا كان معه قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاضر فى الارض والسماء واما قولك هذا

الرجل فالموصوف فائدة بجعل الوصف حاضرا قال في زيد هذا قال الشيخ الرضي
اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص ومثناه واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله في المواضع
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى قوله الا المعرفة الا المعرف بلام
لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق
المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي
من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه
زيد قوله لان الدلالة على معنى الخ قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة المشهور
ان المفرد اصل لان وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد
قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح نعتها بها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية الحكمية
بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول
يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها

الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفي الملازمة
مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قال ويوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله قال وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون
ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط الى ما له تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة
حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك
الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال في التعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله
تعم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال والافراد و
التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول
ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه
ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر ح يطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه
محلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون
الضمير فاعلا محلا قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاعلى بخلاف الالف
والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله يحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه في قوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى

الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب و الغيبة وفيه ان الضمير الراجع
الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية لمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى
اذا كان فى قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال فى التعليل ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله
والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به واكتفى به فوقع الدليل
موقع المدلول كما فى نسخة الشارح الرضى **قوله** اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
من حمل الاخص والمساوى على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى بحسب
الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم
نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف
مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا على
ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوى بحسب
اصطلاح النحويين ان قيل لا بد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه
اجيب بان اسم الاشارة فى حكم الضمير او فى قوته فان قوله من ثمه فى قوة قولك من اجله
قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصلى منحطا فى الرتبة عما ليس مقصودا
قوله ان عرفها المضمرات قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظ واما الغائب فلان
احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا
فى كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما
كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون
العين والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر قال الا بمثله
اي ذى اللام الاخر او الموصول فسره بالمماثلة فى التعريف حتى لا ينتقض بقوله
قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذى اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو
المعروف عند جمهور النحاة لا يقر يعني فيه امر وهو ان الموصول لو اتم صفة ما فى اوله اللام
نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل
المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه بذى اللام وح ينتقض بالاية
المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته
فى قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل قوله او
انقص منه ينبغي ان يدعي ان لا انقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور قوله بل الرجل بقرينة
تنكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو فى اللغة الامالة لقب هذا القسم من التابع
به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته الخ نسبته
على مثل البيت سقف وجدران خفاء قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام اي فى الكلام الذي
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد وعمرو فان اخوك
وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذي فيه زيد قوله لانها

غير مقصود بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب
الظ هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز فى النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** واجيب بان المراد اه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها
انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهمت انك غالط
به بمثل هذا نحو بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير
سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام ليس توطية
فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن **قوله** يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايض
بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين
باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصد ان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيتهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا
وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة
فى كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه ببل وقصد التابع **قوله** ولذا تراه اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب
زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايض وثانيهما انه داخل فى
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما
من نظيره وهو فى تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقع فكانه تجريد **قال** واذا عطف

اي اذا اريد العطف لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد يحصل من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه مخالف للقبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال كذا ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحساني قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف و في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور به سبب الاستيناف لمعنى لكن لما كان الجار لا به كالجار بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين قوله كما في الحروف يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو والله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء و لما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة قوله وتوبي الظاهر و لتقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تاصل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان

قلنا

الاضافة للعهد الذهني **قوله** او مجهول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير
ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وضعه كانت نكرات
قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى
يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لامتناع عمل ما فى الخبر المتقدم **قوله**
فتعين الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في
قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها
السببية لا العطف كما فى اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء
الناصبة للمضارع **قوله** لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما
بالسببية افاد الشيخ الرضى ما حاصله ان الجملة التى يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بالخفها
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان
المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم والواو فلما كان للجمع المطلق
لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند فى تلك
الحال زيد **قوله** واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين مختلفين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد
العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولى عامل واحد **قوله** فهذا
اي فهذا العطف وان كان الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل فى هذا المقام من
ان التالى فى قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز [illegible] للمقدم

اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز ولان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظ متحقق التحقق بحسب الظ لاينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لايبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق

قوله لكنه لم يجوز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء امتنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبرية في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو النحو المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ان في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابطة

قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء حاصل في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتحمل عدم الجواز

بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لايستثنى قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل قوله قال التاكيد جاء بالهمزة وبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد فى التاكيد اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اى حالة وشانه فقوله امر المتبوع فى النسبة او الشمول كقولك شانك فى العلو اى فى باب العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر اى فى باب الفقر ظاهر قيل فى النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعنى يجعل حاله اى الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم قوله اى فى كونه منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوى فانه غير نافع

او الشمول ۱۲ قوله اى الحالة المفهومة منه ولا يخفى ان مبنى التوجيه الذى ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق من

قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصور الاولى **قوله** بذكر كل واجمع اه قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم بعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءنى القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلث **قوله** اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن فى اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا التنافيهما **قوله** وافادتها توضيح متبوعها اه وكذا ينبغى ان يقيد افادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال فى التلثة انها خارجة بقوله فى النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا فى النسبة ولا فى الشمول وهذا

[illegible]

اظهر قال السيد قدس سره فى حاشية الرضى قال المص فى اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير ام المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا لانه هى اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول عرفان اجمعون فى قوله جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل فى حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا فى قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود فى حالة واحدة قال وهو لفظى ومعنوى ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظى الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوى مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس ببعيد قوله اى تكرير اللفظ الاول او ما به تكرير اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير فى قوله وهو لفظى ومعنوى راجعا الى المعنى المصدرى للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد فى قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر فيكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر غيره ثم بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق فيكون زيد الثانى بدلا وجاز

للبدل من المنادى بهذا المثال وقال المص فى الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظى وقال الرضى وهذا اعجب فلعله سهو

ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض
عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي
واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون
ذلك طاريا بعد وضع اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا
نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواه اتباع
لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها
لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان
المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل
ان كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا ان زيدا
قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل
نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب
المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد
ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما
ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه
اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين
الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشيء استخرجته وقولهم
اكتعون ابصعون اتبعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر
اشتقاقها مما ذكره الشارح قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام

الافراد اوالاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان
فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام
امتداد وجودي **قوله** وعن بعض العرب نفساهما والاولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين
حيث يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى **قال** باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه
قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث **قال** وجمع في جمع المؤنث او ما
يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان
مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل المراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق
عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكل ما لم يلاحظ اه جاز ان يلاحظ
افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض و
الدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه
هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره
المحقق الطوسي **قال** يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسا و افتراق حكما و
الظ انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح
افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار
الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي
قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرتفع
الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاءني زيد
كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع **قال** واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الالفاظ الكائنة
وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وجماعة

ف قوله افتراق حكمها وحالها اى الحكم الذي نسب اليها وعطفت حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم ١٢

فيه كاضافة بدل الغلط باد في ملابسة ١٢

ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة
للنفس في تقدير الموصوف اولى و اما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات و اما تقديم الكل على
اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى و اما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في
معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
من قولهم حول اكتع اي تام قال بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل
لا يكون من المنسوب قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا
من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر في بدل الغلط
قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء
كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا
ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا
التعريف اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه
لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء
تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى
التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكروه بالاستثناء المتصل او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة
قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام
ولا حاجة الى التعميم لنسبة قال و بدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشرح على هذا

قوله فالاضافة فى الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال و الغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لو يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان الملابس مفهوم ومعين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من استبدال ذلك القيد لاخراجه واخراجه ما ذكره قوله فيدخل فيه اه اى لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال بل المثال الاخير قال العبد ان غلطت بالقصد و شرط اسلوب الترقى بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضى الاخير انه لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يقل المبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قال واذا

کان البدل یجوز ان یکون نکرة بالرفع ومعناه اذا کان نکرة مبدلة من معرفة **قال**
فالنعت قال الشیخ الرضی لیس ذلک علی اطلاقه بل هو فی بدل الکل ثم نقل عن ابی علی
انه قال یجوز ترک النعت اذا استفید من البدل ما لیس من المبدل منه کقوله تع
بالواد المقدس طوی ای مقدس مرتین **قوله** لئلا یکون المقصود انقص نقل
عن المص انه جعل هذا وجها لتوصیف بدل الکل واما وجه توصیف بدل البعض و
الاشتمال فقد قال لانهما لا بد فیهما من ضمیر یرجع الی المتبوع لیعلم انه بعضه او
ملابسه فلو کان متصلا لکان معرفة ولو کان مفصولا لکان موصوفا به **قال**
ومضمرین نحو الزیدون لقیتهم ایاهم قال الشیخ الرضی انما یصح بدلا اذا تقدم لفظ
الزیدون ولنحوتک والنحاة یوردون فی هذا المقام نحو زید ضربته ایاه وهو تاکید لفظی
لرجوعهما الی شیء واحد وقد نقفوا فی متن **قوله** اسکن انت وزوجک الجنة ان انت تاکید فکذا
ههنا انتهی حاصل کلامه ان البدل یفید ما لا یفیده الاول وما ذکره من المثال لا یفید
الا ما یفیده الاول قلنا ان البدل یفید ههنا ان ما ینبغی ان ینسب الیه الفعل لیس الا
زیدا کما اشرنا الیه فی قولک یا زید زید **قوله** لان المضمر المتکلم والمخاطب اه قیل ولانه یلزم
ان یکون شیء غائبا ومخاطبا ومتکلما وفیه بحث اذ یلزم منه ان لا یجوز ابدال هذین
الضمیرین من الاسم الظاهر **قوله** مع کون مدلولیهما واحدا فلا یفید زیادة علی ما یفیده
المبدل منه وفیه ان المفهومین متغایران غایة ما فی الباب انهما متحدان بحسب الذات

قوله فان المانع فیهما مفقود فیفیده ما لا یفیده المبدل منه **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر
نقباء الدبراء پشت ریش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پای **قوله** ان کان فجر
کذب یقر یمین فاجر **قوله** ان جعلناه بمعنی المصیر ای ضمن فیه معنی الجعل **قوله** لانه
ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی لا یقال جاز ان یکون المبنی الماخوذ فی التعریف معلوما بوجه غیر
الوجه الذی یرید کسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم یصح الاعتراض علی تعریف المبنی

بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسمّاه مجاز في غيره فلو

اريد به وجه لا مفهوم كان مجازا **قوله** والامر بغير اللام نحو يفعل وامر المخاطب كما هو المشهور

لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو

هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما تشهد عليه

تفصيل موجبات البناء **قوله** ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة

معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية

للاعراب كالاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد

مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة

قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك

المراتب **قوله** اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان

تضمنها الواو العطف وهمي لا حقيقي **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي

التعريف ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير

مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصيادة لما يرى

به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا **قال** والقابه عبّر

من حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها **قوله** اي لقاب المبني من

حيث حركات او اخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني

القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم و

الفتح والكسر انما انحصر بالحركات لان للمبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين و

لا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ

الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى

الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب **قال** ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم

الالقاب الى المبني بادني ملابسة والمراد القاب حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اي القاب علامة بنائه والاول اظهر

ضما لحصوله بضم الشفتين وللنتج فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به وللكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري **قوله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب شيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الاسماء القاب الحركات للمبني لا بخصوصها **قوله** لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية و يطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة **قوله** حيث قال بانضمه دفعا فذ ينافش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه **قال** والكنايات والاولى ان يقول و بعض الكنايات لان بعضها معرب ككفلان وفلانة **قال** والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها **قال** المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه سوى الاصل المبني في بنائه وليس ايضا فيه فساد لالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور المرجع المكني عنه **قال** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد نقضا مثل كاف ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه ان انا في مثل ايا مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها الا انهم الا ان يقال ان ايا بانضمام تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وذكر اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد **قوله** ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم و المخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا لا يصح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج

اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا تخرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط و قد تكون للتحقيق **قوله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعنى لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول لمسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس فى زيد ضرب دليل لتكلم **قوله** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد لو ضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا فى الحد بناء على ذلك التفسير قسما يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه **قوله** اراد بالمتقدم اللفظى الخ اعلم ان تفسير التقدم اللفظى بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى بيان التقدم جعلها من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم التقدم للفظ الى التحقيقى والتقديرى خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما فى بيان حكم المعرب بيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهنى وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء فى ان التمحل ليس الا فى جعل العهد فى حكم الذكر واما التقدم فحقيقى لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذى بعده احتيج الى تمحل فى التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله** اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خصه بالاول وجعل الثانى من باب السياق والاول

اظهر **قوله** كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعـ حتى توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد **قوله** فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ **قوله** او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى فى قوله تعـ انا انزلناه فى ليلة القدر ان النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعـ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا واما الضمير فى باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل **قال** فالمتصل الفاء للتفسير **قال** المستقل بنفسه فى التلفظ بلسان التخاطب **قوله** لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار **قوله** لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح **قال** الاول ضربت ضربت قيل الاولى ان يقول ضربت ولضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان ومستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ **قال** الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم يجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن **قوله** وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى **قوله** انا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف **قوله** والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضى رح

هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق ياك ولحوته ضمائر عند الكوفيين واياعماد **قوله** لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان للمشاهدة شاهدة على الفرق **قوله** واعطوا للغائب حكم المخاطب وذلك مبنى على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي **قال** خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة **قوله** التي وضعها للاختصار اي لمنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل **قوله** استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى من اي مقولة هو **قال** المتكلم صفة للمضارع **قال** مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظ ما قال الش من انه بيان المتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا **قال** وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار الصفة هو الوصف **قال** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر **قال** الا لتعذر المتصل اللام للوقت او الاجل **قوله** اذ

الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير **قال** او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث التباسا للمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى **قال** لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم **قال** صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا وحالا او صلة او خبرا **قوله** اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف **قال** ما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا **قوله** ولكنه تاكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير

المفعول فی انا زید ضاربه یرفع اللبس فلم لم یکتفوا به قلنا لما کان هذا الضمیر لم یوت به لمجرد رفع اللبس وکان مما یجوز حذفه خیف الالتباس علی تقدیر حذفه فاتی لمجرد رفع الالتباس ضمیر لا یجوز حذفه **قال** واذا اجتمع ضمیران ولم یکن مما تعذر فیه الاتصال **قوله** احترز عما اذا تساویا قال سیبویه ان کانا غائبین جاز الاتصال وهو عربی لکن الانفصال اکثر وان لم یکونا غائبین لم یجز الاتصال واجاز المبرد قیاسا علی الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساویین فیه انه یجوز ان یترجح الاول بانه فاعل فی الاصل کضربتک او فاعل بحسب المعنی کالمفعول الاول من باب اعطیت ویمکن ان یدفع بان الترجیح بالفاعلیة ترجیح فی المعنی لا فی اللفظ و وجوب الانفصال باعتبار البشاعة فی اللفظ **قوله** فیلزم انفصاله و لان الثانی اشرف من الاول لکونه اعرف فیانف من کونه متعلقا بما هو ادنی **قوله** وحکی سیبویه ای عن النحاة و قال انما هو شیء قاسوه ولم یتکلم به العرب فوضعوا الحروف غیر موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة **قال** فلک الخیار لاجتماع جهتی الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصة فی التعلق بما هو اشرف منه وصیرورته من جملته بالاتصال **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال الشیخ الرضی و الانفصال فی باب علمت اولی من الانفصال فی باب اعطیت لان المفعول الاول فی باب اعطیت فاعل من حیث المعنی فکان الثانی اتصل بضمیر الفاعل و فی مفعولی باب علمت لشبهه المبتدأ والخبر و فیهما الانفصال **قوله** لانه کان فی الاصل ای قبل ان یتصل خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوی وقد انتفی بوجود الناسخ فکیف یصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنی و الناسخ عکس ذلک لان الناسخ فی الحقیقة قید للخبر فان قولک کان زید قائما فی معنی زید قائم فی الزمان الماضی **قوله** لکون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل لفعل محذوف او مرفوعا بلولا و الوجوه الثلاثة تقتضی الانفصال **قوله** لکن غیر الاسلوب

الناسخ ولیل لحجیة المدعی ١٢

يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره **قال** وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت في اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة **قوله** وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها كما ان لدن يجب ما بعدها بالاضافة واذا وليتها غدوة تنصب بها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك **قوله** فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا **قوله** وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد **قوله** لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل **قال** ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره **قوله** لتقرا اه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامة الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني لاطراد الباب ولكون الكسرة مقدرة كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عساي لحملها على لعل **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء **قال** عريا عن نون

الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما واتما جاز تمام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لا معنى لها **قوله** لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قال** وانت خطاب عام **قال** مع النون ظرف لقوله مخير **قوله** يعنى ان كان اه هذا التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهور رجحان لنون ولذلك تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية ويويده انه لم يذكره مع ليت **قوله** للمحافظة على الحركات لبنائية هذا ظاهر فى غير التثنية اما فى التثنية فوجه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانها لطرد الباب **قوله** وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لدبالضم لدى و فى الكاف الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يفيد بانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك التعليل **قوله** تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع النونين **قوله** كما فى لعل فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا **قال** ويختار فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر **قال** ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظ ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قال** قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل

اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ و خبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص
وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء
الثانى منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه
وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر و
لهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل و ما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل
من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا فى شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب
فى شبابه وصباه **قال** صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير
صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعنى المبتدأ والخبر
قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير فى
المرفوعات هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب **قال** يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته **قوله** وذلك التوسط
ليفصل يعنى ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا معترضة
بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل ولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع
الفصل بين الصفة والموصوف بالضمير **قال** نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا **قال** ان يكون الخبر
معرفة ان قلت ينبغى ان لا يشترط ذلك الا لاشتراط لثبوت الالتباس فى المبتدأ او الخبر اذا كانا نكرتين
قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم فى
معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر انه
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس فما هو على خلاف القياس ينبغى

ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازنی وقوعه قبل المضارع لقوله تعـ ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتاكيدا كما فی قوله تعـ انه هو اضحك وابكی وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفی نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن فی الفعلين لكنه قدم للحصر كما فی انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا اخر لانه مبتدأ عند المحققين **قال** ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر وظرف النفی **قال** وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد **قال** ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تعـ فانها لا تعمی الابصار **قوله** ولا يبعد ان هذا وجه وجيه **قال** ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا **قوله** ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضی تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع **قوله** والظاهر قوله يسمی ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له **قوله** بان كان مبتدأ او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الی غير ذلك **قوله** اما جوازه فلكونه علی صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه علی صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة ويمكن ان يقال قد يقوم القرينة علی الحذف وعلی خصوصية المحذوف اما علی الحذف فكرفع الجزئين فی نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما علی خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فی الشعر علی ضعف ان قلت فينبغی ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان

هي

ان يكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهو اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع **قوله** لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضى و
فيه ان استقلاله لا ينافى ثبوت القرينة كما قال هو فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
الخ وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه
من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقدر فيه ما قلناه فى الحديث
قال قدس سره فى الحاشية الكنيسة معبد النصارى فى الجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة
الوحشية **قوله** اى اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظ
هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **قوله** اشارة حسية هى تخييل امتداد واصل
بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهى لا تكون الا الى محسوس مشاهد **قوله**
فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف للشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل لذلك المركب
الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن
الظ ايضا انه ليس تعريفا للشئ بنفسه كما يوهم لان الماخوذ فى المعرف جزؤه بل قيده
وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه **قوله** محمول على التجوز تنزيلا لمنزلة
المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه **قال** وهى ذا المذكر لما لم يصح حملها على
هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هى مبتدأ محذوف
الخبر اى وهى خمسة والجملة التى بعده مبينة لان فى ... يقرأ اى وهى فيما سنذكر وتارة
بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى
هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة
بان قوله للمذكر خبر ذا والجملة خبر لمبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر وتارة بانه
صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر للمبتدأ اى هى منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف

معرّان سرد الكلام ليس على نسق تم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اى
الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل عن بعض
المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعم وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا
الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن
والطف قوله والعامل فى الحال آه فيه ان قوله ذا جزء الخبر على تحقيقه فان نظيره
البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله
قدم آه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله
على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ
لساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله
بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين قوله والياء هاء
لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث فى الوقف قوله بوصل الياء لحصولها
من الاشباع او الجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته آه لم يرد التثنية المتعارفة لان
المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى
اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر و انما اختار هذه العبارة لدفع
ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة اصلا و انه قد يفصل بينها واسم الاشارة الجوز عن
اللام والكاف فى ذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا و ها انتم اولاء و ها هو ذا و بغيرها
دليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير انفعل و لا تفعل مما يمتنع
وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك اين است و فى ترجمة ذلك
آنست قال وهى الحروف يذكر و يؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم

قوله الا ترى آه لم يظهر لى فرق بين التانيث در انت و مين كاف ذاك بعيد كون الاول تنوير الثانى فى عدم استقلال

العدد عن خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة
قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط وللبعيد
دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه المشار اليه حسا و
يشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح بكونه مخاطبا اخرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت
الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام قوله
ولما رأى المص كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شيء لان استعمال كل فى مقام الاخر بالتاويل
كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول انه قال هذا اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا
للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال وتلك الخ لما كان المخالفة بين ذى واخواته فى البعد
اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة تاء
الا فى تيك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد و
ثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة
اى خص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل فى غيره الا مجازا كما اذا استعمل فى الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اى حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار
الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها قوله اى اسم لا يتم
الخ قيل اى اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو تعبير عن المعنى المراد قوله ولا
يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال
الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضى الجزء التام على
ركن الكلام كما يتسابق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله

جزء الجملة لم يكن لا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان يجعله فضلة لم يكن لا بصلة فلهذا اصرف الشر قدس سره الجزء التام عن ظاهره **قوله** والمراد بالصلة معناها اللغوى كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء فى ان المتبادر معناها العرفى قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال ولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل فى خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوى نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم فى اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية فى تعريفه **قوله** لكان هذا القول مستدركا اه لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفى وهو ما او مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزء اتاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما فى الموصول الاسمى **قوله** ولقائل ان يقول اه لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك ولا لزم نقض المحدود من الشرطية لانه فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحى بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز لا لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذ لو فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به لان لا خفاء فى العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف للشئ بنفسه فى الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفى وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا يدل

ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو عرفت الصلة بالموصول الخ **قوله** على ان الخ اه ...

بصيائتها الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم
قوله بان يقال الصلة اه فيه تامل قال وصلته اي صلة ما لا يتم اه جعل الضمير
راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة خبرية انما كان ذلك
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة
القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو
جملة خبرية قوله او ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان
قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير
ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه
اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان
بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا الا انه لا يقترن بالفعل الا مع ضميمة
ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قال وهي اي الموصولات لا
معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع
مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت
اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة
لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو
الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
قال والتي بقلب الذال تاء قال واللذان واللتان وقد تشدد النون فيهما بدلا
من الياء في المفرد قال والذين كاللائين جمع المذكر من اولي العلم والذون في الرفع هذلية
وقد يحذف النون من الذون تخفيفا ومن الذين ايضا قال واي مضاف الى معرفة ظاهرة

كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله** المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات **قال** و ذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قال** و العائد للمفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه

ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم او تجربته التمرين التمكين والتدريب قوله وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها اى بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب اللفظ لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول قوله اى وقعت كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر قال وجعلت الخ لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة اذ قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع

مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلو لا يصح الاخبار فيهما
قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير
المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا
الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته و
يجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما
البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما
الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما
مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له
بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات
في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولو لا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل بوابا براسها قوله الا الحرفية
لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا
قال واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويجوز حذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو
بماذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصلان
النحاة اختار ولكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه يجوز ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت
من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة
صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة
اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير
او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف

من عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين **قوله** فان كلمة من لا تجئ
تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين
حرفا زائدة نحو قوله والاكثرون من عددا اى الاكثرون عددا وهي عند البصرية موصوفة
اى انسانا معدودا قال الشيخ الرضي علم ان من في وجوهها لذي العلم ولا يفرد لما لا يعلم
ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم
بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو
سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول
شيئه وحقيقته ولهذا قيل لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل
الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العلمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا
قال موسى رب السموت ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها
معرفة موصوفة الا في النداء وجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** لانه
لزم فيها الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل
وانه قد ينتصب بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا
لانهما مضافان الى الجملة ولا بلدن فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى

مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال
الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه **قال**
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية و
حذف صدرها اعني المبتدأ اشترط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي
فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن
مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا **قوله** فيمن قرأ بالضم دون الفتح
وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان
اي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول كلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة **قوله** لتأكيد شبه الحرف ان قلت قد مر
ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع
قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف
للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف الى
الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي
قال واي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا الاتي موصولة ولا تكون الا بعد ما ومن
الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا هو بمنزلة الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى

الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدأ واما قوله من في اقائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير
ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي
فان هاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله و
وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل
ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب
ورفع البدل عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة
والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون
صلة الموصول قوله والظاهر ان موادهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من
ان ذا موصولة او زائدة قال وجوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما
قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم
وماذا اجل لهو فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة و
بمعنى صار و زائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون
لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير
فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل
يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن فيه ان
لا وجه لبنائها السهو الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل
الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي
الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل
لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم
من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف

الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرجه وجه نحو للخصم ان يقول ان القسم
الثاني من المبتدأ يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان
صاحبه القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى
لو كان على الانشاء فهو المحتوم لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه
بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو
مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا
لا حاجة الى العذر المذكور **قال** مثل رويد زيدا ان الاصل تصغير ارواد مصدر
ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان
يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل
فيما نقل عنه نحو رويد زيد اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير
مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي
فتحت التاء نظرا الى الاصل حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين و
ضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير
ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء
تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف
عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو انه صيغة
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند

بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كان حذفه دليل الوقف
عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على
ان ملحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر
بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا
يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذ العرب
الخ قال في الحاشية اي الخالص **قوله** بحسب الوضع وان كان طاريا **قوله** مثل الضارب
امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر **قوله** المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى
ان تقدير المشتق الصفة من تقدير الكائن **قوله** اي قياسي اوذو قياس **قوله** على انه لم يأت
اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصفيق
وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق
غاق **قوله** حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني **قال** معرفة اي علم جنس كسبحان **قال**
فجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو فجار والجملة معترضة
قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا
وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **قال** وصفة للمؤنث يعني في المذكر كحيص
يستعمل من دون موصوف ويستعمل اللازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له
وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما لجنس نحو حياد للمنية وهي في الاصل لكل
ما يحيد اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي
على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية **قوله** واما عدالا انما اعتبر ذلك لان

الزنتغير كافية ولا الزوبا ءسلام وكلام المكر فيه انه لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسق لا

يدل على كونه فجار وفساق معدو لين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما كما لو ادعى ان العدل

مقدر للاضطرار وجعلهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا

عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فلا وان يقم ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم

المصادر والصفات تبنى لمشابهة افعال الامر زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علم

للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان و

انما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد

وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان نقدر للاخر كما في باب

التنازع قوله لمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه

فيه ان هذا القسم علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا

معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر

من غيره قوله وجه الاكثرين اه اوان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة لانها امر

مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهو لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف ولم يكسر

تمت



صورة ما سطر العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز الله عن جميع المعاصي

حمداً لمن هو الغفور الحكيم وشكراً لمن خلق اولاً نور محمد من نوره القديم واظهره في آخر الزمان تكملة لختم الرسالة والتتميم عليه وعلى آله وصحبه افضل الصلوة واكمل التسليم اما بعد فان هذه المجموعة التي مطالبها النحوية مشتملة بحسن العبارات على تحقيقات شريفة ومآربها الادبية محتوية بلطف الاشارات على تدقيقات لطيفة فكيف لا وقد الف فيها المؤلفات الاربعة لثلثة كبراء الاكابر كانها القوام قالب علم النحو بعد عناصر اولها الحاشية لتلميذ الجامي مولانا عبد الغفور اللاري المتوفي سنة ٩١٢ اثنتي عشرة وتسعمائة هجرية على الفوائد الضيائية وثانيها الحاشية لمولانا ملا نور محمد المدقق على حاشية عبد الغفور وثالثها الحاشية عليها ورابعها التكملة لها كلتاهما لمولانا عبد الحكيم ابن شمس الدين السيالكوتي فاظ سنة نيف وستين والف هجرية وقبل ذلك لم توجد نسخ صحيحة من هذه الحواشي الا نادراً كالكبريت الاحمر في غاية الخفاء فضلاً عن ان يكون جميعها بهيئة الهيأة الاجتماعية موجوداً عند الطلباء بل كثيراً ما من النسخ كانت بقلم الناسخين نسخاً لا يبعد ان تسمى كلها مسخاً غشاها حجب ظلمات الاغلاط بحيث لا يرجى نفعها بايادي الانظار ولا يكاد يظهر شاهد الصحيح من جلباب الاستار فضلاً ولا نحو طبعها صاحب المروة والاحسان التاجر الشهير في البلدان محمد عبد الغفار خان بن عبد الحميد خان الهوتكي وقصد ثانياً اليها تكميلاً للطبع ذو القريحة الحدسية والسليقة القدسية مجمع الفضل والكمال مولانا السيد جلال بن سيد حسن شاه المرحوم وحقق وصرف فيها من المبالغ والنقود كما لا يخفى على ارباب النظر واصحاب الشهود ثم توجه اليها وبذل الجهد فيها من هو من ابنا ترابه الامصار وشاع فيض تعليمه في الآفاق والاقطار صدر المدرسين مرجع الطالبين مولانا السيد اكبر شاه البشاوري عم فيضه فطبعت باعتناء صاحب المكارم والمآثر محمد عبد الرحمن خان الشاكر في المطبع النظامي الواقع في كانفور في شهر ذي القعدة المنتظم في سلك شهور سنة خمس وتسعين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول الثقلين صلى الله عليه بعدد ما في الخافقين فالآن جاءت بحمد الله موافقة للمأمول ومطابقة للمسئول فبشرى لكم يا ايها الطالبون فمن اشتراها فقد ربح ربحاً مبيناً ومن قرأ فيها فقد فاز فوزاً عظيماً وانا العبد العاصي الآثم الآسي محمد عبد العلي المدراسي محشيها صححتها بنظر الفتح وصححتها بمقابلة النسخ الصحيحة القلمية القديمة المعتبرة ولما ان جهد المقل لا يقدر المقدور وارخت تاريخ ختم طبعها تحت ادارة هذه السطور

القطعة في تاريخ اختتام الطبع

قد انطبعت بحسن الخط طراً	صفاء صحة في الكل جملت
ببال ساعة اذ خضت خوضاً	فقلت الارخ سبع النحو كملت
	سنة ١٢٩٥

وجه الختم والطغراء

لان للمتعلق بالطبع طبع عليه ورسم طغرا باسمه لانه ليعلم ان هذا الكتاب مطبوع في المطبع ... الشيخ الضمير

العبد

عبد الله ... بن ... محمد ... شنان

خفي مرحوم قلم خود